



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد



دور السياسات الاحترازية في الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في ظل التحرير المالي - تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق

أطروحة تقدم بها

محمد عبد الأمير حسن النصر اوي

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل درجة
الدكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية

بإشراف الأستاذ الدكتور

هاشم مرزوك علي الشمري

2025

1446هـ

إقرار المشرف

اشهد أن إعداد الأطروحة الموسومة بـ " دور السياسات الاحترازية في الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في ظل التحرير المالي - تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق " والتي تقدم بها الباحث (محمد عبد الأمير حسن) قد جرت تحت إشرافي في جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية.


المشرف: أ.د. هاشم مرزوك علي الشمري

التاريخ: / / 2025/

توصية السيد رئيس القسم

(بناءً على توصية الأستاذ المشرف أشرح الأطروحة للمناقشة)


أ.م.د. خضير عباس الوائلي

رئيس القسم

2025/ /

إقراء الخير اللغوي

أقر بأن الأطروحة الموسومة " دور السياسات الاحترازية في الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في ظل التحرير المالي - تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق " والعائدة لطالب الدكتوراه (محمد عبد الأمير حسن النصراري) قد تمت مراجعتها من الناحية اللغوية وتصحيح ما ورد فيها من أخطاء لغوية وتعبيرية وبذلك أصبحت الأطروحة مؤهلة للمناقشة بقدر تعلق الأمر بسلامة الأسلوب وصحة التعبير

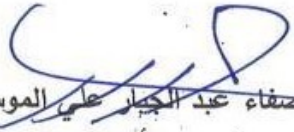


أ.د مشكور حنون الطالقاني

كلية العلوم الإسلامية
جامعة كربلاء

اقرار لجنة المناقشة

نشهد بأننا أعضاء لجنة المناقشة، الموقعون أدناه، اطلعنا على الأطروحة الموسومة ب(دور السياسات الاحترازية في الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في ظل التحيز المالي-تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق) وقد ناقشنا الطالب(محمد عبد الأمير حسن) في محتوياتها وفيما له علاقة بها، وجدنا انه جدير لنيل درجة (دكتوراه فلسفة) في قسم (الاقتصاد) بتقدير (جيد جداً).


أ.د. صفاء عبد الجبار علي الموسوي

رئيساً



أ.م.د. كاظم سعد عبد الرضا الأعرجي

عضواً


أ.د. عمار محمود حميد الربيعي

عضواً


أ.د. حيدر عبد حسن الجبوري

عضواً


أ.د. هاشم مرزوك علي الشمري

عضواً ومشرفاً


أ.م.د. فهد مغيثم حزيان

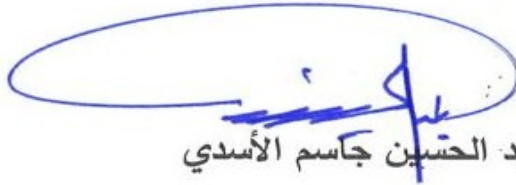
عضواً


مصادقة العميد

أ.م.د. هاشم جبار الحسيني

إقرار من رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءً على ترشيح السيد المشرف والسيد رئيس القسم المحترم، وكذلك التوصية العلمية للمقومين العلمي واللغوي لأطروحة الدكتوراه/ قسم الاقتصاد/ للباحث (محمد عبد الأمير حسن) الموسومة بـ " دور السياسات الاحترازية في الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في ظل التحرير المالي - تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق " أُرشح هذه الأطروحة للمناقشة.



أ.د. عبد الحسين جاسم الأسدي

رئيس لجنة الدراسات العليا

معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء على توصية لجنة المناقشة



أ.م.د. هاشم جبار الحسيني

عميد كلية الإدارة والاقتصاد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا

مَحْسُورًا)

صدق الله العلي العظيم

(سورة الإسراء/آية 29)

الإهداء

إلى شهداء العراق الأبرار، الذين بذلوا أرواحهم من أجل عزة وطنهم وكرامته،
إلى العراق، أرض الأبطال والشهداء، الذي سيظل شامخاً رغم كل الصعاب.
إلى من غاب عن ناظري ولكن لم يفارقني قلباً وعقلاً، إلى أبي، الذي ملاً روحه الطاهرة حياتي إلهاماً وهدى
إلى أمي، التي كانت دعواتها دائماً رفيقة دربي ومصدر قوتي في كل لحظة.
إلى أخي الحبيب الحاج عباس، السند والمشجع الذي وقف بجانبني في كل خطوة، والذي وفقى بعهدته دائماً.
إلى زوجتي الغالية، التي ملأت حياتي بالحب والأمل، وجعلت كل يوم أجلاً.
إلى فرحتي وقرّة عيني، إلى من قدمه كان خيراً وبركة في حياتي، ولدي أمير.
إلى إخوتي وأخواتي، الذين كانوا دائماً العون والسند في كل الظروف.

الباحث

الشكر والتقدير

اللهم لك الحمد والشكر في الأولى ولك الحمد والشكر في الآخرة، ولك الحمد والشكر من قبل ولك الحمد والشكر من بعد وأثناء الليل وأطراف النهار وفي كل حين ودائماً وأبداً، الحمد لله الذي وفقني وأعانني عليه، وأشكره على كل النعم التي لا تعد ولا تحصى.

وبعد، أتوجه بخالص الشكر والامتنان إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور هاشم مزوك علي الشمري لتفضله بقبول الإشراف على هذه الأطروحة، وتحمله عناء المتابعة، من خلال تقديمه النصائح والتوجيهات، التي كان لها الأثر البالغ في صقل أفكارني وتوجيهها نحو المسار الصحيح فجزاه الله خير الجزاء سائلاً المولى عز وجل أن يوفقه لما فيه الخير. بكل حب وامتنان، أرفع شكري وامتناني لجميع أساتذتي الذين كانوا لي نبراساً في درب العلم، واطحنوا بالذکر أعضاء الهيئة التدريسية في قسم الاقتصاد/ كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء الذين كان لكل واحد منكم بصمة لا تُنسى في حياتي، علمكم لي ليس فقط بالكتب بل في الفهم والتفكير والنضج، شكراً لكم على كل شيء، أسأل أن يوفقكم لما فيه الخير وجزاكم الله خير الجزاء.

لا يسعني إلا أن أعبر عن جزيل الشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة الموقرين، الذين سوف يسهمون في إثراء هذا العمل بأفكارهم البناءة وتعليقاتهم المفيدة، إذ أسهمت في تحسين جودة هذا البحث، شكراً لكم على تفانيكم واهتمامكم، كما أود أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور مشكور حنون الطالقاني على الجهد الكبير والمساهمة القيمة في التصويبات اللغوية

وأنه من الواجب الاعتراف بالجميل ورد بعضه ولو بكلمة شكر، فأنتني أتقدم بالشكر الجزيل والثناء الجميل إلى الدكتور باسم عبد الهادي معاون رئيس قسم الاستقرار النقدي والمالي في البنك المركزي العراقي، لما قدمه لنا من تسهيلات في الحصول على البيانات وإبداء الملاحظات القيمة، والأستاذ المساعد الدكتور سلطان جاسم النصراوي، والدكتور علي عايد العنزي، لما قدموه من نصائح واستشارات وملاحظات قيمة، متمنيا لهم المزيد من التقدم والإبداع العلمي.

كما وأتقدم بالشكر والامتنان إلى الأخ والصديق العزيز الأستاذ حسام ناجح مزهر، الذي قدم لي الدعم طيلة مدة الدراسة، فجزاه الله خير الجزاء، متمنيا له دوام الصحة والعافية والتوفيق في الحياة وحسن العاقبة إن شاء الله. وأخيراً، أود أن أعبر عن امتناني العميق لعائلتي العزيزة وأصدقائي الكرام على ما قدموه لي من دعم وتشجيع خلال رحلتي، لقد كان لكم الدور الكبير في تحقيق هذا الإنجاز، وإن وجودكم بجانبني سهل الصعاب وأصبح النجاح أمراً ممكناً.

المستخلص

تُعد السياسات الاحترازية الكلية من أبرز وأهم السياسات المصممة لمنع أو تخفيف المخاطر النظامية التي تهدد الاستقرار المالي للقطاع المصرفي، إذ يمكن من خلال أدواتها المتعددة والتي تختلف من بلد إلى آخر بحسب طبيعة الاقتصاد، تحقيق استدامة الاستقرار المالي للقطاع المصرفي، والذي يعد من أهم مكونات النظام المالي، وعلى هذا الأساس سعى البحث إلى التعرف على واقع السياسات الاحترازية الكلية ومسارات تطورها، فضلا عن تحليل واقع المؤشرات الفرعية المكونة للمؤشر التجميعي للاستقرار المالي للقطاع المصرفي في دول العينة والعراق، فضلا عن ذلك دراسة وتحليل واقع السياسات الاحترازية الكلية في هذه الدول والأدوات المستخدمة فيها، ودورها في تحقيق الاستقرار المالي للقطاع المصرفي، وإظهار أهم التدابير والإجراءات الخاصة بالسياسات الاحترازية الكلية الواجب اتباعها لزيادة متانة القطاع المصرفي من أجل مواجهة المخاطر النظامية التي قد يتعرض لها، وفي هذا السياق، تم استخدام أحدث النماذج القياسية (ARDL) والتي تلائم التفاعلات بين متغيرات الدراسة لاكتشاف العلاقات بين متغيرات الدراسة والمتمثلة بادوات السياسة الاحترازية الكلية المستخدمة في دول العينة والعراق ومؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي لهذه الدول.

ومن أبرز النتائج التي توصل إليها البحث هي وجود علاقات بين بعض أدوات السياسة الاحترازية الكلية وبين مؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في كلا الأمدين القصير والطويل لدول العينة، والعراق على حدا سواء، كما أن استخدام أدوات السياسات الاحترازية الكلية سواء بالتشديد أو بالتوسع يعتمد على طبيعة الوضع الاقتصادي الحالي أو المتوقع خلال مدة زمنية قادمة لأي بلد.

وفي ضوء هذه النتائج اقترح البحث جملة من التوصيات لعل أبرزها، هو ضرورة العمل على متابعة آخر تطورات السياسات الاحترازية الكلية، والاستفادة من التجارب الدولية واستخدام أحدث الأدوات التي أقرتها المؤسسات المالية الدولية، وبما يناسب الوضع الاقتصادي في البلد، وبذل المزيد من الجهود في ما يخص المحافظة على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي واستدامته، بوصفه ركيزة أساسية من مكونات الاستقرار المالي للنظام والذي بدوره ينعكس على الاستقرار الاقتصادي في البلد، وتطوير الأسواق المالية في العراق من اجل توسيع قدرة البنك المركزي على توجيه أدوات السياسة الاحترازية الكلية في تحقيق استدامة للاستقرار المصرفي وهو ما ينعكس على الاستقرار المالي للنظام.

قائمة المحتويات

أ..... الآية الكريمة

ب..... الإهداء

ج..... الشكر والتقدير

د..... المستخلص

ه..... قائمة المحتويات

ط..... قائمة الجداول

ك..... قائمة الأشكال

ل..... قائمة المخططات

1..... المقدمة

2..... أولا: أهمية البحث

2..... ثانيا: مشكلة البحث

2..... ثالثا: فرضية البحث

2..... رابعا: أهداف البحث

3..... خامسا: منهجية البحث

3..... سادسا: حدود البحث

3..... سابعا: هيكلية البحث:

4..... ثامنا: الاستعراض المرجعي لبعض الدراسات والأبحاث السابقة.....

10..... الفصل الأول: الإطار النظري للسياسات الاحترازية الكلية والاستقرار المالي للقطاع المصرفي والتحرير المالي

11..... المبحث الأول: السياسات الاحترازية الكلية مدخل مفاهيمي

11..... المطلب الأول: مفهوم السياسات الاحترازية الكلية.....

13..... المطلب الثاني: السياسات الاحترازية الكلية منظور تاريخي.....

20..... المطلب الثالث: أدوات السياسة الاحترازية الكلية

23..... المطلب الرابع: أهداف السياسات الاحترازية الكلية

29..... المطلب الخامس: تحديات السياسة الاحترازية الكلية

33..... المبحث الثاني: الاستقرار المالي للقطاع المصرفي والتحرير المالي مدخل مفاهيمي

33..... المطلب الأول: مدخل مفاهيمي للاستقرار المالي للقطاع المصرفي

33..... أولا: مفهوم الاستقرار المالي النظامي

35..... ثانياً: الاستقرار المالي للقطاع المصرفي.....

48..... أولا: مفهوم التحرير المالي:.....

49..... ثانيا: آثار التحرير المالي: (التحرير المالي ما بين المؤيدون والمعارضون)

52..... ثالثا: مؤشرات التحرير المالي

54..... رابعا: أهداف التحرير المالي:.....

المبحث الثالث: قنوات انتقال أثر أدوات السياسات الاحترازية الكلية في الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في ظل

56..... التحرير المالي.....

56..... المطلب الأول: فاعلية أدوات السياسات الاحترازية في تحقيق الاستقرار المالي للقطاع المصرفي.....

61..... المطلب الثاني: قنوات انتقال أثر أدوات السياسات الاحترازية في الاستقرار المالي للقطاع المصرفي.....

61..... أولا: قنوات انتقال أثر الأدوات واسعة النطاق في الاستقرار المالي للقطاع المصرفي

64..... ثانيا: قنوات انتقال أثر أدوات القطاع السكني في الاستقرار المالي للقطاع المصرفي

70..... ثالثا: قنوات انتقال أثر أدوات السيولة في الاستقرار المالي للقطاع المصرفي

77..... رابعا: قنوات انتقال أثر الأدوات الهيكلية في الاستقرار المالي للقطاع المصرفي

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في ظل التحرير المالي لمصر والأردن والعراق 81

المبحث الأول: تحليل العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية ومؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في ظل التحرير المالي في مصر 82
المطلب الأول: لمحة عن البنك المركزي المصري 82
المطلب الثاني: هيكل القطاع المصرفي في مصر 83
المطلب الثالث: واقع مؤشرات الاستقرار المالي للقطاع المصرفي والتحرير المالي في مصر 87
المطلب الرابع: تطور السياسات الاحترازية الكلية وتحليل دورها في الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في مصر 96

المبحث الثاني: تحليل العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في ظل التحرير المالي في الأردن 107
المطلب الأول: لمحة عن البنك المركزي الأردني 107
المطلب الثاني: هيكل القطاع المصرفي في الأردن 108
المطلب الثالث: واقع مؤشرات الاستقرار المالي للقطاع المصرفي والتحرير المالي في الأردن 112
المطلب الرابع: تطور السياسات الاحترازية الكلية وتحليل دورها في الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في الأردن 125

المبحث الثالث: تحليل العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في ظل التحرير المالي في العراق 133
المطلب الأول: لمحة عن البنك المركزي العراقي 133
المطلب الثاني: هيكل القطاع المصرفي في العراق 134
المطلب الثالث: واقع مؤشرات الاستقرار المالي للقطاع المصرفي والتحرير المالي في العراق 137
المطلب الرابع: تطور السياسات الاحترازية الكلية وتحليل دورها في الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في العراق 153

الفصل الثالث: قياس دور أدوات السياسات الاحترازية الكلية في مؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في ظل التحرير المالي لمصر والأردن والعراق 163
المبحث الأول: تجربة مصر 164
المطلب الأول: توصيف النموذج المستخدم في التقدير 164

المطلب الثاني: تقدير وقياس العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية والاستقرار المالي للقطاع المصرفي في مصر	165
أولاً: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية	165
ثانياً: تقدير أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لدالة الاستقرار المصرفي	166
ثالثاً: اختبار الحدود (Bound Test) للأنموذج المقدر لدالة الاستقرار المصرفي	167
رابعاً: الاختبارات التشخيصية:	168
خامساً: تقدير أنموذج تصحيح الخطأ لدالة الاستقرار المصرفي Error Correction Regression ...	170
سادساً: تقدير العلاقة طويلة الأجل للأنموذج	172
سابعاً: اختبار الأداء التنبؤي لأنموذج تصحيح الخطأ	173
المبحث الثاني: تجربة الأردن	175
المطلب الأول: توصيف الأنموذج المستخدم في التقدير	175
المطلب الثاني: تقدير وقياس العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية والاستقرار المالي للقطاع المصرفي في الأردن	176
أولاً: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية	176
ثانياً: تقدير أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لدالة الاستقرار المصرفي	177
ثالثاً: اختبار الحدود (Bound Test) للأنموذج المقدر لدالة الاستقرار المصرفي	178
رابعاً: الاختبارات التشخيصية:	179
خامساً: تقدير أنموذج تصحيح الخطأ لدالة الاستقرار المصرفي Error Correction Regression ...	181
سادساً: تقدير العلاقة طويلة الأجل للأنموذج	183
سابعاً: اختبار الأداء التنبؤي لأنموذج تصحيح الخطأ	184
المبحث الثالث: تجربة العراق	185
المطلب الأول: توصيف الأنموذج المستخدم في التقدير	185
المطلب الثاني: تقدير وقياس العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية والاستقرار المالي للقطاع المصرفي في العراق	186
أولاً: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية	186
ثانياً: تقدير أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لدالة الاستقرار المصرفي	187
ثالثاً: اختبار الحدود (Bound Test) للأنموذج المقدر لدالة الاستقرار المصرفي	188
رابعاً: الاختبارات التشخيصية:	189
خامساً: تقدير أنموذج تصحيح الخطأ لدالة الاستقرار المصرفي Error Correction Regression ...	191

193	سادسا: تقدير العلاقة طويلة الأجل للأنموذج
194	سابعا: اختبار الأداء التنبؤي لأنموذج تصحيح الخطأ
196	الاستنتاجات
197	التوصيات
199	قائمة المصادر والمراجع
214	الملاحق الإحصائية

قائمة الجداول

14	الجدول (1) الأدوات الاحترازية التي استخدمتها الولايات المتحدة الأمريكية من 1913 وحتى ثمانينات القرن الماضي
16	الجدول (2) الأدوات الاحترازية التي استخدمتها بعض الدول الأوروبية في سبعينات القرن العشرين
45	الجدول (3) مؤشرات الاستقرار المالي للقطاع المصرفي (السلامة المالية)
85	الجدول (4) هيكل القطاع المصرفي المصري (2015-2022)
88	الجدول (5) مؤشرات السلامة المالية المكونة للمؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي في مصر للمدة (2015-2022) ..
93	الجدول (6) الاستقرار المالي والمصرفي في مصر للمدة (2015-2022) %
94	الجدول (7) التطورات الخاصة بالتحريم المالي في مصر للمدة (1991-2022)
95	الجدول (8) تطور مؤشرات التحريم المالي في مصر للمدة (2015-2022) %
100	الجدول (9) أدوات السياسات الاحترازية الكلية المستخدمة في مصر
103	الجدول (10) تطور أدوات السياسات الاحترازية الكلية في مصر (2015-2022)
106	الجدول (11) أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المصرفي في مصر للمدة (2015-2022)
110	الجدول (12) هيكل القطاع المصرفي الأردني (2015-2022)
113	الجدول (13) مؤشرات السلامة المالية المكونة للمؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي في الأردن للمدة (2015-2022) %
119	الجدول (14) مؤشر الاستقرار المالي والمصرفي في الأردن للمدة (2015-2022)
122	الجدول (15) التطورات الخاصة بالتحريم المالي في الأردن للمدة (1989-2016)
123	الجدول (16) تطور مؤشرات التحريم المالي في الأردن للمدة (2015-2022)

- الجدول (17) أدوات السياسات الاحترازية الكلية المستخدمة في الأردن 127
- الجدول (18) تطور أدوات السياسات الاحترازية الكلية في الأردن (2015-2022) 129
- الجدول (19) أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المصرفي في الأردن للمدة (2015-2022) 131
- الجدول (20) هيكل القطاع المصرفي العراقي (2015-2022) 136
- الجدول (21) نسبة الأصول إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2015-2022) 138
- الجدول (22) مؤشرات السلامة المالية المكونة للمؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي في العراق للمدة (2015-2022) 139
- الجدول (23) مؤشر الاستقرار المالي والمصرفي في العراق للمدة (2015-2022) % 147
- الجدول (24) التطورات الخاصة بالتحريم المالي في العراق للمدة (2003-2022) 150
- الجدول (25) تطور مؤشرات التحريم المالي في العراق للمدة (2015-2022) 151
- الجدول (26) أدوات السياسات الاحترازية الكلية المستخدمة في العراق 156
- الجدول (27) تطور أدوات السياسات الاحترازية الكلية في العراق (2015-2022) 159
- الجدول (28) أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المصرفي في العراق 161
- الجدول (29) اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة 166
- الجدول (30) تقدير أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لدالة الاستقرار المصرفي في مصر 167
- الجدول (31) اختبار الحدود (Bounds Test) للأنموذج المقدر لدالة الاستقرار المصرفي 168
- الجدول (32) اختبار مشكلة الارتباط التسلسلي (LM Test) وعدم تجانس التباين 168
- الجدول (33) معالم الأجل القصير وأنموذج تصحيح الخطأ 172
- الجدول (34) معالم الأجل الطويل والمعادلة للأنموذج المقدر 173
- الجدول (35) اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة 177
- الجدول (36) تقدير أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لدالة الاستقرار المصرفي في الأردن 178
- الجدول (37) اختبار الحدود (Bounds Test) للأنموذج المقدر لدالة الاستقرار المصرفي 179
- الجدول (38) اختبار مشكلة الارتباط التسلسلي (LM Test) وعدم تجانس التباين 179
- الجدول (39) معالم الأجل القصير وأنموذج تصحيح الخطأ 182
- الجدول (40) معالم الأجل الطويل والمعادلة للأنموذج المقدر 183
- الجدول (41) اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة 187
- الجدول (42) تقدير أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لدالة الاستقرار المصرفي في العراق 188
- الجدول (43) اختبار الحدود (Bounds Test) للأنموذج المقدر لدالة الاستقرار المصرفي 189
- الجدول (44) اختبار مشكلة الارتباط التسلسلي (LM Test) وعدم تجانس التباين 189

- الجدول (45) معالم الأجل القصير وأنموذج تصحيح الخطأ..... 193
- الجدول (46) معالم الأجل الطويل والمعادلة للأنموذج المقدر 194

قائمة الأشكال

- الشكل (1) مؤشرات التنمية المالية في مصر للمدة (2015-2021) 86
- الشكل (2) تطور مؤشرات كفاية رأس المال في مصر للمدة (2015-2022)% 89
- الشكل (3) تطور مؤشرات جودة الأصول في مصر للمدة (2015-2022)% 90
- الشكل (4) تطور مؤشرات الربحية في مصر للمدة (2015-2022)% 91
- الشكل (5) تطور مؤشرات السيولة في مصر للمدة (2015-2022)% 91
- الشكل (6) تطور مؤشرات التحرير المالي في مصر للمدة (2015-2022)% 96
- الشكل (7) تطور معدل نمو القروض والودائع في مصر للمدة (2015-2022)% 105
- الشكل (8) مؤشرات التنمية المالية في الأردن للمدة (2015-2021)% 111
- الشكل (9) تطور مؤشر كفاية رأس المال في الأردن للمدة (2015-2022)% 114
- الشكل (10) تطور مؤشرات جودة الأصول في الأردن للمدة (2015-2022)% 115
- الشكل (11) تطور القروض غير المنتظمة وأجمالي القروض ومخصصات القروض الغير منتظمة في الأردن للمدة 2015-2022 (مليون دينار أردني)..... 116
- الشكل (12) تطور مؤشرات الربحية في الأردن للمدة (2015-2022)% 117
- الشكل (13) تطور مؤشرات السيولة في الأردن للمدة (2015-2022)% 118
- الشكل (14) تطور مؤشرات التحرير المالي في الأردن للمدة (2015-2022)% 124
- الشكل (15) المؤشر التجميعي للشمول المالي في العراق للمدة (2015-2022)% 137
- الشكل (16) تطور مؤشر كفاية رأس المال في العراق للمدة (2015-2022)% 140
- الشكل (17) تطور مؤشرات جودة الأصول في العراق للمدة (2015-2022)% 142
- الشكل (18) المبالغ الممنوحة من خلال مبادرات البنك المركزي العراقي للمدة (2015-2022) (مليار دينار) 143
- الشكل (19) تطور القروض غير المنتظمة وأجمالي الائتمان النقدي ورأس مال القطاع المصرفي في العراق للمدة 2015-2022 (مليار دينار عراقي) 144
- الشكل (20) تطور مؤشرات الربحية في العراق للمدة (2015-2022)% 145
- الشكل (21) تطور مؤشرات السيولة في العراق للمدة (2015-2022)% 147
- الشكل (22) تطور مؤشرات التحرير المالي في العراق للمدة (2015-2022)% 152

- الشكل (23) اختبار (CUSUM TEST) 169
- الشكل (24) التوزيع الطبيعي للبواقي لأنموذج دالة الاستقرار المصرفي في مصر 170
- الشكل (25) اختبار الأداء التنبؤي لأنموذج تصحيح الخطأ 174
- الشكل (26) اختبار (CUSUM TEST) 180
- الشكل (27) التوزيع الطبيعي للبواقي لأنموذج دالة الاستقرار المصرفي في الأردن 181
- الشكل 28 اختبار الأداء التنبؤي لأنموذج تصحيح الخطأ 184
- الشكل (29) اختبار (CUSUM Test) 190
- الشكل (30) التوزيع الطبيعي للبواقي لأنموذج دالة الاستقرار المصرفي في العراق 191
- الشكل (31) اختبار الأداء التنبؤي لأنموذج تصحيح الخطأ 195

قائمة المخططات

- المخطط (1) أدوات السياسات الاحترازية الكلية 22
- المخطط (2) أهداف السياسات الاحترازية الكلية 28
- المخطط (3) المراحل التي يمر بها اقتصاد مالي 57
- المخطط (4) طرق استخدام أدوات السياسات الاحترازية 60
- المخطط (5) قنوات انتقال أثر الأدوات واسعة النطاق في الاستقرار المالي للقطاع المصرفي 63
- المخطط (6) قنوات انتقال إثر أدوات القطاع السكني في الاستقرار المالي للقطاع المصرفي 69
- المخطط (7) دورة السيولة المحتملة 71
- المخطط (8) آلية انتقال أثر الاحتياطي الإلزامي في الاستقرار المصرفي 75
- المخطط (9) قنوات انتقال أثر أدوات السيولة في الاستقرار المالي للقطاع المصرفي 76
- المخطط (10) أهداف ومهام البنك المركزي المصري 83
- المخطط (11) أهداف ومهام البنك المركزي الأردني 108
- المخطط (12) أهداف ومهام البنك المركزي العراقي 134
- المخطط (13) الهيكل التنظيمي لدائرة الرقابة على المصارف 154

المقدمة

تُعد السياسات الاحترازية الكلية من الموضوعات التي لها مكانة بارزة بين السياسات الاقتصادية الكلية ومازالت، لاسيما في ظل التطورات المتلاحقة التي يشهدها الاقتصاد العالمي وتسارع خطى العولمة والانفتاح والتحرر ورفع الحواجز والقيود، الأمر الذي ترتب عليه سرعة انتقال الأزمات والصدمات عبر الحدود مما يمثل تهديدا للاستقرار المصرفي ومن ثم استقرار النظام المالي ككل.

ونظراً لأهمية موضوع السياسات الاحترازية الكلية فقد أصبحت من المحاور المهمة ضمن أطر العمل التنظيمية والرقابية للبنوك المركزية والمؤسسات المالية الدولية التي سعت إلى بذل المزيد من الجهود لأجل تطوير إطار واسع للأدوات الاحترازية ليكون قادر على التعامل مع مختلف التغيرات التي قد تحصل في النظام المالي، وعليه، تم استخدام الأدوات الاحترازية على المستويين الجزئي والكلي بشكل متزايد في العقود الأخيرة من أجل معالجة مشاكل عدم الاستقرار المالي على المستوى الجزئي (المصارف) وعلى المستوى الكلي (النظام المالي) والذي بدوره ينعكس على الاقتصاد الحقيقي ككل.

وفي هذا الإطار سعت دول العينة (مصر، الأردن) إلى اتخاذ جملة من الإجراءات والتدابير وسنت مجموعة من القرارات من أجل تطبيق ووضع اطار لهذه السياسات من خلال استخدام جملة من الأدوات للحفاظ على سلامة واستقرار القطاع المصرفي فيها، ومن ثم الاستقرار المالي، إذ استخدمت مصر العديد من أدوات السياسة الاحترازية الكلية والجزئية، مثل نسبة الرافعة المالية ونسبة القرض إلى القيمة ومتطلبات الاحتياطي الإلزامي، وحدود على التركزات الائتمانية للعميل الواحد أو مجموعة العملاء ذوي الصلة، وحدود على التركزات القطاعية، ونسب السيولة لدى البنوك، ونسبة كفاية رأس المال، ووضع منهجية لاحتساب رأس المال المخصص لمواجهة تقلبات دورة الأعمال ومنهجية لتحديد البنوك ذات الأهمية النظامية، كما سعى البنك المركزي المصري إلى إصدار تقارير الاستقرار المالي للتأكد من استقرار النظام المالي من خلال دراسة ومتابعة المخاطر النظامية التي يمكن أن تهدده، في حين اتجهت الأردن إلى تطبيق بعض أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومنها تحديد نسبة كفاية رأس المال، ونسبة الرافعة المالية كما قام بتطبيق كل من الاحتياطي الإلزامي وحدود التركزات الائتمانية للعميل الواحد أو مجموعة العملاء، وحدود على صافي المراكز المفتوحة بالعملة الأجنبية، فضلا عن تحديد سقفوف التسهيلات الممنوحة بالعملة الأجنبية، وتماشيا من التطورات التي شهدتها الاقتصاد الأردني اصدر البنك المركزي الأردني في عام 2020 تعليمات تخص نسبة تغطية السيولة (LCR)، فضلا عن بتطبيق معايير بازل III بخصوص متطلبات رأس المال.

أما في العراق فقد أخذ البنك المركزي العراقي خلال السنوات القليلة الماضية على عاتقه استخدام بعض الأدوات الاحترازية الكلية وبما يتلاءم مع أوضاع الاقتصاد العراقي سواء تلك المتعلقة بأدوات السيولة أو بنسب كفاية رأس المال، إذ سعى لبناء قطاع مالي متين فقد اصدر جملة من التعليمات تضمنت معايير خاصة بكفاية رأس المال وفق مقررات بازل III في عام 2018 وكان الهدف منها تعزيز الملاءة المالية لدى المصارف فضلا عن تعزيز قدرتها على تحمل الصدمات والذي ينعكس على سلامة القطاع المصرفي وفي ذات الاطار تضمنت هذه التعليمات تحسين رؤوس الأموال كماً ونوعاً، كما قام بتنفيذ الضوابط الخاصة بمقررات بازل III والمتعلقة بالسيولة واحتساب نسبة تغطية السيولة LCR ونسبة صافي التمويل المستقر NSFR.

أولاً: أهمية البحث

للسياسات الاحترازية الكلية أهمية بارزة في تحقيق استقرار النظام المالي، خصوصاً بعد قصور أدوات السياسة الاحترازية الجزئية في المحافظة على الاستقرار، فمن خلال الأدوات المصممة للسيطرة على المخاطر النظامية، يمكن للسياسات الاحترازية الكلية أن تؤدي دوراً محورياً في تحقيق الاستقرار المصرفي، الذي يُعد ركيزة رئيسة في مكونات النظام المالي.

ثانياً: مشكلة البحث

على الرغم من أهمية السياسات الاحترازية الكلية في تعزيز الاستقرار المالي للقطاع المصرفي، إلا أن تطبيق هذه السياسات في ظل بيئات مالية مفتوحة يشهد تحديات كبيرة، خاصة في ظل عمليات التحرير المالي التي تؤثر على قدرة المؤسسات المصرفية على التكيف مع المخاطر النظامية، وفي هذا السياق، تتمحور مشكلة البحث حول مدى تأثير هذه السياسات على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في دول العينة والعراق، ومدى اختلاف فعالية الأدوات الاحترازية الكلية تبعاً للاختلافات الاقتصادية والمؤسسية بين هذه الدول.

ثالثاً: فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن للسياسات الاحترازية الكلية دوراً مهماً وفعالاً في تحقيق الاستقرار المالي للقطاع المصرفي، في ظل التحرير المالي مع اختلاف في هذا الدور بين دول العينة والعراق، وفقاً لاختلاف الأدوات المستخدمة والظروف الاقتصادية المحلية، كما أن تحديات التحرير المالي قد تؤثر على فاعليتها وتزيد من تعقيد تطبيقها في بيئات مالية مفتوحة.

رابعاً: أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف ومنها:

1. التعرف على واقع السياسات الاحترازية الكلية ومسارات تطورها.

2. تحليل واقع المؤشرات الفرعية المكونة للمؤشر التجميعي للاستقرار المالي للقطاع المصرفي في دول العينة والعراق .

3. دراسة وتحليل واقع السياسات الاحترازية الكلية في دول العينة والعراق والأدوات المستخدمة فيها، وانعكاساتها في تحقيق الاستقرار المالي للقطاع المصرفي .

4. إظهار أهم التدابير والإجراءات الخاصة بالسياسات الاحترازية الكلية الواجب اتباعها لزيادة متانة القطاع المصرفي من أجل مواجهة المخاطر النظامية التي قد يتعرض لها .

خامسا: منهجية البحث

لوصول إلى هدف البحث تم استخدام المنهج الاستنباطي، إذ تم الاعتماد على جمع البيانات من تجارب الدول ومنها العراق وتحليلها للحصول على النتائج حول تأثيرات السياسات الاحترازية في الاستقرار المالي للقطاع المصرفي، أما فيما يخص أسلوب البحث فقد تم الجمع بين الأسلوب الوصفي في التحليل بالاعتماد على البيانات التاريخية التي تخص متغيرات البحث، والأسلوب التحليلي القائم على الأساليب الكمية القياسية المتقدمة (نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزع Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL)).

سادسا: حدود البحث

1. الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية بدول العينة المتمثلة بـ(مصر، الأردن) والعراق .

2. الحدود الزمانية: تمثلت الحدود الزمانية بالمدة (2015-2022)

سابعا: هيكلية البحث:

من أجل تحقيق هدف البحث وصحة الفرضية تم تقسيم البحث على ثلاثة فصول، جاء الفصل الأول بعنوان الإطار النظري للسياسات الاحترازية الكلية والاستقرار المالي للقطاع المصرفي والتحرير المالي ، وهو على ثلاثة مباحث، المبحث الأول بعنوان السياسات الاحترازية الكلية مدخل مفاهيمي ، أما المبحث الثاني جاء بعنوان الاستقرار المالي للقطاع المصرفي والتحرير المالي، مدخل مفاهيمي، في حين جاء المبحث الثالث بعنوان قنوات انتقال اثر أدوات السياسات الاحترازية الكلية والاستقرار المالي للقطاع المصرفي في ظل التحرير المالي، وجاء الفصل الثاني بعنوان تحليل العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في ظل التحرير المالي لمصر والأردن والعراق ، وهو على ثلاثة مباحث، المبحث الأول بعنوان تحليل العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في ظل التحرير المالي في مصر والأردن والعراق ، وهو على ثلاثة مباحث، المبحث الثاني بعنوان تحليل العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في ظل التحرير المالي في الأردن، أما المبحث الثالث جاء بعنوان تحليل العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المالي

للقطاع المصرفي في ظل التحرير المالي في العراق، في حين جاء الفصل الثالث بعنوان قياس دور أدوات السياسات الاحترازية الكلية في مؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في ظل التحرير المالي لمصر والأردن والعراق، وهو على ثلاثة مباحث المبحث الأول اختص بتجربة مصر، والمبحث الثاني بتجربة الأردن، أما المبحث الثالث فقد اختص بتجربة العراق

ثامنا: الاستعراض المرجعي لبعض الدراسات والأبحاث السابقة

1. دراسات وأبحاث عربية

دراسة (علي عبد الرضا حمودي) (بدون تاريخ)	
عنوان الدراسة	مؤشرات الحيطة الكلية وإمكانية التنبؤ المبكر بالأزمات (دراسة تطبيقية-حالة العراق)
نوع الدراسة	بحث منشور في المكتبة الخاصة بالبنك المركزي العراقي
أهداف الدراسة	تهدف الدراسة إلى معرفة مؤشرات السياسات الاحترازية الكلية والجزئية ومؤشرات الاقتصاد الكلي التي من الممكن تطبيقها للتنبؤ بالأزمات قبل وقوعها
عينة الدراسة	الاقتصاد العراقي
أسلوب الدراسة	استخدمت الدراسة الأسلوب الوصفي والأسلوب التحليلي
نتائج الدراسة	توصلت الدراسة إلى ضرورة لجوء المؤسسات المالية إلى مؤشرات السياسات الاحترازية الكلية في تقييم الاستقرار كونها تضمن استقرار القطاع المصرفي ككل
مدى الإفادة من الدراسة	استخدمت كدراسة سابقة والاطلاع على مدى إمكانية تطبيق أدوات السياسات الاحترازية في العراق

دراسة (عمار حمد خلف) (2019)	
عنوان الدراسة	سياسات الحيطة الكلية ودورها في تقليل المخاطر النظامية وضمان الاستقرار المالي
نوع الدراسة	بحث منشور في مجلة الدراسات النقدية والمالية/ البنك المركزي العراقي
أهداف الدراسة	تهدف إلى تحليل تطور السياسات الاحترازية الكلية التي انتشر استخدامها بعد الأزمة المالية 2007-2008 ومدى إمكانية تطبيق بعض أدواتها في العراق
عينة الدراسة	الاقتصاد العراقي
أسلوب الدراسة	اتبعت الدراسة الأسلوب الوصفي والأسلوب التحليلي
نتائج الدراسة	توصلت الدراسة إلى إن العراق بدء بتطبيق بعض أدوات السياسات الاحترازية الكلية مثل نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر والقيود على الائتمان كنسبة من الودائع
مدى الإفادة من الدراسة	استخدمت كدراسة سابقة ومعرفة الأدوات التي طبقت في العراق

دراسة (كيلان إسماعيل عبد الله) (2019)	
عنوان الدراسة	الاستقرار المالي في العراق باستخدام السياسة الاحترازية الكلية
نوع الدراسة	أطروحة دكتوراه/ جامعة بغداد/ كلية الإدارة والاقتصاد
أهداف الدراسة	تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على الجوانب الأساسية الخاصة بالاستقرار المالي والسياسة الاحترازية الكلية وتحليل واقعها في العراق
عينة الدراسة	الاقتصاد العراقي
أسلوب الدراسة	استخدمت الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي
نتائج الدراسة	توصلت إلى إن قيم المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في العراق كانت متذبذبة خلال المدة (2005-2017)، كما إنها توصلت إلى البنك المركزي العراقي كان يعمل على تطبيق أدوات السياسة الاحترازية الكلية في العراق قبل الأزمة المالية العالمية 2007-2008
مدى الإفادة من الدراسة	استخدمت كدراسة سابقة وكذلك الاطلاع على السياسات الاحترازية الكلية المطبقة في العراق

دراسة (حسام الدين محمد عبد القادر وغادة حليم) (2021)	
عنوان الدراسة	تقدير أثر السياسات الاحترازية الكلية على الائتمان المصرفي في مصر: دراسة قياسية
نوع الدراسة	بحث منشور في المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة
أهداف الدراسة	تهدف الدراسة إلى التعرف على الأقسام المختلفة لأدوات السياسات الاحترازية الكلية وتقدير تأثيرها المحتمل على مؤشرات الائتمان داخل القطاع المصرفي المصري
عينة الدراسة	الاقتصاد المصري
أسلوب الدراسة	استخدمت الدراسة الأسلوب القياسي
نتائج الدراسة	توصلت الدراسة إلى ضرورة الإخذ بالتعددية في اختيار الأدوات الاحترازية الكلية، كما ان اختيار الأدوات لا بد أن يكون على الأساس الأهداف وان تحديد المدى المستهدف امر ضروري إذ إن في التجربة المصرية كانت الأهداف أكثر وضوحا في الأجل القصير لذا لا بد اختيار الأولويات لاختيار الأدوات اللازمة لتحقيق الأهداف
مدى الإفادة من الدراسة	استخدمت كدراسة سابقة وكذلك الاطلاع على السياسات الاحترازية الكلية المطبقة في مصر

دراسة (غصون كاظم عبيد) (2024)	
عنوان الدراسة	إشكالية الموازنة بين السياسة النقدية والأنظمة الاحترازية لمواجهة الأزمات المصرفية- تجارب دولية مختارة مع إمكانية الإفادة منها في العراق
نوع الدراسة	أطروحة دكتوراه/ جامعة كربلاء كلية الإدارة والاقتصاد
أهداف الدراسة	توضيح العلاقة بين السياسة النقدية والأنظمة الاحترازية في مواجهة الأزمات المصرفية ووضع إستراتيجيات فعالة للتعامل معها في العراق
عينة الدراسة	تجارب مصر وتركيا مع إمكانية الإفادة منها في العراق
أسلوب الدراسة	استخدمت الدراسة الأسلوب الوصفي في العراق والأسلوب الوصفي والقياسي في كل من مصر وتركيا
نتائج الدراسة	توصلت إلى إن تطبيق السياسات الاحترازية الكلية كأجراء احترازي يسهم في المحافظة على الاستقرار المالي، كما إنها توصلت إلى ضرورة الموازنة ما بين السياسة النقدية والسياسات الاحترازية الكلية لتحقيق الاستقرار المالي
مدى الإفادة من الدراسة	استخدمت كدراسة سابقة وكذلك الاطلاع على التجارب الدولية

2. دراسات وأبحاث أجنبية

دراسة (Eugenio Cerutti, and others) (2015)	
عنوان الدراسة	The Use and Effectiveness of Macroprudential Policies: New Evidence استخدام السياسات الاحترازية الكلية وفعاليتها: أدلة جديدة
نوع الدراسة	أوراق عمل لصندوق النقد الدولي
أهداف الدراسة	تهدف الدراسة إلى معرفة أدوات السياسة الاحترازية الأكثر فاعلية في مواجهة التقلبات الدورية وتقليل المخاطر النظامية
عينة الدراسة	119 اقتصاد من اقتصادات الدول الناشئة والمتقدمة
أسلوب الدراسة	اعتمدت الدراسة الأسلوب الوصفي والأسلوب القياسي
نتائج الدراسة	توصلت الدراسة إلى إن البلدان الناشئة في اغلب الأحيان تستخدم الأدوات الاحترازية الكلية المرتبطة بالنقد الأجنبي، في حين كانت البلدان المتقدمة تستخدم الأدوات الاحترازية الكلية المرتبطة بالمقترضين
مدى الإفادة من الدراسة	استخدمت كدراسة سابقة، فضلا عن الاطلاع على طبيعة الأدوات المستخدمة في كل من البلدان الناشئة والمتقدمة.

دراسة (Yener Altunbas, and others) (2017)	
Macprudential policy and bank risk السياسة الاحترازية الكلية والمخاطر المصرفية	عنوان الدراسة
أوراق عمل لبنك التسويات الدولية	نوع الدراسة
تهدف الدراسة إلى بحث في تأثيرات السياسات الاحترازية الكلية في مخاطر البنوك	أهداف الدراسة
61 اقتصاد من اقتصادات الدول الناشئة والمتقدمة	عينة الدراسة
اعتمدت الدراسة الأسلوب الوصفي والأسلوب القياسي	أسلوب الدراسة
توصلت الدراسة إلى أن الأدوات الاحترازية الكلية لها تأثير كبير على مخاطر البنوك، وإن الاستجابات للتغيرات في الأدوات الاحترازية الكلية مختلفة بين البنوك، اعتمادًا على خصائص ميزانياتها العمومية، فضلًا عن إن السياسات الاحترازية الكلية أكثر فعالية في فترة التشديد مقارنة بفترة التخفيف.	نتائج الدراسة
استخدمت كدراسة سابقة، ومصدر في تحليل الأدوات الاحترازية الكلية	مدى الإفادة من الدراسة

دراسة (Ananthkrishnan Prasad, and others) (2017)	
Macprudential Policy and Financial Stability in the Arab Region السياسة الاحترازية الكلية والاستقرار المالي في المنطقة العربية	عنوان الدراسة
أوراق عمل لصندوق النقد الدولي	نوع الدراسة
تهدف الدراسة إلى مناقشة تجربة البلدان العربية وبالأخص البلدان المعتمدة على القطاع النفطي في تنفيذ السياسات الاحترازية الكلية	أهداف الدراسة
البلدان العربية	عينة الدراسة
اعتمدت الدراسة الأسلوب الوصفي والتحليلي	أسلوب الدراسة
توصلت الدراسة إلى البلدان العربية لديها تاريخ في استخدام العديد من أدوات السياسات الاحترازية الكلية وحتى قبل الأزمة المالية العالمية لعام 2007-2008، ألا أنها تفتقر إلى الأطر القانونية والمؤسسية للاستقرار المالي، كما أن البنوك المركزية في البلدان المعتمدة على القطاع النفطي تواجه تحديات من أجل الحفاظ على الاستقرار المالي، في ظل عدم استقلالية السياسة النقدية وارتباط أسعار الصرف بعملات بلدان أخرى.	نتائج الدراسة
استخدمت كدراسة سابقة، والاطلاع على طبيعة الأدوات المستخدمة في البلدان العربية	مدى الإفادة من الدراسة

دراسة (Rami Obeid and Bassam Awad) (2018)	
Interaction of Monetary and Macro-prudential Policies: The Case of Jordan-Credit Gap as an Example	عنوان الدراسة
التفاعل بين السياسات النقدية والسياسات الاحترازية الكلية: الفجوة الائتمانية الأردنية مثلاً	
Asian Journal of Economics and Empirical Research بحث منشور في	نوع الدراسة
تهدف الدراسة إلى معرفة مدى التفاعل بين السياسة النقدية والسياسة الاحترازية الكلية في الأردن خلال الفترة (2005-2015) للتحقق من وجود تأثيرات قصيرة وطويلة الأجل لأدوات السياسة النقدية بشكل عام على تراكم المخاطر النظامية في النظام المصرفي.	أهداف الدراسة
الاقتصاد الأردني	عينة الدراسة
اعتمدت الدراسة الأسلوب الوصفي والقياسي	أسلوب الدراسة
توصلت الدراسة إلى قياس المخاطر النظامية في الأردن من خلال فجوة الائتمان، كما وأظهرت النتائج وجود تأثير سلبي ذي دلالة معنوية لكل من نسبة الاحتياطي المطلوب وتأثير إيجابي ذي دلالة معنوية لسعر الخصم على فجوة الائتمان المتغير التابع.	نتائج الدراسة
استخدمت كدراسة سابقة وكذلك الاطلاع على السياسات الاحترازية الكلية المطبقة في الأردن	مدى الإفادة من الدراسة

دراسة (Kristina Bluwstein and Alba Patozi) (2024)	
The effects of macroprudential policy announcements on systemic risk	عنوان الدراسة
تأثير إعلانات السياسة الاحترازية الكلية على المخاطر النظامية	
أوراق عمل لبنك إنكلترا	نوع الدراسة
تهدف الدراسة إلى معرفة آثار الإعلان عن تنفيذ السياسات الاحترازية الكلية على المخاطر النظامية، ومعرفة آثار الصدمات في تنفيذ السياسات الاحترازية الكلية على المخاطر النظامية	أهداف الدراسة
المملكة المتحدة	عينة الدراسة
اعتمدت الدراسة الأسلوب الوصفي والتحليلي	أسلوب الدراسة
توصلت الدراسة إلى إن الإعلان عن تنفيذ السياسات الاحترازية الكلية من شأنه أن يقلل من المخاطر النظامية، كما إن صدمات السياسات الاحترازية الكلية تكون أكثر فاعلية في تقليل المخاطر النظامية في حالة التشديد	نتائج الدراسة
استخدمت كدراسة سابقة، والاطلاع على آثار أدوات السياسات الاحترازية الكلية في المخاطر النظامية في المملكة المتحدة	مدى الإفادة من الدراسة

3. اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات والأبحاث السابقة

- أن الفرق بين الدراسة الحالية وبعض الدراسات السابقة التي تم الإشارة إليها تكمن في النقاط الآتية:
- أ. تناولت الدراسات والأبحاث السابقة تحليل العلاقة بين السياسات الاحترازية الكلية والاستقرار المالي للنظام ككل، في حين ركزت دراستنا في تناول العلاقات بين السياسات الاحترازية الكلية والاستقرار المالي للقطاع المصرفي فقط، بوصفة العنصر الأبرز في تحقيق الاستقرار المالي للنظام ككل.
 - ب. اختلاف دول العينة والمدة الزمنية بين الدراسة الحالية والدراسات والأبحاث السابقة.
 - ج. اغلب الدراسات التي تخص الاقتصاد العراقي لم تستخدم الأسلوب القياسي فيها، في حين استخدمت هذه الدراسة أنموذج قياسي لمعرفة العلاقة بين متغيرات الدراسة .

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسات الاحترازية الكلية والاستقرار المالي

للقطاع المصرفي والتحرير المالي

تمهيد

للسياسات الاحترازية الكلية دورٌ مهمٌ وفعال في تحقيق الاستقرار على مستوى النظام المالي وعلى مستوى القطاع المصرفي، كونها تسهم وبشكل مباشر في مواجهة المخاطر التي قد يتعرض لها النظام المالي ككل، ازداد الاهتمام بالسياسات الاحترازية الكلية بعد فشل السياسات الاحترازية الجزئية في المحافظة على الاستقرار في ظل تحديات التحرر والانفتاح والعولمة، وهذا ما أكدته وقوع الأزمة المالية العالمية في 2007-2008، التي كان احد اهم أسبابها هو فشل مؤسسة مالية كبيرة وهي بنك ليمان برذر الذي يعد رابع اكبر بنك في الولايات المتحدة الأمريكية، كما أثبتت التجارب أن اتباع السياسات الاحترازية الجزئية من أجل تحقيق مستويات عالية من الاستقرار المالي في المؤسسة المالية الفردية، لا يمكنه لوحده ضمان سلامة القطاع المصرفي بأكمله، وعليه، فقد اصبح التركيز على السياسة الاحترازية الكلية من اجل المحافظة على الاستقرار المالي على مستوى القطاع المصرفي وعلى مستوى النظام المالي بأكمله، إذ تمتلك السياسة الاحترازية الكلية مجموعة واسعة من الأدوات منها التي تستهدف معالجة مخاطر كفاية رأس المال، وضمان جودته، ومنها التي تستهدف معالجة مخاطر السيولة، ومخاطر حساسية السوق، فضلا عن مجموعة الأدوات التي تستهدف معالجة المخاطر التي يتعرض لها قطاع الشركات وقطاع الأسر.

وبناء على ما سبق، فقد تم تقسيم هذا الفصل على ثلاثة مباحث، يتناول المبحث الأول مفهوم السياسة الاحترازية الكلية وتاريخها وما هي الأدوات التي تستخدمها فضلا عن أهدافها النهائية والوسيلة وماهي التحديات التي تحول دون تنفيذها، أما المبحث الثاني فقد تناول مفهوم الاستقرار المالي والمصرفي ومؤشراته وأهمية الاستقرار المالي للقطاع المصرفي وما هي محدداته، فضلا عن الاطار المفاهيمي للتحرير المالي، أما المبحث الثالث فقد تم من خلاله توضيح طبيعة العلاقة النظرية بين أدوات السياسة الاحترازية الكلية والاستقرار المالي للقطاع المصرفي في ظل التحرير المالي.

المبحث الأول: السياسات الاحترازية الكلية مدخل مفاهيمي

المطلب الأول: مفهوم السياسات الاحترازية الكلية

هناك تعريف كثيرة للسياسات الاحترازية الكلية، منها على مستوى المؤسسات المالية ورؤى الباحثين وهناك من يُنظر لهذه السياسات من جهة متكاملة وأخرى ضيقة ففي تعريفها الأوسع هي سياسة تهدف إلى الحفاظ على الاستقرار المالي، بينما ركزت التعريفات الأضيق على الأدوات الاحترازية الكلية كأدوات احترازية تم إعدادها على مستوى النظام⁽¹⁾.

فقد عرفت السياسات الاحترازية الكلية على أنها مجموعة من الإجراءات التي تستخدم أدوات معينة تهدف إلى تحقيق الاستقرار المالي من خلال التخفيف أو منع المخاطر النظامية* بما فيها من آثار الصدمات الخارجية ومعالجة حالات عدم التوازن المالي والحد من الاتجاهات المسيرة للدورات الاقتصادية في النظام المالي، كما تستهدف هذه السياسة تخفيف المخاطر المرتبطة بالتركز في القطاع المالي والترابط الداخلي بين وحداته⁽²⁾.

وهناك من يرى على أنها تلك السياسات التي تم تصميمها لتحديد المخاطر التي يتعرض لها الاستقرار المالي والتخفيف من حدتها، مما يؤدي بدوره إلى تقليل التكلفة التي يتكبدها الاقتصاد نتيجة تعطل الخدمات المالية التي تدعم أعمال الأسواق المالية، مثل توفير الائتمان وخدمات التأمين والدفع والتسوية وغيرها من الخدمات المالية⁽³⁾.

1) José Viñals, and Others, Macroprudential Policy an Organizing Framework, International Monetary Fund, Washington, D.C, 2011, P: 7.

(* المخاطر النظامية: وهي خطر تعطل الخدمات المالية الناجم عن ضعف النظام المالي بالكامل أو أجزاء منه، والذي يمكن أن يكون له تأثير سلبي خطير وعواقب وخيمة على الاقتصاد الحقيقي، تشمل الخدمات المالية الواسطة الائتمانية وإدارة المخاطر وخدمات الدفع: للمزيد يُنظر في:

- International Monetary Fund, Bank for International Settlements, Financial Stability Board, Guidance to Assess the Systemic Importance of Financial Institutions ,Markets and Instruments: Initial Considerations, Report to G20 Finance Ministers and Governors, 2009, P:5.

2) فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية، توافق السياسات الاحترازية والسياسات الاقتصادية الكلية، صندوق النقد العربي: أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، أبو ظبي، رقم 81، 2017، ص 7-8.

3) Yener Altunbas, and others, Macroprudential policy and bank risk, Bank for International Settlements, Working Papers, No 646, 2017, p: 3.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسات الاحترازية والاستقرار المالي للقطاع المصرفي والتحرير المالي

كما يمكن أن تعرف السياسة الاحترازية الكلية على أنها تدابير غير تقليدية يجب بها السيطرة على المخاطر المرتبطة بالقرارات المالية لتثبيط تقلبات الإنتاج، ومعنى ذلك وضع التدابير الاحترازية على المستوى الإجمالي لمنع أو تخفيف المخاطر النظامية التي تنشأ عن التطورات داخل النظام المالي، مع مراعاة تطورات الاقتصاد الكلي، وهو الهدف النهائي للسياسات الاحترازية الكلية والمحدد من قبل صندوق النقد الدولي، وذلك للسيطرة على التقلبات الدورية في الاقتصاد⁽¹⁾.

ونظراً لأهمية موضوع السياسات الاحترازية الكلية فقد أصبحت من المحاور المهمة ضمن أطر العمل التنظيمية والرقابية للبنوك المركزية والمؤسسات المالية العالمية، فقد عرف البنك المركزي الأوروبي السياسات الاحترازية الكلية على أنها تلك السياسات التي تهدف للحفاظ على الاستقرار المالي، وهذا يشمل جعل النظام المالي أكثر مرونة والحد من تراكم نقاط الضعف، من أجل التخفيف من المخاطر النظامية وضمان استمرار تقديم الخدمات المالية بشكل فعال إلى الاقتصاد الحقيقي⁽²⁾.

كما حددت لائحة الاتحاد الأوروبي السياسة الاحترازية الكلية بأنها الإشراف على النظام المالي من أجل المساهمة في منع أو تخفيف المخاطر النظامية على الاستقرار المالي التي تنشأ عن التطورات داخل النظام المالي مع مراعاة تطورات الاقتصاد الكلي، وذلك لتجنب فترات الضائقة المالية واسعة النطاق، كما يجب أن يُسهم في الأداء المتسق للسوق الداخلي، وبذلك يضمن مشاركة مستدامة المالي في النمو الاقتصادي⁽³⁾.

فضلاً عن مشاركة أهم المؤسسات المالية العالمية في صياغة تعريف واضح وأكثر شمولاً للمفهوم ومن هذه المنظمات هي صندوق النقد الدولي International Monetary Fund وبنك التسويات الدولي Bank for International Settlements ومجلس الاستقرار المالي Financial Stability Board، إذ عُرفت السياسية الاحترازية الكلية على أنها سياسة تستخدم أدوات احترازية في المقام الأول للحد من المخاطر المالية النظامية

¹⁾ Gauthier Vermandel, Essays on Cross-border Banking and Macroprudential Policy, PhD thesis, Université de Rennes 1, 2014, p: 17.

²⁾ البنك المركزي الأوروبي، الموقع الرسمي، متوفر على الرابط، <https://www.ecb.europa.eu/ecb/tasks/stability/strategy/html/index.en.html> تم الاطلاع على الموقع

بتاريخ 2024/1/28.

³⁾ The European Parliament and The Council of The European Union, On European Union Macro-Prudential Oversight of The Financial System and Establishing a European Systemic Risk Board, Official Journal of the European Union, L331/1, 2010, P:5.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسات الاحترازية والاستقرار المالي للقطاع المصرفي والتحرير المالي

الكلية، وبالتالي الحد من حدوث الاضطرابات في توفير الخدمات المالية الرئيسية التي يمكن أن يكون لها عواقب وخيمة على الاقتصاد الحقيقي، عن طريق الحد من تراكم الاختلالات المالية وبناء الدفاعات التي تحتوي على سرعة الاستجابة للتقلبات وتأثيراتها على الاقتصاد⁽¹⁾.

من خلال التعاريف أعلاه يمكن تحديد العناصر المحددة للسياسة الاحترازية الكلية هي الهدف الحد من المخاطر المالية النظامية الكلية، ونطاق التحليل النظام المالي ككل وتفاعلاته مع الاقتصاد الحقيقي، الوسيلة هي مجموعة من السلطات والأدوات وحوكمتها الأدوات الاحترازية وتلك المخصصة تحديداً للسلطات الاحترازية الكلية.

وعليه يمكننا القول إن السياسات الاحترازية الكلية هي تلك السياسات التي تستخدم مجموعة من الأدوات من أجل الحد من المخاطر النظامية التي يمكن أن تنشأ من الصدمات الاقتصادية الداخلية والخارجية الحادة، والاختلالات المالية، بما في ذلك النمو الائتماني المفرط وعدم تطابق الرافعة المالية وتوقيات الاستحقاق وأثار العدوى المالية، لضمان استقرار النظام المالي ككل وتعزيز مرونته، ومعالجة نقاط الضعف المالية التي قد تسبب عواقب خطيرة على الاقتصاد الحقيقي، مما يضمن مساهمة مستدامة للقطاع المالي في النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: السياسات الاحترازية الكلية منظور تاريخي

السياسة الاحترازية الكلية هي امتداد للسياسة الاحترازية الجزئية وتتفاعل مع أنواع أخرى من السياسات الاقتصادية الكلية التي لها تأثير على الاستقرار المالي، ظهر مصطلح السياسات الاحترازية الكلية بشكل رسمي وعلى مستوى دولي منذ أكثر من أربعة عقود وازداد الاهتمام به بعد الأزمة المالية العالمية لعام 2007-2008 لما له من دور رئيس في المحافظة على الاستقرار المالي والتصدي للاختلالات في النظام.

وتشير بعض المصادر إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الأولى التي استخدمت أدوات احترازية كلية للتأثير في الائتمان بشكل إجمالي أو في قطاع اقتصادي رئيسي مثل الإسكان، ويمكن تقديم تصنيفاً بسيطاً للأدوات الاحترازية الكلية لمواجهة التقلبات الدورية التي استخدمها الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والوكالات الأخرى منذ الحرب العالمية الأولى 1913م ولغاية ثمانينات القرن الماضي، ومنها الأدوات التي تؤثر في الطلب والعرض على الائتمان للسيطرة عليه كما هو موضح في الجدول (1)، استخدمتها الحكومة كردود فعل لمواجهة الأزمات ومنها فقاعة سوق الأسهم في عشرينيات القرن الماضي، وهبوط العقارات في

¹⁾ IMF, BIS & FSB, Macroprudential policy tools and frameworks Update to G20 Finance Ministers and Central Bank Governors, 2011, p:2.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسات الاحترازية والاستقرار المالي للقطاع المصرفي والتحرير المالي

الثلاثينيات، والتهديد بالتضخم خلال الحرب العالمية الثانية والحرب الكورية، وطفرة الإسكان في الخمسينيات، وأزمة الائتمان في الستينيات، والتضخم في السبعينيات، أما في الثمانينيات الأزمة المصرفية والادخار⁽¹⁾.

الجدول (1) الأدوات الاحترازية التي استخدمتها الولايات المتحدة الأمريكية من 1913 وحتى ثمانينات القرن الماضي

الطلب	العرض
القيود المفروضة على نسبة القرض إلى القيمة	حدود معدلات الإيداع
أجال استحقاق القروض	حدود معدلات الإقراض
متطلبات هامش الأرباح	متطلبات رأس المال
السياسة الضريبية والإعانات	متطلبات الاحتياطي
	قيود المحافظة المصرفية
	سقف أسعار الإقراض
	سقف أسعار الفائدة
	الضغط الإشرافي

المصدر: أعد بالاعتماد على:

- Douglas J. Elliott, and others, The History of Cyclical Macroprudential Policy in the United States, Federal Reserve Board, Finance and Economics Discussion Series Divisions of Research & Statistics and Monetary Affairs, Washington, D.C., 2013, Pp: 3-4.

ولا تقتصر تجارب الدول مع السياسة الاحترازية الكلية على الولايات المتحدة الأمريكية، إذ لجأت العديد من اقتصادات الدول الأوروبية في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى تدابير السياسة الاحترازية الكلية، فمنذ عام 1945 إلى سبعينيات القرن الماضي، اعتمدت غالبية البنوك المركزية الأوروبية بشكل أساس على عدد من الأدوات الكمية التي يشار إليها حالياً على أنها احترازية كلية لتحقيق أهدافها في السيطرة على نمو الائتمان أو إعادة توجيهه نحو قطاعات محددة، والتأثير في مستويات السيولة المصرفية من أجل الحفاظ على الاستقرار المالي⁽²⁾.

¹⁾ Douglas J. Elliott, and others, The History of Cyclical Macroprudential Policy in the United States, Federal Reserve Board, Finance and Economics Discussion Series Divisions of Research & Statistics and Monetary Affairs, Washington, D.C., 2013, P: 3-4.

²⁾ Anna Kelber, Éric Monnet, Macroprudential Policy and Quantitative Instruments: A European Historical Perspective Macroprudential Policies Implementation and Interactions, Banque De France, Financial Stability Review, No.18, 2014, P:151.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسات الاحترازية والاستقرار المالي للقطاع المصرفي والتحرير المالي

ومن الجدير بالذكر أنها استخدمت هذه الأدوات ليس فقط من أجل الحفاظ على الاستقرار المالي وإنما من أجل تعديل اقتصاداتها من خلال تثبيت الضغوط التضخمية والمحافظة على المستوى العام للأسعار، واستمرت باستخدام هذا النوع من الأدوات الاحترازية من الخمسينات إلى بداية الستينات من القرن العشرين، وبعدها بدأت بالتركيز بشكل أكبر على متطلبات الاحتياطي الذي يعد أحد أدوات السياسة الاحترازية بسبب نجاح تجربة البنك المركزي الألماني لهذه الأداة في الخمسينات من القرن الماضي، كما تجدر الإشارة إلى أن البنوك المركزية كانت هي المسؤولة عن تقديم التوصيات فيما يخص نسب السيولة وملاءة رأس المال من خلال استغلال دورها الرقابي بوصفها ملاذاً لتقديم القروض، فيما عدا إيطاليا كانت فيها مؤسسات مختصة على شكل مجالس ائتمان يناط إليها الدور الرقابي في تقديم التوصيات، أما بلجيكا وفرنسا فإن البنك المركزي بالمشاركة مع عدد من المؤسسات المالية هم المسؤولون عن تقديم التوصيات والقيام بالدور الرقابي⁽¹⁾، يوضح الجدول (2) الأدوات الاحترازية التي كانت تستخدمها بعض الدول الأوروبية والجهات المسؤولة عن إدارة هذه الأدوات في سبعينات القرن الماضي.

¹⁾ Kenç, Turalay, Macroprudential regulation: history, theory and policy, Bank for International Settlements, working Paper, no. 86, 2016, p:3.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسات الاحترازية والاستقرار المالي للقطاع المصرفي والتحرير المالي

الجدول (2) الأدوات الاحترازية التي استخدمتها بعض الدول الأوروبية في سبعينات القرن العشرين

البلد	الجهة المسؤولة	الأدوات المستخدمة
ألمانيا	البنك المركزي الألماني (Central bank of the federal republic of Germany)	<ul style="list-style-type: none"> متطلبات الاحتياطي ضوابط على الائتمان لوائح صارمة على إصدار السندات
إيطاليا	مؤسسات مصرفية	<ul style="list-style-type: none"> متطلبات الاحتياطي ضوابط على الائتمان
هولندا	البنك المركزي الهولندي (The central bank of Netherlands)	<ul style="list-style-type: none"> إدارة السيولة ضوابط على الائتمان
سويسرا	البنك المركزي السويسري (The central bank of Swiss)	<ul style="list-style-type: none"> إدارة السيولة الأقناع الأخلاقي للتحكم بالائتمان
المملكة المتحدة	البنك المركزي الإنكليزي (The central bank of the United Kingdom)	<ul style="list-style-type: none"> سقف على أسعار الفائدة ضوابط على الائتمان متطلبات الاحتياطي إدارة السيولة
بلجيكا	البنك المركزي البلجيكي (The central bank of Belgium) + معهد إعادة الخصم والضمان (Institute of rediscount and guarantee) + اللجنة المصرفية (Banking commission)	<ul style="list-style-type: none"> سقف على أسعار الفائدة متطلبات الاحتياطي نسبة تغطية السيولة
فرنسا	البنك المركزي الفرنسي (The central bank of France) + مؤسسات مصرفية	<ul style="list-style-type: none"> ضوابط على الائتمان متطلبات الاحتياطي سقف على أسعار الفائدة

المصدر: أعد بالاعتماد على:

- Rule, and William Thomas, Money, income, and prices: the velocity of money in nine major OECD economies, doctoral thesis, Virginia Polytechnic Institute and State University, 1975.

تشير سجلات بنك التسويات الدولية إلى أن الاستخدام الدولي الأول لمصطلح احتراز كلي يعود إلى عام 1979، في اجتماع لجنة كوك Cooke (لجنة بازل للرقابة المصرفية حالياً) (*) ناقش الاجتماع، الذي عُقد في 28-29 حزيران عام 1979، عملية جمع البيانات وقضايا الائتمان الدولي وأثاره، وكان لدى اللجنة قلق بشأن

(*) لجنة بازل: وهي لجنة تأسست من محافظي البنوك المركزية لمجموعة الدول العشرة الكبار في نهاية عام 1974 في أعقاب الاضطرابات الخطيرة التي واجهت سوق العملات والمصارف الدولية، يقع مقرها الرئيس في بنك التسويات الدولية في بازل وتهدف إلى تعزيز الاستقرار المالي من خلال تحسين جودة الرقابة المصرفية في جميع أنحاء العالم. للمزيد يُنظر في ذلك:

- بنك التسويات الدولية، الموقع الرسمي، متوفر على الرابط <https://www.bis.org> تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2023/5/5.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسات الاحترازية والاستقرار المالي للقطاع المصرفي والتحرير المالي

المشاكل الاحترازية الكلية وعلاقتها بالاقتصاد الكلي التي شكلت محور اهتمام اللجنة، إذ كانت الوتيرة السريعة لإقراض البلدان النامية في تلك الفترة تثير قلق متزايد لدى السلطات المالية وأنها تبحث على حلول لمعالجتها⁽¹⁾. أما عن الاستخدام الثاني للمصطلح كان في وثيقة أصدرها بنك إنكلترا لمجموعة عمل يرأسها ألكسندر لامفالوسي المستشار الاقتصادي لبنك التسويات الدولية ورئيس مجلس إدارة اللجنة الدائمة لعملة اليورو في عام 1979، والذي تناقش استخدام أدوات الاحتراز الكلي كأحد الطرق البديلة لتقييد الإقراض، وجاء في محضر الوثيقة "أن الإجراءات الاحترازية الجزئية تهتم بالعمل المصرفي السليم وحماية المودعين على مستوى البنك الفردي و قد تم إنجاز الكثير من العمل في هذا المجال، ومع ذلك قد يحتاج هذا الجانب إلى أن تقابله اعتبارات احترازية من منظور أوسع وهذا الذي يمكن وصفه الجانب الاحترازي الكلي والذي يأخذ في الاعتبار المشكلات التي تؤثر على السوق ككل، والتي قد لا تكون واضحة على مستوى الاحتراز الجزئي"⁽²⁾.

وفي أعقاب الأزمة المالية العالمية لعام 2007-2008 أصبح استخدام مصطلح الاحتراز الكلي أكثر شيوعاً وبدأت المؤسسات المالية العالمية والكيانات السياسية ومنها مجموعة العشرين والاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية في إنشاء إطار سياسة احترازية كلية فعالة كأحد الأهداف الرئيسية لها⁽³⁾. إذ أدت الأزمة إلى زعزعة الأسس الفكرية لضوابط السياسة الاحترازية الكلية، الأمر الذي يتطلب إعادة تقييم الإطار المؤسسي للاستقرار المالي ومن ثم قد يُنظر إلى الاضطراب المالي على أنه نقطة تحول في استخدام مصطلح الاحترازية الكلية في المناقشات والمقترحات التنظيمية، كما أظهرت الأزمة المالية العالمية الحاجة إلى تطوير الإطار التنظيمي القديم بمنظور احترازي كلي جديد، في ضوء ذلك تم تفعيل المناقشات المفاهيمية حول السياسات الاحترازية الكلية وبدأت العديد من البلدان المتقدمة في استحداث قسم للسياسات الاحترازية الكلية، وتزويدها بمجموعة من الأدوات والكفاءات الفنية⁽⁴⁾.

¹⁾ Mahdi Ebrahimi Kahou, And Alfred Lehar, Macroprudential Policy: A Review, University of Calgary, The School of Public Policy, Research Papers, Vol.8, Issue.34, 2015, P:2.

²⁾ Annual Report on Exchange Arrangements and Exchange Restrictions, International Monetary Fund, Washington, D.C., 2013, p:54.

³⁾ Turalay Kenç, Macroprudential regulation: history, theory and policy, Bank for International Settlements, BIS Paper, no.86, Basel, 2016, p:4.

⁴⁾ Luca Amorello, Macroprudential Banking Supervision & Monetary Policy: Legal Interaction in The European Union, Palgrave Macmillan, United Kingdom, 2018, P:14.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسات الاحترازية والاستقرار المالي للقطاع المصرفي والتحرير المالي

أما عن البلدان الآسيوية الناشئة ومن أجل تعزيز أطر سياساتها الاحترازية الكلية، أنشأت مؤسسات مختصة بالاستقرار المالي، ومنها لجان الاستقرار المالي في إندونيسيا (KSSK) Financial System Stability Committee، واللجنة التنفيذية للاستقرار المالي في ماليزيا (FSEC) Financial Stability Executive Committee، ومجلس تنسيق الاستقرار المالي في الفلبين (Financial Stability Coordination Committee)، ولجنة الاستقرار المالي للإدارة في سنغافورة (The Management Financial Stability Council)، ومجلس الاستقرار المالي والتنمية في الهند (FSDC) Financial Stability and Development Council، وقد تم تضمين عدد من أدوات السياسة الاحترازية الكلية في التشريعات الوطنية في هذه البلدان⁽¹⁾.

وقد أثبتت التطورات التي شهدتها الاقتصاد العالمي لا سيما فيروس (COVID-19) إن زيادة مرونة النظام المالي جاءت من التدابير التي اتخذتها الهيئات المالية العالمية المختلفة على المستوى الاحترازي الجزئي والاحترازي الكلي، فعلى المستوى الجزئي ركزت التدابير على الاستعداد التشغيلي للمؤسسات المالية خلال هذه الحالة الطارئة في محاولة لمساعدتها على الاستمرار في خدماتها المالية، فضلاً عن تطوير البنى التحتية للأسواق المالية الأكثر أهمية في محاولة لضمان صحة وسلامة العاملين فيها، كما أشارت إلى تأجيل بعض الإجراءات ومنها تأجيل إعداد التقارير المالية والأنشطة المالية الأخرى لغرض تخفيف الزخم، أما على المستوى الاحترازي الكلي فقد تدخلت الحكومات في التدابير والإجراءات المالية لمساعدة الشركات والأسر، ومن هذه التدابير والإجراءات هو التأثير بالأدوات الاحترازية الكلية من خلال تخفيض المخازن المؤقتة لرأس المال المعاكس للتقلبات الدورية (CCyB) Countercyclical capital buffer والمخازن المؤقتة لمواجهة المخاطر النظامية (SyRB) Systemic risk buffer والمخازن المؤقتة لمؤسسة أخرى ذات أهمية نظامية (Other Systemically Important Institutions) (O-SII) إذ كان للشركات حرية في استخدام رؤوس أموالها ومخازن السيولة، وكان البنك المركزي الأوروبي (ECB) European Central Bank داعماً لهذه الإجراءات

¹⁾ Organisation For Economic Co-Operation and Development, Strengthening Macroprudential Policies in Emerging Asia: Adapting to Green Goals and Fintech, The Development Dimension, Oecd Publishing, Paris, 2021, P:27.

والتدابير التي اتخذتها السلطات الاحترازية الكلية في منطقة اليورو لمعالجة تأثير تفشي فيروس (COVID-19) على القطاع المالي⁽¹⁾.

يلاحظ مما سبق أن الحكومات والمؤسسات الرقابية المالية والهيئات المعنية بالعمل المالي قد أشارت إلى ضرورة تخفيف الإجراءات الاحترازية الجزئية والكلية خلال مدة تفشي فايروس (COVID-19) من أجل معالجة تأثير تفشي الوباء، ومن ثم عادت التوصيات على التشديد في الإجراءات الاحترازية الجزئية والكلية مرة أخرى في الربع الأخير من عام 2020 وبلغت ذروتها في عام 2021، أن هذا التبدل في موقف السياسات الاحترازية حث المؤسسات المالية الدولية ومنها البنك المركزي الأوروبي (ECB) على العمل في إيجاد مقياس أكثر دقة لتحديد موقفها من أجل تحقيق التوازن بين أهداف السياسات الاحترازية وأدواتها التي تتفاعل فيما بينها ومن المحتمل أن تؤثر كل أداة على الموقف العام في اتجاهات مختلفة، فضلا عن توفير فهم أوضح للجمهور وإدارة التوقعات المحيطة بإجراءات السياسات الاحترازية الكلية في المستقبل⁽²⁾.

1) Boniolo, Irene. "Strengths And Weaknesses of Macroprudential Tools. The Reaction of Macroprudential Authorities in The Sars-Cov-2 Pandemic, Eudifin, Ca' Foscari University of Venice, Research Working Paper, No.6, 2020, P: 19-20.

2) Budnik, and others, Looking at the evolution of macroprudential policy stance: A growth-at-risk experiment with a semi-structural model, European Central Bank, Occasional Paper series, no.301, 2022, p:2-3.

المطلب الثالث: أدوات السياسة الاحترازية الكلية

يمكن تعريف الأدوات الاحترازية الكلية على أنها تلك الأدوات التي يتم استعمالها من أجل المحافظة على الاستقرار المالي في النظام المالي ككل والذي يشمل المصارف والأسواق المالية والمؤسسات المالية الأخرى (صناديق التقاعد وصناديق الضمان الاجتماعي)، وتم استخدام الأدوات الاحترازية على المستويين الجزئي والكلي بشكل متزايد في العقود الأخيرة من أجل معالجة مشاكل عدم الاستقرار المالي، الذي بدوره ينعكس على الاقتصاد الحقيقي ككل، كما سعت المؤسسات المالية الدولية المختصة بالعمل المالي إلى بذل المزيد من الجهود من أجل تطوير إطار واسع للأدوات الاحترازية ليكون قادر على التعامل مع مختلف التغيرات التي قد تحصل في النظام المالي.

وقد تم تطوير مجموعة واسعة من الأدوات الاحترازية الكلية ويمكن تقسيمها إلى خمس فئات منها الأدوات واسعة النطاق التي يمكن من خلالها معالجة المخاطر الناجمة عن الطفرات الائتمانية واسعة النطاق والمساعدة في زيادة مرونة النظام المالي⁽¹⁾، وأدوات قطاع الإسكان التي تساهم في معالجة تراكم المخاطر النظامية بسبب الانتماء الزائد لقطاع الإسكان، التي يمكن أن تكون فعالة في زيادة قدرة المقترضين والنظام المالي على الصمود أمام الارتفاع في أسعار المساكن أو صدمات الدخل⁽²⁾، وأدوات قطاع الشركات التي تتصف بكونها أكثر استهدافاً للمخاطر التي تتعرض لقطاع الشركات، التي تشكل مخاطر نظامية متزايدة ولها أثر على النظام المالي ككل، و أدوات السيولة والعملات الأجنبية والتي تهدف في المقام الأول إلى معالجة تراكم السيولة ومخاطر الصرف الأجنبي المرتبطة بطفرات الإقراض⁽³⁾، والأدوات الهيكلية التي تهدف لمعالجة نقاط الضعف الناتجة عن الترابط ما بين المؤسسات المالية والحد من العدوى المالية، وتتضمن أدوات معالجة المخاطر في البعد الهيكلي حدود التعرض بين البنوك لتعزيز مرونة الكيانات المهمة على مستوى النظام، ورسوم إضافية على رأس المال للمؤسسات المالية المهمة على مستوى النظام من أجل زيادة قدرة المؤسسات المالية ذات

¹⁾ European Insurance and Occupational Pensions Authority, Other potential macroprudential tools and measures to enhance the current framework, Publications Office of the European Union, Luxembourg, 2018, p:9.

²⁾ He, Dong, And Others, Macroprudential Measures for Addressing Housing Sector Risks, Bank for International Settlements, Paper 86, Basel, 2016, P: 117.

³⁾ David Orsmond, And Fiona Price, Macroprudential Policy Frameworks and Tools, Reserve Bank of Australia, Bulletin December Quarter, 2016, P:78.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسات الاحترازية والاستقرار المالي للقطاع المصرفي والتحرير المالي

الأهمية النظامية على امتصاص الخسائر، وقد تم استخدامها في أوروبا وآسيا على حد سواء بشكل متكرر في الآونة الأخيرة⁽¹⁾، وأظهرت البحوث والدراسات انه لا يوجد توافق في الآراء بشأن نوع الأدوات التي ينبغي أن تشكل جزءاً من مجموعة الأدوات الكلية وهذا يعكس المرحلة المبكرة من تطوير مفهوم السياسة الاحترازية الكلية بشكل عام، وأن هناك حاجة إلى مزيد من العمل التجريبي والخبرة التشغيلية لفهم أوسع لكيفية تصميم الأدوات ومعايرتها، وفاعلية كل أداة، ومن الصعب التحديد الواضح للأدوات الاحترازية باعتبارها أداة جزئية أو كلية أو حتى أداة لإدارة الأزمات، إذ يمكن أن تخدم الأدوات نفسها أهدافاً متعددة اعتماداً على كيفية استخدامها، وخير مثال على ذلك هو رأس المال الاحتياطي، والذي إذا تم تطبيقه على جميع البنوك قبل حدوث أزمة مالية فسيكون احترازياً جزئياً، وإذا تم تطبيقه على مؤسسات ذات أهمية نظامية فسيكون فقط احترازياً كلياً، أما إذا تم تفعيله استجابةً لازمة مالية فسيكون أداة لإدارة الأزمات⁽²⁾. ويوضح المخطط (1) مجموعة من أدوات السياسات الاحترازية الكلية.

¹⁾ Bank Of Jamaica, Macroprudential Policy Tools for Jamaica, Discussion Paper, 2020, P:6-7.

²⁾ José Viñals, OP.cit, P:23.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسات الاحترازية والاستقرار المالي للقطاع المصرفي والتحرير المالي

المخطط (1) أدوات السياسات الاحترازية الكلية

ادوات واسعة النطاق	ادوات قطاع الاسكان	ادوات قطاع الشركات	أدوات السيولة والعملات الأجنبية	الادوات الهيكلية
<input type="checkbox"/> المخازن المؤقتة لرأس المال المعاكس للدورة الاقتصادية countercyclical capital buffer (CCyB)	<input type="checkbox"/> مستوى الخسارة في حالة التخلف عن السداد loss given default (LGD)	<input type="checkbox"/> الأدوات التي تؤثر على انتمان الشركات الواسع	<input type="checkbox"/> نسبة تغطية السيولة (LCR) Coverage Ratio	<input type="checkbox"/> حدود التعرض بين البنوك
<input type="checkbox"/> متطلبات التوفير الديناميكي أو الأحكام الديناميكية dynamic provisioning requirements (DPRs)	<input type="checkbox"/> القيود على نسب القرض إلى القيمة limits on loan-to-value ratios (LTV)	<input type="checkbox"/> أدوات لمعالجة مخاطر الصرف الأجنبي	<input type="checkbox"/> متطلبات صافي نسب التمويل المستقر Net stable funding ratio (NSFR)	<input type="checkbox"/> فرض رسوم إضافية على رأس المال للمؤسسات المالية
<input type="checkbox"/> Leverage Ratio نسبة الرافعة المالية (LR)	<input type="checkbox"/> الحدود القصوى لخدمة الدين إلى الدخل ratios and caps on debt-service-to-income (DSTI).	<input type="checkbox"/> أدوات لمعالجة المخاطر من العقارات التجارية	<input type="checkbox"/> الحدود القصوى لنسب القروض إلى الودائع Loan-to-deposit ratio (LTD)	
<input type="checkbox"/> الحدود القصوى لنمو الائتمان	<input type="checkbox"/> نسبة الدين للدخل Debt to Income Ratio (DTI)		<input type="checkbox"/> حدود على صافي المراكز المفتوحة للنقد الأجنبي إلى رأس المال Limits on net open currency positions	
<input type="checkbox"/> متطلبات رأس المال القطاعي Sectoral capital requirements (SCR)			<input type="checkbox"/> حدود عدم تطابق الاستحقاق Limits on maturity mismatch	
<input type="checkbox"/> قيود على توزيع الأرباح Restrictions on profit distribution (RPD)			<input type="checkbox"/> سقف للإقراض بالعملة الأجنبية Caps on foreign currency lending	
			<input type="checkbox"/> الاحتياطي الإلزامي Reserve requirements (RR)	

المصدر: أعدّ بالاعتماد على:

- Stelios Giannoulakis, And Others, The Effectiveness of Borrower-Based Macroprudential Policies: A Cross-Country Analysis Using an Integrated Micro-Macro Simulation Model, European Central Bank, Working Paper Series, No 2795, Germany, 2023, P:4.
- Daniel Garcia-Macia, and Alonso Villacorta, Macroprudential policy with liquidity panics, European Systemic Risk Board, Frankfurt, Working Paper Series, no 24, 2016, p: 26.
- National Bank of Ukraine, Macroprudential Policy Strategy, Financial Stability Committee, document, 2020, p:7.
- Mario Draghi, Flagship Report on Macro-Prudential Policy in The Banking Sector, European Systemic Risk Board, Frankfurt, 2014, P:19

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسات الاحترازية والاستقرار المالي للقطاع المصرفي والتحرير المالي

المطلب الرابع: أهداف السياسات الاحترازية الكلية

يتمثل الهدف النهائي للسياسات الاحترازية الكلية هو المحافظة على الاستقرار المالي للنظام المالي ككل، وهذا يشمل تعزيز مرونة النظام للصمود أمام الصدمات الانكماشية الاقتصادية، وتقليل تراكم نقاط الضعف، ومن ثم مشاركة مستدامة للقطاع المالي في النمو الاقتصادي، وهذا يعني أن السياسات الاحترازية الكلية تركز على استقرار النظام المالي ككل وتفاعلاته مع الاقتصاد الحقيقي، بدلاً من التركيز على سلامة المؤسسات المالية الفردية، ويمكن للسلطة الاحترازية الكلية تحديد أهداف وسيطة لجعل السياسة الاحترازية الكلية أكثر فاعلية وشفافية وخضوعاً للتقييم ضمن إطار تنظيمي⁽¹⁾.

ومن الممكن أن تؤثر السياسات النقدية والمالية والاحترازية الجزئية أيضاً على هدف الاستقرار المالي وبالتالي على النظام المالي، وقد يؤدي الترابط بين السياسة الاحترازية الكلية والسياسات الأخرى إلى خلق آثار أو تنافر، فقد يكون للسياسة النقدية آثار جانبية غير مرغوب فيها على الاستقرار المالي على المدى القصير أثناء تحقيق هدفها الأساسي المتمثل في استقرار الأسعار، أو قد تشجع المعاملة الضريبية المؤاتية إلى الإفراط في المديونية وتجعل المقترضين أكثر عرضة للصدمات المحتملة، أو أثناء تعزيز المؤسسات الفردية قد تؤدي بعض السياسات الاحترازية الجزئية إلى زيادة تعرض النظام المالي ككل للمخاطر النظامية؛ لذلك، يعد التنسيق عبر السياسات أمراً ضرورياً لضمان عدم التعارض بين الأهداف للسياسات الاقتصادية⁽²⁾.

هناك مستويان لأهداف السياسة الاحترازية الكلية وهي الأهداف العامة أو النهائية التي تكون مبرر لوضعي السياسات الاحترازية الكلية والأهداف التشغيلية أو الوسيطة التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأدوات السياسة الاحترازية الكلية.

¹⁾ Financial Market Stability Board, The macroprudential policy strategy for Austria, Version 3, 2021, p:1-2.

²⁾ Murat Uysal, Financial stability and macroprudential policy in Turkey, Bank for International Settlements, BIS Papers, no 94, Basel, 2017, p: 351.

أولاً: الأهداف العامة

الهدف العام (النهائي) للسياسية الاحترازية الكلية هو الاستقرار المالي، من خلال زيادة مرونة النظام المالي وتعزيز قدرته في مواجهة الصدمات الإجمالية وامتصاص الخسائر والحد من آثار العدوى المالية⁽¹⁾، وهو ما تم تضمينه في أطر السياسة الاحترازية في اغلب بلدان العالم، ومع ذلك، تختلف الأطر عبر البلدان من نواحٍ عديدة من حيث كيفية تفسير هدف الاستقرار المالي، وثانيًا من حيث ما إذا كانت هناك أهداف أخرى أسندت للسلطة الاحترازية الكلية، وأخيرًا، ما إذا كانت هناك سياسات اقتصادية أخرى تتشارك أيضًا في الهدف نفسه⁽²⁾.

ثانياً: الأهداف التشغيلية (الوسيطه)

تم تحديد الأهداف الوسيطة للسياسات الاحترازية الكلية للحصول على تصنيف أوضح للأدوات الاحترازية الكلية التي تعمل على تحقيق هذه الأهداف، وضمان قاعدة اقتصادية لمعايرتها واستخدامها وتعزيز مراقبة عمل السلطات الاحترازية الكلية، ويمكن توضيحها كما يأتي:⁽³⁾

¹⁾ rodrigo Coelho, and fernando restoy, Macroprudential policies for addressing climate-related financial risks: challenges and trade-offs, Bank for International Settlements, briefs, no 18, Basel, 2023, p:3.

²⁾ Cecilia Skingsley, And Others, Objective-Setting and Communication of Macroprudential Policies, Bank for International Settlements, Committee on The Global Financial System, CGFS Papers, No 57, Basel, 2016, P:4-5.

⁽³⁾ للمزيد يُنظر في ذلك:

- European Systemic Risk Board, The ESRB handbook on operationalising macroprudential policy in the banking sector, Frankfurt, 2018, p:6-11.
- Czech National Bank, The CNB's Macroprudential Policy Strategy, published document, 2020, p:11.
- European Systemic Risk Board, Recommendation of The European Systemic Risk Board Of 4 April 2013 on Intermediate Objectives and Instruments of Macro-Prudential Policy (ESRB/2013/1), C 170/1, Frankfurt, 2013, P:8.
- Kristina Grigaitė, And Others, Institutional Set Up of Macroprudential Policy in The European Union, European Parliament, Economic Governance Support Unit, Briefing, Pe 645.701, France, 2020, P:6.
- Edward S. Robinson, and others, Macro-Financial Stability Policy in a Globalised World Lessons from International Experience, Selected Papers from the Asian Monetary Policy Forum 2021 Special Edition and MAS-BIS Conference, World Scientific, Singapore, 2023, p:77.
- European Central Bank, Financial Stability Review, Germany, 2010, P:131.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسات الاحترازية والاستقرار المالي للقطاع المصرفي والتحرير المالي

1. تخفيف ومنع النمو المفرط للائتمان والإفادة منه: تُعد فترات النمو الائتماني المفرط من العوامل الرئيسية للتعقيد بالأزمات المالية، وبالخصوص عندما يتزامن النمو المفرط للائتمان مع التطورات غير المستدامة في أسواق العقارات التي تؤدي إلى تراكم الرافعة المالية في القطاع الخاص؛ لذا فإن التشديد في الشروط المطلوبة للحصول على قرض يؤدي إلى تقليل توافر الائتمان للقطاع غير المالي.

2. تخفيف ومنع عدم تطابق النضج المفرط وانعدام السيولة في السوق: أظهرت الأزمة المالية العالمية أن القواعد الاحترازية التي تهدف فقط إلى تعزيز هوامش رأس المال لا تعالج مخاطر السيولة بشكل كاف، إذ يخضع كلا جانبي الميزانيات العمومية للبنوك لمخاطر السيولة سيولة السوق من جانب الأصول، ومخاطر التمويل من جانب المطلوبات، يمكن أن تؤدي حالات عدم التطابق إلى بيع الأصول بسعر غير سعرها الحقيقي مما يؤدي إلى انخفاض أسعار الأصول إلى مزيد من المبيعات الذي بدوره يسبب تداعيات غير المباشرة على المؤسسات المالية ذات فئات الأصول المماثلة (العدوى المالية) وتصبح هناك حالة من عدم الثقة ما بين الأسواق المالية والبنوك والذي ينتج عنه نقص حاد في السيولة، ومن هنا تنشأ الحاجة إلى أدوات سيولة مخصصة على المستوى الاحترازي الكلي الذي يمكن أن يعالج هذه المخاطر.

3. الحد من تركيزات التعرض المباشر وغير المباشر: تركيزات التعرض المفرطة تجعل أجزاء كبيرة من القطاع المالي عرضة للصدمات الشائعة، تنشأ مخاطر التعرض المباشر من التعرضات الكبيرة لقطاعات محددة (العقارات، البنوك، القطاعات الاقتصادية الأخرى) أو فئات الأصول (مثل الأوراق المالية المدعومة بالأصول)، بينما تنشأ مخاطر التعرض غير المباشر عندما تضعف الصدمة البنوك من خلال قنوات العدوى؛ بسبب الترابط ما بينها، ومبيعات الأصول القسرية، وتخفيف السيولة بشكل عام. هذه المخاطر غير مباشرة بمعنى أنها قد تنجم بسبب الهشاشة في أجزاء أخرى من القطاع، وهنا يتطلب تخفيف هذه التعرضات المفرطة من أجل التخفيف من المخاطر التي تنجم عنها.

4. الحد من التأثير المنهجي للحوافز المنحازة بهدف الحد من المخاطر الأخلاقية: إن التصور القائل بأن بعض المؤسسات المالية شديدة الأهمية يؤدي إلى حوافز منحازة وتضخيم المخاطر الأخلاقية، قد تؤدي الصدمات التي تتعرض لها هذه المؤسسات ذات الأهمية النظامية إلى خسائر ونقص في السيولة في باقي النظام المالي، سواء من خلال القنوات المباشرة أو غير المباشرة، وبالتالي يتم تصنيف المؤسسات المالية على أنها مؤسسات دولية عندما تؤدي إلى مخاطر نظامية وقد تؤدي إلى عواقب سلبية خطيرة على النظام المالي والاقتصاد الحقيقي.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسات الاحترازية والاستقرار المالي للقطاع المصرفي والتحرير المالي

وبما أن الأهداف الوسيطة للسياسات الاحترازية الكلية تسعى كلها لتحقيق هدف رئيسي هو المحافظة على الاستقرار المالي للنظام الاقتصادي، وتجنب حالات الركود وتعزيز مرونة النظام، وعليه فإن هذه الأهداف تمنح صناع السياسة الاحترازية الكلية سلطة الخروج من تنفيذ استراتيجيات السياسة الاحترازية في حالات الطوارئ التي يكون فيها تعارض محتمل ما بين أهداف السياسات الاحترازية الكلية وأهداف السياسات الاقتصادية الأخرى والذي قد يكون له عواقب وخيمة على الاقتصاد⁽¹⁾.

ومما تجدر الإشارة إليه وبعد توضيح أهداف السياسة الاحترازية اتضح ان هناك فرق واضح بين السياسات الاحترازية الكلية وتدابير تدفق رأس المال وهو الهدف، إذ تم تصميم تدابير تدفق رأس المال للحد من تدفقات رأس المال، بينما الأدوات احترازية مصممة للحد من نقاط الضعف النظامية، ويمكن أن يشمل ذلك نقاط الضعف المرتبطة بتدفقات رأس المال وتعرض النظام المالي للصدمات⁽²⁾.

كما أن هنالك مجموعة من التوصيات الصادرة من مجلس المخاطر النظامية الأوروبي European Systemic Risk Board (ESRB) في 2013 بشأن الأهداف الوسيطة وأدوات السياسة الاحترازية الكلية من اجل زيادة الفاعلية في تحقيق الهدف النهائي للسياسية الاحترازية الكلية، وعلى هذا الأساس تنصح التوصية السلطات الاحترازية الكلية والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ومفوضية الاتحاد الأوروبي باتخاذ إجراءات في خمسة جوانب رئيسية وهي كالتالي:⁽³⁾

أ. الأولى موجهة إلى السلطات الاحترازية الكلية وتوصيها بتحديد ومتابعة الأهداف الوسيطة للسياسة الاحترازية الكلية من أجل تسهيل السعي إلى تحقيق الهدف النهائي للسياسة الاحترازية الكلية، تحدد التوصية خمس منظمات دولية على الأقل ينبغي تحديدها ومتابعتها من السلطات الاحترازية الكلية يتعلق عمل هذه المنظمات الدولية بإخفاقات السوق التي يمكن للسياسة الاحترازية الكلية معالجتها.

¹⁾ Richard Barwell, *Macroeconomic Policy after the Crash Issues in Microprudential and Macroprudential Policy*, Palgrave Macmillan, United Kingdom, 2017, P: 218.

²⁾ Longmei Zhang and Edda Zoli, *Leaning Against the Wind: Macroprudential Policy in Asia*, International Monetary Fund, Working Paper, No.22, Washington, D.C, 2014, p:10.

³⁾ European Systemic Risk Board, *Summary compliance report, ESRB Recommendation on intermediate objectives and instruments of macroprudential policy (ESRB/2013/1)*, Frankfurt, 2017, p:3-4

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسات الاحترازية والاستقرار المالي للقطاع المصرفي والتحرير المالي

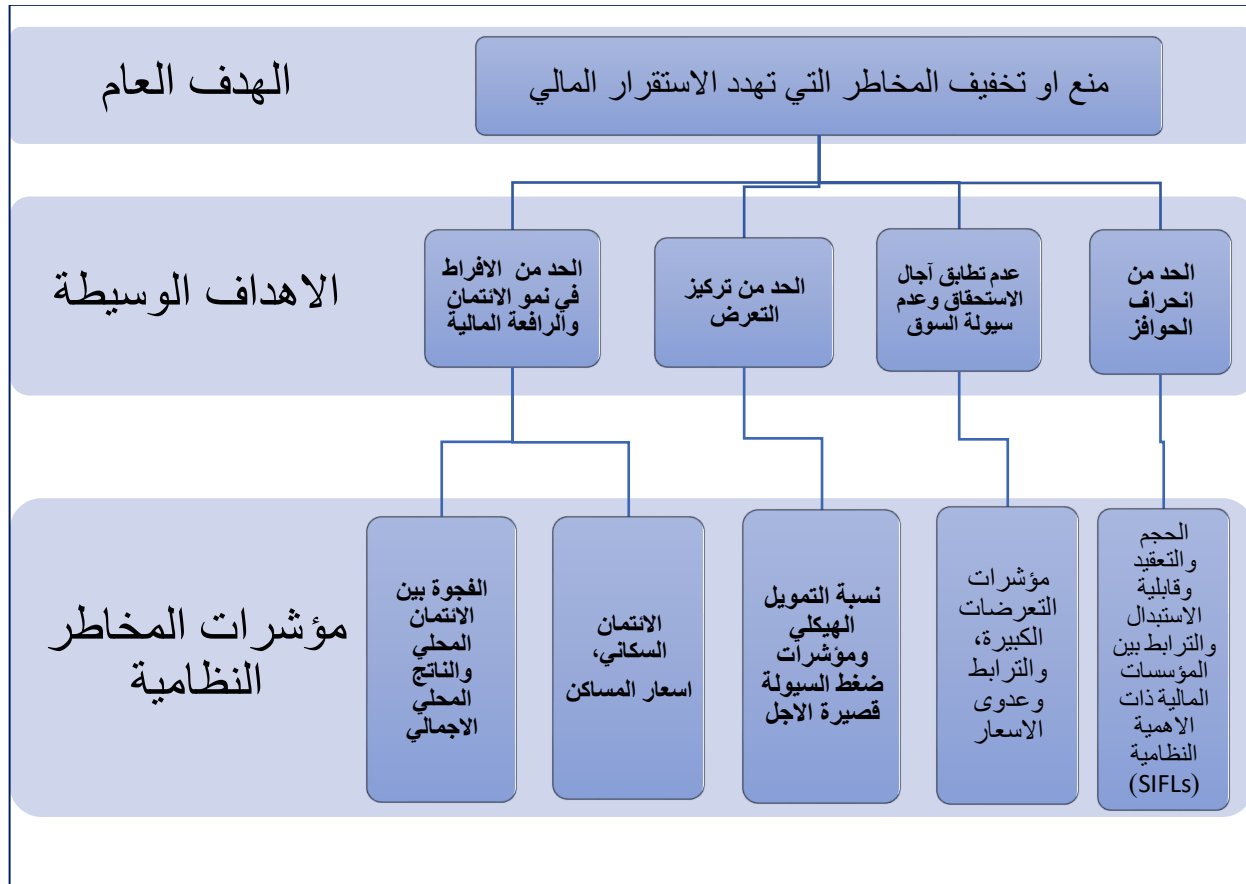
ب. الثانية موجهة إلى الدول الأعضاء وتوصي بتقييم ما إذا كانت سلطاتها الاحترازية الكلية لديها أدوات احترازية كلية كافية لمتابعة الهدف النهائي والأهداف الدولية للسياسة الاحترازية الكلية بفاعلية وكفاءة، والتي تعتمد على إنشاء وتطبيق الأدوات الاحترازية الكلية؛ لذلك، يجب أن تتمتع السلطات الاحترازية الكلية بالرقابة المباشرة أو بموجب صلاحيات التوصية، التي تنص على ضرورة وجود أداة واحدة أو أكثر لكل هدف وسيط للسياسة.

ج. الثالثة هي توصية واسعة النطاق للسلطات الاحترازية الكلية إذ يجب أن تضع السلطات الاحترازية الكلية استراتيجية سياسة عامة لتنفيذ سياسة الاحتراز الكلي لتعزيز صنع القرار والتواصل والتقييم، كما يجب أن يربط ذلك بين المنظمات الدولية والأدوات الاحترازية الكلية، ويتضمن مؤشرات لرصد المخاطر النظامية وتوجيه القرارات بشأن التطبيق وإلغاء تنشيط ومعايرة الأدوات المتغيرة بمرور الوقت، فضلا عن تضمن آليات التنسيق المناسبة بين السلطات الوطنية ذات الصلة والتواصل مع مجلس المخاطر النظامية الأوروبي إذ من المتوقع أن يكون للأدوات الوطنية آثار كبيرة عبر الحدود على الدول الأعضاء الأخرى.

د. الرابعة هي أن تقوم السلطات الاحترازية الكلية بمراجعة عملياتها الداخلية وأدواتها بشكل دوري، وتعديلها إذا لم تكن كافية، كما يجب أن يأخذ هذا في الاعتبار المعلومات المستفادة حول فاعلية الأدوات والتغيرات في المخاطر البارزة للاستقرار المالي على المستوى الوطني.

هـ. الخامسة موجهة إلى مفوضية الاتحاد الأوروبي وهي بأن تأخذ المفوضية في الحسبان الحاجة إلى إنشاء مجموعة متماسكة من الأدوات الاحترازية الكلية لضمان التفاعل الفعال بين مؤسسات الاتحاد والدول الأعضاء.

المخطط (2) أهداف السياسات الاحترازية الكلية



المصدر: أعدّ بالاعتماد على:

- Cecilia Skingsley, And Others, Objective-Setting and Communication of Macroprudential Policies, Bank for International Settlements, Committee on The Global Financial System, CGFS Papers, No 57, Basel, 2016.

أصبحت الأطر الاحترازية الكلية عنصراً رئيساً في إصلاحات ما بعد الأزمة المالية العالمية، وهي جزء أساسي من الترتيبات التشغيلية التي تهدف إلى حماية الاستقرار المالي في معظم دول العالم، تركز هذه الأطر على استقرار النظام المالي ككل وتفاعلاته مع الاقتصاد الحقيقي، بدلاً من مجرد التركيز على سلامة المؤسسات المالية الفردية، إذ إن استعمال الأدوات الاحترازية الكلية، يعمل على زيادة مرونة النظام المالي والحدّ من المخاطر النظامية - أي خطر التعطيل الواسع النطاق لتقديم الخدمات المالية الذي ينتج عن ضعف النظام المالي بالكامل أو أجزاء منه، مما قد يتسبب في عواقب سلبية خطيرة على الاقتصاد الحقيقي.

المطلب الخامس: تحديات السياسة الاحترازية الكلية

أن تنفيذ السياسة الاحترازية الكلية من أجل المحافظة على الاستقرار المالي يواجه عدد من التحديات ويمكن استعراضها كما يأتي:

1. **صعوبة التنسيق:** إن السياسة الاحترازية الكلية لا يمكنها وحدها أن تضمن الاستقرار المالي؛ لأنها تتطلب تفاعلاً مستمرًا مع السياسات الأخرى في مواجهة اضطرابات الاقتصاد، إن المحافظة على الاستقرار المالي ومعالجة المخاطر النظامية هي مسؤولية مشتركة ولا بد أن تؤثر العديد من السياسات على الاستقرار المالي والمخاطر النظامية، فسيكون من الصعب توقع تأثير تنسيق مرضي بين السياسات الاحترازية الكلية والسياسات النقدية والمالية يؤدي إلى دور تكاملي فيما بينها، إذا تداخلت تأثيرات أكثر من سياسة أو كانت متعارضة ولم تعمل بشكل متناغم فقد يؤدي ذلك إلى مشكلة التأثيرات المتعارضة للسياسة وتقليل فاعلية السياسية المعنية بسبب الافتقار إلى أدوات السياسة الكافية وهو ما يؤشر انتهاك قاعدة (Tinbergen)^(*)، ففي بعض الحالات عندما تكون إجراءات السياسة النقدية غير كافية فمن الأنسب تعزيز فاعلية السياسات النقدية بدلاً من استخدام أدوات السياسة الاحترازية الكلية، وعلى العكس فإن بعض المواقف الفعالة للسياسة النقدية قد تشجع على الإفراط في المخاطرة وفي هذه الحالة، ستكون السياسات الاحترازية الكلية مطلوبة لمعالجة الآثار السلبية للسياسة النقدية، كما يجب فهم التفاعلات بين السياسات الاحترازية الكلية والسياسة المالية بشكل أفضل فإن بعض الأدوات المالية (مثل الضرائب أو الإعانات المتعلقة بالإسكان أو الإعفاء الضريبي على مدفوعات فوائد الرهن العقاري) يمكن أن تعمل في سوق الإسكان كأدوات احترازية كلية معينة (مثل نسبة القرض إلى القيمة أو الدين إلى الدخل) وبالتالي سيكون هناك خلط بين إجراءات المالية العامة والسياسة الاحترازية الكلية⁽¹⁾، لذا من الأفضل أن يسعى صانعو السياسات إلى التنسيق ما بين السياسات النقدية والمالية من جانب والسياسات

(*) قاعدة (Tinbergen): وهي قاعدة سميت على اسم أحد الحائزين على جائزة نوبل في الاقتصاد Jan Tinbergen، والتي تعد مبدأً أساسياً للسياسة الفعالة، توضح ضرورة التمييز بين أهداف السياسة من ناحية، وأدواتها من ناحية أخرى، وأنه لتحقيق النجاح لأهداف السياسة المستقلة، يلزم على الأقل نفس العدد من أدوات السياسة المستقلة: للمزيد يُنظر في ذلك:

– Peter V. Schaeffer, A Note on the Tinbergen Rule, West Virginia University, Division of Resource Economics and Regional Research Institute, working paper, 2020.

¹⁾ Kama, And M. Adigun, Issues and Challenges for The Design and Implementation of Macro-Prudential Policy in Nigeria, Central Bank of Nigeria, Occasional Paper, No 46, 2013, P: 26–28.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسات الاحترازية والاستقرار المالي للقطاع المصرفي والتحرير المالي

الاحترازية الكلية من جانب آخر، إذ تُعد الأخيرة هي المسؤولة عن التنظيم والإشراف على المؤسسات المالية كما أنها إضافة مفيدة لأطر السياسات التي تهدف إلى الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والمالي.

2. الطبيعة المتنوعة للأهداف والأدوات الاحترازية الكلية: بعض التحديات يتعلق بالطبيعة المتنوعة

للأهداف والأدوات الاحترازية الكلية إذ لا يوجد نهج واحد يناسب الجميع وستعتمد الأدوات التي يجب استخدامها ومعايرتها على كيفية رؤية السلطات المعنية لمواطن الضعف، وبذلك سيكون الإعداد القانوني والمؤسسي مختلف من بلد إلى آخر وحتى انتقال الأثر سيختلف من أداة إلى أخرى، وهذا ما يولد صعوبة في الحكم على مدى نجاح وفشل كل أداة، إذ تعتمد تأثيرات أداة معينة على مجموعة متنوعة من العوامل التي يجب تقييمها مقابل الهدف النهائي، كما قد يكون وصول بعض الأدوات أوسع من غيرها، على سبيل المثال، تهدف المخازن المؤقتة لرأس المال المعاكس للدورة الاقتصادية إلى بناء مصدات ضد إجمالي تعرض البنوك للائتمان، في حين أن القيود على نسب القرض إلى القيمة تؤثر فقط على المقترضين الجدد (وعادةً فقط أولئك الذين يتمتعون برافعة مالية عالية)، وتبرز هنا أهمية متطلبات التوفير الديناميكي إذا كان الهدف هو تحسين المرونة الشاملة، لكن نسب القرض إلى القيمة قد تعمل بشكل أفضل إذا كان الهدف هو كبح أنواع معينة من الائتمان⁽¹⁾، وبالتالي تؤدي وفرة الأهداف والأدوات إلى تعقيد كبير في عملية تحديد أي منها يجب التركيز عليه لا سيما وأن الخبرة المحدودة في تنفيذها لا توفر سوى القليل من المعلومات حول أيها أكثر فاعلية، كما قد يؤدي العدد الهائل من الأهداف والأدوات أيضًا إلى تجاوز السياسة الاحترازية الحد المرغوب به، وذلك عندما يقوم صانع السياسة باستخدام أدوات متعددة دون فهم واضح لكيفية تفاعلها مع بعضها وما هو التأثير الكلي على الاقتصاد.

3. مدى مقبولية تنفيذ السياسات الاحترازية الكلية: على الرغم من الصياغة الدقيقة للسياسة الاحترازية

الكلية، ألا أن إجراءات صانعي السياسات يساء تفسيرها أو فهمها في بعض الأحيان، فقد تتطلب ردود أفعال السوق غير المقصودة نتيجة إجراء احترازي كلي توضيحًا، مما قد يؤدي إلى تآكل مصداقية واضعي السياسات والمؤسسات المعنية، إذ تعتمد فاعلية إجراءات السياسة الاحترازية الكلية جزئيًا على قدرة صانعي السياسات عن التعبير بوضوح عن نية الإجراءات المتخذة، ربما يكون شرح إجراء السياسة الاحترازية الكلية أكثر صعوبة

¹⁾ Caruana Jaime, Macroprudential policy: opportunities and challenges, Speech at the Tenth High-Level Meeting for the Middle East and North Africa Region on 'Global Banking Standards and Regulatory and Supervisory Priorities, Jointly Organized by the BCBS, the BIS's Financial Stability Institute and the Arab Monetary Fund, United Arab Emirates. Vol 9, 2014, p:5.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسات الاحترازية والاستقرار المالي للقطاع المصرفي والتحرير المالي

من إجراءات السياسة النقدية؛ لأن آليات الانتقال بين إجراءات السياسة الاحترازية الكلية والنتائج المرجوة قد تكون غير مباشرة أو أقل وضوحًا، وفي بعض الأحيان سيكون للسياسات الاحترازية الكلية تأثير سلبي على ربحية الوسطاء الماليين وقد يكون لها أيضًا تأثير على توافر وسعر الخدمات المالية للأسر والشركات، يمكن أن يتسبب هذا في تقليل مقبولة اتخاذ إجراءات السياسة الاحترازية الكلية، خصوصًا عندما تكون تكاليف السياسات الاحترازية الكلية أكثر تأكيدًا ووضوحًا من الفوائد، كما أن السياسات الاحترازية الكلية تتم تحت ضغط مكثف من جانب الصناعة المالية لأن السياسات الاحترازية الكلية ستضر حتمًا بأرباح هذه الصناعة، كما قد تواجه البنوك المركزية مخاطر كبيرة تتعلق بسمعتها في الدفاع عن قرارات السياسة الاحترازية الكلية عندما تكون إجراءات صانعي السياسات سببًا في ردود فعل سلبية في السوق أو عدم استقرار مالي أو أزمة، بدلاً من منع أو تخفيف التهديدات التي يتعرض لها الاستقرار المالي من خلال أفعالهم⁽¹⁾.

4. **الطبيعة الديناميكية للنظام :** من التحديات التي تواجه تنفيذ السياسة الاحترازية الكلية هو الطبيعة الديناميكية للنظام المالي، إذ إن القطاع المالي يتطور بشكل مستمر وسريع لاستغلال الفرص المربحة التي يمكن أن تتكون مثل هذه الفرص من التغيرات في التكنولوجيا والابتكارات وفي الطرق التي يتم بها تجميع أو فصل المنتجات والخدمات المالية لأنشاء نماذج جديدة من هذه الخدمات والمنتجات التي من الممكن أن تتدفق عبر الحدود بسبب التغييرات في الحواجز أمام التدفقات أو التغيرات في البيئة الضريبية، فضلاً عن التغييرات في اللوائح المالية نفسها، هذا التطور الديناميكي للقطاع المالي يمثل تحدي أمام صانعي السياسات الاحترازية الكلية من خلال تغير مجموعة المؤسسات ذات الأهمية الجماعية، وذلك عندما يتم توفير الائتمان بشكل متزايد من قبل المؤسسات غير المصرفية، فضلاً عن تغير مستوى المخاطر النظامية، يمكن أن يتغير على المستويين الإجمالي أو على مستوى المؤسسات الفردية، عندما تنمو الشركات أو تنقلص في الحجم أو تتغير في أهميتها بالنسبة للقطاع المالي ككل⁽²⁾.

1) Hans Genberg, And Michael Zamorski Advisers, Implementing Macroprudential Policies: Challenges, Pitfalls and Way Forward, The Seacen Centre, Seacen Financial Stability Journal, Vol, 4, 2015, P: 18-17.

2) Nier Erland W, Macroprudential policy–taxonomy and challenges, National Institute Economic Review, vol 216, no 1, 2011, p:6.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسات الاحترازية والاستقرار المالي للقطاع المصرفي والتحرير المالي

ومن أجل التغلب أو التخفيف من حدة هذا النوع من التحديات لا بد أن يتيح إطار السياسة الاحترازية الكلية استجابة مرنة بالدرجة الأولى للطبيعة الديناميكية للنظام المالي، الذي يتطلب نقل صلاحيات كبيرة إلى السلطة الاحترازية الكلية، مثل صلاحيات جمع المعلومات أو وضع القواعد والمعايير.

5. صعوبة تقييم الأثر للسياسات الاحترازية الكلية: يتعلق هذا التحدي الذي يواجه تنفيذ السياسة الاحترازية الكلية بصعوبة تقييم أثرها، وهناك ثلاثة جوانب منفصلة ذات أهمية خاصة، وهي التأثير على الأهداف الوسيطة، التأثير على الهدف النهائي، والآثار الجانبية غير المقصودة.

يرتبط تنفيذ التدابير الاحترازية الكلية بانخفاض في نمو الائتمان الإجمالي في الاقتصاد، ويقدر حجم التخفيض بأنه أكبر في الاقتصادات النامية والناشئة منه في الاقتصادات المتقدمة، يتماشى هذا مع الفرضية القائلة بأن السياسة الاحترازية الكلية لها تأثيرات أقل في الأسواق المالية عالية التطور، مما يوفر المزيد من الاحتمالات للتحايل على السياسات، كما تبين أن تأثيرات السياسة الاحترازية الكلية على نمو الائتمان تكون أكبر في الاقتصادات شديدة الانفتاح على تدفقات رأس المال الدولية، وهي نتيجة تتفق أيضًا مع الاقتراح القائل بأن فرص التحايل على الآثار المقصودة للتدابير الاحترازية الكلية ستقل من فعاليتها في تحقيق هدفها النهائي وهو الاستقرار المالي وبالتالي تأثيرها على الاقتصاد، أما فيما يخص الآثار الجانبية غير المقصودة إذ لا يمكن التأكد من أن نسبة القروض العقارية المتعثرة هي الإجراء المناسب لتقييم الاستقرار المالي بشكل عام، أو ربما يؤدي الانخفاض في إقراض الرهن العقاري للبنوك إلى التحول إلى أسواق أخرى وعملاء آخرين، ومن المحتمل أن تكون هذه الأسواق الأخرى والعملاء في الواقع أكثر خطورة من تلك الأسواق والزيائن⁽¹⁾.

ومن هذا يتضح أن تقييم التأثير على الأهداف الوسيطة والنهائية والآثار الجانبية غير المقصودة مختلف من بلد إلى آخر ومن سوق إلى آخر، حسب طبيعة الاقتصاد وحسب اللوائح والقوانين لكل بلد، وهذا ما ينشأ عنه تحديا لصناع السياسات الاحترازية الكلية.

¹⁾ Hans Genberg, And Michael Zamorski Advisers, OP.cit, P:15-16

المبحث الثاني: الاستقرار المالي للقطاع المصرفي والتحرير المالي مدخل مفاهيمي

المطلب الأول: مدخل مفاهيمي للاستقرار المالي للقطاع المصرفي

أولاً: مفهوم الاستقرار المالي النظامي

يمكن تعريف الاستقرار المالي على المستوى النظامي بأنه حالة تتطلب أن تكون المؤسسات الرئيسية للنظام المالي مستقرة بمعنى أن هناك مستوى عالٍ من الثقة، ويمكن لهذه المؤسسات أن تؤدي التزاماتها التعاقدية باستمرار ودون الحاجة إلى مساعدة خارجية، وأن الأسواق الرئيسية مستقرة أي أنه يمكن للمشاركين إجراء معاملات بأسعار تعكس العملية الرئيسية لقوى السوق وأن هذه الأسعار لا تتغير بشكل كبير على المدى القصير⁽¹⁾.

وهناك تعريف آخر للاستقرار المالي على أنه حالة يكون فيها النظام المالي - الذي يتألف من الوسطاء الماليين والأسواق والبنى التحتية للسوق - قادرًا على تحمل الصدمات وكشف الاختلالات المالية، وبالتالي التخفيف من احتمالية حدوث اضطرابات شديدة في عملية الوساطة المالية، التي بدورها تؤدي إلى أضعاف تخصيص المدخرات بشكل كبير لفرص الاستثمار المربحة⁽²⁾.

وبهذا فإن حماية الاستقرار المالي تتطلب تحديد المصادر الرئيسية للمخاطر والضعف مثل عدم الكفاءة في تخصيص الموارد المالية من المدخرين إلى المستثمرين وسوء التسعير أو سوء إدارة المخاطر المالية، أن التحديد للمخاطر ونقاط الضعف أمرًا ضروريًا لأن مراقبة الاستقرار المالي يجب أن تكون استشرافية.

كما يمكن تحديد عدد من المبادئ الأساسية لتطوير تعريف عملي للاستقرار المالي وهي:⁽³⁾

1. أن الاستقرار المالي مفهوم واسع يشمل الجوانب المختلفة للتمويل (البنية التحتية والمؤسسات والأسواق).
2. أن الاستقرار المالي لا يعني فقط أن التمويل يؤدي دوره بشكل كافٍ في تخصيص الموارد، وتعبئة المدخرات، إذ يجب أن يعني أيضًا أن أنظمة الدفع في الاقتصاد تعمل بسلاسة.

¹⁾ Mariusz Zygierewicz, Financial Stability, Annales Universitatis Mariae Curie-Skłodowska. Sectio H, Oeconomia, Vol.47, No.3, 2013, P:686.

²⁾ European Central Bank, Financial Stability Review, 2007, P:7.

³⁾ Garry J. Schinasi, Defining Financial Stability, International Monetary Fund, Working Paper, vol.4, no.187, 2004, p:6-7.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسات الاحترازية والاستقرار المالي للقطاع المصرفي والتحرير المالي

3. إن مفهوم الاستقرار المالي لا يتعلق فقط بغياب الأزمات المالية الفعلية ولكن أيضًا بقدرة النظام المالي على الحد من ظهور الاختلالات واحتوائها والتعامل معها قبل أن تشكل خطرًا على الاقتصاد.

4. لا بد من صياغة الاستقرار المالي من حيث العواقب المحتملة على الاقتصاد الحقيقي، إذ لا ينبغي اعتبار الاضطرابات في الأسواق المالية أو في المؤسسات المالية الفردية تهديدات للاستقرار المالي إذا لم يكن من المتوقع أن تضر بالنشاط الاقتصادي ككل.

كما ركز صانعو السياسات والباحثون الأكاديميون على عدد من التدابير الكمية من أجل تقييم الاستقرار المالي، واستخدموا بعض مؤشرات السلامة المالية التي وضعها صندوق النقد الدولي ويمكن توضيحها كما يأتي:⁽¹⁾

1. يتم وصف القطاع الحقيقي بنمو الناتج المحلي الإجمالي، والوضع المالي للحكومة، والتضخم، إذ يعكس نمو الناتج المحلي الإجمالي قدرة الاقتصاد على تكوين الثروة، بينما يعكس الوضع المالي للحكومة قدرتها على إيجاد تمويل لنفقاتها عندما تكون أعلى من إيراداتها، كما قد يشير التضخم إلى مشاكل هيكلية في الاقتصاد.

2. يمكن تقييم مخاطر قطاع الشركات من خلال نسب إيراداتها ونفقاته، وصافي تعرضه للعملاء الأجنبية على حقوق الملكية.

3. يمكن قياس سلامة قطاع الأسر من خلال صافي أصوله (الأصول مطروحًا منها الخصوم) وصافي الدخل المتاح (الأرباح مطروحًا منها الاستهلاك مطروحًا منه خدمة الدين ومدفوعات رأس المال)، يمكن لصافي الأصول والأرباح الصافية المتاح قياس قدرة الأسر على تحمل فترات الركود غير المتوقعة.

4. تتعكس الظروف في القطاع الخارجي من خلال أسعار الصرف الحقيقية، واحتياطيات النقد الأجنبي، والحساب الجاري، وتدفعات رأس المال، وتفاوت مواعيد الاستحقاق، إذ من خلالها يمكن أن تعكس هذه المتغيرات التغيرات المفاجئة في اتجاه تدفقات رأس المال، وفقدان القدرة التنافسية للصادرات، واستدامة التمويل الأجنبي للدين المحلي.

¹⁾ Gadanez, Blaise, and Kaushik Jayaram, Measures of financial stability—a review, Irving Fisher Committee Bulletin, no.31, 2008, p:366–370.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسات الاحترازية والاستقرار المالي للقطاع المصرفي والتحرير المالي

5. ولوصف القطاع المالي فيمكن ذلك من خلال أسعار الفائدة الحقيقية، ونسب رأس المال والسيولة للبنوك، وجودة قروضها، والتصنيفات الائتمانية المستقلة والتركيز لأنشطة الإقراض، يمكن لكل هذه المتغيرات أن تكون انعكاساً لمشاكل في القطاع المصرفي أو المالي.

6. أما المتغيرات لوصف الظروف في الأسواق المالية هي مؤشرات الأسهم، فروق أسعار الشركات، علاوة على السيولة والتقلبات، يمكن أن تشير المستويات العالية من فروق المخاطر إلى فقدان الرغبة في المخاطرة لدى المستثمرين وربما مشاكل التمويل لبقية الاقتصاد، قد تكون اضطرابات السيولة تجسيداً لقدرة السوق في تخصيص الأموال الفائضة بكفاءة لفرص الاستثمار داخل الاقتصاد.

وتأسيساً على ما سبق فإن التعريف المقترح لاستقرار المالي هو قدرة النظام المالي على تسهيل تخصيص الفعال للموارد الاقتصادية على الصعيدين المكاني والزمني على حد سواء، وفاعلية العمليات الاقتصادية الأخرى، فضلاً عن تقييم وتسعير وتخصيص وإدارة المخاطر المالية، للحفاظ على قدرة النظام في أداء وظائفه الرئيسية حتى عندما تتأثر بالصدمات الخارجية أو من خلال تراكم الاختلالات من خلال آليات التصحيح الذاتي.

ثانياً: الاستقرار المالي للقطاع المصرفي

يُعد القطاع المصرفي من القطاعات المهمة لتحقيق أو المحافظة على استقرار الأنظمة المالية، إذ إن للمصارف دوراً محورياً في عملية تكوين الأموال وفي نظم الدفع، فضلاً عن أن الائتمان المصرفي عاملاً مهماً في تمويل الاستثمار وتحقيق النمو، وكما يخبرنا التاريخ الاقتصادي أن النظم المصرفية المتعثرة ارتبطت بالتضخم المفرط والكساد، ومن ثم، للبنوك المركزية والسلطات الرقابية مصلحة خاصة في تحقيق استقرار النظام المصرفي وزيادة قدرته على امتصاص الصدمات السلبية للاقتصاد، وتُعد هذه المهمة معقدة بشكل خاص في الاقتصادات الكبيرة ذات الأنظمة المالية المتطورة، على سبيل المثال الاقتصاد الأمريكي واقتصاد منطقة اليورو، ذلك بسبب التغييرات الهيكلية في الأنظمة المالية لها، ففي أوروبا يؤدي الدمج التدريجي للأنظمة المالية في ظل عملة موحدة إلى زيادة العلاقات بين المصارف عبر الحدود، وهو ما يثير التساؤل حول كيفية مراقبة الأنظمة المصرفية في سياق يبقى فيه الإشراف المصرفي مسؤولية وطنية، أما في الاقتصاد الأمريكي أدى الاندماج الهائل، إلى إزالة الحواجز التنظيمية أمام الخدمات المصرفية الشاملة وعبر الولايات فضلاً عن ظهور مؤسسات مصرفية كبيرة ومعقدة، والتي يصعب بشكل خاص متابعة أنشطتها وترابطها.

1. مفهوم الاستقرار المالي للقطاع المصرفي:

بالنظر إلى الأدبيات الاقتصادية التي تناولت مفهوم الاستقرار المصرفي يمكن أن نجد تبايناً من حيث التعريفات له ووجود حالة من عدم الاتفاق على تعريف موحد، وإن هذا التباين يعود إلى أسباب عديدة منها تعدد الجهات الدولية والإقليمية التي تعنى بمراقبة وتحقيق الاستقرار المصرفي فضلاً عن اختلاف الأنظمة المصرفية بين الدول، وهذا ما نتج عنه بعدم الاتفاق أيضاً حتى بعدد ونوع المؤشرات التي تعبر عنه، ويمكن استعراض بعض التعريفات:

إذ يمكن أن يعرف الاستقرار المصرفي بأنه الوضع الذي تستطيع فيه المؤسسات المالية الخاصة القيام بوظيفتها كوسيط مالي بشكل ملائم و بدون أي تعثر من غير الحصول على المساعدة الخارجية حتى ولو كانت من البنك المركزي أو الحكومة⁽¹⁾.

كما يمكن أن يعرف الاستقرار المصرفي بأنه غياب الأزمات المصرفية، ويتحقق ذلك من خلال استقرار جميع المصارف في النظام أو القطاع المصرفي⁽²⁾.

وقد عرف صندوق النقد الدولي الاستقرار المصرفي على أنه الاعتماد المتبادل ما بين المصارف أي أنه استقرار المصارف المرتبطة ببعضها البعض إما بشكل مباشر من خلال سوق الودائع بين المصارف والمساهمة في القروض المشتركة، أو بشكل غير مباشر من خلال الإقراض للقطاعات المشتركة وتداول ملكية الأصول⁽³⁾. وقد يشار إلى تعريف الاستقرار المصرفي بشكل ضمني على أنه الحالة المعاكسة لعدم الاستقرار الذي يعرف على أنه الحالة التي تشير إلى فشل المؤسسات المصرفية عندما يحدث انخفاض كبير وبشكل غير عادي في قيمة أصول المصارف مما يجعل قيمة تصفية الأصول أقل من قيمة ودائعها⁽⁴⁾، وفي هذه الحالة

⁽¹⁾ عبد الكريم قندوز، سائد خليل، وآخرون، محددات الاستقرار المالي للبنوك العربية، صندوق النقد العربي، دراسات معهد التدريب وبناء القدرات، العدد 11، الإمارات العربية المتحدة، 2022، ص7.

⁽²⁾ Brunnermeier. M, and others, The Fundamental Principles of Financial Regulation, Geneva Reports on the World Economy, vol.11, International Center for Monetary and Banking Studies, 2009, p:39.

⁽³⁾ Miguel A. Segoviano, and Charles Goodhart, Banking Stability Measures, International Monetary Fund, Working Paper, No.4, 2009, p:7.

⁽⁴⁾ Marcel Canoy, and others, Competition and Stability in Banking, Central Pacific Bank, Netherlands Bureau for Economic Policy Analysis, CPB Document, no.015. 2001, p:33.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسات الاحترازية والاستقرار المالي للقطاع المصرفي والتحرير المالي

يُقال إن القطاع المصرفي عاجز ما لم تكن القيمة السوقية للأصول المملوكة لجميع المصارف في بلد ما كافية لسداد إجمالي ديونه، وبالتالي فإن المصارف غير قادرة عن القيام بوظائفها الرئيسية⁽¹⁾.

واستناداً لما سبق فإن الاستقرار المصرفي هو الحالة التي تكون فيها مكونات القطاع المصرفي متينة وقادرة على القيام بوظائفها الأساسية بشكل سليم ومنها القيام بدورها كوسيط مالي فضلاً عن امتلاكها ما يكفي من الأصول لتلبية متطلبات السوق وسداد التزاماتها المالية زيادة على ذلك قدرتها على مواجهة التغيرات التي تطرأ على الاقتصاد من أجل المشاركة الفاعلة في زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

2. أهمية الاستقرار المالي للقطاع المصرفي

أن للقطاع المصرفي أهمية بالغة، إذ إنه يسهم في تمكين عملية الوساطة المالية مما يُسهل تحويل الأموال من المدخرين إلى المقترضين ويضمن استخدام الأموال بكفاءة لدعم النمو الاقتصادي والتنمية، ويمكن أن يكون عدم الاستقرار المصرفي وتأثيراته على الاقتصاد باهظ التكلفة بسبب آثاره المباشرة وغير المباشرة على قطاعات أخرى من الاقتصاد، كما يمكن أن يؤدي إلى أزمة مالية من شأنها أن تكون ضارة بالاقتصاد؛ لذا من الضروري أن يكون هناك قطاع مصرفي قوي ومستقر وسليم لدعم التوزيع الفعال للموارد والمخاطر في جميع أنحاء الاقتصاد، ويمكن بيان أهمية الاستقرار المالي للقطاع المصرفي من خلال الآتي:

أ. الإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: أن الاستثمار المطلوب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ضخم، لما تحتاجه البنى التحتية من تطوير مما يجعل حجم التدفقات المالية غير كافٍ، وإن القناة الوحيدة لسد فجوة التمويل الناتجة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة هي من خلال الاستقرار المستدام في النظام المصرفي، والذي سيكون قادراً على توفير وتحمل ضغوط متطلبات التمويل⁽²⁾.

ب. الإسهام في تحقيق النمو الاقتصادي: يعد أداء المصارف والمؤسسات المالية الأخرى موضوعاً مهماً، إذ يمكن لأدائها أن يؤثر على كفاءة واستقرار الصناعة المصرفية وبالتالي على كفاءة النظام المالي بأكمله، كما أن القطاع المصرفي هو المحرك الأساس للوساطة المالية في دول العالم وبالخصوص المتقدمة منها، كونه القناة الرئيسية لتعبئة المدخرات المحلية وتحويلها إلى مصدر رئيس لرأس المال الخارجي للشركات، فضلاً

¹⁾ Jokipii, Terhi & Monnin, Pierre, The impact of banking sector stability on the real economy, Journal of International Money and Finance, No.32, 2013, p:3.

²⁾ Agatha Amadi, and others, Banking system stability: A prerequisite for financing the Sustainable Development Goals in Nigeria, Banks and Bank Systems, Volume 16, Issue 2, 2021, p:103.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسات الاحترازية والاستقرار المالي للقطاع المصرفي والتحرير المالي

عن دوره في تطوير أنظمة الدفع⁽¹⁾، ولذلك فإن تطوير أداء القطاعات المصرفية أمر حاسم لنمو الاقتصادات في دول العالم، بمعنى أن استقرار القطاع المصرفي محرك مهم لنمو الناتج المحلي الإجمالي في الفترات اللاحقة، مما يبرز الحاجة إلى إيلاء اهتمام أكبر لسلامة القطاع المصرفي في تنفيذ السياسة الاقتصادية، كما يمكن أن تكون المعلومات الإضافية الواردة في مقياس القطاع المصرفي عامل مساعد للمتنبئين في تقليل أخطاء التنبؤ، مما يبرز الحاجة إلى أن يأخذ صانعو السياسات في الاعتبار تدابير القطاع المصرفي في نماذجهم المتوقعة⁽²⁾.

ج. الإسهام في تحقيق الاستقرار المالي: قبل الأزمة المالية العالمية 2007-2008 كان الهدف الأساسي لسياسات الأشراف هو تقليل مخاطر فشل المؤسسات المالية الفردية دون الاهتمام بتأثيرها على الاستقرار للنظام المالي ككل أو على الاقتصاد ككل، ولكن بعد الأزمة المالية العالمية اتضح أن من أهم الأسباب التي أدت إلى تطور الأزمة هو تعثر وانهيار بعض المؤسسات المالية الكبيرة ومنها بنك الأخوة ليمان (Lehman Brothers)^(*) الذي يعد رابع أكبر المؤسسات المصرفية في الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا يعني أن الاستقرار المصرفي لا يُعنى فقط بمدى نجاح وفشل المؤسسة نفسها وإنما له تأثير على مستوى الاستقرار المالي للنظام في البلد مما يجعل تقشي حالة عدم الاستقرار على المستوى العالمي في ظل العولمة وانفتاح الأسواق المالية العالمية⁽³⁾.

1) Kočišová, Kristína, Banking Stability Index: A cross-country study, Proceedings of the 15th International Conference on Finance and Banking, 2014, p:197.

2) Pierre Monnin, and Terhi Jokipii, The Impact of Banking Sector Stability on the Real Economy, Swiss National Bank, working papers, No.5, 2010, p:21.

(*) بنك الأخوة ليمان (Lehman Brothers): هو بنك استثماري أمريكي تأسس عام 1850، قبل تقديم طلب الإفلاس في عام 2008، كان بنك ليمان رابع أكبر بنك استثماري في الولايات المتحدة، حيث يعمل به حوالي 25000 موظف حول العالم: للمزيد يُنظر في ذلك:

– Appelbaum Steven, et al, Organizational crisis: lessons from Lehman Brothers and Paulson & company, International Journal of commerce and management, vol 22, no4, 2012, p: 286-305.

– Michael Fleming and Asani Sarkar, The failure resolution of Lehman Brothers, Economic Policy Review, Forthcoming, vol 20, no 2, 2014, p: 1-57.

3) Yener Altunbas, and others, Op.Cit, p:2.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسات الاحترازية والاستقرار المالي للقطاع المصرفي والتحرير المالي

د. المشاركة في إدارة السياسة النقدية: يعد الاستقرار المالي شرطاً مسبقاً للهدف الأساسي للسياسة النقدية والمتمثل في استقرار الأسعار، ومن خلال بناء المرونة في النظام المالي وتقليل احتمالية حدوث أزمات مالية، يمكن للاستقرار المالي أن يعزز دور السياسة النقدية في ضمان استقرار الأسعار، فضلاً عن دوره في المساهمة في الإدارة الميسرة للسياسات الاقتصادية⁽¹⁾.

وعلى العكس فإن عدم الاستقرار المالي يؤثر على أهداف السياسة النقدية سلباً إذ إن الأزمات المالية تؤدي إلى ضعف في آلية التحويل النقدي والتسبب في ضغوط انكماشية وتراكم المخاطر، مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية على النمو الاقتصادي وتوقعات التضخم، قد تجد السياسة النقدية صعوبة في تعويضها⁽²⁾.

هـ. المشاركة في إدارة السياسة المالية: على الرغم من قلة الأدبيات الاقتصادية التي ناقشت أهمية تأثير الاستقرار المالي ومن ضمنه الاستقرار المصرفي على السياسة المالية، وقد ترتبط إجراءات السياسة المالية بمحددات عديدة ومنها المالية وهناك قنوات مختلفة يمكن من خلالها أن يؤثر التمويل على سلوك السياسة المالية، إذ يحتاج العجز المالي إلى أن يتم تمويله من خلال الموارد المالية والتي يعتمد توافرها إلى حد كبير على مستوى التنمية المالية والاستقرار المالي، إذ إن الزيادة في التنمية المالية تساعد على الحد من تقلب السياسة المالية، ومن الجدير بالذكر أن تأثير عدم الاستقرار المالي على السياسة المالية يعتمد على الدورة المالية إذ يتم تخفيف التأثير الضار لعدم الاستقرار المالي على سلوك السياسة المالية في المراحل العادية والركود من الدورة المالية ولكن يتم تضخيمها خلال فترات التوسعة والأزمات⁽³⁾.

وبما أن النظام المالي المستقر يسهم في الحد من تقلبات السياسة المالية، فإن هذا يعني أن إصلاحات السياسة التي تهدف إلى الحد من تقلبات السياسة المالية يجب أن تأخذ في الاعتبار تأثير العوامل المالية،

¹⁾ Albertazzi Ugo, and others, The role of financial stability considerations in monetary policy and the interaction with macroprudential policy in the euro area, European Central Bank, Occasional Paper Series, No. 272, 2021, p:4-5.

²⁾ Anil K. Kashyap, and Caspar Siegert, Financial Stability Considerations and Monetary Policy, International Journal of Central Banking, Vol.16, No.1, 2020, p:248-249.

³⁾ Ma Yong, And Lv Lin, Financial Development, Financial Instability and Fiscal Policy Volatility: International Evidence, International Monetary Institute, Working Paper, No.2305, China, 2023, P:42-43.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسات الاحترازية والاستقرار المالي للقطاع المصرفي والتحرير المالي

ويجب أن يدرك صانعو السياسات أنه من الضروري تعزيز التنمية المالية والحفاظ على الاستقرار المالي من أجل إدارة ميسرة للسياسة المالية.

3. محددات الاستقرار المالي للقطاع المصرفي

قد تختلف محددات الاستقرار المصرفي من دولة إلى أخرى؛ ولهذا أكدت المؤسسات المالية الدولية والبنوك المركزية على أهمية فهم محددات الاستقرار المصرفي؛ لأن للاستقرار المصرفي أثر على الاستقرار المالي للنظام، كما تشير الأدبيات الاقتصادية إلى بعض المحددات وهي كما يأتي:

أ. المحددات الاقتصادية

أحد أهم المحددات للاستقرار المصرفي هي المحددات الاقتصادية، إذ من الممكن أن تكون حالة عدم الاستقرار ناتجة عن التقلبات غير المتوقعة في الدورات الاقتصادية، كما سيختلف تأثيرها على الاستقرار في ما إذا كانت مرحلة ازدهار أو ركود⁽¹⁾، بمعنى أنه يمكن أن تؤثر العوامل الرئيسية للاقتصاد الكلي على المصارف من خلال العديد من الظروف المعاكسة، مثل ارتفاع معدلات التضخم والفوائد المصرفية، ومستويات النمو السلبي وارتفاع مستوى البطالة، إذ إن بعض المتغيرات المالية والمصرفية تتأثر بمتغيرات الاقتصاد الكلي مثل ربحية المصارف، ونسبة السيولة وكفاية رأس المال، ومخاطر الائتمان⁽²⁾.

ب. التنظيم والإشراف

إن عدم الاستقرار المصرفي قد يكون ناتجاً عن التنظيم غير الكامل أو الإشراف غير الفعال على الرغم من أن التنظيم غير الكامل والإشراف غير الفعال مرتبطان ولا يمكن فحصهما بشكل منفصل، إذ يشير المفهوم الأول إلى إطار تنظيمي ضعيف يؤدي إلى الحاجة إلى إصلاحات تنظيمية، بينما يتضمن الإشراف غير الفعال استخدام أدوات إشرافية ضعيفة والحاجة إلى تبني أكثر الأدوات والأساليب الرقابية فعالية، كما أن الإشراف المصرفي الصارم يمكن أن يحد من المخاطرة لدى المصارف ويحسن توقيت التدخل الإشرافي خلال مدة عدم الاستقرار⁽³⁾.

¹⁾ Peterson K Ozili, Banking Stability Determinants in Africa, International Journal of Managerial Finance, Vol 14, 2018, p: 4-5.

²⁾ Hashed Mabkhot, and others, Banks' Financial Stability and Macroeconomic Key Factors in GCC Countries, Sustainability, vol.14, No.15999, 2022, p:4.

³⁾ James R. Barth, And Others, Bank Regulation and Supervision In 180 Countries From 1999 To 2011, National Bureau of Economic Research, Working Paper, No.18733, 2013, P: 28-29.

ج. المحددات المؤسسية

يمكن أن تؤثر الجودة المؤسسية على الاستقرار المصرفي، كما يمكن أن تؤثر جودة الحوكمة للدولة على التنظيم والإشراف على سلوك المصرف، إذ من الممكن أن يقلل التنظيم الصارم والإشراف من مخاطر المصرف وبالتالي تحقيق الاستقرار المصرفي، وتعتمد قوة تأثيره على الجودة المؤسسية في البلد، فضلاً عن أن تنظيم رأس المال والضوابط الرقابية تقلل أيضاً من مخاطر المصارف وأن تنظيم السيولة وتقييد الأنشطة يقيد المخاطر المصرفية فقط عندما يكون هناك مستوى عالٍ من الجودة المؤسسية⁽¹⁾، وبناء عليه فإن للجودة المؤسسية دور هام في التأثير على الاستقرار المصرفي، إذ يكون اثر الإشراف والتنظيم أكثر قوة في البلدان التي تكون فيها الجودة المؤسسية مرتفعة.

د. الهيكل المالي

الهيكل المالي يمكن أن يؤثر في الاستقرار المصرفي وهناك رأيان متعارضان حول هذا الموضوع ويخلصان إلى أن التركيز المصرفي يمكن أن يؤثر أيضاً على استقرار النظام المصرفي، فمن جانب أن المصارف في الأسواق الأكثر تركيزاً ستقلل الإقراض المحفوف بالمخاطر بسبب انخفاض المنافسة في السوق؛ لأن لديها منافسين أقل⁽²⁾، فضلاً عن أنه عندما يهدد فشل أحد المصارف استقرار النظام المصرفي يمكن للمصارف في الأسواق الأكثر تركيزاً أن تتوصل بسهولة إلى اتفاق لإنقاذ المصرف المتعثر لمنع النظام المصرفي من التعثر بالكامل بسبب العدوى المالية⁽³⁾.

من جانب آخر، يجادل البعض بأن المصارف في الأسواق الأكثر تركيزاً يمكنها تقديم معدلات قروض أعلى مما قد يؤدي إلى تضخيم مشكلة الخطر الأخلاقي من جانب المقترضين مما يحفزهم على الاستثمار في مشاريع أكثر خطورة والتي قد تهدد استقرار النظام المصرفي عندما تتحقق الخسائر⁽⁴⁾.

1) Jeroen Klomp, and Jakob de Haan, Bank regulation and financial fragility in developing countries: Does bank structure matter?, Review of Development Finance, No.5, 2015, p: 83.

2) Sifrain. R, Determinants of Banking Stability: Evidence from Haiti's Banking System, Journal of Financial Risk Management, vol.10, No.1, 2021, p:85.

3) Lawrence Sáez, And Xianwen Shi, Liquidity Pools, Risk Sharing, And Financial Contagion, Journal of Financial Services Research 25, 2004, P:26-27.

4) John H. Boyd, and Gianni De Nicoló, The Theory of Bank Risk-Taking and Competition Revisited, The Journal of Finance, Vol. 60 No. 3, 2005, p:1329-1330.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسات الاحترازية والاستقرار المالي للقطاع المصرفي والتحرير المالي

هـ. عوامل البيئة التنافسية

فيما يتعلق بمشاركة الاستثمار الأجنبي في النظام المصرفي، إذ إن نسبة أكبر من المصارف الأجنبية في البلد المضيف لها تأثير إيجابي على استقرار النظام المصرفي في المدى القصير والمدى الطويل، لتحسين الاستقرار المالي، كما لا بد من الإشارة إلى أن زيادتها بشكل مفرط له أثر عكسي على النظام المصرفي، لذا يجب على الحكومة أن توازن بين المطالب واللوائح الاحترازية بعناية للحفاظ على الاستقرار المالي وتقليل التأثير السلبي للاستثمار الأجنبي في النظام المصرفي⁽¹⁾.

و. التجانس المصرفي

إذا كانت هناك مصارف متجانسة في القطاع المالي وجميعها معرضة لنفس المخاطر في وقت واحد بسبب تركيز الأعمال المتشابهة أو المترابطة، وهياكل رأس المال، وممتلكات الأصول، ومحافظ الإقراض، ومصادر التمويل، فإن النظام المصرفي يمكن أن يخسر من رأس ماله الكلي بسهولة، ومن ثم حدوث حالة من عدم الاستقرار المصرفي والذي ينتج عنه عدم استقرار النظام المالي ككل وقد تمتد الأزمة النظامية في القطاع المالي إلى القطاعات غير المالية بسبب انخفاض العرض الائتماني من الصناعة المالية، في حين أن حالة عدم التجانس تساهم في تقليل احتمالية عدم الاستقرار المصرفي وانهيار النظام المالي، إذ إن عدم تجانس يرتبط ارتباطاً سلبياً بالمخاطر النظامية⁽²⁾، يتضح مما سبق أن عدم التجانس وعلى المستويات الإجمالية يرتبط بعمل السياسات الاحترازية الجزئية والكلية، ولا بد من إمعان النظر في عدم التجانس لتحسين المراقبة والتدخل والتنظيم وتقليل حجم الفشل المشترك المحتمل في المستقبل للمؤسسات المالية والنظام المالي بأكمله.

4. مؤشرات الاستقرار المالي للقطاع المصرفي

أبرزت الأزمة المالية العالمية 2007-2008 التأثير الكبير الذي يمكن أن تحدثه المصارف المتعثرة على الاقتصاد العالمي، إذ يعتمد التطور الناجح للاقتصاد على الأداء الفعال والمستقر لمصارفه، وهو ما يتطلب بالضرورة وجود مؤشرات سليمة لاستقرار المصرفي.

¹⁾ Thuy Tu Pham, and others, The determinants of bank's stability: a system GMM panel analysis, Cogent Business & Management, 8:1, 2021, p: 16.

²⁾ Carlos León, and others, Banking Stability: The Impact of Financial Sector Heterogeneity on Systemic Risk in Financial Crises and Economic Recessions, European Corporate Governance Institute, Working Paper, No.863, 2023, p:4.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسات الاحترازية والاستقرار المالي للقطاع المصرفي والتحرير المالي

توفر هذه المؤشرات وفقًا لصندوق النقد الدولي رؤية واضحة إلى مدى صحة المؤسسات المالية في الدولة وتدعم تحليل الاستقرار الاقتصادي والمالي، كما يجب أن تسلط هذه المؤشرات الضوء على نقاط الضعف في القطاع المالي وأن تساعد في صياغة سياسة الاقتصاد الكلي مما يساعد على تحسين قدرة القطاع المصرفي على امتصاص الصدمات المالية والاقتصادية⁽¹⁾.

وهناك مجموعة متنوعة من مؤشرات الاستقرار المحتملة تغطي مجموعة واسعة من المخاطر التي يمكن استعراضها بإطار ما يسمى CAMELS وهو أحد الأطر الشائعة الاستخدام لتحليل استقرار المؤسسات المصرفية، والذي يتضمن تحليل ست مجموعات من المؤشرات التي تعكس حالة الاستقرار:⁽²⁾

أ. كفاية رأس المال Capital adequacy: تحدد كفاية رأس المال وتوافره متانة المؤسسات المالية في مواجهة الصدمات التي تصيب ميزانياتها العمومية، التي تأخذ في الاعتبار أهم المخاطر المالية - مخاطر الصرف الأجنبي والائتمان ومعدلات الفائدة - بما في ذلك المخاطر التي تتطوي عليها العمليات خارج الميزانية العمومية.

ب. جودة الأصول Asset quality: تعتمد موثوقية نسب رأس المال على موثوقية مؤشرات جودة الأصول، غالبًا ما تنشأ المخاطر التي تتعرض لها الملاءة المالية للمؤسسات المالية من ضعف قيمة الأصول؛ لذلك من المهم مراقبة مؤشرات جودة الأصول، ومن الجدير بالذكر أن هناك مجموعتين من المؤشرات لجودة الأصول المجموعة الأولى مرتبطة بالمؤسسات المقرضة والمجموعة الثانية مرتبطة بالمؤسسات المقترضة.

ج. سلامة الإدارة Management soundness: مؤشرات سلامة الإدارة هي مفتاح أداء المؤسسات المالية، كما أن مؤشرات سلامة الإدارة قابلة للتطبيق بالدرجة الأساس على المؤسسات الفردية ولا يمكن تجميعها بسهولة عبر القطاع، على الرغم من أنه يمكن استخدام العديد من المؤشرات كنماذج لسلامة الإدارة إلا أن هذا التقييم لا يمكن استخدامه إلا في بعض الأنظمة المتطورة لا سيما عندما يتعلق الأمر بتقييم إدارة المخاطر التشغيلية، أي عمل أنظمة الرقابة الداخلية.

¹⁾ J. Powell, Robert, and Duc H. Vo, A comprehensive stability indicator for banks, Risks, Vol.8, No.13, 2020, p:1.

²⁾ Owen Evans, And Others, Macroprudential Indicators of Financial System Soundness, International Monetary Fund, Occasional Paper 192, Washington Dc, 2000, p:5-8.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسات الاحترازية والاستقرار المالي للقطاع المصرفي والتحرير المالي

د. العائد والربحية Earnings: تُعد مؤشرات الربحية من المؤشرات المهمة؛ لذا فمن المهم اتباعها، إذ تشير الاتجاهات المتراجعة في هذه المؤشرات إلى مشاكل تتعلق بربحية المؤسسات المالية، من جانب آخر، قد تكون الربحية العالية بشكل غير عادي علامة على الإفراط في المخاطرة.

هـ. السيولة Liquidity: تعد مؤشرات السيولة من المؤشرات المهمة الواجب توافرها لدى المصارف؛ لأن وجودها يوضح الرؤية ويزيد من ثقة المتعاملين مع المصرف، إذ يجب أن تغطي المؤشرات كافة مصادر التمويل، بما في ذلك الائتمان بين المصارف والائتمان من البنوك المركزية، فضلا عن انه يجب أن تكون مؤشرات السيولة أيضًا قادرة على تحديد حالات عدم التطابق الكبيرة في التوسع في أكبر المؤسسات المالية أو في القطاع المالي بشكل عام.

و. الحساسية لمخاطر السوق Sensitivity to market risk: تشارك المصارف بشكل متزايد في عمليات متنوعة، وكلها تتطوي على مجموعة من مخاطر السوق، إذ تشير نسبة عالية من الاستثمارات في الأصول المنقلبة إلى ضعف شديد تجاه التقلبات في أسعار تلك الأصول، كما أن أهم مكونات مخاطر السوق هي مخاطر أسعار الفائدة والعملات الأجنبية، التي تميل إلى أن يكون لها تأثيرات كبيرة على أصول والتزامات المؤسسات المالية، إضافة لما سبق أن هذه المؤشرات الرئيسية تتضمن مجموعة من المؤشرات الفرعية التي يمكن استعراضها بالجدول (3).

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسات الاحترازية والاستقرار المالي للقطاع المصرفي والتحرير المالي

الجدول (3) مؤشرات الاستقرار المالي للقطاع المصرفي (السلامة المالية)

المؤشرات الفرعية	المؤشرات الرئيسية
<p>أ. رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر: يقيس قدرة رأس المال التنظيمي على استيعاب الصدمات ويمكن احتسابه من خلال قسمة مجموع رأس المال التنظيمي على مجموع الأصول المرجحة بالمخاطر.</p> <p>ب. الشريحة الأولى من رأس المال للأصول المرجحة بالمخاطر: يقيس قدرة رأس المال الأساسي (الشريحة الأولى) على تحمل الخسائر يمكن احتسابه من خلال قسمة مجموع رأس المال الأساسي على مجموع الأصول المرجحة بالمخاطر.</p> <p>ج. التسهيلات الائتمانية غير العاملة بعد خصم المخصصات إلى رأس المال: يقيس هذا المؤشر قدرة رأس المال التنظيمي على تحمل خسائر القروض المتعثرة وللحصول على قيمة المؤشر يتم قسمة القروض المتعثرة بعد خصم المخصصات على مجموع رأس المال التنظيمي.</p> <p>د. الأسهم العادية من الشريحة الأولى لرأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر: يوضح هذا المؤشر مدى تحمل الأسهم العادية على استيعاب الخسائر ويعد من المؤشرات الجديدة التي تمت إضافتها في عام 2019 ويتم حسابه عن طريق قسمة نسبته من رأس المال الأساسي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر.</p> <p>هـ. الشريحة الأولى من رأس المال إلى إجمالي الأصول (الرافعة المالية): يقيس هذا المؤشر حجم الرفع المالي والقدرة على استيعاب الخسائر ويعد مقياس تكميلي لمتطلبات رأس المال القائم على المخاطر ويتم الحصول عليه من خلال قسمة رأس المال الأساسي على إجمالي الأصول.</p>	مؤشر كفاية رأس المال
<p>أ. التسهيلات الائتمانية غير العاملة إلى مجموع إجمالي التسهيلات الائتمانية: يستخدم هذا المؤشر لقياس جودة الأصول في محفظة القروض، إذ تعد الزيادة في نسبة المؤشر تراجع في جودة محفظة الائتمان لمؤسسات تلقي الودائع، يمكن الحصول عليه من خلال قسمة إجمالي القروض المتعثرة على مجموع إجمالي القروض.</p> <p>ب. تركيز التسهيلات الائتمانية حسب النشاط الاقتصادي: يقيس هذا المؤشر مخاطر الائتمان الناجمة عن التركيز المفرط للائتمان في قطاع معين ويتم احتسابه عن طريق قسمة الإقراض الموجه لأكبر ثلاث أنشطة اقتصادية على إجمالي الإقراض للشركات غير المالية.</p> <p>ت. المخصصات إلى التسهيلات الائتمانية غير العاملة: يوضح مدى تغطية المخصصات للقروض المتعثرة، وتعد نسبته مكملة للمعلومات التي توفرها المؤشرات السابقة كما توفر مقياس لحجم الخسائر المستقبلية المتوقعة وهو مؤشر جديد تم إضافته في عام 2019 يمكن الحصول عليه من خلال قسمة المخصصات على إجمالي القروض المتعثرة.</p>	مؤشر جودة الأصول

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسات الاحترازية والاستقرار المالي للقطاع المصرفي والتحرير المالي

مؤشرات سلامة الإدارة	<p>أ. صافي أرباح المصرف إلى عدد فروع: يستخدم هذا المؤشر لمعرفة أرباح المصارف إلى عدد فروع ويعبر عن سلامة الإدارة، يمكن التوصل له ببساطة من خلال قسمة صافي الأرباح التي يحققها مصرف على عدد الفروع التي يملكها</p> <p>ب. أجمالي أصول المصرف إلى عدد فروع: يستخدم هذا المؤشر لمعرفة نسبة الأصول إلى عدد الفروع، ويمكن التوصل له من خلال قسمة أجمالي الأصول على عدد فروع المصرف</p> <p>ت. أجمالي ودائع المصرف إلى عدد فروع: يستخدم هذا المؤشر لمعرفة نسبة الأصول إلى عدد الفروع، يمكن التوصل له من خلال قسمة أجمالي الودائع على عدد الفروع</p> <p>ث. أجمالي المطلوبات للمصرف إلى عدد فروع: يستخدم هذا المؤشر لمعرفة نسبة مطلوبات المصرف إلى عدد فروع، يمكن التوصل له من خلال قسمة أجمالي المطلوبات على عدد الفروع</p> <p>ج. أجمالي القروض التي يقدمها المصرف إلى عدد فروع: يستخدم هذا المؤشر لمعرفة نسبة القروض التي يقدمها المصرف إلى عدد فروع، يمكن التوصل له من خلال قسمة أجمالي القروض على عدد الفروع.</p>
مؤشرات العائد والربحية	<p>أ. العائد على الأصول: يوفر هذا المؤشر معلومات عن مستوى الربحية لمؤسسات تلقي الودائع بالنسبة لأجمالي الأصول، نحصل على هذا المؤشر بعد قسمة صافي الدخل على أجمالي الأصول.</p> <p>ب. العائد على حقوق الملكية: يوفر هذا المؤشر دلالة على الكفاءة في استخدام رأس المال ويوفر معلومات حول قدرة البنوك على توليد رأس المال من الموارد الذاتية عن طريق الأرباح المحتجزة ويتم احتسابه من خلال قسمة صافي الدخل على أجمالي رأس المال والاحتياطيات.</p> <p>ت. هامش الفائدة إلى أجمالي الدخل: يوضح هذا المؤشر الأهمية النسبية للدخل الناشئ عن الأعمال الرئيسية بمعنى مدى الاعتماد على أعمال الوساطة المالية، ويتم احتسابه بقسمة صافي الدخل من الفوائد على أجمالي الدخل.</p> <p>ث. مصروفات غير الفائدة إلى أجمالي الدخل: يوفر هذا المؤشر والذي يطلق عليه غالباً نسبة الكفاءة نظرة على ذلك الجزء من أجمالي الإيرادات اللازم لتغطية مصروفات التشغيل، ويقاس بقسمة المصروفات بخلاف الفوائد على أجمالي الدخل.</p>

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسات الاحترازية والاستقرار المالي للقطاع المصرفي والتحرير المالي

<p>مؤشرات السيولة</p>	<p>أ. الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول: يقيس هذا المؤشر الموارد المالية المتاحة للوفاء بالطلب على النقدية، ولاحتساب هذا المؤشر يتم قسمة مجموع الأصول السائلة على مجموع الأصول.</p> <p>ب. الأصول السائلة إلى المطلوبات القصيرة الأجل: يعبر هذا المؤشر عن الفجوة في السيولة بين الأصول والمطلوبات قصيرة الأجل ويمكن حسابه من خلال قسمة الأصول السائلة على المطلوبات قصيرة الأجل.</p> <p>ت. نسبة تغطية السيولة (LCR) لكافة شركات قبول الودائع التي طبقت معايير السيولة الواردة في بازل III: يوضح هذا المؤشر القدرة على تحمل التدفقات النقدية الخارجية الصافية أو ضغط السيولة لمدة 30 يوم وحسب متطلبات بازل III ويمكن حسابه من خلال قسمة الأصول عالية الجودة على التدفقات النقدية الخارجية لـ 30 يوم المقبلة.</p> <p>ث. صافي نسبة التمويل المستقر (NSFR) لكافة شركات قبول الودائع التي طبقت معايير السيولة الواردة في بازل III: يقيس هذا المؤشر النسبة بين مقدار التمويل المستقر ومقدر التمويل اللازم وهو من المؤشرات التي تقديمها بموجب بازل III يمكن حسابه من خلال قسمة حجم التمويل المستقر المتاح على مبلغ التمويل المستقر المطلوب.</p>
<p>مؤشرات درجة حساسية مخاطر السوق</p>	<p>صافي المراكز المفتوحة بالعملة الأجنبية إلى رأس المال (NET): يهدف هذا المؤشر إلى تحديد مدى تعرض البنوك لمخاطر سعر الصرف المرتبطة برأس المال ويتم احتسابه من خلال قسمة صافي المركز المفتوح أو إجمالي صافي المركز على إجمالي رأس المال التنظيمي.</p>

المصدر: أعدّ بالاعتماد على:

- سلطة النقد الفلسطينية، تقرير الاستقرار المالي لعام 2012، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، فلسطين، 2013، ص 25-29.
- صندوق النقد العربي، مؤشرات السلامة المالية في الدول العربية، دراسات تطوير القطاع المالي، اعداد رامي عبيد، واخرون، العدد 21، 2023، ص 22-28.
- Mazen Dawood Salman, and others, Financial Safety Indicators under Financial Crises and their Impact on Banking Finance: An Applied Study in Iraqi Bank, Studies of Applied Economics, Volume 39, No 11, 2021, p: 5-6.
- Ali Abdulhassan Abbas, and others, Use of CAMELS Standard in the Assessment of Iraqi Commercial Banks, International Journal of Multicultural and Multireligious Understanding, Vol. 6, No. 3, 2019, p: 34.

كما أن بعض المؤسسات المالية الدولية قد أشارت إلى مؤشرات أخرى لها دور في تحديد الاستقرار المصرفي وهي بيئة الاقتصاد الكلي التي تعد من الأبعاد المهمة المفقودة في الدراسات القائمة على CAMELS نظرًا لأن الغرض منها هو توفير تقييمات لصحة المصارف وسلامتها من منظور تحوط جزئي، يتم تقييم المتغيرات على مستوى المصرف فقط، ومع ذلك لا تؤثر ظروف الاقتصاد الكلي على الأداء العام للبنوك فحسب، بل قد يكون لها أيضًا تأثيرات متباينة في أنواع مختلفة من المؤسسات، أي على الرغم من أن القطاع المصرفي بأكمله يواجه نفس بيئة الاقتصاد الكلي، إلا أن بعض خصائص المصارف قد تجعلها أكثر عرضة للمعاناة أو الإفادة من هذه الظروف⁽¹⁾.

المطلب الثاني: مدخل مفاهيمي للتحرير المالي

أولاً: مفهوم التحرير المالي:

يعرف التحرير المالي على أنه زيادة دور السوق في تخصيص التمويل والائتمان وتقليل الاعتماد على دور الدولة⁽²⁾، وهناك تعريف آخر لمفهوم التحرير المالي الذي يشير إلى التدابير الموجهة نحو تخفيف أو تفكيك الرقابة التنظيمية على الهياكل المؤسسية والأدوات وأنشطة الوكلاء في أقسام مختلفة من القطاع المالي، وتتعلق هذه التدابير باللوائح الداخلية (المفهوم الضيق) أو الخارجية (المفهوم الواسع)⁽³⁾ وكما يأتي:⁽⁴⁾

1. التحرير المالي بالمفهوم الضيق: يتضمن تخفيض أو إزالة الضوابط المفروضة على أسعار الفائدة أو معدلات العائد التي يفرضها الوكلاء الماليون وإن تحديد سعر الفائدة يكون خاضع لآليات العرض والطلب في السوق، وخصخصة النظام المصرفي المملوك للقطاع العام وعادة ما يكون هذا مصحوبًا بتراجع الائتمان الموجه وإلغاء متطلبات مخصصات الائتمان الخاص للقطاعات ذات الأولوية لأسباب

1) Jorge e. Galán, Crews: a camels-based early warning system of systemic risk in the banking sector, Banco de España, documentos ocasionales, No.2132, 2021, p:12.

2) عبد الكريم قندوز، الابتكار المالي ومقدمة إلى الهندسة المالية، إي-كتب، لندن، 2017، ص83.

3) C. P. Chandrasekhar, Thematic Summary Report: Financial Liberalisation, United Nations Development Programme, The Asia-Pacific Regional Programme on The Macroeconomics of Poverty Reduction, 2004, P:29.

4) Jayati Ghosh, The Economic and Social Effects of Financial Liberalization: A Primer for Developing Countries, United Nations Department of Economic and Social Affairs, No.4, 2005, p:2-3.

استراتيجية أو تنموية، فضلاً عن تسهيل شروط مشاركة كل من الشركاء والمستثمرين في سوق الأوراق المالية من خلال تخفيف شروط الإدراج أو إلغائها وإعطائهم حرية في تسعير الأدوات المالية التي يقومون بإصدارها، التوسع في المصادر والأدوات المالية وتحرير القواعد المنظمة لها وهذا يغير الدور التقليدي للنظام المصرفي باعتباره الوسيط الرئيسي الذي يتحمل المخاطر في النظام.

2. التحرير المالي بالمفهوم الواسع: وهو يعني تحرير الإجراءات التي تسمح للمقيمين الأجانب بامتلاك أصول مالية محلية إما في شكل دين أو حقوق ملكية، وما يرافقه من حرية للجهات الحكومية المحلية للقيام بالاقتراض التجاري الخارجي وغالباً بدون ضمان حكومي أو حتى إشراف، إلغاء ضوابط سعر الصرف والحد من تدخل السلطات النقدية وتكون قوى السوق هي المسؤولة عن تحديد سعر الصرف، فضلاً عن تخفيف أو إزالة الضوابط المفروضة على دخول الأدوات المالية الجديدة وفقاً للمعايير المحددة مسبقاً فيما يتعلق باستثمارات رأس المال.

ثانياً: آثار التحرير المالي: (التحرير المالي ما بين المؤيدون والمعارضون)

دعت الوكالات الدولية الكبرى مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى إجراء إصلاحات اقتصادية تشمل تحرير القطاع المالي من قبل تلك الاقتصادات التي تم قمع قطاعها المالي لزيادة الادخار والاستثمار والنمو الاقتصادي السريع، نفذت العديد من البلدان النامية سياسات التحرير المالي في ظل هياكل مالية مختلفة وظروف اقتصادية كلية أدت إلى نتائج مختلفة، كانت الأهداف الرئيسية للإصلاح في معظم البلدان هي الحد من التدخل الحكومي المباشر وتعزيز دور قوى السوق في تخصيص الموارد المالية، وتحسين قدرة المؤسسات المالية على تعبئة المدخرات المحلية، وتعزيز فاعلية أدوات السياسة النقدية، وتعزيز المنافسة بين المصارف وتقوية سلامتها المالية، ولكن كانت هناك حجج مع وضد النقاش حول التحرير المالي والنمو الاقتصادي، وبالتالي، لا يوجد إجماع حول تأثير التحرير المالي على النمو الاقتصادي⁽¹⁾.

اكتسب التحرير المالي الاهتمام في أوائل السبعينيات من خلال فرضية مدرسة ماكينون وشو (Mckinnon-shaw) والتي نصت على أنه في البلدان النامية بشكل خاص، عندما يتم تحرير أسعار الفائدة، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة في سعر الفائدة الحقيقي مما سيؤدي إلى زيادة المدخرات وتحفيز الاستثمارات وفي النهاية

¹⁾ AbdelrahmanTahir Hag Adam, The Effect of Financial Liberalization on Economic Growth in Selected Middle East, North Africa and Sub-Sahara Africa Countries 1986–2018, East African Scholars Journal of Economics, Business and Management, Vol. 3, Issue. 9, 2020, p:739.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسات الاحترازية والاستقرار المالي للقطاع المصرفي والتحرير المالي

يؤدي إلى النمو الاقتصادي، وعليه فأنها كانت مؤيدة لسياسات التحرير المالي، ومن ثم فقد تبنت العديد من البلدان وخاصة البلدان النامية التحرير المالي كطريق للمضي قدماً في اقتصاداتها، كما أصبح التحرير المالي سياسة مفيدة وهامة في العديد من البلدان وفقاً للتوجيهات الصادرة عن اتفاقية بريتون وودز Bretton Woods Agreement كما جعلها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي جزءاً من وصفة السياسة الاقتصادية من خلال تطوير برنامج يسمى برنامج التكيف الهيكلي (SAP) structural adjustment programme (*) وكذلك إجماع واشنطن (Washington Consensus) (**)، الذي يهدف إلى تحرير الاقتصادات المتعثرة، وقد أشاروا في فرضيتهم إلى أن سياسات القمع المالي قد عززت التثوهات وعدم الكفاءة مما أدى إلى انخفاض تعبئة المدخرات وانخفاض الاستثمار والمبالغة في تقييم العملة المحلية مما أثر بشكل سلبي على اقتصادات الدول التي تنتهج سياسات القمع المالي، وإن سياسات التحرير المالي هي السبيل للتخلص من كل هذه الخصائص في النظام المالي (1).

ومن الإيجابيات الأخرى للتحرير المالي هو تأثيره على تطوير الأسواق المالية الوطنية بسبب زيادة تعرض المصارف التجارية والمؤسسات المالية المحلية لمنافسة أقوى من المصارف الأجنبية، الذي بدوره يمكن أن يؤدي إلى زيادة مستويات المعرفة والتكنولوجيا، وبالتالي انخفاض تكاليف المعاملات المالية وأسعار الفائدة

(*) برامج التكيف الهيكلي: هي برامج تتيح للدول الحصول على قرض من صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي، وترتبط هذه القروض بشروط مثل الإصلاحات السياسية المهمة التي يجب الالتزام بها قبل الحصول على القرض، وقد كان البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من اقدم المؤسسة المالية التي تستخدم هذه البرامج. للمزيد يُنظر في ذلك:

- Oberdabernig, Doris A, The effects of structural adjustment programs on poverty and income distribution, Seminar in International Economics, Vienna, Vol. 4, 2010, p:1.

(**) إجماع واشنطن Washington Consensus : هو مسودة طرحها جون وليامسون عام 1989 متكونة من عشر بنود لتكون علاجاً ووصفاً للدول التي واجهت صعوبات مالية وإدارية واقتصادية، لتنويع اقتصادها وإدارة مواردها الطبيعية، وقد تبنى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي هذه البنود. للمزيد يُنظر في ذلك:

- Nancy Birdsall, and others, The Washington Consensus Assessing a Damaged Brand, The World Bank, Working Paper, 5316, 2010, p:2.

1) Anthony Orji, and others, Financial Liberalization and Economic Growth in Nigeria: An Empirical Evidence, International Journal of Economics and Financial Issues, Vol.5, No.3, 2015, p: 663-664.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسات الاحترازية والاستقرار المالي للقطاع المصرفي والتحرير المالي

ومن وجهة نظر المستثمرين الماليين (المقرضين)، فإن التحرير المالي يقدم العديد من الخيارات بما يتماشى مع حجة نظرية تنوع المحفظة المتمثلة في عدم وضع البيض كله في السلة نفسها ويسمح بتحقيق المزيد من الأرباح بمخاطر أقل.

كما يجادل مؤيدو التحرير المالي الآخرون بأن سياسات القمع المالي مثل أسعار الفائدة المنخفضة تشجع على المجازفة المفرطة حيث تحاول المصارف كسب عوائد أعلى مما يتسبب في أزمات مالية، بينما يوفر تحرير سعر الفائدة احتياطات سيولة جيدة تقلل من احتمالية حدوث أزمات مالية، فإن سياسات القمع المالي التي تحافظ على معدلات فائدة حقيقية منخفضة قد تزيد من احتمالية حدوث أزمات مالية بدلاً من منعها، كما إن التحرير المالي ولا سيما تحرير أسعار الفائدة هو وسيلة لتحقيق نمو اقتصادي مرتفع من خلال تعزيز المدخرات والاستثمارات، علاوة على ذلك، قد تعزز الإصلاحات المالية التنمية المالية التي تشجع المدخرات والاستثمارات والنمو الاقتصادي⁽¹⁾.

وعلى النقيض من ذلك وجدت دراسات أخرى أدلة تدعم فرضية المدرسة البنوية الجديدة (Neo structuralists)^(*) وقدمت حجج ضد فكرة سياسات التحرير المالي وأبرزها مرتبط بالاقتصادات النامية، إذ تؤدي الزيادة في سعر الفائدة الحقيقي على الودائع إلى تحول الأصول من سوق الائتمان غير المنظم إلى سوق الائتمان الرسمي ومع وجود متطلبات الاحتياطي القانوني سيؤدي إلى انخفاض في الائتمان والخدمات المالية المقدمة للاقتصاد، إذ إن في سوق المال غير المنظم لا توجد متطلبات الاحتياطي، كما قد يتأثر الطلب الفعال بسبب ارتفاع التضخم الناتج عن ارتفاع التكاليف متأثرة بزيادة أسعار الفائدة، التي بدورها تزيد من الميل

¹⁾ Moyo, and Le Roux, Financial liberalisation, financial development and financial crises in SADC countries, Journal of Financial Economic Policy, Vol.12 No.4, 2020, p 477.

^(*) المدرسة البنوية الجديدة (Neo structuralists): هي مدرسة ذات نهج غير تقليدي للتنمية الاقتصادية، ظهرت في أمريكا اللاتينية في الثمانينيات في سياق أزمة الديون وانتشار النيو ليبرالية والعولمة المالية، بناءً على تفكير مجموعة من الاقتصاديين مقرهم في الغالب في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، عمقت البنوية الجديدة التحليل المتعلق بعدم التجانس الهيكلي وآثاره على تصميم سياسات الاقتصاد الكلي والتنمية الإنتاجية سعياً إلى تعزيز مسار التنمية الشاملة. للمزيد يُنظر في ذلك:

- Alicia Bárcena and Antonio Prado, (Editors), Neoliberalism and heterodox thinking in Latin America and the Caribbean in the early twenty-first century, United Nations, Santiago, 2016.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسات الاحترازية والاستقرار المالي للقطاع المصرفي والتحرير المالي

للدخار والذي قد يضعف الطلب الفعال أكثر⁽¹⁾، كما أن التحرير المالي سوف يزيد من سيطرة المؤسسات المالية الدولية الكبيرة على الأسواق المالية للدول النامية أو الأقل تطور في النظام المالي بسبب غياب التكافؤ في القدرة التنافسية ما بين المؤسسات المالية الدولية الكبرى والمؤسسات المالية في الدول النامية، وإن تدفق رؤوس الأموال المضاربة لأسواق الدول ذات النظام المالي الأقل تطور بسرعة، وبسبب غياب الضوابط للدخول والخروج لهذه الأموال فأنها سوف تتسحب من الأسواق مع بروز أولى مظاهر الأزمات ومن ثم تخلف بعدها أنظمة مالية متهاكمة وعملات منهارة⁽²⁾.

كما يشير منتقدو التحرير المالي الآخرون بأنه غالبًا ما يتبع التحرير المالي عدم استقرار مالي ويزيد من احتمالية حدوث أزمات مالية داخلية وخارجية من خلال تشجيع المؤسسات المالية على المجازفة في ممارسات الإقراض الخاصة بها لكسب عوائد أعلى، كما قد تؤدي المستويات الأعلى من التنمية المالية الناتجة عن الإصلاحات المالية إلى زيادة المنافسة في القطاع المالي مما يقلل بدوره من الأرباح ويسبب المزيد من المخاطرة، فضلًا عن أنه من الممكن أن تتسبب تدفقات رأس المال في بلد به نظام مالي متخلف في زيادة سريعة في الإقراض المصرفي والتي يمكن أن تؤدي بدورها إلى أزمة مالية إذا ما كان الإقراض لمستفيدين غير جديرين، وهذا بدوره له آثار اجتماعية كبيرة من حيث فقدان الوظائف وظروف مادية أكثر تقلبًا لمعظم المواطنين⁽³⁾.

ثالثًا: مؤشرات التحرير المالي

هناك الكثير من المؤشرات التي يمكن أن تعبر عن مستوى التنمية المالية، التي يمكن استخدامها أيضا لقياس درجة التحرير المالي، وإن التعدد في المؤشرات يجعل من الصعب الجزم بعدد ونوعية هذه المؤشرات، ألا أننا سوف نستعرض البعض من المؤشرات التي استخدمها الاقتصاديون في الدراسات التجريبية ومنها ما يأتي:

¹⁾ Felix Eschenbach, Finance and Growth: A Survey of the Theoretical and Empirical Literatur, Tinbergen Institute, Discussion Paper, No. 039/2, 2004, p:9.

²⁾ نضال علي عباس، التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي في الأردن، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 56، 2018، ص322.

³⁾ Moyo, and Le Roux, Op.cit, p:478.

1. حجم الوساطة المالية M2/GDP: ويطلق عليه أيضا مؤشر نسبة عرض النقود إلى الناتج المحلي والذي يشير إلى مدى توفر الخدمات المالية وإتاحتها للمستخدمين والمتعاملين إذ يمثل مجموع الكتلة النقدية (الودائع لأجل، والودائع الجارية والنقود السائلة) نسبة للناتج المحلي الإجمالي (GDP) كما أن نسبة منخفضة من هذا المؤشر تدل على انخفاض مستوى التحرير المالي وارتفاع مستوى الكبح المالي، بينما ارتفاعها يدل على ارتفاع مستوى التحرير المالي وانخفاض في مستوى الكبح المالي، كما لا بد من الإشارة إلى أن هذا المؤشر ينخفض مع زيادة عملية التنمية المالية بسبب ظهور أدوات مالية جديدة ليست مدرجة مع M2 وتصبح متداولة بشكل متزايد مع ارتفاع الناتج المحلي وبالتالي تنخفض قيمة هذا المؤشر.

2. نسبة الائتمان الموجه للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي: يعد الائتمان الموجه إلى القطاع الخاص مؤشرا هاما للتحرير المالي والنمو الاقتصادي، إذ يقيس حجم الائتمان المقدم للقطاع الخاص من قبل المصارف والمؤسسات المالية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي للبلد، فضلا عن الإشارة إلى مستوى النشاط الاقتصادي ومدى إمكانية واستقرار النظام المصرفي في بلد ما، وعندما يكون الائتمان الموجه للقطاع الخاص مرتفعا نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، فإن ذلك يشير إلى أن نسب التحرير المالي مرتفعة وان المصارف والمؤسسات المالية واثقة من قدرة القطاع الخاص على سداد القروض وتترجم هذه الثقة إلى زيادة الاستثمار، وخلق فرص العمل، والتوسع الاقتصادي الشامل، ومن ناحية أخرى، تشير النسبة المنخفضة إلى نقص الائتمان المتاح للقطاع الخاص، مما يحد من إمكانات نموه ومن الممكن أن يؤدي ذلك إلى انخفاض في النشاط الاقتصادي⁽¹⁾.

3. معدل أجمالي الودائع المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي: وهو من المقاييس الأكثر تمثيلا للتنمية المالية، إذ انه يجمع بين الودائع الجارية والودائع لأجل والتي تُعد من المصادر الرئيسية لتمويل الاستثمار ويستبعد العملة المتداولة خارج النظام المصرفي، وبالتالي فإنه يقيس قدرة النظام المصرفي على تعبئة الادخار

⁽¹⁾ سعيد علي محمد العبيدي، عبد الرزاق إبراهيم شبيب الفهداوي، قياس أثر التحرير المالي في أداء بورصة عمان للأوراق المالية باستخدام نماذج الإبطاء الموزعة (ARDL)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 11، العدد 27، 2019، ص 189.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسات الاحترازية والاستقرار المالي للقطاع المصرفي والتحرير المالي

بصرف النظر عن آجاله، وان أي ارتفاع في نسبة الودائع المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي يمكن وصفها على أنها تحسناً في الودائع المصرفية والتي بدورها لها تأثيراً إيجابياً على عملية النمو الاقتصادي⁽¹⁾.

4. هامش سعر الفائدة: وهو الفرق بين أسعار الفائدة على الودائع وأسعار الفائدة على قروض المصارف التجارية، أي الفرق بين مجموع سعر الفائدة الدائنة والمدينة، ومع تحرير أسعار الفائدة وابتكار أدوات تمويل جديدة في سوق رأس المال، ينخفض هامش سعر الفائدة؛ بسبب انخفاض أسعار الفائدة على القروض وتزداد المنافسة بين المصارف التجارية ومن ثم تنخفض تكاليف الوساطة المالية، أما بالنسبة لأسعار الفائدة على الودائع فإن الودائع هي من المصادر المهمة للأموال للمصارف وهي الأساس لجميع الأعمال الأخرى التي تمارسها المصارف من تمويل واستثمار وغيرها، مما يعني ثبات نسبي في أسعار الفائدة على الودائع المصرفية، كما أن تحرير أسعار الفائدة يجبر المصارف التجارية على توسيع الأعمال الوسيطة بشكل نشط وزيادة نسبة الدخل من غير الفوائد، وهو ما له تأثير إيجابي على هيكل أعمال المصارف التجارية، ويتضح مما سبق أن معدل هامش سعر الفائدة إذا كان منخفضاً فإنه يدل على مستوى تحرير مالي مرتفع والعكس صحيح⁽²⁾.

رابعاً: أهداف التحرير المالي:

يسعى التحرير إلى تحقيق مجموعة من الأهداف ومنها:⁽³⁾

1. تحقيق كفاءة عمل الأسواق المالية وفعاليتها.
2. تعبئة المدخرات المحلية والأجنبية والإفادة منها في عمليات تمويل المشاريع الاستثمارية ذات المنفعة الاجتماعية العالية.

⁽¹⁾ لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الاتجاهات الاقتصادية وأثارها: سلوكيات القطاع المصرفي وكفاءته في مجال الإقراض في بلدان مختارة أعضاء في الإسكوا، نيويورك، العدد 3، 2005، ص32.

⁽²⁾ Tian Meng, and others, Analysis of the Impact of Interest Rate Liberalization on Financial Services Management in Chinese Commercial Banks, Scientific Programming, vol. 2020, No.8860076, 2020, p:3.

⁽³⁾ للمزيد يُنظر في ذلك:

- خالد احمد علي محمود، التسويق الاستراتيجي في إطار التنافسية العربية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2019، ص36.

- Ben Mclean, And Sona Shrestha, International Financial Liberalisation and Economic Growth, Reserve Bank of Australia, Research Discussion Paper, 2022, P:6.

3. زيادة الفرص المتاحة لوصول المقترضين المحليين الذين يعملون في القطاعات غير القابلة للتداول إلى مجالات الاستثمار والاستفادة من مصادر التمويل الدولية.
4. ارتفاع معدلات الترابط بين السوق المالية المحلية والعالمية.
5. تعزيز استراتيجية التحرير المالي استراتيجيات تحرير التجارة الدولية.
6. إعطاء حرية للتحويلات الخارجية لرؤوس الأموال الأجنبية والذي يعمل على معالجة التغيرات الاقتصادية الخاصة بالاقتصادات الرأسمالية كتغيرات سعر الصرف وتغيرات أسعار الفائدة الدولية.
7. تعزيز النمو الاقتصادي من خلال زيادة معدل الاستثمار المحلي، عندما تتدفق رؤوس الأموال من البلدان الغنية برأس المال إلى البلدان الفقيرة برأس المال.
8. تنويع المحفظة الاستثمارية وإن الفرص المتزايدة لتنويع المخاطر تعمل على تحفيز التحول نحو أنواع معينة من الاستثمار قد تكون ذات عائدات أعلى.

المبحث الثالث: قنوات انتقال أثر أدوات السياسات الاحترازية الكلية في الاستقرار المالي

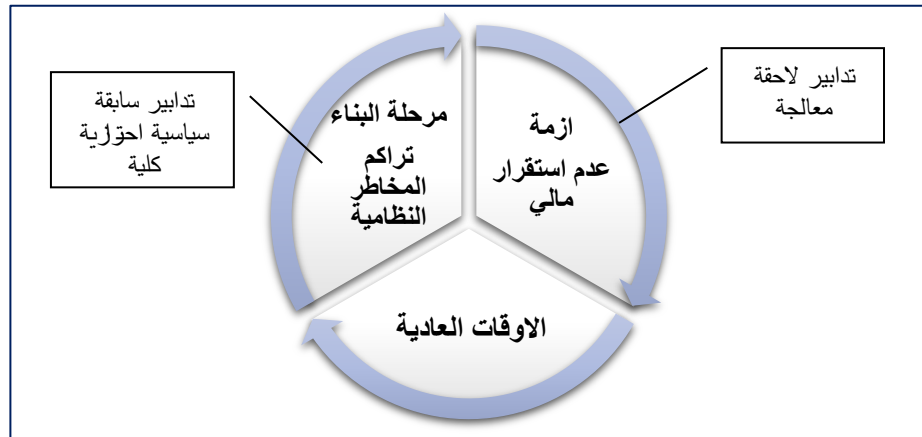
للقطاع المصرفي في ظل التحرير المالي

المطلب الأول: فاعلية أدوات السياسات الاحترازية في تحقيق الاستقرار المالي للقطاع المصرفي

من أجل توصيف الدور الذي تؤديه السياسات الاحترازية الكلية وتوضيح فاعلية أدواتها، نقوم بتحليل نموذج لاقتصاد مالي يشمل كلا من المقرضين والمقرضين ولأسواق المالية دوراً مهماً في الوساطة بينهما، ويعكس هذا النموذج التقلبات المرتبطة بعمل الأسواق المالية، إذ ينتقل الاقتصاد بشكل متكرر بين ثلاث مراحل (البناء، والأزمة، والأوقات العادية) ففي مرحلة البناء تُزرع بذور المخاطر النظامية من خلال القرارات التي يتخذها الوسطاء الماليين التي تتضمن تكوين محافظهم الاستثمارية وتعزيز نفوذهم، ومن ثم مرحلة الأزمة والتي تتجسد فيها المخاطر النظامية، لأسباب منها صدمة كبيرة وغير عادية تخلف عواقب على الاقتصاد الحقيقي، بالتالي فهي مرحلة لاحقة، أي أن المخاطر النظامية تحققت، وعندها يبدأ وقت تقليص الديون، وانهيار أسعار الأصول غير السائلة، والأسواق المالية، أما مرحلة الأوقات العادية فأنها تستخدم للإشارة إلى المرحلة التي لا يقوم فيها الاقتصاد ببناء مخاطر شاملة ولا يمر بأزمة، ويوضح المخطط (3) هذه المراحل، كما إن عملية المعالجة بعد الأزمات المالية هي عملية بطيئة، وتتطوي على فترات انخفاض في معدلات التوظيف والاستثمار وأنشطة القطاع العام، أما السياسات الاحترازية فأنها وقائية يتم اتخاذها لتقليل احتمالية حدوث أزمة أو تقليل شدتها في حالة حدوثها، وعلى هذا الأساس فإن السياسات الاحترازية الكلية تفرض خلال مرحلة البناء لمعالجة أوجه القصور الناشئة عن المخاطر النظامية، وتتخذ أدوات السياسات الاحترازية أشكالاً مختلفة جميعها هدفها هو احتواء الائتمان أثناء مرحلة البناء من أجل تقليل احتمالية حدوث الأزمات وتقليل شدتها، وتحقيق الاستقرار المالي للقطاع المصرفي⁽¹⁾.

¹⁾ Alberto Martin, and others, On the interaction between monetary and macroprudential policies, European Central Bank, Working Paper Series, No 2527, 2021, p: 6–7.

المخطط (3) المراحل التي يمر بها اقتصاد مالي



المصدر: أعدّ بالاعتماد على:

- Alberto Martin, and others, On the interaction between monetary and macroprudential policies, European Central Bank, Working Paper Series, No 2527, 2021, p: 6-7.

كما أن دراسة فاعلية الأدوات الاحترازية الكلية في تحقيق الاستقرار المالي للقطاع المصرفي تنطوي على درجة عالية من التعقيد، إذ لا تزال تجربة استخدامها محدودة للغاية، واهدافها متعددة الأبعاد ويجب أخذ مقاييس مختلفة في الاعتبار لتقييمها، فضلا عن التعقيدات الناتجة من تحليل التكلفة والعائد للسياسات الاحترازية، في حين أن تكاليف تفعيل الأدوات فورية مثل (انخفاض نمو الائتمان والنتاج المحلي الإجمالي)، إلا أن الفوائد تنشأ على المدى الطويل فهي مستمدة من تجنب أزمة شاملة⁽¹⁾.

ولضمان زيادة فاعلية السياسة الاحترازية الكلية لابد من مراعاة أن السياسات الاحترازية الكلية تتفاعل مع سياسات الاقتصاد الكلي والتنظيم المالي والإشراف الاحترازي الجزئي في تحقيق الهدف النهائي المتمثل في الاستقرار المالي، ويؤكد هذا التفاعل الحاجة إلى التنسيق بين مجالات السياسات المتعددة، فضلا عن الارتباط بمسؤوليات البنك المركزي المسؤول عن الاستقرار المالي، وعلى الرغم من عدم وجود نموذج حوكمة واحد يناسب الجميع فيما يتعلق بالسياسة الاحترازية الكلية، ألا أن هناك إجماعاً على أن البنوك المركزية يجب أن

¹⁾ Pablo Hernández de Cos, Financial stability and macroprudential policy: objectives, tools and challenges, Bancodeespaña, Conference by the Governor at the University of Zaragoza, 2021, p14.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسات الاحترازية والاستقرار المالي للقطاع المصرفي والتحرير المالي

تلعب دوراً رائداً، إذ تتمتع البنوك المركزية بخبرة في تحليل تطورات القطاع المالي، والتفاعل مع الأسواق المالية، وحماية أنظمة المدفوعات وتقديم الخدمات⁽¹⁾.

كما تعد القدرة على تحديد وقياس المخاطر النظامية وتحديد نقاط الضعف عاملاً رئيساً لزيادة فاعلية أدوات السياسة الاحترازية المختارة للتعامل مع هذه المخاطر، إذ إن التوقيت المتأخر لاستخدام هذه الأدوات يمكن أن يؤدي إلى تجاوز الأهداف الاحترازية الكلية أو عدم تحقيقها أو يقلل من فاعليتها، نظراً لعدم وجود وقت كافٍ لانتشار أثرها، مما يؤدي ذلك إلى التفكيك غير المنظم للاختلالات التي تراكمت ومن ثم تتجسد الأزمات، وفي المقابل، يمكن أن يؤدي استخدامها في وقت مبكر للغاية إلى تكبد تكاليف تنظيمية غير ضرورية وقد يضعف تأثير الأداة المختارة، إذ سيكون لدى المشاركين في السوق المزيد من الوقت لوضع استراتيجيات لتجنبها، وغالباً ما يعتمد اختيار الأدوات على درجة تطور النظام المالي والاقتصادي، ونظام سعر الصرف، ومدى تعرضها للمخاطر ودرجة انفتاحها مع العالم (التحرير المالي ورفع القيود والحواجز وحرية حركة رؤوس الأموال)، وكثيراً ما تستخدم البلدان هذه الأدوات مجتمعة وليس منفردة، فضلاً عن التنسيق مع سياسات الاقتصاد الكلي الأخرى، وتعديلها لمواجهة التقلبات الدورية، إذ يواجه صناع السياسات قائمة من الخيارات في استخدام الأدوات الاحترازية الكلية، رغم أنه لا يوجد أسلوب واحد يناسب الجميع، إلا أن بعض الأساليب قد تكون لها مزايا، ويلخص المخطط (4) الخيارات التي من الممكن أن تؤدي إلى النجاح وتلك التي ينبغي تجنبها ويمكن استعراضها فيما يأتي:⁽²⁾

1. أداة منفردة مقابل أدوات متعددة: يتميز استخدام أدوات متعددة بمعالجة جوانب مختلفة للمخاطر نفسها، مما يقلل من نطاق التحايل ويوفر ضماناً أكبر للفاعلية.
2. واسعة النطاق مقابل المستهدفة: إن القدرة على استهداف مخاطر محددة من خلال التمييز بين أنواع المعاملات تجعل الأدوات أكثر دقة وربما أكثر فاعلية.

¹⁾ Banque Centrale Du Luxembourg, Revue De Stabilité Financière, Luxembourg, 2012, P:20-21.

²⁾ C. Lim, And Others, Macroprudential Policy: What Instruments and How to Use Them? Lessons From Country Experiences, International Monetary Fund, Working Paper, Wp/11/238, 2011, P: 4-5.

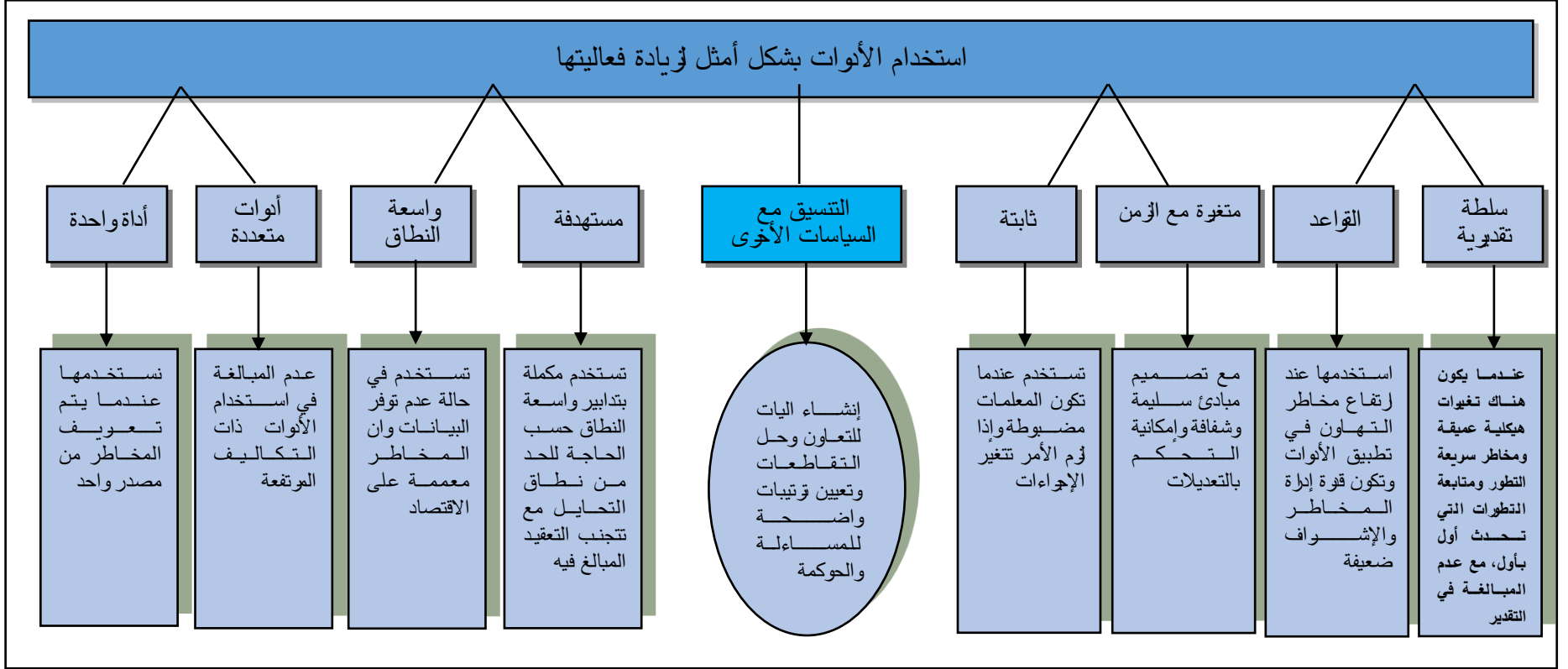
3. الثابتة مقابل المتغيرة مع الزمن: إن ضبط الأدوات في مراحل مختلفة من الدورة يجعلها أكثر فاعلية في تسهيل الدورة المالية.

4. القواعد مقابل السلطة التقديرية: تتمتع التعديلات المستندة إلى القواعد مثل المتطلبات الديناميكية بمزايا واضحة وفعالة، ألا أن تصميم القواعد ليس بالأمر السهل وخاصة بالنسبة لبعض الأدوات، ويحتاج صناع السياسات إلى الاحتفاظ بتقديرهم لتعديل موقف السياسات الاحترازية الكلية.

5. التنسيق مع السياسات الأخرى: وتميل الأدوات إلى أن تكون أكثر فاعلية عند استخدامها بالاقتران مع أدوات السياسة النقدية أو المالية؛ لأنها يمكن أن تعزز بعضها البعض في تحقيق نفس الأهداف الاحترازية الكلية.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسات الاحترازية والاستقرار المالي للقطاع المصرفي والتحرير المالي

المخطط (4) طرق استخدام أدوات السياسات الاحترازية



المصدر: أعد بالاعتماد على:

- Lim, and others, Macroprudential Policy: What Instruments and How to Use Them? Lessons from Country Experiences, International Monetary Fund, Working Paper, WP/11/238, 2011, p:5.

المطلب الثاني: قنوات انتقال أثر أدوات السياسات الاحترازية في الاستقرار المالي للقطاع المصرفي

أولاً: قنوات انتقال أثر الأدوات واسعة النطاق في الاستقرار المالي للقطاع المصرفي

إن من أهم الأدوات التي تسهم في مرونة النظام المالي وجعله نظام متين بما يكفي لمواجهة المخاطر النظامية هي الأدوات واسعة النطاق والتي تشمل المخازن المؤقتة لرأس المال المعاكس للتقلبات الدورية ومتطلبات الاحتياطي الديناميكي ونسب الرافعة المالية والقيود على توزيع الأرباح، إذ تُعد مصدات للمخاطر النظامية التي تصيب القطاع المصرفي، وتستهدف التدابير القائمة على رأس المال متطلبات رأس مال المصارف ومخصصاتها لزيادة المرونة العامة للمصارف والقطاع المصرفي من خلال التخفيف من تراكم التعرض للمخاطر، فضلاً عن ذلك، فمن خلال تزويد المصارف بما يكفي من الاحتياطات الوقائية (متطلبات التوفير الديناميكي) فسوف تعمل على مكافحة المخاطر النظامية خلال المراحل الانكماشية، ومن خلال زيادة مرونة المؤسسات ذات الأهمية النظامية، كما يمكن للتدابير القائمة على رأس المال أيضاً أن تخفف من بعض العواقب المترتبة على الترابط المفرط والتي تشمل نسب رأس المال، أو مخازن رأس المال المعاكس للتقلبات الدورية (CCyB)، أو احتياطات رأس المال الأخرى مثل متطلبات التوفير الديناميكية أو نسبة الرافعة المالية (LR)⁽¹⁾.

وبناءً على ما سبق فإن الإجراءات الاحترازية إذ ما تم استخدامها بالطريقة المثلى في وضع القيود فإنها تسهم في بناء نظام مالي متين ومرن بما يكفي لمواجهة المخاطر النظامية التي من الممكن أن يتعرض لها النظام المالي وظهور حالة من عدم الاستقرار المالي والتي تنعكس على أوضاع الاستقرار الاقتصادي ككل. إن الأدوات القائمة على رأس المال، مثل احتياطات الحفاظ على رأس المال، من شأنها أن تسمح للمؤسسات بتراكم رأس المال في الأوقات الجيدة، والذي يمكن استخدامه بعد ذلك لاستيعاب الخسائر في فترات الأزمات، وعلى الصعيد نفسه من الممكن استخدام احتياطي رأس المال المعاكس للتقلبات الدورية بنشاط لتحقيق الهدف الاحترازي الأوسع المتمثل في حماية القطاع المصرفي من فترات النمو الائتماني المفرط، أما فيما يخص أداة

1) Andreas Beyer, And Others, The Transmission Channels of Monetary, Macro- and Microprudential Policies and Their Interrelations, European Central Bank, Occasional Paper Series, No:191, 2017, P:10-11.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسات الاحترازية والاستقرار المالي للقطاع المصرفي والتحرير المالي

متطلبات التوفير الديناميكية، فإنها تلزم المصارف بتعديل المبلغ الإجمالي لمخصصات الخسارة عندما تنمو أرباحها، بهدف التمكن من الاعتماد على هذه المخصصات أثناء الانكماش الاقتصادي⁽¹⁾.

ويوضح المخطط (5) قنوات الانتقال الرئيسية التي يمكن من خلالها أن تؤثر الأدوات واسعة النطاق على مرونة القطاع المالي والدورة الائتمانية، إذ إن زيادة متطلبات رأس المال يعزز مرونة النظام المصرفي بطريقة مباشرة من خلال المصدات الإضافية التي تجعل المصارف قادرة على مواجهة والتخفيف من حدة الصدمات التي يواجهها القطاع المصرفي، ومن ثم التقليل من احتمالات حدوث انخفاض في الائتمان وخدمات الوساطة المالية الممنوحة للقطاعات الاقتصادية، كما يمكن أيضاً زيادة المرونة بشكل غير مباشر من خلال التوقعات والتي تلعب دوراً مؤثراً في الدورة الائتمانية وسلوكيات المشاركين في السوق وممارسات إدارة المخاطر لدى المصارف، إذ يحدث التأثير عندما يكون أمام المصارف أربعة خيارات واسعة للاستجابة للنقص في رأس المال وهي (زيادة فروق أسعار الإقراض، خفض توزيعات الأرباح والمكافآت، إصدار أسهم جديدة SEO^(*)، تقليل حيازات الأصول) وقد تؤثر الخيارات الثلاثة الأولى على طلب الائتمان، فعند زيادة فروق أسعار الإقراض تؤدي إلى زيادة تكاليف التمويل، والذي يؤدي إلى انخفاض توزيعات الأرباح ومن ثم إصدار أسهم جديدة، ومن المرجح أن تزداد فروق أسعار الإقراض بشكل غير متناسب بالنسبة للقروض الجديدة والقابلة لإعادة التسعير، في حين يؤدي الخيار الرابع إلى انخفاض المعروض من الائتمان، من خلال استجابة المصارف لزيادة متطلبات رأس المال، وبالتالي تقنين الكمية الإجمالية للائتمان⁽²⁾.

¹⁾ Yener Altunbas, and others, Op.Cit, p:3-4.

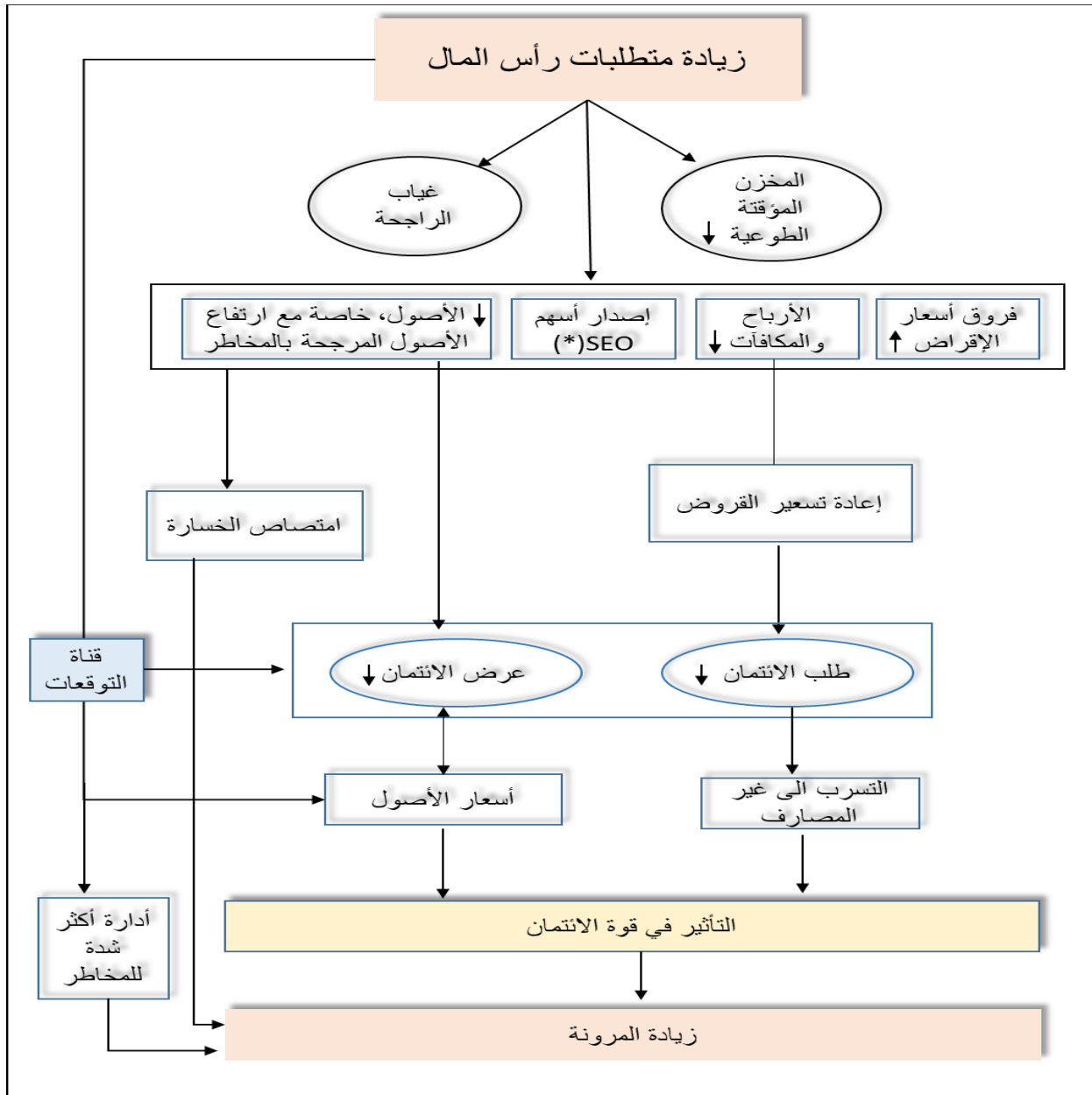
^(*) عروض الأسهم الموسمية (SEO) Seasoned Equity Offering: وهو إصدار للأسهم يتبع الطرح العام الأولي للشركة (IPO) في سوق الأوراق المالية، وبالتالي، فإن الإصدار يتم من قبل شركة عامة من أجل الرجوع إلى السوق لجمع المزيد من الأموال. للمزيد يُنظر في ذلك:

- Jean-Marc Suret, And Others, Seasoned Equity Offerings by Small and Medium-Sized Enterprises, Small Business Economics, No.38, 2012.

²⁾ Pablo Hernández de Cos, Financial stability and macroprudential policy: objectives, tools and challenges, Bancodeespaña, Op.Cit, p:7-8.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسات الاحترازية والاستقرار المالي للقطاع المصرفي والتحرير المالي

المخطط (5) قنوات انتقال أثر الأدوات واسعة النطاق في الاستقرار المالي للقطاع المصرفي



المصدر: أعدّ بالاعتماد على:

- Lamorna Rogers, Unpacking the toolkit: the transmission channels of macro-prudential policy in New Zealand, Reserve Bank of New Zealand, working paper, 2013, p:13.

أما فيما يتعلق بالمتطلبات الخاصة برأس المال القطاعي SCR (التي تستهدف قطاع معين) فإن الأثر مشابه، مع وجود بعض الاختلافات، إذ تؤدي متطلبات رأس المال القطاعية الأعلى إلى زيادة التكلفة النسبية التي

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسات الاحترازية والاستقرار المالي للقطاع المصرفي والتحرير المالي

تتحملها المصارف لإقراض قطاع محدد، مما يؤدي إلى تقليص النشاط في ذلك القطاع، فضلا عن مواجهة المصارف صعوبة في جمع رأس المال الخارجي لتمويل الإقراض الذي صنفته السلطة الاحترازية الكلية بوصفه محفوفاً بالمخاطر بشكل خاص، مما يزيد الضغوط على المصارف لبناء رأس المال من خلال الأرباح المحتجزة أو عن طريق الحد من عرض الائتمان وهو ما قد يؤدي إلى تفاقم المشكلة في القطاع المستهدف، أما التأثيرات المبنية على التوقعات والتي تعد عنصراً أساسياً في تخطيط رأس مال المصارف وإدارة المخاطر وقرارات الإقراض فضلا عن قرارات المشاركين الآخرين في السوق، فإن قوتها تعتمد على مدى الزام السياسة المعنية، وبما أن تفعيل أدوات السياسات الاحترازية الكلية مكلف بالنسبة للمصارف مقارنة بسياسات الاستقرار المالي الأخرى التي تعتمد في الغالب على التواصل والإقناع الأخلاقي، وبالتالي فإن قوة تطبيق السياسات لا بد أن يكون لها تأثيرات أوسع على معايير الإقراض وممارسات إدارة المخاطر، وهناك عامل آخر يحدد تأثير التوقعات وهو ما إذا كان المشاركون في السوق يفهمون ويفسرون رد فعل صانع السياسات بشكل صحيح، ولديهم القدرة على التنبؤ بالسياسة فقد يغيرون سلوكهم تحسبا لإجراءات السياسة(*)، الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى زيادة مرونة النظام والمحافظة على الاستقرار المصرفي الذي بدوره ينعكس على الاستقرار المالي⁽¹⁾.

ثانياً: قنوات انتقال أثر أدوات القطاع السكني في الاستقرار المالي للقطاع المصرفي

أن خصائص تمويل الإسكان تختلف بشكل كبير بين البلدان، وترتبط العديد من الخصائص بالعمق النسبي لأسواق الرهن العقاري، فضلا عن اختلاف نسب القيود، واختلاف آجال استحقاق القروض، واختلافات في قوانين التخلف عن السداد، والجودة المؤسسية والاستقرار الكلي، ومعدلات ملكية المساكن في أي بلد. وقد أثبتت الأزمة المالية العالمية 2007-2008 الدور الكبير الذي يقوم به تمويل الإسكان والمخاطر المالية الناشئة عنه، وعليه يتعين على الأسواق المالية المتقدمة والناشئة أن تتجنب تخفيف معايير تمويل الإسكان من أجل تحقيق أسواق أعمق للرهن العقاري، والتركيز أولاً على القيام بذلك من خلال تحسين المؤسسات المالية

(*) جوهر المبادئ الأساسية التي نادى بها مدرسة التوقعات العقلانية

¹⁾ Lamorna Rogers, Unpacking the toolkit: the transmission channels of macro-prudential policy in New Zealand, Reserve Bank of New Zealand, working paper, 2013, p:13.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسات الاحترازية والاستقرار المالي للقطاع المصرفي والتحرير المالي

وبيئة الاقتصاد الكلي، وهناك عدة أسباب تجعل أسواق العقارات والرهن العقاري تشكل حلقة الوصل بين استقرار الاقتصاد الكلي و استقرار النظام المصرفي وتحقيق الاستقرار المالي ومنها:⁽¹⁾

1. الحجم: يمثل الإقراض المرتبط بالعقارات حصة كبيرة من الائتمان الأسري وغالباً ما يشكل جزءاً كبيراً من أنشطة القطاع المالي.

2. الرافعة المالية: يُسمح للأسر بحدود استدانة أعلى كثيراً من تلك التي تفرضها فئات الأصول الأخرى، كما أن العقارات تُعد ضماناً ليس فقط للأسر وشركات البناء، ولكن أيضاً للشركات في القطاعات الأخرى، وكبار مقرضي الرهن العقاري الذي هم عادة بنوك تجارية، وهي في حد ذاتها مثقلة بالروافع المالية.

ومن هنا شكلت السياسات الاحترازية الكلية، وبخاصة تنظيم تمويل الإسكان، خط الدفاع الأول في التعامل مع طفرات سوق الرهن العقاري، إذ إن تركيزها الضيق يمنحها أفضلية على السياسات الأخرى؛ لأن التعامل بفعالية مع الطفرة العقارية يتطلب مزيجاً واسعاً من السياسات وتشكل السياسات الاحترازية الكلية مكوناً أساسياً. ومن أدوات السياسة الاحترازية التي تعمل على تقييد وتنظيم التمويل للقطاع العائلي هي نسب القرض إلى القيمة (LTV) التي تعد من الأدوات المهمة لتقييد النمو الائتماني أو منع بعض أنواعه، إذ يحق للسلطات الاحترازية حظر أنواع معينة من قروض الإسكان، وهو ما يعني تطبيق نسبة صفر على القرض إلى القيمة، إذ من الممكن منع تقديم القروض لشراء منزل ثاني أو ثالث، فضلاً عن منع الأجانب وغير المقيمين من الاقتراض من المصارف لشراء منازل، وتعد تدابير نسب القرض إلى القيمة هي النوع الأكثر استخداماً من السياسات الاحترازية الكلية التي تستهدف نمو الائتمان والاختلالات في سوق الإسكان، كما أن لها ميزات تختلف عن باقي أنواع الأدوات منها طابعها القانوني والإعفاءات المحتملة، التي من الممكن أن تؤثر على فعاليتها، إذ نجد أن مجرد الإعلان عن التدابير الملزمة قانوناً يمكن أن يكون لها تأثير كبير على الائتمان مما يشير إلى أن تأثيرات الترقب يمكن أن تكون كبيرة، كما أن أسعار المنازل قد تتفاعل بشكل سلبي مع إعلان تدابير نسبة القرض إلى القيمة خصوصاً ذات التنفيذ السريع، وبالتالي، فإن شدة التشديد الإجمالية لا تعتمد

¹⁾ Eugenio Cerutti, And Others, Housing Finance and Real-Estate Booms: A Cross-Country Perspective, International Monetary Fund, Staff Discussion Note, Sdn/15/12, 2015, P: 5-12.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسات الاحترازية والاستقرار المالي للقطاع المصرفي والتحرير المالي

فقط على التغيير الاتجاهي في نسب القرض إلى القيمة (LTV) ولكن أيضًا على مدى شدة تنفيذها⁽¹⁾، وبناءً عليه لا بد من تحقيق التوافق بين الإعلان عن تدابير السياسة الاحترازية الكلية وسرعة تنفيذها، كما أن تصميم هذه الأداة مثل أساسها القانوني أو الاستثناءات الضمنية يمكن أن تكون مهمة لفاعليتها.

ومن الجدير بالذكر أن هذه الأداة فعالة في الحد من مساهمة نمو الائتمان للدورة الاقتصادية عن طريق خفض الارتباط بين نمو الائتمان ونمو الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم التأثير في أسعار المساكن، إذ إن تشديدها يؤدي إلى انخفاض نمو الائتمان المصرفي، ونمو ائتمان الإسكان تحديداً، وارتفاع أسعار المساكن، وقد تم استخدامها على نطاق واسع في بلدان آسيا، وأنها أسهمت في كبح نمو أسعار المساكن، ونمو الائتمان، والاستدانة المصرفية في آسيا⁽²⁾.

أما عن الحدود القصوى لخدمة الدين إلى الدخل (DSTI) فإن لها أكبر وأقوى التأثيرات على نمو ائتمان الإسكان، فعند إجراء تشديد نموذجي يؤدي إلى خفض معدل نمو الائتمان، إذ أنها تساهم بشكل كبير مع الأدوات الأخرى في تقليل الرافعة المالية للبنوك، وبالتالي تكبح القوة الشرائية للأفراد مما يقلل الضغط على أسعار العقارات ونمو الأصول خلال فترات الازدهار، أي إنها سوف تكون فعالة في احتواء الطلب المضارب، كما أنها ستعمل على الحد من نقاط الضعف التي قد تصيب النظام المالي، إذ سيكون لدى المقترضين احتياطي يزيد من قدرتهم على تحمل التكاليف وسيكونون أكثر مرونة في مواجهة انخفاض دخلهم أو البطالة المؤقتة⁽³⁾. إذ إن ارتفاع ديون الأسر سوف يؤدي إلى زعزعة استقرار النظام المصرفي من خلال ارتفاع حالات التخلف عن سداد الديون من جانب الأسر، فإن الزيادات في نسبة ديون الأسر غالباً ما ترتبط بارتفاع نمو القروض المتعثرة في القطاع المصرفي مما يؤكد أن النمو السريع في ديون الأسر يؤدي إلى المزيد من الضغوط المصرفية في المستقبل.

وبالمقارنة بين الأدوات السابقتين نجد إن وجود نسب القرض إلى القيمة (LTV) يسمح لائتمان الإسكان بالارتفاع مع ارتفاع سعر المنزل أو الانخفاض مع انخفاض سعر المنزل (حالة التضخم مثلاً)، وبالتالي سيكون

¹⁾ Dimitris Mokas, and Massimo Giuliadori, Effects of LTV announcements in EU economies, Journal of International Money and Finance, No: 133(102838), 2023, p: 2.

²⁾ Mohamed Belkhir, and others, Macroprudential Policy and Bank Systemic Risk: Does Inflation Targeting Matter?, International Monetary Fund, Working Paper, WP/23/119, 2023, p:5-6.

³⁾ Valentina Bruno, and others, Comparative assessment of macroprudential policies, Bank for International Settlements, Working Papers, No: 502, 2015, p:35.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسات الاحترازية والاستقرار المالي للقطاع المصرفي والتحرير المالي

أقل فاعلية كأداة من أداة الحدود القصوى لخدمة الدين إلى الدخل (DSTI) عندما يتعلق الأمر بتقييد نمو الائتمان أثناء طفرات أسعار المساكن، ولتوضيح ذلك، لنفترض أن نسبة الـ LTV الفعلية تساوي 80% وعندما تزيد قيمة المسكن بنسبة 15% هذا العام، فبموجب الحد الأقصى لنسب القرض إلى القيمة، يصبح بوسع الأسر أن تقترض 15% أكثر، وحتى بعد تخفيض هذه الحدود بمقدار 10% من 80% إلى 70%، فإن نمو الائتمان يُعد إيجابياً، وعلى النقيض من ذلك، فإن أداة DSTI تعمل على دخل الأسر والذي عادة لا ينمو على مدى عام بنفس سرعة نمو أسعار المساكن، وعلى هذا فإن المجال أكبر لتشديد الحد الأقصى لخدمة الدين إلى الدخل حتى يكون فعالاً مقارنة بتشديد نسب القرض إلى القيمة (LTV) بالمقدار نفسه، وتخفيف القيود فإن (DSTI) تكون أكثر فاعلية من (LTV)⁽¹⁾.

ومن الأدوات الأخرى هي نسبة الدين إلى الدخل (DTI) التي توضح طبيعة واتجاهات الائتمان الموجه من قبل القطاع المصرفي، كما أنها فعالة في تهدئة سوق الإسكان وجعله أكثر تجانساً من حيث المناطق الجغرافية وعبر أنواع العقارات، تساعد نسبة الدين إلى الدخل في السيطرة على صدمات الطلب والعرض التي تصيب الاقتصاد، إذ تؤدي صدمة العرض وزيادة الإنتاج إلى زيادة في الإنتاج وانخفاض في التضخم، ووفقاً لهذا فإن قاعدة تايلور المعيارية تستلزم خفض سعر الفائدة الرسمي، الذي يؤدي إلى تقليل القيمة الحالية للديون، مما يجعل الديون الجديدة أرخص بالنسبة للمقترضين، فضلاً عن أن خفض سعر الفائدة يؤدي إلى تعزيز دخل عمل المقترضين والذي بدوره يدفع المقترضين للمطالبة بمبلغ أكبر من الديون، كما أن خفض أسعار الفائدة يساعد على ارتفاع أسعار المنازل (بسبب العرض والطلب)، مما يؤدي إلى تشجيع الأسر على الاستدانة من القطاع المالي، أما عندما تكون نسبة الدين إلى الدخل محددة بحدود قصوى، فإن النسبة بين ديون الأسر والنواتج تظل مستقرة تماماً، وهذه نتيجة واضحة للحركة المعاكسة للدورة الاقتصادية الزيادة في نسبة الدين إلى الدخل، الذي تم تخفيضه للتخفيف من قنوات التضخم المالي التي تعمل على التوسع في الائتمان ومن ثم حدوث حالة من عدم الاستقرار المالي⁽²⁾.

¹⁾ Kenneth N Kuttner, and Ilhyock Shim, Can non-interest rate policies stabilise housing markets? Evidence from a panel of 57 economies, Bank for International Settlements, Working Papers, No:433, 2013, p:7.

²⁾ Nina Biljanovska, and Sophia Chen, Differential Effects of Macroprudential Policy, International Monetary Fund, Working Paper, WP/23/43, 2023, p:22.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسات الاحترازية والاستقرار المالي للقطاع المصرفي والتحرير المالي

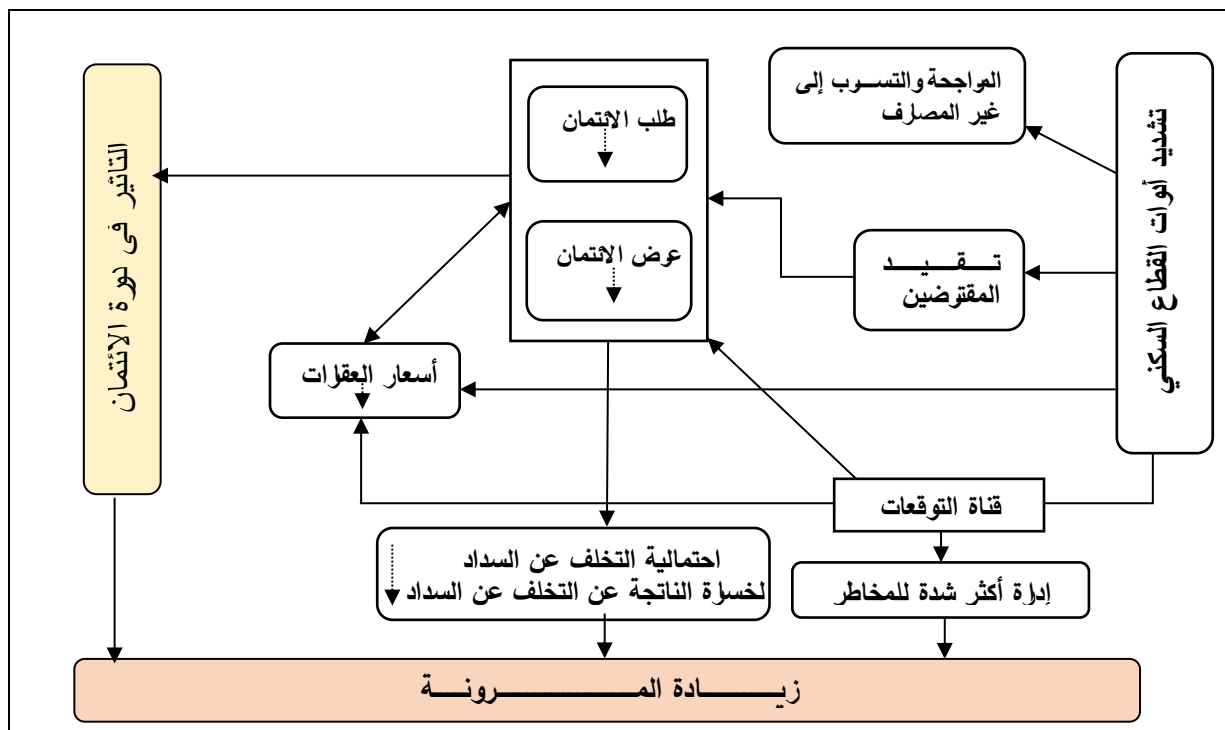
وعلى النقيض من صدمات العرض، فإن صدمات الطلب لا تؤدي إلى انخفاض في التضخم، وسيترتب على ذلك عدم تخفيض سعر الفائدة، ولذلك، فبدلاً من خفض أسعار الفائدة كما هي الحال في صدمات العرض، أصبح التضخم بسبب الزيادات في الطلب الكلي، وهو ما يؤدي إلى زيادة في دخل الأسر ودخل العاملين مما ينعكس على ارتفاع أسعار العقار، والذي بدوره يؤدي إلى تخفيف القيود وتحفيز الأسر على الاقتراض، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع كبير في نسبة دين الأسر إلى الناتج، أما عندما تكون نسبة الدين إلى الدخل فعالة فإنها على تشديد قيود الاقتراض، والذي بدوره يؤدي إلى استقرار في نسبة الدين إلى الدخل وبالتالي السيطرة على نمو الائتمان والمحافظة على الاستقرار المالي⁽¹⁾.

بناءً على ما سبق، تعمل أدوات القطاع السكني على زيادة مرونة النظام المصرفي ومن ثم قدرته على امتصاص الخسائر والمحافظة على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي بشكل مباشر من خلال تقليل احتمالية التخلف عن السداد والخسارة الناتجة عن التخلف عن السداد للقروض، إذ تعمل القيود المفروضة على نسب الحد الأقصى للقيمة أو نسبة خدمة الدين إلى الدخل على تقليل احتمالات التعثر، فإن المقترضين لديهم احتياطات أعلى لتحمل الصدمات السلبية، كما أنها ومن خلال تقييد المبلغ الذي يمكن اقتراضه مقابل القيمة المحددة للعقار، فإن الحدود المفروضة على نسب القرض إلى القيمة تحد من الرافعة المالية، وبالتالي تقلل الخسارة في حالة التخلف عن السداد، أما بالنسبة للأدوات الأخرى، فتزداد المرونة أيضاً بشكل غير مباشر من خلال التأثير على الدورة الائتمانية أو التوقعات، وهو ما قد يؤدي بدوره إلى تشديد معايير إدارة المخاطر لدى المصارف وزيادة مرونة النظام المصرفي. ويوضح المخطط الآتي آلية عمل قنوات انتقال إثر أدوات القطاع السكني في الاستقرار المالي للقطاع المصرفي.

¹⁾ Pasquale Filiani, Macroprudential Debt-To-Income Ratio and Monetary Policy Rules, Central European Journal of Economic Modelling and Econometrics, CEJEME 14, 2022, P:181-182.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسات الاحترازية والاستقرار المالي للقطاع المصرفي والتحرير المالي

المخطط (6) قنوات انتقال أثر أدوات القطاع السكني في الاستقرار المالي للقطاع المصرفي



المصدر: أعدّ بالاعتماد على:

- José Manuel González-Páramo, Operationalising the Selection and Application of Macroprudential Instruments, Bank for International Settlements, Committee on the Global Financial System Papers, NO.48, 2012, p:28.

مع ذلك فإن تطبيق أدوات القطاع السكني تنطوي على تحديات في تنفيذها، فعند تطبيق القيود على نسب القرض إلى القيمة (LTV) فإن المقرضين يسارعون عموماً إلى إيجاد طرق للتحايل على هذه القيود، ففي الولايات المتحدة مثلاً، خلال طفرة الإسكان، أصبحت ممارسة الجمع بين قرضين أو أكثر لتجنب التأمين على الرهن العقاري والذي يكون مطلوب عندما تتجاوز نسبة القرض إلى القيمة (قيمة العقار) 80%، إذ يقوم المقرضون بأخذ قرضين أو أكثر ونسبة كل قرض تكون أقل من الحد الخاضع للتأمين، وبالمثل، فإن طرق التحايل على الحدود القصوى لخدمة الدين إلى الدخل (DSTI) هي تمديد القروض المترامنة والإبلاغ عن

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسات الاحترازية والاستقرار المالي للقطاع المصرفي والتحرير المالي

النسب بشكل منفصل وفقد تواجه الهيئات الإشرافية حالات يختار فيها المقترضون عدم الإبلاغ عن جميع التزامات الديون المستحقة⁽¹⁾.

ومما تجدر الإشارة له، إلى إن الاقتصاد الذي يتمتع بدرجة عالية من التحرير المالي يواجه مزيداً من المخاطر المرتبطة بارتفاع ديون الأسر، إذ يعرض الاقتصاد إلى مخاطر نظامية كبيرة، فمن خلال تدفقات رأس المال الأجنبي التي قد تؤدي إلى زيادة في ديون الأسر تتراكم الديون المقومة بالعملة الأجنبية، كما أن التوسع الائتماني في بيئة أكثر تطوراً من الناحية المالية ينطوي على مخاطر أقل لأن النظام المالي أكثر قدرة على تقييم مخاطر الائتمان وتخصيص الائتمان وأكثر استعداداً للتعامل مع عواقبها، فضلاً عن ذلك، فإن البلدان التي تطبق متطلبات رأس المال الأكثر شدة تكون قادرة على الحد من التأثير السلبي لديون الأسر، ومن بين المتغيرات المؤسسية هو سهولة الوصول إلى معلومات واسعة حول مستويات ديون الأفراد وتاريخ الدفع (سواء الإيجابي أو السلبي) إذ يقلل من إمكانية الإفراط في الاقتراض، ويحسن معايير الائتمان، ويقلل من تكلفة الاقتراض للدائنين الجيدين⁽²⁾.

ثالثاً: قنوات انتقال أثر أدوات السيولة في الاستقرار المالي للقطاع المصرفي

يعرّف صندوق النقد الدولي مخاطر السيولة النظامية ((بأنها خطر صعوبات السيولة المترامنة في مؤسسات مالية متعددة))، ويمكن لهذه الصعوبات أن تمنع المؤسسات من إعادة تمويل الديون أو الحصول على تمويل جديد، مما قد يعطل عمل الوساطة المالية ويعوق توفير الائتمان للاقتصاد الحقيقي، مما يستدعي تدخل البنك المركزي، إذ إن الإفراط في مخاطر السيولة يمكن أن يكون له عواقب سلبية على الاستقرار المالي والاقتصاد ككل⁽³⁾، ومن هنا لا بد من اتباع سياسات احترازية كلية شاملة للتخفيف من مخاطر السيولة النظامية التي تؤثر على الاستقرار المصرفي والنظام المالي ككل.

¹⁾ Christopher Crowe, and others, How to Deal with Real Estate Booms Lessons from Country Experiences, International Monetary Fund, WP/11/91, 2011, p:21.

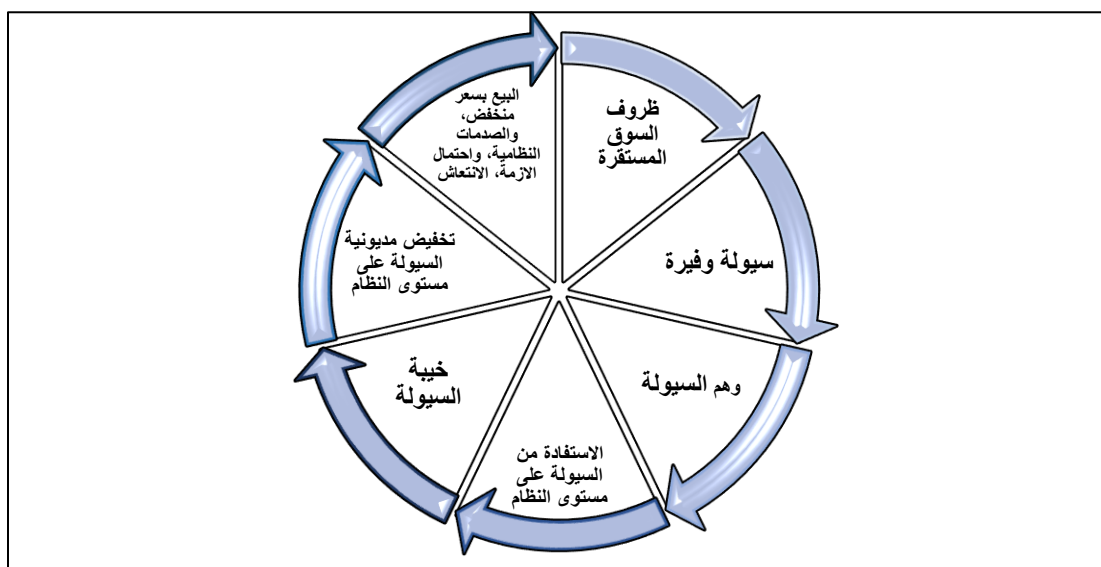
²⁾ International Monetary Fund, Global Financial Stability Report, Is Growth at Risk?, 2017, p:68-69.

³⁾ International Monetary Fund, Global Financial Stability Report, Durable Financial Stability Getting There from Here, 2011, P:75.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسات الاحترازية والاستقرار المالي للقطاع المصرفي والتحرير المالي

وتجدر الإشارة إلى إن هناك نوعين من مخاطر السيولة، مخاطر سيولة التمويل (البعد الزمني) ومخاطر سيولة السوق (البعد المقطعي)، ويرتبط الأول بعدم قدرة المصرف على تلبية احتياجاته من السيولة في حالة حدوث صدمة تمويلية، إذ يمكن لفترات السيولة الوفيرة أن تزيد من مخاطر السيولة لدى المؤسسات خلال مرحلة الازدهار، ومن ثم قد يعاني النظام المالي من وهم السيولة، وفي هذه المرحلة تميل مؤشرات التمويل وسيولة السوق للإشارة إلى انخفاض مخاطر السيولة، مما يجعل المستثمرين (بائعي ومشتري الأدوات المالية) يعتبرون تعرضهم لمخاطر السيولة منخفضاً (الدخول في مرحلة وهم السيولة)، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة التزامات المصارف التي تتأثر هي الأخرى بمخاطر السيولة مما يدفعها نحو التوجه إلى الرافعة المالية، وعندما يتبرخ وهم السيولة يلجأ المقرضون والمستثمرون إلى تقليل الرافعة المالية للسيولة مما يجبرهم على زيادة احتياطات السيولة، وهو ما قد يؤدي إلى بيع الأصول بأسعار منخفضة، ومن ثم إلى التعجيل بالخسائر وتغذية المخاطر النظامية⁽¹⁾، وكما موضح في المخطط (7).

المخطط (7) دورة السيولة المحتملة



المصدر: أعدّ بالاعتماد على:

- Budnik, and others, Systemic liquidity concept, measurement and macroprudential instruments, European Central Bank, Occasional Paper, No: 214, 2018, P: 9.

¹⁾ Budnik, and others, Systemic liquidity concept, measurement and macroprudential instruments, European Central Bank, Occasional Paper, No: 214, 2018, P: 9.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسات الاحترازية والاستقرار المالي للقطاع المصرفي والتحرير المالي

وان من اهم الأدوات التي تؤثر على السيولة هي نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) التي هي عبارة عن تنظيم احترازي يهدف إلى تحفيز المصارف على اختيار هياكل الأصول والالتزامات التي تعد مستقرة وسليمة من منظور إدارة المخاطر، إذ يجب أن تساهم نسبة صافي التمويل المستقر في تعزيز استقرار المصارف والنظام المالي ككل، ويتم الحصول على هذه النسبة من خلال قسمة التمويل المستقر المتاح للبنك على التمويل المستقر المطلوب ويجب أن يكون أكبر من 100%⁽¹⁾، وتهدف هذه الأداة التي قدمتها لجنة بازل للرقابة المصرفية إلى منع المصارف من الاعتماد المفرط على التمويل قصير الأجل، في محاولة لتعزيز موارد مالية أكثر توازناً على المدى المتوسط والطويل، ومن أجل دعم الأصول بالاعتماد على مصادر تمويل مستقرة، والذي يتطلب أن يتجاوز التمويل المستقر المتاح التمويل المستقر المطلوب، وتشمل مصادر التمويل المستقرة المتاحة إجمالي رأس المال من المستوى 1 والمستوى 2، فضلاً عن الاحتياطات التي تعد جزءاً من حقوق الملكية وودائع العملاء والالتزامات الأخرى التي تزيد فترات استحقاقها عن عام واحد، أما التمويل المستقر المطلوب فهي الأصول التي لا يمكن بيعها بسرعة دون تكاليف كبيرة خلال ظروف السوق المعاكسة التي تستمر لمدة تصل إلى عام واحد أو اقل⁽²⁾، وهذا ما يجعل نسبة صافي التمويل المستقر تساعد في معالجة بعض أوجه القصور في النهج الإشرافي لإدارة مخاطر السيولة التي ظهرت كقضية رئيسية نتيجة للأزمة المالية.

أن وضع نسبة جيدة من ناحية التصميم ومستهدفة للمخاطر يساعد في تخفيف مخاطر السيولة النظامية خلال الدورة الاقتصادية، ففي أوقات الازدهار تميل حيازات أصول المصارف إلى أن تكون منخفضة بشكل كبير بسبب سهولة الحصول على تمويل وتوقعاتهم الإيجابية بشأن جودة الأصول والسيولة، وان سلوك المصارف هذا يؤدي إلى دعم النمو الائتماني المفرط، وفي أوقات الركود تكون مرتفعة، إذ تميل المصارف إلى امتلاك حيازات سيولة أعلى لأن هذا يعمل كشكل من أشكال التأمين عند مواجهة عمليات سحب سيولة غير مؤكدة، والذي يؤدي إلى تفاقم الانكماش الاقتصادي إذا قامت البنوك بتخزين السيولة، كما أن البيع المتزامن للأصول على نطاق واسع عندما تشتد الضائقة المالية ينتج عنه انحدار في أسعار الأصول وخسائر

¹⁾ Jeanne Gobat, And Others, The Net Stable Funding Ratio: Impact and Issues for Consideration, International Monetary Fund, Working Paper, Wp/14/106, 2014, P:10.

²⁾ Ayadi, Rym, Banking business models: Definition, analytical framework and financial stability assessment, Springer, 2019, p:175.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسات الاحترازية والاستقرار المالي للقطاع المصرفي والتحرير المالي

في الميزانيات العمومية للمصارف⁽¹⁾، وبالتالي قد يؤدي فشل المصارف في إدارة مخاطر السيولة والتمويل بالقدر الكافي إلى نقاط ضعف نظامية كبيرة ويهدد الاستقرار المصرفي ومن ثم الاستقرار المالي.

ومن أدوات السياسة الاحترازية الأخرى التي تؤثر على السيولة هي الحدود القصوى لنسب القرض إلى الودائع LTD إذ تقدم رؤية واضحة على نسبة الأصول التي يمكن للمصرف إنشاؤها من التزاماته، وتشير أيضاً إلى مقدار الدخل/الربح الذي يمكن للمصرف تحقيقه، ومن المتوقع أنه كلما زادت الودائع (الالتزامات)، زادت كمية الأصول (القروض) التي تنشئها. كما يعد LTD أداة يتم استعمالها بشكل أساس لتحديد مستوى سيولة المصرف وتوضح مستوى المخاطر وكيفية استخدام الأموال وأنشطة الوساطة، فعندما تكون نسبة القروض إلى الودائع أقل من الواحد، فإن هذا يعني ضمناً أن المصرف اعتمد على ودائعه الخاصة لمنح القروض لعملائه (دون أي اقتراض خارجي) في حين أن النسبة الأكبر من الواحد تعني ضمناً أن المصرف اقترض الأموال، فأعاد إقراضها بأسعار فائدة أعلى، بدلاً من الاعتماد بشكل كامل على ودائعه⁽²⁾.

وعندما يتم تقديم المزيد من القروض للودائع المستقرة، تخاطر المصارف بقدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه سحب الودائع، ويؤدي ذلك إلى وجود فجوة تمويل، والتي قد يتعين عليها تغطيتها عن طريق الحصول على الأموال من الأسواق المالية وهذا له آثار على سيولة المصرف، والعلاقة المتبادلة بين جانبي الميزانية العمومية، ويتعلق البعد الاحترازي الكلي بالصلة بين عدم تطابق التمويل على مستوى المصرف ومخاطر السيولة على مستوى النظام، فإذا كان عدد كبير من المصارف يعمل في ظل فجوة تمويلية، فإن الصدمات السلبية التي يتعرض لها تمويل السوق يمكن أن تؤدي إلى إجهاد القطاع المصرفي ككل، مما يؤثر على المعروض الائتماني والنمو الاقتصادي، كما شهدنا في أزمة الرهن العقاري، ونظرًا لدوافع الربح، تميل المصارف إلى التصرف بشكل مسير للدورة الاقتصادية، إذ تقلل الإقراض في فترات الركود، وتزيده خلال فترات الازدهار، وقد تسمح السياسات الاحترازية الكلية والنقدية وسياسات الاقتصاد الكلي للسلطات بتخفيف وطأة الأزمات المالية، وعلى

¹⁾ European Central Bank, Financial Stability Review, Germany, 2014, P:123-124.

²⁾ Adenuga, and Others, Measuring the Impact of Loan-To-Deposit Ratio (Ltd) On Banks' Liquidity in Nigeria, Central Bank of Nigeria, Economic and Financial Review, Vol 59/2, 2021, P:46.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسات الاحترازية والاستقرار المالي للقطاع المصرفي والتحرير المالي

هذا الأساس تفرض الحكومات سياسات لمواجهة التقلبات الدورية لفرض سلوك أكثر حكمة أثناء فترة الازدهار عن طريق متطلبات رأس المال الإضافية لتوفير الحماية من الخسائر المحتملة المتكبدة أثناء فترات الركود⁽¹⁾. وعلى الصعيد نفسه فإن نسبة تغطية السيولة (LCR) تركز على مخاطر السيولة أيضا وتتص على احتفاظ المصارف باحتياطيات سائلة كافية للوفاء بالتزاماتها لمدة ثلاثين يوماً في حالة ظهور ظروف الأزمة، وهذا بدوره يسمح بتنظيم السيولة الذي يؤدي دوراً فاعلاً في منع فشل المصارف وتعزيز مرونة واستقرار القطاع المالي⁽²⁾.

كما أن حساب نسبة تغطية السيولة (LCR) يعمل على تحسين شفافية متطلبات السيولة التنظيمية، ويعطي رؤية واضحة حول ممارسات إدارة السيولة لدى المؤسسات المصرفية، مما يسهم في تعزيز انضباط السوق، والحد من عدم اليقين في الأسواق، ومن المتوقع أيضاً أن تعمل على تحسين قدرة القطاع المصرفي على استيعاب الصدمات الناجمة عن الضغوط المالية والاقتصادية، أيًا كان مصدرها، مما يقلل مخاطر انتقال العدوى من القطاع المالي إلى الاقتصاد الحقيقي⁽³⁾.

وبالنسبة إلى استخدام أداة الاحتياطيات الإلزامية RR كإجراء احترازي كلي يعكس تطور نهج جديد للتنظيم والإشراف الاحترازي للنظام المالي، والتي تهدف إلى حل مشكلة خارجية، إذ تصدر المصارف الكثير من الديون قصيرة الأجل وتمول القروض. وبالتالي يمكنها أن توفر دوراً مضاداً للدورة لإدارة دورة الائتمان، من ناحية أخرى، يمكن أن تقلل هذه الأداة من حدوث نوبات الضغوط المالية، وإن من أهم أسباب فاعلية هذه الأداة هو وجود نظام مالي متطور⁽⁴⁾.

ومن أجل توضيح آلية انتقال أثر هذه الأداة نفترض أن تمويل البنك المركزي والودائع المصرفية بدائل مثالية للأموال القابلة للإقراض، وأن البنك المركزي لا يدفع فائدة على الاحتياطيات، يمكن تصوير آلية انتقال

¹⁾ Mabwe, and others, UK Government controls and loan-to-deposit ratio, Journal of Financial Regulation and Compliance, vol: 30.3, 2022, p: 353.

²⁾ Anureet Virk Sidhu, and others, Impact of Liquidity on the Efficiency of Banks in India Using Panel Data Analysis, Journal of Risk and Financial Management, vol: 16, No: 390, 2023, p:1.

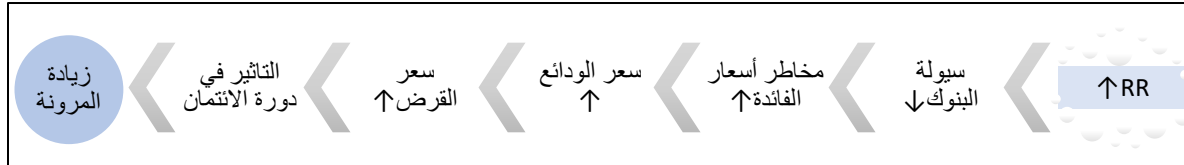
³⁾ Reserve Bank of Zimbabwe, Bank Supervision Division, Prudential Standard No:02-022/Bsd: Guidance on The Implementation of The Liquidity Coverage Ratio, 2022, P: 4.

⁴⁾ Carlos Cantú, and others, Reserve requirements as a financial stability instrument, Bank for International Settlements, Working Papers, No:1182, 2024, p:22

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسات الاحترازية والاستقرار المالي للقطاع المصرفي والتحرير المالي

متطلبات الاحتياطي من خلال قناتي مخاطر أسعار الفائدة وقناة السيولة كما في المخطط (8)، فمن خلال فرض نسبة احتياطي اعلى على المصارف فان سيولتها سوف تنخفض مما يجعلها تلجا للحصول على السيولة بفائدة اعلى ومخاطر اعلى، وترتفع أسعار الودائع، ونتيجة لتحمل المصارف سعر فائدة اعلى؛ لذا فإنها ترفع أسعار القروض الذي بدوره ينعكس على كمية القروض، مما يؤثر على الائتمان ويسهم في تخفيضه.

المخطط (8) آلية انتقال أثر الاحتياطي الإلزامي في الاستقرار المصرفي



المصدر: أعدّ بالاعتماد على:

- Alper, and others, Reserve requirements, liquidity risk, and bank lending behavior, Koç University, TÜSİAD Economic Research Forum, Working Paper, No: 1612, Istanbul, 2016.

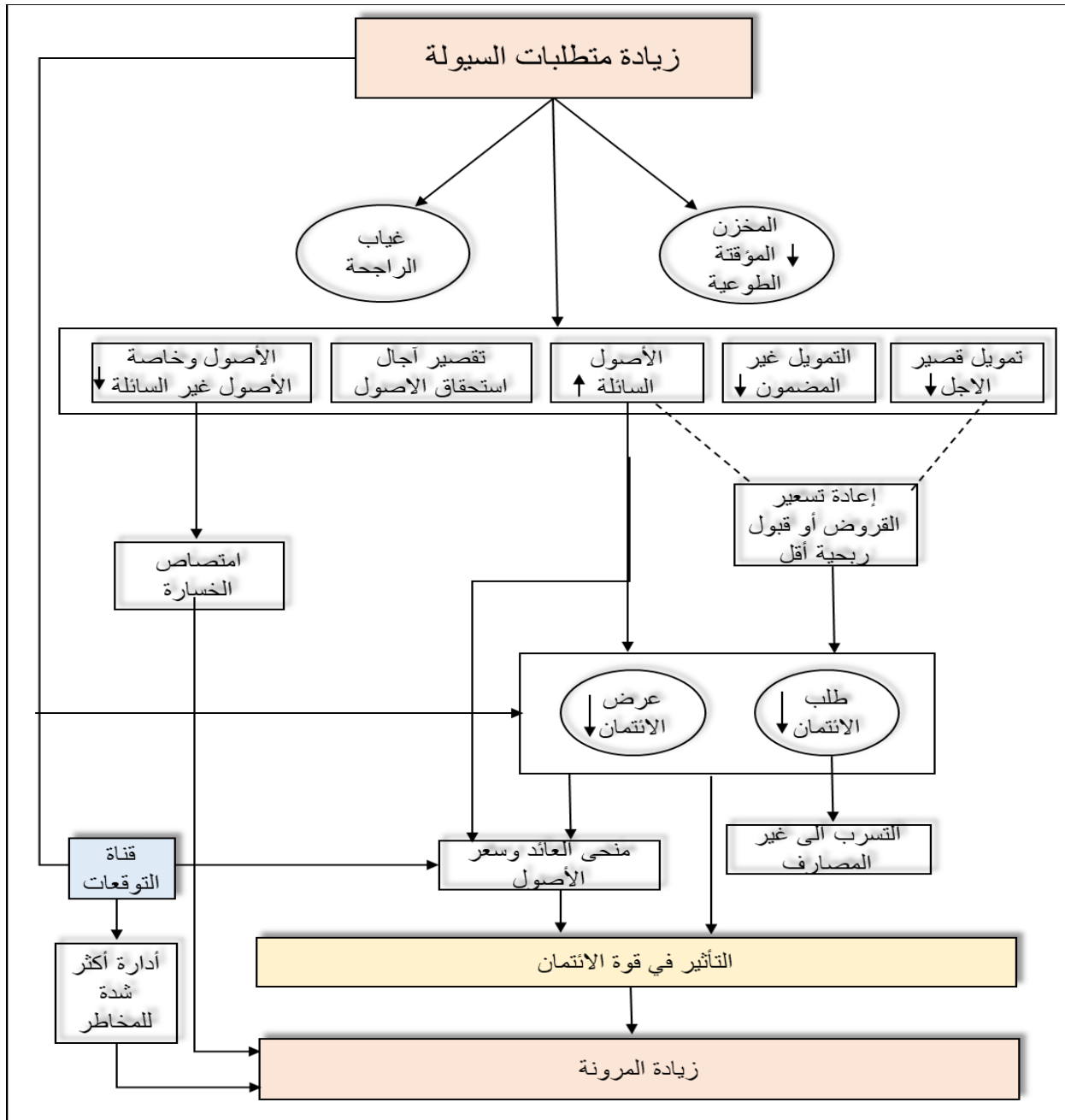
إن التوضيح أعلاه لآلية النقل النقدي بنسبة لقناتي مخاطر أسعار الفائدة و السيولة على أسعار الودائع والقروض متكافئ⁽¹⁾.

إجمالاً، إن رفع متطلبات السيولة يعزز مرونة النظام المصرفي من خلال القنوات المباشرة وغير المباشرة، إذ تنتج التأثيرات المباشرة عن قدرة المصارف على تحمل فترات ضغوط السيولة بسهولة أكبر من خلال منحها الفرصة لبيع الأصول التي تبقى أسعارها مستقرة أو من خلال تمكينها من الاعتماد بشكل أقل على التمويل القصير الأجل الأكثر تقلباً، وهذا بدوره سيحد من التداعيات السلبية على القطاع المصرفي ومن ثم الاستقرار المالي والاقتصاد الحقيقي، وتنتج التأثيرات غير المباشرة من خلال التأثير على دورة الائتمان أو التوقعات، وهو ما قد يؤدي بدوره إلى تشديد معايير إدارة المخاطر لدى المصارف، إذ تميل المصارف إلى الاستجابة للارتفاع في متطلبات السيولة العامة من خلال تعديل صورة أصولها والتزاماتها، باستخدام واحد أو أكثر من الخيارات (استبدال التمويل قصير الأجل بالتمويل طويل الأجل؛ استبدال التمويل غير المضمون بالتمويل المضمون؛ استبدال الأصول غير السائلة بالأصول السائلة؛ تقصير فترات استحقاق القروض؛ تقليل حيازات الأصول غير السائلة التي تتطلب تمويلاً مستقرًا)، ويوضح المخطط (9) آلية عمل قنوات انتقال إثر أدوات القطاع السيولة في الاستقرار المالي للقطاع المصرفي.

¹⁾ Alper, and others, Reserve requirements, liquidity risk, and bank lending behavior, Koç University, TÜSİAD Economic Research Forum, Working Paper, No: 1612, Istanbul, 2016, p:7.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسات الاحترازية والاستقرار المالي للقطاع المصرفي والتحرير المالي

المخطط (9) قنوات انتقال أثر أدوات السيولة في الاستقرار المالي للقطاع المصرفي



المصدر: أعدّ بالاعتماد على:

- José Manuel González-Páramo, Operationalising the Selection and Application of Macroprudential Instruments, Bank for International Settlements, Committee on the Global Financial System Papers, NO.48, 2012, p:25.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسات الاحترازية والاستقرار المالي للقطاع المصرفي والتحرير المالي

فعندما يتم زيادة التمويل المستقر عن طريق تقليل التمويل قصير الأجل واستبداله بتمويل طويل الأجل، والتحول من التمويل غير المضمون إلى التمويل المضمون، فإن كلا الخيارين يؤدي إلى زيادة تكاليف التمويل، كما إن استبدال الأصول غير السائلة بأصول سائلة أو تقصير متوسط استحقاق القروض من شأنه أن يؤدي إلى خفض أرباح المصارف، وفي جميع هذه الحالات، من المرجح أن تعمل المصارف على زيادة أسعار الإقراض بدلاً من قبول أرباح أقل، وبالتالي انخفاض توزيعات الأرباح أو دفعات المكافآت، أما الخيار الأخير هو تقليل حيازات فئات الأصول التي تتطلب تمويلاً مستقراً، ومع ارتفاع أسعار الإقراض، فإن هذا يعني ضمناً أن الحجم الإجمالي للائتمان في الاقتصاد من المرجح أن ينخفض⁽¹⁾، وهذا الانخفاض يؤدي إلى زيادة مرونة النظام والمحافظة على الاستقرار المصرفي والذي بدوره ينعكس على الاستقرار المالي.

رابعاً: قنوات انتقال أثر الأدوات الهيكلية في الاستقرار المالي للقطاع المصرفي

تنشأ مخاطر سيولة السوق من الترابط ما بين المؤسسات المالية والأسواق، ويمكن أن يؤدي هذا الترابط إلى صدمة لمؤسسة معينة أو سوق بأكمله، مما يؤثر على الاستقرار المصرفي ومن ثم الاستقرار المالي، وتزداد حدة عندما تنتشر في جميع أنحاء النظام المالي، وقد تنتشر الصدمة عبر الميزانيات العمومية المترابطة للمؤسسات المالية عندما تتعرض إحدى المؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية، أو بسبب تعرض مجموعة من الأصول المالية المتداولة في الأسواق المالية لصدمة أو مخاطر في أسعارها مما ينعكس بشكل سلبي على المؤسسات المالية المستثمرة في هذه الأصول، كما يمكن أن تخلف آثار غير المباشرة على النظام المالي والاقتصاد الحقيقي.

وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن للمؤسسات المالية أن تقلل من هذه العوامل الخارجية، ولكن ليس القضاء عليها تماماً، نظراً لأن الترابط في النظام المالي يقع خارج نطاق سيطرة المصرف الفردي، كما أن العوامل الخارجية الناجمة عن الترابط لها تأثير أقوى بالنسبة للمؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية، على عكس المؤسسات الأصغر حجماً، إذ لا يمكن تفكيك المؤسسات المالية ذات الحجم الكبير المتعثرة بسهولة؛ لأنها ضخمة ومعقدة، وتعمل على المستوى الدولي؛ بوصفها محوراً أساساً للبنية المالية، ونظر لأهمية المؤسسات النظامية فمن الصعب أن يُسمح لها بالإفلاس، إذ تقوم الحكومة بتقديم الدعم لها أي إنها تحصل على الإنقاذ عندما تتعرض لضائقة، كما إن عمليات الإنقاذ والمعاملة التفضيلية في حالات الإفلاس، وإعطاء الأولوية

¹⁾ José Manuel González-Páramo, Operationalising the Selection and Application of Macroprudential Instruments, Op.Cit, p:25-26.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسات الاحترازية والاستقرار المالي للقطاع المصرفي والتحرير المالي

للمؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية يمكن أن يؤدي إلى استقرار النظام المالي؛ ويرجع ذلك إلى أنه يقلل من التعرض للائتمان بين المصارف، مما يعزل القطاع المالي عن الخسائر المتتالية⁽¹⁾.

وبناءً على ما سبق، يصبح دور المؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية مساهم رئيس في المخاطر النظامية الشاملة لعدة قطاعات واضحاً، مما يؤدي إلى زيادة الترابط بين المؤسسات المالية والأسواق والبنية الأساسية للأسواق، وبالتالي فإذا تعثرت هذه المؤسسات قد يؤدي ذلك إلى زيادة تعقيد النظام المصرفي ومن ثم المالي وهشاشته المحتملة.

بالمقابل ففي أوقات الانتعاش الاقتصادي تلعب المؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية دوراً في تراكم المديونية وتوسيع نطاق عدم تطابق فترات الاستحقاق، إلى جانب التوجه نحو الابتكارات المالية^(*) والتي تدر عوائد عالية إلا أنها ذات مخاطر مرتفعة، أما في أوقات الركود، عندما تقوم المؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية بالتوجه نحو عملية تقليص الديون، واكتناز السيولة، وبيع الأصول بسعر منخفض مع حجم وترابط الميزانية العمومية، فإن الخسائر الاقتصادية وتدهور الثقة نتيجة للضائقة التي تمر بها المؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية من المرجح أن تعمل على توليد تأثيرات مضاعفة أكثر بكثير من التأثيرات الناجمة عن مؤسسة غير نظامية، كما أوضح إفلاس بنك ليمان براذر بشكل كبير⁽²⁾.

ويمكن قياس المؤسسات المالية النظامية على أساس مزيج من عدة عوامل أبرزها⁽³⁾:

1. الحجم: الذي يمكن قياسه من خلال مجموعة مؤشرات وهي:-

1) Claessens, Stijn, and others, Macro prudential policies to mitigate financial vulnerabilities in emerging markets, (editors), Octaviano, and Swati, Dealing with the challenges of macro financial linkages in emerging markets, the world bank, a world bank study, Washington, 2013, p:161.

(*) الابتكارات المالية: وتعني أنها ابتكار شيء جديد يقلل التكاليف أو يقلل المخاطر أو يوفر منتجاً، أو خدمة، أو أداة محسنة تلبي متطلبات المشاركين في النظام المالي بشكل أفضل، وإذا تم إنشاء منتج أو خدمة وسيطة جديدة واستخدامها من قبل المصارف، فقد يصبح بعد ذلك جزءاً من عملية إنتاج مالي جديدة: للمزيد يُنظر في ذلك:

- Sekhar, GV Satya, Financial Innovation: Theories, Models and Regulation, Vernon Press, 2018, p:81.

2) European Central Bank, Financial Stability Review, Germany, 2010, p: 148.

3) International Monetary Fund, Bank for International Settlements, Financial Stability Board, Guidance to Assess the Systemic Importance of Financial Institutions, Markets and Instruments: Initial Considerations, Report to G20 Finance Ministers and Governors, 2009, P:15-16.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسات الاحترازية والاستقرار المالي للقطاع المصرفي والتحرير المالي

أ. المقاصة والتسويات: يعد حجم الخدمات المالية المقدمة من خلال المقاصة والمدفوعات والتسويات مؤشرا على الأهمية النظامية بسبب دورها المركزي في أداء النظم المالية.

ب. الوساطة المالية: المؤسسات التي تعد ذات أهمية نظامية سيكون لها حصة سوقية كبيرة في الالتزامات التعاقدية

ج. السيطرة على المخاطر وإدارتها: يمكن أيضًا تحديد الأهمية النظامية لمؤسسة ما أو السوق من خلال دورها المركزي في إدارة المخاطر والتخفيف من حدتها؛ نظرًا لأن الفشل يمكن أن يكون له تأثير كبير في تعطيل الخدمات المالية

2. مؤشرات محدودة الاستبدال: أي مدى قدرة المكونات الأخرى للنظام على تقديم نفس الخدمات في حالة الفشل.

3. مؤشرات الترابط: أي الروابط المتبادلة بين المؤسسات المالية (المصرفية وغير المصرفية)، وبين الأسواق، بما في ذلك الروابط عبر الحدود الوطنية (في ظل التحرير المالي)، في الغالب عن طريق الإقراض بين المصارف.

ومن الأدوات الاحترازية الكلية المصممة لاحتواء مخاطر سيولة السوق، أي تلك المصممة للحد من المخاطر الشاملة الناجمة عن عوامل مثل الارتباطات والتعرضات المشتركة عبر المؤسسات المالية، هي حدود التعرض الكبيرة بين المصارف والمتطلبات التنظيمية الأخرى المصممة (فرض رسوم إضافية على رأس المال للمؤسسات المالية) للحد من انتشار المخاطر النظامية بين المصارف.

إذ تعد حدود التعرض المفروضة على التعرضات بين المصارف أداة مفيدة لتقليل درجة الترابط بين المؤسسات المصرفية، وبالتالي فإنها تعزز الملاءة الفردية للكيان المصرفي، وتساعد في الحد من مخاطر العدوى في النظام المالي وبالتالي المحافظة على الاستقرار المالي للنظام المصرفي الذي بدوره يشكل الجزء الأكبر والأهم من النظام المالي، كما أن الحدود الأكثر شدة والمبالغ فيها على التعرضات بين المصارف قد تتطوي أيضًا على تكاليف كفاءة كبيرة، إذ قد يكون تمويل المصارف الصغيرة مقيدًا دون داع⁽¹⁾.

أما المتطلبات التنظيمية الأخرى مثل فرض رسوم إضافية على رأس المال للمؤسسات المالية التي تهدف للحد من التأثير النظامي للحوافز المشوهة والتقليل من المخاطر الأخلاقية، التي تنشأ من العوامل الخارجية

¹⁾ Enrique Batiz-Zuk, and others, Calibrating limits for large interbank exposures from a system-wide perspective, Banco de Mexico, 2013, p:2

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسات الاحترازية والاستقرار المالي للقطاع المصرفي والتحرير المالي

السلبية التي يمكن أن تقوم بها المؤسسات التي يُنظر إليها على أنها أكثر أهمية من أن تفشل، بسبب أهميتها وتأثيرها على النظام المالي بأكمله، فعند حصولها على دعم ضمني لتكلفة تمويلها، فأنها سوف تتخربط في استراتيجيات أكثر خطورة، وتوسيع ميزانياتها العمومية، ففي ظل هذه الممارسة السائدة، ينحرف هدف الإدارة عن تعظيم أداء البنك على المدى الطويل، وبدلاً من ذلك، أصبحت استراتيجيات الإدارة تميل نحو تعظيم الربحية على المدى القصير، بغض النظر عن العواقب السلبية المحتملة على سلامة واستقرار النظام المالي والاقتصادي على المدى الطويل، وإن الغاية من فرض رسوم إضافية على رأس المال لهذه المؤسسات هو زيادة قدرتها على استيعاب الخسائر عن طريق تقليل الاحتمالية والتأثير النظامي المحتمل لفشلها مما يؤثر على الاستقرار المصرفي والمالي ككل⁽¹⁾.

وتعقبا على ما سبق فإن الأساس المنطقي وراء المعالجة التنظيمية الإشرافية المحددة للمؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية هو مقدار مساهمتها الأعلى في المخاطر النظامية بالمقارنة مع بقية النظام المالي، فضلا عن ارتباط المفهوم العام للخطر الأخلاقي بالتوقع بأن الحكومات والسلطات الإشرافية لن تسمح لمؤسسات مالية ذات أهمية كبيرة بالفشل، نظرا للضرر الكبير الذي سيلحق بالنظام المالي ومن ثم النظام الاقتصادي ككل.

¹⁾ Susanne Korbmacher, and others, Final report on the use of structural macroprudential instruments in the EU, European Systemic Risk Board, Germany, 2017, p:40.

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في ظل التحرير المالي لمصر والأردن والعراق

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في ظل التحرير المالي لمصر والأردن والعراق

تمهيد:

يعد الاستقرار المالي للقطاع المصرفي أحد أهم مكونات الاستقرار المالي الذي يسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في أي بلد، لما له من دور في حشد وتعبئة المدخرات المحلية والأجنبية وتمويل الاستثمار، كما يساعد في المحافظة على استقرار الأوضاع الاقتصادية، فضلا عن دعم خطط التنمية والقدرة على مواجهة التحديات والأزمات والتكيف مع المتغيرات العالمية والمحلية، فضلا عن دوره كوسيط بين الفئات التي لديها فائض وبين الفئات التي تعاني من العجز، ومن أجل ضمان استدامة الاستقرار المالي للقطاع المصرفي من خلال أدوات السياسات الاحترازية الكلية، كان لابد من توضيح الأطر القانونية والتنظيمية للسياسات الاحترازية الكلية والاستقرار المالي والتحرير المالي في دول العينة والعراق، فضلا عن تحليل مؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي والمؤشرات الفرعية المكونة له في ظل تحديات الانفتاح والتحرير المالي، كما سنقوم بتحليل تطورات السياسات الاحترازية الكلية وانعكاساتها على الاستقرار المالي في ظل التحرير المالي.

وقد قُسم هذا الفصل على ثلاثة مباحث، لتحليل العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي، في كل من مصر في المبحث الأول، والأردن في المبحث الثاني، أما المبحث الثالث فقد اختص بالعراق.

المبحث الأول: تحليل العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية ومؤشر الاستقرار المالي للقطاع

المصرفي في ظل التحرير المالي في مصر

المطلب الأول: لمحة عن البنك المركزي المصري

أنشئ البنك المركزي المصري في عام 1957 كسلطة وكيان مستقل يمثل البنك الرسمي للحكومة المصرية استناداً للصلاحيات الممنوحة له بموجب القانون، كما يعد هو القائم بالأعمال والوظائف المناطة بالبنوك المركزية والبنوك التجارية، وفي الستينات تم تأميم هذا البنك وانتقلت ملكيته إلى الدولة ومن ثم انقسم إلى بنكين وهما البنك المركزي ليقوم بالوظائف التي تقوم بها البنوك المركزية، والبنك الأهلي المصري ليقوم بأعمال البنوك التجارية، إذ يُعد أحد الأجهزة الرقابية المستقلة التي نص عليها الدستور المصري، وله شخصية اعتبارية عامة، ويتمتع بالاستقلال الفني والمالي والإداري⁽¹⁾، وفي سبعينات القرن الماضي صدر قانون رقم 120 نتيجة تبني مصر سياسة الانفتاح الاقتصادي وتوسيع سلطات واختصاصات البنك المركزي وإعطائه كافة السلطات لتنظيم السياسات النقدية والأئتمانية والمصرفية والأشرف على تنفيذها وتوسيع مجال رقابة البنك المركزي لتشتمل على البنوك المشتركة والفروع للبنوك الأجنبية، وفي ظل التطورات التي شهدتها الاقتصاد العالمي والدور الكبير الذي لعبته السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار المالي صدرت مجموعة من القوانين والتعليمات ومنها القانون رقم 37 الخاص بتعديل بعض أحكام البنوك والائتمان وقانون البنك المركزي والقوانين رقم 88 و125 و160 و194 التي من خلالها تتولى السلطة التنفيذية تعيين محافظ البنك المركزي ومجلس إدارته، وأنشاء مجلس تنسيقي من الوزراء المعنيين بالشؤون الاقتصادية والبنك المركزي والخبراء، وتدعيم سلطات البنك المركزي الإشرافية والرقابية وتحديد القواعد المتعلقة بتملك الحصص في رؤوس أموال البنوك، وتنظيم إصدار أوراق النقد وتحديد مكونات الرصيد المقابل للإصدار للمحافظة على استقرار النظام النقدي⁽²⁾.

⁽¹⁾ محمود أبو العيون، تطورات السياسة النقدية في جمهورية مصر العربية والتوجهات المستقبلية، البنك المركزي المصري، ورقة عمل، رقم 78، 2003، ص4.

⁽²⁾ للمزيد يُنظر في ذلك:

- محيي محمد سعد، دور البنك المركزي المصري في العلاقة بين السياستين النقدية والمالية وسوق الأوراق المالية دراسة تحليلية وتطبيقية في الفترة (1991-2010)، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد3، العدد،54، 2013، ص122-133.

- هبه محمود الباز، استقلالية البنك المركزي المصري في ظل القانون الجديد للبنك المركزي والجهاز المصرفي رقم 194 لسنة 2020، جامعة بني سويف، كلية السياسة والاقتصاد، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد15، العدد14، جمهورية مصر العربية، 2022، ص 101-102.

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في ظل

التحرير المالي لمصر والأردن والعراق

ويمارس البنك المركزي المصري جميع الوظائف النقدية التي تضمن صلابه القطاع المصرفي أمام الأزمات وممارسة سياسة إدارة المخاطر الكلية وإدارة الأزمات المصرفية، وتحقيق سلامة نظم الدفع، وأتخاذ الإجراءات الاحترازية اللازمة على المستويين الجزئي والكلي.

ويهدف البنك المركزي المصري إلى تحقيق مجموعة من الأهداف ومنها سلامة النظام النقدي والمصرفي واستقرار الأسعار في إطار السياسة الاقتصادية العامة للدولة التي يمكن توضيحها كما في المخطط (10).

المخطط (10) أهداف ومهام البنك المركزي المصري



المصدر: أعدّ بالاعتماد على الموقع الرسمي للبنك المركزي المصري، متوفر على الرابط <https://www.cbe.org.eg/ar/about> :
cbe تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2024/2/5.

المطلب الثاني: هيكل القطاع المصرفي في مصر

إن تطور النظام المصرفي في مصر كان أحد أسبابه هو انتعاش صناعة القطن وفتح قناة السويس، ومن ثم تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل البلاد، وبهذا تولدت الحاجة إلى إنشاء عدد من المصارف المحلية، ومنها البنك

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في ظل

التحرير المالي لمصر والأردن والعراق

الأهلي المصري الذي تأسس في عام 1898 بمساعدة البريطانيين، وبعض المصارف الأجنبية، وقد تركزت أعمال هذه المصارف في تلك الحقبة على تمويل تصدير المحاصيل وتقديم الائتمان الزراعي والرهن العقاري وبأسعار فائدة مرتفعة نسبياً، كما أن التحول في النظام الاقتصادي من الاشتراكي (1959-1972) إلى النظام الرأسمالي 1973 كان له دور كبير في التأثير على النظام المصرفي المصري، ووصولاً إلى عام 1991 بدأت مصر بالعمل وفقاً لتوصيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، من خلال تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي شمل سياسية التحرير المالي، والذي ترنو فيه إلى تحسين كفاءة القطاع المالي وشفافيته⁽¹⁾.

يمثل القطاع المصرفي في مصر احد اهم القطاعات الاقتصادية لما له من دور في حشد وتعبئة المدخرات المحلية والأجنبية وتمويل الاستثمار، كما يساعد في المحافظة على استقرار الأوضاع الاقتصادية، فضلاً عن دعم خطط التنمية والقدرة على مواجهة التحديات والأزمات والتكيف مع المتغيرات العالمية والمحلية على مدى عدة سنوات متتالية من الأحداث التي اجتاحت العالم وانعكست على اقتصاداته ومنها الاقتصاد المصري، إذ استطاع القطاع المصرفي المصري تحقيق معدلات جيدة في مؤشرات السلامة المالية والحفاظ على مقومات الاستقرار المالي كما حقق نمواً سريعاً في حجم الأصول والائتمان، ويتكون الجهاز المصرفي المصري من 38 مصرف بعدد فروع بلغ 4598 فرع لغاية عام 2022، وبلغت الكثافة المصرفية 23.0 ألف نسمة لكل وحدة مصرفية⁽²⁾، ويوضح الجدول (4) هيكل القطاع المصرفي في مصر من عام 2015 لغاية 2022.

(1) نهى عمارة، وآخرون، دور القطاع المالي، محمود محيي الدين (محرر)، تقرير تمويل التنمية المستدامة في مصر، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2022، ص156.

(2) البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، المجلد 63، العدد4، 2023/2022، ص23-24.

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في ظل

التحرير المالي لمصر والأردن والعراق

الجدول (4) هيكل القطاع المصرفي المصري (2015-2022)

السنوات	عدد البنوك	عدد الفروع	الكثافة المصرفية	عدد أجهزة ATM
2015	38	3766	23.6	7855
2016	38	3882	23.4	9031
2017	38	4009	23.7	10701
2018	38	4155	23.4	11754
2019	38	4298	22.8	12656
2020	38	4451	22.6	14152
2021	38	4577	22.5	16962
2022	38	4598	23.0	21459

المصدر أعدّ بالاعتماد على:

- البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، إصدارات متعددة.
- البنك المركزي المصري، الموقع الرسمي، متوفر على الرابط <https://www.cbe.org.eg/ar> تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2024/2/10.

وكما يتضح من الجدول رقم (4) وبالرغم من أن عدد المصارف وفروعها المنتشرة في كافة أنحاء مصر إلا أنه ما زال قاصراً عن تلبية كافة احتياجات السوق المحلية، إذ يظهر ذلك من خلال المؤشرات الموضحة في الشكل (1) من خلال تدني نسب كل من مؤشر التنمية المالية^(*)، ومؤشر المؤسسات المالية، فضلاً عن نسب مؤشري كل من الوصول إلى المؤسسات^(**)، والعمق المالي^(***).

^(*) مؤشر التنمية المالية: هو تصنيف نسبي للبلدان من حيث عمق مؤسساتها المالية وأسواقها المالية وإمكانية الوصول إليها وكفاءتها وهو عبارة عن مجموع مؤشر المؤسسات المالية ومؤشر الأسواق المالية. للمزيد يُنظر في ذلك:

- Katsiaryna Sviryzdenka, introducing a New Broad-based Index of Financial Development, International Monetary Fund, Working Paper, vol. 16, no.5, 2016, p: 5.

^(**) مؤشر الوصول إلى المؤسسات المالية: هو المؤشر الذي يجمع بيانات عن أعداد وأحجام حسابات الودائع والقروض والبنية التحتية المصرفية (مثل الفروع وأجهزة الصراف الآلي) لكل 100.000 شخص بالغ. للمزيد يُنظر في ذلك

- Jake Kendall, and others, Measuring Financial Access around the World, The World Bank, Working Paper, no. 5253, 2010, p:6.

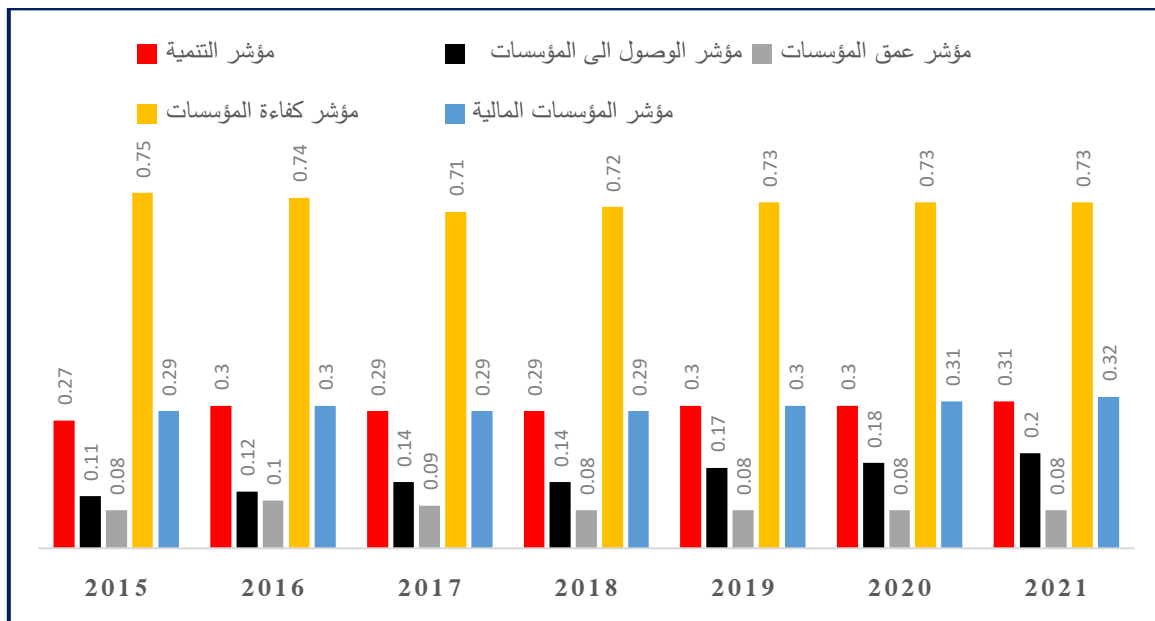
^(***) مؤشر العمق المالي: هو المؤشر الذي يجمع عدة مؤشرات وتختلف اعتماداً على مستوى التطور المالي والساد في كل بلد ومن أهمها البيانات حول الائتمان المصرفي للقطاع الخاص كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، وأصول صناديق التقاعد وأصول صناديق الاستثمار المشتركة وأقساط التأمين إلى الناتج المحلي الإجمالي. للمزيد يُنظر في ذلك

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في ظل

التحرير المالي لمصر والأردن والعراق

وعلى النقيض من ذلك فإن مؤشر كفاءة المؤسسات^(*)، قد كان مرتفعاً نسبياً خلال المدة (2015-2021)، وإن أحد أهم أسباب ارتفاع نسب هذا المؤشر هو هامش سعر الفائدة المرتفع، وإن هذا الارتفاع في هامش سعر الفائدة قد أدى إلى انخفاض الطلب على الاقتراض الخاص، وبالتالي ارتفاع تكلفة الحصول على التمويل من البنوك بالنسبة للشركات والأفراد.

الشكل (1) مؤشرات التنمية المالية في مصر للمدة (2015-2021)



المصدر: أعدّ بالاعتماد على قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، متوفر على الرابط

<https://data.imf.org/?sk=f8032e80-b36c-43b1-ac26-493c5b1cd33b&sid=1481126573525>

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2024/2/1.

- Tiba Abbas Abid, The Effect of Financial Depth Indicators on Economic Growth in Iraq for the Period 2004-2021: Econometric Study, Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 20, No. 65, 2024, p:414.

^(*) مؤشر كفاءة المؤسسات المالية: هو المؤشر الذي يجمع بيانات حول صافي هامش الفائدة في القطاع المصرفي والفرق بين الإقراض والودائع والدخل من غير الفوائد إلى إجمالي الدخل والتكاليف العامة إلى إجمالي الأصول والعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية. للمزيد يُنظر في ذلك

- نهى عمارة، وآخرون، مصدر سابق، ص163.

المطلب الثالث: واقع مؤشرات الاستقرار المالي للقطاع المصرفي والتحرير المالي في مصر

أولاً: الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في مصر

أن استقرار النظام المصرفي يعد ركيزة أساسية لاستقرار النظام المالي ككل، ويعبر عن قدرة النظام على تقديم الخدمات المناطة به ومواجهة المخاطر وتوفير المصداق اللازمة للتخفيف من حدة الأزمات المالية التي قد تصيب الاقتصاد، والتي قد تنسحب من الآثار السلبية المحتملة على الوكلاء الماليين وحالة من عدم اليقين وفقدان الثقة في النظام المالي وعلى وجه خاص المؤسسات المصرفية والتي تعد مكون أساسي لنجاح النظام المالي.

وتأسيساً على ما سبق فالاستقرار المالي للقطاع المصرفي يشكل أهمية كبيرة في استقرار النظام المالي كونه أحد أهم القطاعات الاقتصادية، والتي تسهم في تدوير عجلة التنمية الاقتصادية ورفع القدرة التنافسية لاي بلد وخاصة في البلدان النامية، وفي مصر يشكل القطاع المصرفي الجزء الأكبر من النظام المالي إذ يمثل حجم الأصول نسبة 91% من الناتج المحلي الإجمالي كما في عام 2015⁽¹⁾، وقد تطور القطاع المصرفي بشكل كبير خلال السنوات التي تليها وأصبحت تمثل الأصول نسبة 130% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي كما في عام 2022⁽²⁾، وقد أسهم برنامج الإصلاح المصرفي في حماية القطاع المصرفي من إثر الأزمات المالية التي أصابت النظام المالي العالمي، وقد ازداد التأكيد على صلابة النظام المصرفي المصري من خلال قدرته على توفير السيولة المحلية والأجنبية اللازمة لإدارة الاقتصاد في أعقاب الأزمات الناشئة من الثورات التي مر بها الاقتصاد المصري في عامين (2011 و2013)، كما تطوير نظام CAMLES Rating Model من أجل التوصل إلى تقييم كمي يوضح الأداء الكلي للمصارف العاملة في البلد، إذ ساهمت هذه الإصلاحات في زيادة صلابة النظام المصرفي وتقوية المراكز المالية للمصارف الذي انعكس بشكل إيجابي على مؤشر الاستقرار المصرفي، وقد اعتمدت مصر على مجموعة من مؤشرات السلامة المالية للحصول على مؤشر للاستقرار المصرفي ويمكن استعراضها كما في الجدول (5)

⁽¹⁾ البنك المركزي المصري، تقرير الاستقرار المالي، 2016، ص 13.

⁽²⁾ البنك المركزي المصري، تقرير الاستقرار المالي، 2022، ص 6.

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في ظل

التحرير المالي لمصر والأردن والعراق

الجدول (5) مؤشرات السلامة المالية المكونة للمؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي في مصر للمدة (2015-2022)

السنوات	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	المؤشر (%)
- مؤشرات كفاية رأس المال									
- معدل كفاية رأس المال (*)	20.9	22.5	19	20.1	17.7	15.7	14.5	14	
- مؤشرات جودة الأصول									
- القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض	3.3	3.4	4.0	4.2	4.1	4.9	6.0	7.1	
- مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة	91.9	92.3	95.2	97.6	98.0	98.3	99.1	99.0	
- مؤشرات الربحية									
- العائد على متوسط الأصول	1.2	1.2	1.2	1.8	1.4	1.5	2.0	1.5	
- العائد على متوسط حقوق الملكية	17.7	16.1	14.9	23.4	19.2	21.5	30.9	24.4	
- مؤشرات السيولة									
- نسبة السيولة بالعملة المحلية	43.3	45.4	53.8	44.4	40.3	47.1	55.4	59.7	
- نسبة السيولة بالعملة الأجنبية	77.9	67.9	71.5	67.7	67.7	66.4	60.2	52.0	

المصدر: أعدّ بالاعتماد على:

- البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، إصدارات متعددة.
- البنك المركزي المصري، قطاع الرقابة والإشراف-الرقابة المكتبية، الإدارة المركزية للتقارير الدورية، مؤشرات السلامة المالية للجهاز المصرفي (بخلاف البنك المركزي المصري).

$$(*) \text{ معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{القاعدة الرأسمالية}}{\text{اجمالي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر}}$$

من خلال تفحص بيانات الشكل (2) والذي يعبر عن معدل كفاية رأس المال يلاحظ إن القطاع المصرفي قد حافظ على نسبة مرتفعة خلال مدة البحث وانه قد تجاوز الحدود الدنيا المقررة من البنك المركزي المصري (**)، وهذا ما يعبر عن متانة القطاع المصرفي المصري، وتظهر البيانات للأعوام (2015، 2016، 2017، 2018) حالة من الاستقرار

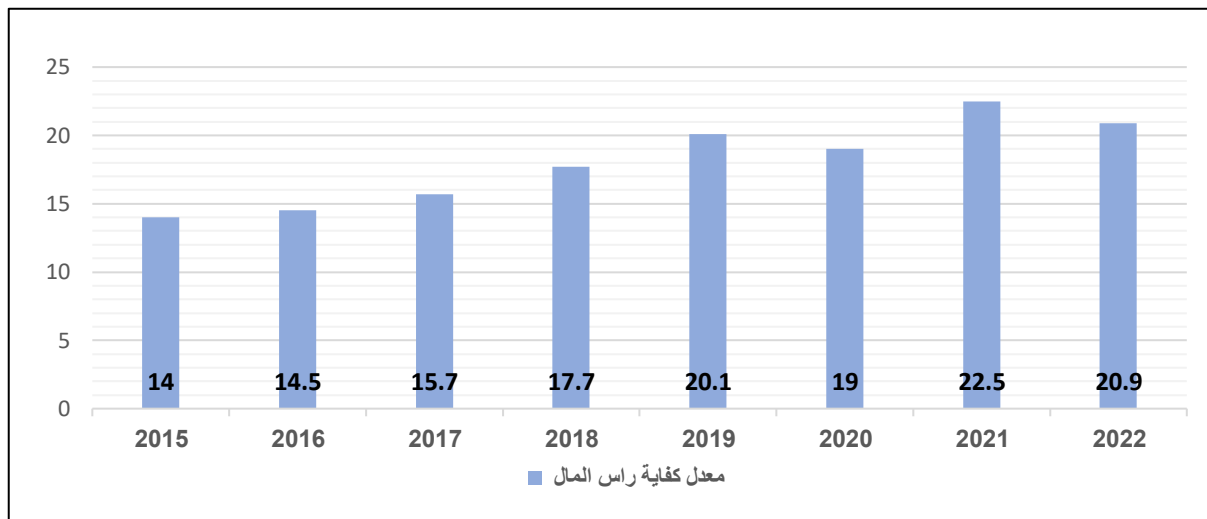
(**) يبلغ الحد الأدنى المقرر من البنك المركزي المصري لمعايير كفاية رأس المال 12.5%، ويبلغ 8.5% لنسبة الشريحة الأولى من رأس المال إلى الأصول المرجحة بأوزان مخاطر، و4.5% لنسبة رأس المال الأساسي المستمر إلى الأصول المرجحة بأوزان مخاطر. للمزيد يُنظر في ذلك:

- البنك المركزي المصري، تقرير الاستقرار المالي، 2022.

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في ظل التحرير المالي لمصر والأردن والعراق

في المؤشر، وفي الأعوام (2019، 2020، 2021، 2022) بدأت تظهر ارتفاعات في المؤشر ويعزى سبب ذلك إلى قدرة المصارف على تدعيم قواعدها الرأسمالية ذاتياً من خلال تعظيم الربحية، فضلاً عن قدرتها على إدارة المخاطر بشكل جيد، وبالتالي إمكانية التوسع في تقديم الخدمات المالية وتحمل قدر أكبر من المخاطر، فضلاً عن قرار البنك المركزي المصري في 11 يناير لعام 2021 بعدم السماح للمصارف بتوزيع الأرباح للعام الحالي والأرباح المحتجزة القابلة للتوزيع على المساهمين وذلك تدعيماً للقاعدة الرأسمالية للمصارف لمواجهة المخاطر المحتملة نتيجة استمرار جائحة كورونا⁽¹⁾.

الشكل (2) تطور مؤشرات كفاية رأس المال في مصر للمدة (2015-2022)%



المصدر: أعدّ بالاعتماد على بيانات الجدول (5).

تظهر بيانات مؤشرات جودة الأصول الواردة في الشكل (3) إن مؤشر القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض قد سجل نسب جيدة خلال مدة البحث إذ بلغت النسبة العليا 7.1% في عام 2015 ليشهد المؤشر تحسناً إضافياً وانخفاض واضح خلال الأعوام اللاحقة وصولاً إلى عام 2022 ليسجل أدنى نسبة 3.3%، ويمكن إن يعزى ذلك إلى تطبيق برنامج الإصلاح المصرفي Supervision Based-Risk وانتهاج المصارف لسياسة الاحتراز والابتعاد عن الديون الرديئة واختيار العملاء الذين يتمتعون بملاءة مالية جيدة، فضلاً عن المراجعة المستمرة لمحفظة القروض

(1) البنك المركزي المصري، الموقع الرسمي، متوفر على الرابط: <https://www.cbe.org.eg/>

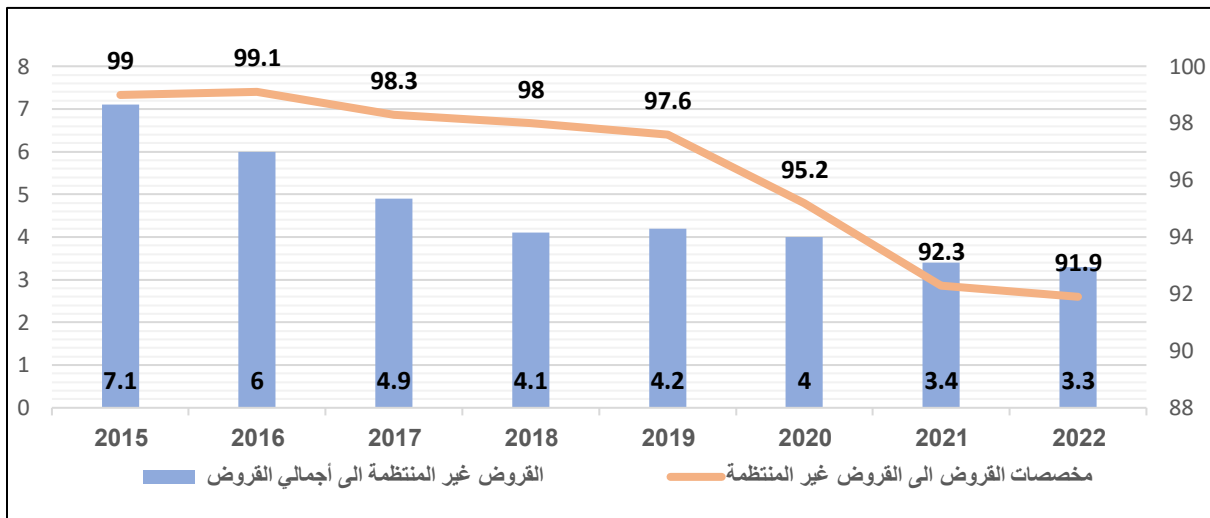
[/media/project/cbe/listing/circulars/january/11-january_42_ar.pdf](https://media/project/cbe/listing/circulars/january/11-january_42_ar.pdf) تم الاطلاع على الرابط بتاريخ 2024/6/20.

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في ظل

التحرير المالي لمصر والأردن والعراق

وتطبيق نظم إدارة مخاطر الائتمان تبعا للإجراءات الدولية المتخذة في ذات السياق، كما يلاحظ إن مؤشر مخصصات القروض غير المنتظمة قد سجل نسب جيدة ومرتفعة نسبيا إذ بلغت النسبة العليا 99.1% في عام 2016 وبلغت ادنى نسبة 91.9% في عام 2022، وبالتالي احتفاظ المصارف بمخصصات جيدة تجعلها قادرة على تلبية كافة التزاماتها المالية دون التأثير في حالة عدم السداد من قبل المقترضين.

الشكل (3) تطور مؤشرات جودة الأصول في مصر للمدة (2015-2022)%



المصدر: أعد بالاعتماد على بيانات الجدول (5).

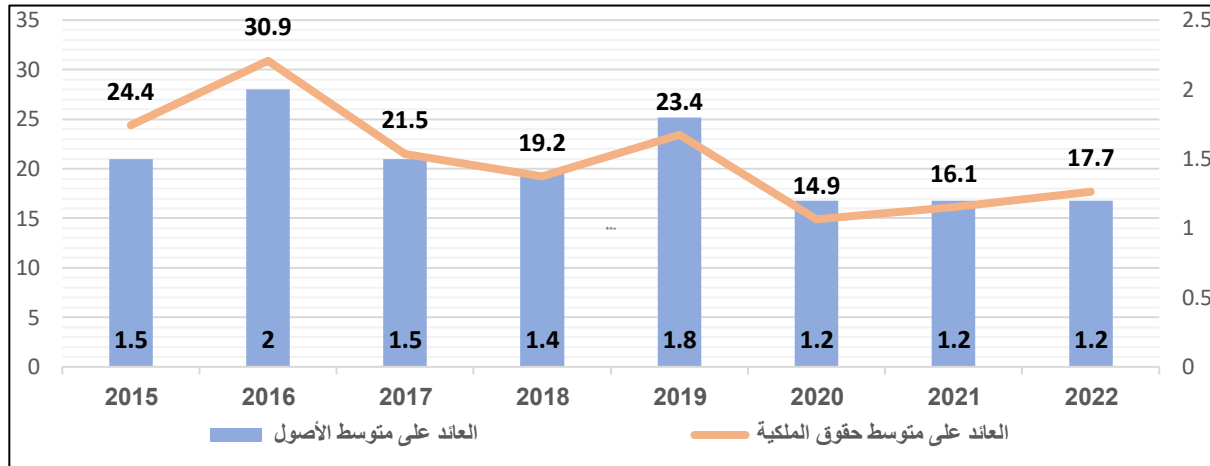
يلاحظ من بيانات مؤشرات الربحية الواردة في الشكل (4) وجود حالة من التذبذب الطفيف فقد شهد العام 2016 ارتفاع في مؤشري الربحية إذ بلغ مؤشر العائد على متوسط الأصول 2% بعد إن كان 1.5% في العام السابق، وارتفع مؤشر العائد على متوسط حقوق الملكية ليسجل أعلى نسبة خلال مدة البحث إذ بلغت 30.9% وبهذا فقد ارتفع عن العام السابق الذي سجل نسبة 24.4% ويمكن إن يعزى سبب ذلك هو تطور أداء القطاع المصرفي، وعلى الرغم من النمو في مؤشرات الربحية ألا انه في عام 2017 و2018 انخفض معدل العائد على متوسط الأصول ومتوسط حقوق الملكية ليسجل معدل العائد على متوسط الأصول (1.5%، 1.4%) ومعدل العائد على متوسط حقوق الملكية (21.5%، 19.2%) على التوالي. ويعزى ذلك إلى نمو إجمالي الأصول بنسبة 42% ونمو إجمالي حقوق المساهمين بنسبة 49% بمعدل أكبر من معدل النمو في صافي الأرباح، فضلا عن زيادة تكلفة الودائع استمرارا لتبعات برنامج الإصلاح الاقتصادي، وانخفاض نصيب كل من عائد أنونات الخزنة والسندات، وعائد التسهيلات الائتمانية الموجهة للمؤسسات والمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر من الزيادة في إجمالي إيرادات القطاع المصرفي، نتيجة

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في ظل

التحرير المالي لمصر والأردن والعراق

البدء في انتهاج سياسة نقدية توسعية اتساقا مع تحقيق معدلات التضخم المستهدفة واستقرار الأسعار على المدى المتوسط⁽¹⁾.

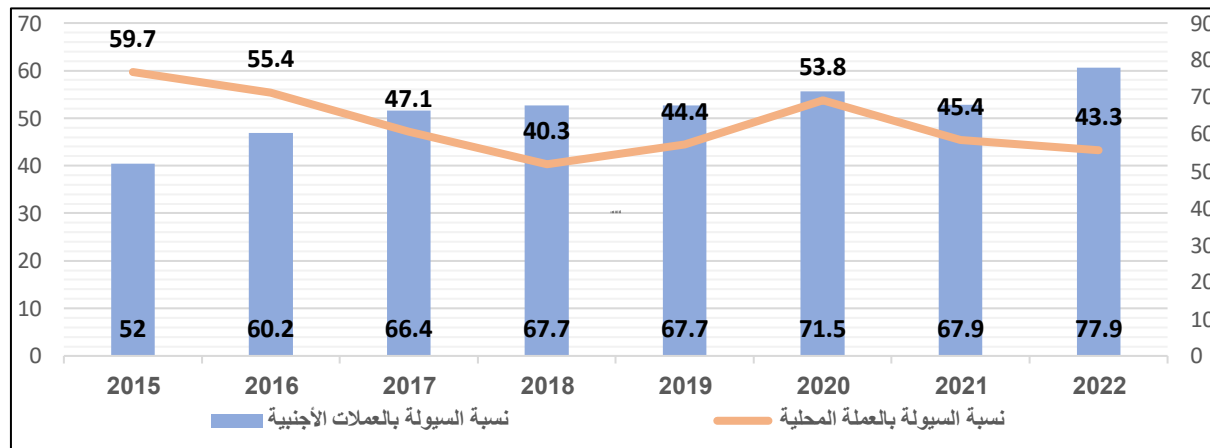
الشكل (4) تطور مؤشرات الربحية في مصر للمدة (2015-2022)%



المصدر: أعدّ بالاعتماد على بيانات الجدول (5)

وبالانتقال إلى عام 2019 الذي شهد ارتفاع في مؤشرات الربحية والتي بلغت 1.8% معدل العائد على متوسط الأصول، و23.4% في معدل العائد على متوسط حقوق الملكية، وقد شهدت الأعوام اللاحقة انخفاضات طفيفة في مؤشرات الربحية وقد يعزى سبب ذلك هو الإجراءات المتخذة جراء جائحة كورونا.

الشكل (5) تطور مؤشرات السيولة في مصر للمدة (2015-2022)%



المصدر: أعدّ بالاعتماد على بيانات الجدول (5)

⁽¹⁾ البنك المركزي المصري، تقرير الاستقرار المالي، 2018، ص 12.

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في ظل

التحرير المالي لمصر والأردن والعراق

توضح البيانات الواردة في الشكل (5) تطورات مؤشرات السيولة للعملة المحلية والأجنبية في مصر، ومن الجدير بالذكر أن القطاع المصرفي المصري قد حافظ على نسب جيدة من السيولة بالعملة المحلية والأجنبية وقد تخطى الحد الأدنى المقرر 25% و20% على التوالي، وقد شهد العام 2016 ارتفاعاً في نسب السيولة بالعملة الأجنبية لتسجل 60.2% بعد أن كانت 52% في عام 2015، وبخلافها فإن نسبة السيولة بالعملة المحلية قد انخفضت وبشكل طفيف مسجلة 55.4% في عام 2016 مقارنة بعام 2015 الذي سجل نسبة 59.7%، واستمرت النسب بالوتيرة نفسها وصولاً لعام 2018 الذي سجل ارتفاعاً في نسبة السيولة بالعملة الأجنبية 67.7% وانخفاضاً في نسبة السيولة بالعملة المحلية إذ سجلت 40.3%، ويعزى السبب في الانخفاض التدريجي بنسبة السيولة بالعملة المحلية إلى زيادة الودائع بالعملة المحلية، حيث تم توجيه جزء كبير من السيولة إلى القروض الممنوحة للعملاء مما انعكس على زيادة نسبة القروض إلى الودائع بالعملة المحلية، في حين يعزى سبب ارتفاع نسبة السيولة بالعملة الأجنبية إلى زيادة أذونات الخزانة والسندات الحكومية والمستحق على البنوك بالعملة الأجنبية إذ كان بزيادة أعلى من زيادة الودائع بالعملة الأجنبية⁽¹⁾، ومن ثم ارتفعت نسب السيولة بالعملة المحلية والأجنبية في عام 2020 لتصل بالعملة المحلية إلى 53.8%، نتيجة لزيادة التوظيفات في أذونات الخزانة والسندات الحكومية، وحققت بالعملة الأجنبية ارتفاعاً أيضاً لتصل إلى 71.5%، كنتيجة لاستمرار تدفقات مصادر النقد الأجنبي مع عودة المستثمرين الأجانب لسوق أذونات الخزانة المحلي⁽²⁾، ولم يختلف كثير عام 2021 عن العام الذي سبقه، في حين حقق القطاع المصرفي المصري مؤشرات مرتفعة لنسبة السيولة بالعملة المحلية والأجنبية في عام 2022 ليبقى القطاع المصرفي محافظاً على نسب من السيولة تفوق الحدود الدنيا المقررة من قبل البنك المركزي المصري و مقررات بازل.

وبالانتقال إلى المؤشرات التجميعية لكل من مؤشر الاستقرار المالي والمصرفي في مصر والموضحة في الجدول (6) للمدة (2015-2022) فقد شهدا تذبذب طفيف في النسب خلال مدة البحث، ففي عام 2016 سجل مؤشر الاستقرار المالي انخفاضاً ليعاود في الارتفاع في عام 2017 ويعزى السبب في ذلك إلى انعكاس لتحسن ظروف الاقتصاد الكلي فضلاً عن تطور الأسواق المالية نتيجة تبني سياسات الإصلاح الاقتصادي، يضاف إلى ذلك تحسن مؤشرات الاستقرار المصرفي الذي سجل ارتفاعاً في عام 2016 واستمر في الارتفاع في عام 2017 ليحقق أعلى قيمة له خلال مدة البحث، وتظهر البيانات للمؤشرين في العامين 2018 و2019 استقراراً في النسب، وصولاً إلى عام

⁽¹⁾ البنك المركزي المصري، تقرير الاستقرار المالي، 2018، ص 18.

⁽²⁾ البنك المركزي المصري، تقرير الاستقرار المالي، 2020، ص 28.

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في ظل

التحرير المالي لمصر والأردن والعراق

2020 فقد ارتفع مؤشر الاستقرار المصرفي ليصل إلى 0.6% نتيجة تحسن المؤشرات الفرعية المكونة له إذ ارتفعت كفاية رأس المال، فضلا عن تحسن معيار جودة الأصول من خلال انخفاض في القروض غير المنتظمة، وتحسن واضح في مؤشرات السيولة، كل هذا ساهم في ارتفاع نسب مؤشر الاستقرار المصرفي، والذي بدوره انعكس على مؤشر الاستقرار المالي ليحقق هو الآخر ارتفاع في عام 2020 ليصل إلى 0.53% وهي اعلى نسبة وصل اليها خلال مدة البحث، وفي العامين 2021 و2022 انخفض مؤشر الاستقرار المصرفي نتيجة انخفاض كل من معدل كفاية رأس المال ومؤشرات السيولة بالعملة المحلية والأجنبية، فضلا عن انخفاض في مؤشرات جودة الأصول، وقد اسهم ذلك في التأثير بمؤشر الاستقرار المالي وبنفس الاتجاه، مع استمرار تخطي هذه المؤشرات للنسب الرقابية والاسترشادية بصورة كافية.

الجدول (6) الاستقرار المالي والمصرفي في مصر للمدة (2015-2022)%

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
المؤشر (%)								
الاستقرار المالي	0.45	0.42	0.45	0.50	0.49	0.53	0.51	0.51
الاستقرار المصرفي	0.46	0.55	0.62	0.48	0.48	0.60	0.48	0.47

المصدر: البنك المركزي المصري، تقرير الاستقرار المالي، سنوات متعددة.

ثانيا: التحرير المالي في مصر

اتصف الاقتصاد المصري في عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي بالتوجيه المركزي وملكية الدولة لمعظم عناصر الإنتاج وكانت أسواق المال والائتمان تعاني حالة من الجمود ومزاحمة القطاع الحكومي للقطاع الخاص، وهو ما يعني ضمنا أن الاقتصاد المصري لم يمكن معتمدا على قوى السوق (سياسات التحرير المالي)، وصولا إلى عام 1991 إذ شهد الاقتصاد المصري تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في بداية التسعينات وذلك لمواجهة الاختلالات الهيكلية التي تعرض لها خلال تلك المدة، ويتضمن برنامج الإصلاح مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الحكومة، والتي تسهم في تشكيل سلوك اقتصادي على أساس آليات السوق الحر وزيادة دور القطاع الخاص وتقليل نطاق التدخل الحكومي، من خلال تحرير التجارة الخارجية وتحرير سوق العمل ورأس المال بما يحقق

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في ظل

التحرير المالي لمصر والأردن والعراق

الكفاءة في عمليات الإنتاج⁽¹⁾، ويمكن استعراض اهم التطورات الخاصة بالتحرير المالي في الاقتصاد المصري من عام 1991 ولغاية عام 2022 من خلال الجدول (7).

الجدول (7) التطورات الخاصة بالتحرير المالي في مصر للمدة (1991-2022)

السنوات	التطورات
1996-1991	تحرير سعر الفائدة على الإيداع والإقراض للبنوك، إلغاء السقوف الائتمانية على قطاع الأعمال وتحرير سعر الصرف، تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي، التوجه إلى الخصخصة وارتفاع نصيب القطاع الخاص من إجمالي الائتمان المحلي، تخفيض سعر الصرف.
2003-1997	اتباع سياسة نقدية توسعية لرفع معدلات السيولة، قيام البنك المركزي بتخفيض سعر الإقراض والخصم من 11% سنويا إلى 10% سنويا، إلغاء العمل بالسعر المركزي للدولار وتقرر تعويم سعر صرف الجنيه المصري.
2012-2004	التوسع في منح الائتمان وذلك في إطار برنامج الإصلاح المصرفي، تأسيس أول مكتب لتسجيل الائتمان من اجل زيادة الاستثمارات الأجنبية، الإسراع في تنفيذ برنامج الخصخصة من خلال زيادة طرح الأسهم الخاصة بالشركات العامة.
2020-2013	اتخاذ بعض الإجراءات الإصلاحية الخاصة بتحرير سعر الصرف، اعتماد البنك المركزي سعر فائدة مرن يستجيب للتغيرات النقدية، تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي الثاني بدعم من قرض قدمه صندوق النقد الدولي شمل تحرير سعر الصرف، وزيادة الضرائب، وخفض الدعم الخاص بالكهرباء والوقود
2022	سمح البنك المركزي بتخفيض سعر الصرف بمقدار 16%، رفع أسعار الفائدة لاحتواء تدفقات المحافظ الاستثمارية إلى الخارج، توسيع تغطية برامج التحويلات النقدية، اتخاذ مجموعة من الإصلاحات التي تعزز الاستثمار الخاص والصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر.

المصدر: أعدّ بالاعتماد على:

- نشوى محمد عبد ربه، استخدام منهجية (ARDL) للتحقق من نموذج ماكينون-شو (MCKINNON-SHAW): دراسة حالة مصر خلال الفترة (1977-2020)، مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية، المجلد 59، العدد 4، 2022، ص120.
- احمد عاشور عبد الله، أثر التحرير المالي على البورصة المصرية خلال الفترة (1991-2010)، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد 21، العدد 2، 2013، ص 146-151-152.
- البنك الدولي، تقرير مصر: الآفاق الاقتصادية — أبريل 2022، متوفر على الرابط <https://www.albankaldawli.org/ar/country/egypt/publication/economic-update-april-2022> تم الاطلاع على الرابط بتاريخ 2024/3/5.
- رجال كريمة، زعزوع امنية، تجربة سياسة التحرير المالي في الدول النامية دراسة تحليلية للفترة 1980-2022، رسالة ماجستير منشورة، جامعة بلحاج بوشعيب-عين تموشنت، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2024، ص64.

⁽¹⁾ ايمن إسماعيل محمد، تامر فكري عطيفة، تقويم برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري 2016 وقياس محددات النمو الاقتصادي، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، العدد 24، 2020، ص400-401.

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في ظل

التحرير المالي لمصر والأردن والعراق

ويوضح الجدول (8) تطورات مؤشرات التحرير المالي في مصر والمتمثلة بنسبة المعروض النقدي بمعناه الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي وهامش سعر الفائدة خلال المدة (2015-2022).

الجدول (8) تطور مؤشرات التحرير المالي في مصر للمدة (2015-2022)%

المؤشر (%)	المعروض النقدي بمعناه الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي	الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص إلى الناتج المحلي	أجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي	هامش سعر الفائدة
2015	78	26.3	70.36	4.7
2016	98.1	34.1	79.38	5.7
2017	87.6	27.1	84.43	6.1
2018	77.8	24.3	78.21	6
2019	73.5	22.8	73.62	5.2
2020	80	25.8	79.96	3.6
2021	87.4	28.2	90.74	2
2022	94.4	30.8	98.82	2.2

المصدر: أعدّ بالاعتماد على:

- مجموعة البنك الدولي، متوفر على الرابط، <https://www.worldbank.org/ext/en/home> تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2023/8/3.

- البنك المركزي المصري، الموقع الرسمي، متوفر على الرابط، <https://www.cbe.org.eg/ar>، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2023/8/3.

- [Egypt - Domestic Credit To Private Sector By Banks \(% Of GDP\) - 2024 Data 2025 Forecast 1960-2023 Historical](#). تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2023/8/5.

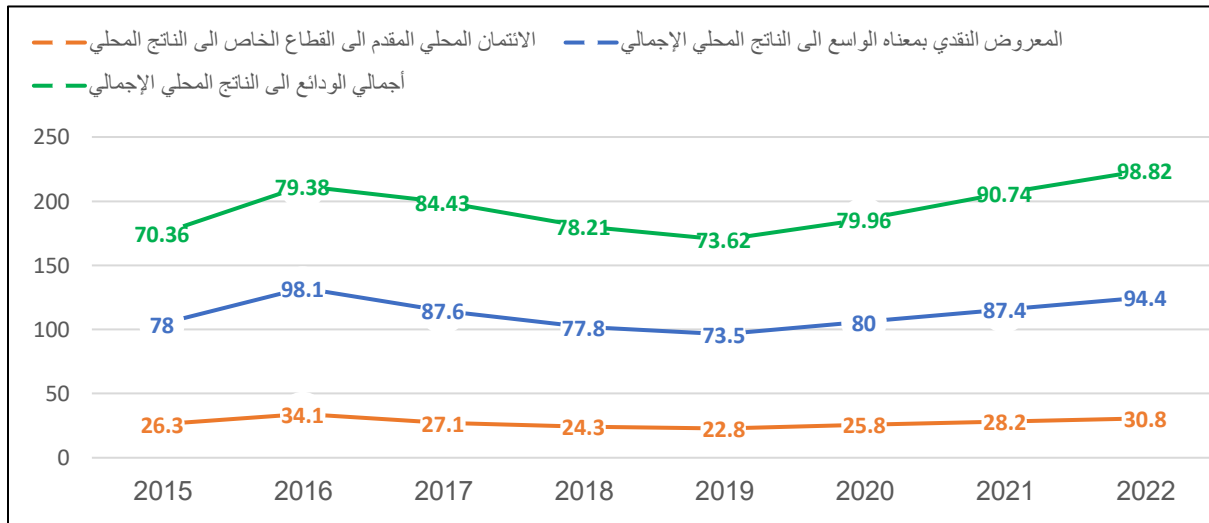
يظهر من الجدول (8) والذي يعبر عنه الشكل البياني (6) إن مؤشرات كلا من المعروض النقدي بمعناه الواسع والائتمان المقدم إلى القطاع الخاص وأجمالي الودائع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي قد كانت تسير بالاتجاه نفسه مع الزمن، وهنا ممكن إن نستنتج إن الزيادة في معدل النشاط الاقتصادي معبر عنها بزيادة الناتج المحلي الإجمالي قد قابلتها زيادة في كلا من المؤشرات المذكورة أعلاه، وقد كانت الزيادة متناسقة فيما بينها وبينه، وهذا يدل على إن

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في ظل

التحرير المالي لمصر والأردن والعراق

السياسة النقدية كانت تعمل بما يتناسب مع نمو النشاط الاقتصادي القائم، أي إن هنالك مرونة بالجهاز الإنتاجي بما يتناسب مع نمو المعروض النقدي، إذ أسهمت إجراءات التحرير المالي المتضمنة الإصلاحات التي اتخذتها السلطات الاقتصادية في تعزيز الاستثمار الخاص والصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر، وإن أثر السياسة النقدية في ظل التحرير المالي قد انتقل من خلال قناة الائتمان وأسهم هو الآخر في تحفيز الطلب الكلي بشقيه الأنفاق والاستثماري، وإن زيادتهما انعكست على نمو إجمالي الودائع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في ظل وجود جهاز مصرفي كفوء هذا من جانب، من جانب آخر إن مؤشر هامش سعر الفائدة قد أخذ اتجاه تنازلي وهو ما أسهم أيضاً في زيادة نسبة الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل (6) تطور مؤشرات التحرير المالي في مصر للمدة (2015-2022)%



المصدر: أعدّ بالاعتماد على بيانات الجدول (8).

المطلب الرابع: تطور السياسات الاحترازية الكلية وتحليل دورها في الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في مصر

أولاً: تطورات السياسات الاحترازية الكلية في مصر

أن إدارة السياسات الاحترازية الكلية في جمهورية مصر تكون مشتركة بين البنك المركزي والهيئة العامة للرقابة المالية، والتي أنشأت عند إصدار قانون 10 لسنة 2009 الخاص بتنظيم الأسواق والمؤسسات والأدوات المالية غير المصرفية وتجميع الأجهزة التنظيمية للقطاع المالي غير المصرفي، دخلت الهيئة العامة للرقابة المالية التابعة لوزارة الاستثمار حيز العمل الفعلي منذ الأول من شهر تموز سنة 2009، إذ حلت محل ثلاث هيئات تنظيمية للخدمات المالية غير المصرفية وهي هيئة سوق المال، و الهيئة المصرية للرقابة على التأمين، وهيئة التمويل العقاري، ذلك

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في ظل

التحرير المالي لمصر والأردن والعراق

كجزء من سلسلة الإصلاحات الرامية إلى تعزيز الاستقرار والأمن في القطاع المالي غير المصرفي في مصر وقابليتها للتشغيل المشترك مع القطاع المصرفي، ولمواكبة ما يصدر من تعليمات وتوجيهات دولية بما يتماشى مع طبيعة القطاع المصرفي المصري، فضلا عن الاستجابة السريعة لتطورات السوق، وإتاحة القواعد والتعليمات الرقابية الصادرة عن البنك المركزي وضمان وضوحها لجميع المهتمين بها، ويشمل نطاق تخصصها أيضا الحد من المخاطر النظامية من خلال إدارة السياسات الاحترازية الجزئية والكلية، وتحقيق الانضباط المالي وحماية حقوق المستثمرين، وجاء هذا التحرك على خلفية الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية 2007-2008 التي سلطت الضوء على الحاجة إلى الرقابة على كافة الأنشطة المالية، ولقد ساهمت سياسة البنك المركزي المصري في الحد من المخاطر التي يتعرض لها القطاع المصرفي، وبالتالي أدت نتائج تلك السياسات إلى تحسين الظروف المالية الكلية ودعم استقرار النظام المالي، كما أحرزت إدارة الرقابة المصرفية في البنك المركزي المصري تقدما مهما في تعزيز الرقابة الاحترازية الجزئية والكلية للنظام المصرفي من خلال التنظيم واتفاقية بازل II وإدارة الائتمان، إذ تم تكليف الوحدة الخاصة بالسياسات الاحترازية الكلية بأن تراقب الاتجاهات والمخاطر في الجهاز المصرفي المصري على المستوى الكلي وتطوير القدرة على إجراء التحليل الخاص بالسياسات الاحترازية الكلية، وهي تتعاون مع الوحدات الأخرى في إدارة الرقابة المصرفية التي توفر البيانات والمعلومات اللازمة لتحليل القطاع المصرفي الكلي، وينصب تركيز وحدة الاحتراز الكلي على القطاع المصرفي، ومن الممكن أن تأخذ بنظر الاعتبار التطورات في الأسواق المالية المصرية للكشف عن أي نقاط ضعف محتملة قد تؤثر على النظام المصرفي⁽¹⁾.

كما تتمتع السلطة الاحترازية الكلية بالسيطرة المباشرة على الأدوات الاحترازية الكلية، مما يمكنها من فرض القواعد التنظيمية، وتتم مشاركة التوصيات مع الإدارة العليا للبنك المركزي المصري لاتخاذ تدابير وقائية بشأن الصدمات المحتملة التي يمكن أن تؤثر على البنوك.

وقد قامت السلطة الاحترازية الكلية بتطبيق العديد من أدوات السياسة الاحترازية الكلية والجزئية، مثل نسبة الرافعة المالية ونسبة القرض إلى القيمة ومتطلبات الاحتياطي الإلزامي، حدود على التركيزات الائتمانية للعميل الواحد أو مجموعة العملاء ذوي الصلة، وحدود على التركيزات القطاعية، نسب السيولة لدى البنوك، نسبة كفاية رأس المال،

¹⁾ The World Bank, Program Document for A Proposed Loan in The Amount of Us\$500 million To the Arab Republic of Egypt for A Third Financial Sector Development Policy Loan, Washington, D.C., Report, No. 53277 – EG, 2010, p 35-79.

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في ظل

التحرير المالي لمصر والأردن والعراق

ووضع منهجية لاحتساب رأس المال المخصص لمواجهة تقلبات دورة الأعمال ومنهجية لتحديد البنوك ذات الأهمية النظامية، يضاف إلى ذلك سعيها لتطبيق متطلبات بازل III إذ يلتزم القطاع المصرفي المصري بمعايير الإفصاح التي تقرها التعليمات الرقابية الصادرة من البنك المركزي المصري فضلا عن ذلك معايير المحاسبة والمراجعة المصرية المتطابقة مع المعايير الدولية، وهي نسبة تغطية السيولة (LCR)، ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR)، فضلا عن احتساب نسبة مديونية الأفراد إلى دخلهم في حالة منح تسهيلات لعملاء التجزئة المصرفية كما يتم وضع حدود على نسبة المديونية إلى الدخل وفي هذا السياق، يتم التنسيق ما بين السياسة الاحترازية الكلية والجزئية في ضوء قيام إدارة مراقبة المخاطر الكلية بمتابعة وتقييم المخاطر النظامية التي قد تواجه القطاع المصرفي، كما يتم التنسيق ما بين السياسة الاحترازية الكلية والسياسات الاقتصادية الأخرى من خلال انعقاد اجتماعات دورية بين ممثلي السياسة الاحترازية الكلية والسياسات الاقتصادية الأخرى، لمناقشة توجهات هذه السياسات ومدى تأثير هذه السياسات على الاستقرار المالي⁽¹⁾.

كما سعى البنك المركزي المصري إلى إصدار تقارير الاستقرار المالي للتأكد من استقرار النظام المالي من خلال دراسة ومتابعة المخاطر النظامية التي يمكن أن تهدده، إذ تمثل هذه التقارير قناة للتواصل مع الجهات المختلفة والجمهور لتقييم دور البنك المركزي المصري في مواجهة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها القطاع المصرفي، ومن هذه المخاطر هو خروج رؤوس الأموال الأجنبية وان الحد من خروجها سوف يعمل على تحسين ميزان المعاملات الجارية، فضلا عن مرونة سعر صرف العملة المحلية وهو ما سيؤدي الي استمرار وفرة السيولة بالعملة الأجنبية لدى القطاع المصرفي، ومخاطر نظامية ناتجة عن نمو الائتمان الخاص بشكل مفرط والتي يظهر انخفاضها من خلال تحليل فجوة الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومخاطر الائتمان والسيولة والتركز والتي قد تؤثر على سلامة القطاع المصرفي، وان المركزي المصري نجح في الحد من تأثيرها من خلال مواكبة أحدث الممارسات الدولية،

⁽¹⁾ صندوق النقد العربي، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2020، الإمارات العربية المتحدة، 2020، ص 57.

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في ظل

التحرير المالي لمصر والأردن والعراق

والالتزام بتطبيق اتفاقيات بازل^(*) (معايير بازل II و معايير بازل III) وإصدار التعليمات الرقابية لمواءمة التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية⁽¹⁾، ويوضح الجدول (9) بعض الأدوات التي استخدمتها مصر لغاية عام 2021.

(*) اتفاقيات بازل: هي معايير كفاية رأس المال التي تضعها لجنة بازل للأشراف على البنوك والتي توجد في بازل، سويسرا وعادة ما تنفذ الجهات الرقابية الوطنية معايير تنظيم رأس المال المصرفي وضمان سلامة النظام المصرفي، وفي الوقت الحالي تم نشر ثلاث اتفاقيات (معايير بازل I، معايير بازل II، معايير بازل III). للمزيد يُنظر في ذلك:

- Suad Sindhiya, And Others, An Investigation of Banks' Non-Performing Loans – A Study of Microfinance Banks from Microeconomic and Macroeconomic Perspective Towards Sustainability & Financial Inclusion, Global Journal for Management and Administrative Sciences, Volume 3, Issue 1, 2022, P:81.

- طه عبد العظيم محمد، الإصلاح المصرفي للبنوك الإسلامية والتقليدية في ضوء قرارات بازل، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2020، ص 202-210.

⁽¹⁾ صندوق النقد العربي، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019، الإمارات العربية المتحدة، 2019، ص 114-115.

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في ظل التحرير المالي لمصر والأردن
والعراق

الجدول (9) أدوات السياسات الاحترازية الكلية المستخدمة في مصر

البعد	الأداة	التطبيق
الأدوات واسعة النطاق	حاجز الحفاظ على رأس المال	تم تطبيق هذه الأداة وبما يتماشى مع اتفاقية بازل 3، منذ عام 2016 لاستيعاب الخسائر خلال فترات الضغوط المالية والاقتصادية ولحماية القطاع المصرفي من عدم الاستقرار.
	الحد من نسبة الرافعة المالية	في عام 2015، أصدر البنك المركزي المصري لائحة نسبة الرفع المالي ويعتزم تطبيق نسبة الرفع المالي وفقاً للجدول الزمني الذي حددته لجنة بازل، وتعد هذه النسبة مقياساً توجيهياً فقط للفترة 2015-2017 ولكنها إلزامية للبنوك بدءاً من السنة المالية 2018.
	متطلبات مخصصات خسائر القروض المستقبلية	في عام 2019، طبقت المصارف المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 عند إعداد بياناتها المالية إذا أصدرت بيانات مالية سنوية في 31 كانون الأول، فضلاً عن تعميم البنك المركزي المصري في عام 2021، واستجابة لـ COVID-19، الذي ينصح البنوك بتصنيف الشركات الصغيرة والمتوسطة كقروض متعثرة بدءاً من 180 يوماً بعد التأخر في السداد بدلاً من 90 يوماً.
أدوات القطاع السكني	الحد الأقصى لنسبة خدمة الدين إلى الدخل	في عام 2016، تم تطبيق هذه الأداة إذ لا يجوز أن تتجاوز نسبة إجمالي خدمة الدين لجميع المصارف للعميل الواحد 35% من الدخل الشهري لذلك العميل بعد خصم الضرائب المستحقة، والتأمينات الاجتماعية، فضلاً عن قروض التمويل العقاري للإسكان الشخصي (ويمكن زيادة هذه النسبة إلى 40% في حالة القروض العقارية للسكن الشخصي، وفقاً للقانون رقم 148 لسنة 2001، واعتباراً من عام 2019، تم رفع نسبة خدمة الدين للأفراد إلى 50% بعد أن كانت 35% من إجمالي الدخل الشهري للفرد، بما في ذلك القروض العقارية للسكن الشخصي والتي كانت نسبتها 40% من دخل الأفراد الشهري.
	القروض المقومة بالعملة الأجنبية	منذ عام 2003، فرض البنك المركزي المصري قيوداً على الإقراض بالعملة الأجنبية للمقترضين دون إيرادات كافية من العملة الأجنبية، حسب ما ورد في التعاميم وهي كما يلي: لا يجوز للبنوك منح تسهيلات ائتمانية لعملائها بالعملة الأجنبية أو تمويل أي نوع من الأنشطة بالعملة الأجنبية إلا إذا تأكد البنك من أن العميل لديه موارد بالعملة الأجنبية.
أدوات قطاع الشركات	متطلبات رأس مال قطاع الشركات	في عام 2019، تم تطبيق لائحة المتطلبات النوعية لإدارة مخاطر التركيز بكافة أنواعها وقياس مخاطر التركيز الائتماني، وفقاً للنظام الصادر في عام 2016، وفي عام 2020، تم إعفاء البنوك لمدة سنة تنتهي في 2021 من احتساب أوزان المخاطر، بسبب نقشي جائحة كورونا، وتم تمديد هذا الإعفاء حتى نهاية 2021، ومرة أخرى حتى كانون الأول من عام 2022.
	القروض المقومة بالعملة الأجنبية	منذ عام 2003، فرض البنك المركزي المصري قيوداً على الإقراض بالعملة الأجنبية للمقترضين (الشركات) دون إيرادات كافية من العملة الأجنبية، حسب ما ورد في التعاميم وهي كما يلي: لا يجوز للبنوك منح تسهيلات ائتمانية لعملائها بالعملة الأجنبية أو تمويل أي نوع من الأنشطة بالعملة الأجنبية إلا إذا تأكد البنك من أن العميل لديه موارد بالعملة الأجنبية.

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في ظل التحرير المالي لمصر والأردن

والعراق

		أدوات السيولة
في عام 2019، صدرت لائحة بشأن استثناء الأوراق التجارية المخصصة للقطاع العقاري بشروط معينة، على أن يكون إجمالي القروض لكل مستثمر وشركائه ذات العلاقة لا تتجاوز 1% من إجمالي المحفظة الائتمانية للمصرف، كما لا يجوز أن يتجاوز التمويل العقاري نسبة 3% من إجمالي المحفظة الائتمانية للمصرف.	الإقراض لصناعات أو قطاعات معينة	
في عام 2016، أصدر البنك المركزي المصري اللائحة التنظيمية لإدارة مخاطر السيولة، والتي تضمنت المتطلبات النوعية لإدارة هذه المخاطر وتنفيذ نسبة تغطية السيولة، مع الترتيبات الانتقالية بما يتماشى مع بازل 3 ويجب على المصارف الحفاظ على حد أدنى لكل عملة محلية وأجنبية على النحو التالي: اعتباراً من 30 أيلول 2016 70%، اعتباراً من 30 أيلول 2017 بنسبة 80%، اعتباراً من 30 أيلول 2018 بنسبة 90%، واعتباراً من 30 أيلول 2019 بنسبة 100%.	نسبة تغطية السيولة (لعملة محلية والعملات والأجنبية)	
منذ عام 2005، يجب على جميع البنوك العاملة في مصر الحفاظ على نسبة سيولة قدرها 20% للعملة المحلية و25% للعملات الأجنبية المجمعة التي تشمل على الأصول السائلة والالتزامات	نسبة الأصول السائلة	
في عام 2016، تم وضع اللائحة التنظيمية الخاصة بنسبة صافي التمويل المستقر، ويجب على البنوك الالتزام بنسبة صافي التمويل المستقر خلال ثلاثة أشهر على الأقل، إذ يجب على المصارف الحفاظ على نسبة حد أدنى إجمالية قدرها 100%، كحد أدنى للعملات المحلية وكل العملات الأجنبية وتتوافق هذه النسبة مع إطار بازل.	نسبة صافي التمويل المستقر (على العملة المحلية والأجنبية)	
في عام 2017، أصبح هناك متطلبات الاحتياطي على الودائع بالعملة المحلية. ويجب على البنوك الاحتفاظ بنسبة 14% من ودائعها بالعملة المحلية (باستثناء شهادات الإيداع للأفراد التي تزيد فترات استحقاقها عن ثلاث سنوات) لدى البنك المركزي كاحتياطات لا تحمل فوائد، وما تجدر الإشارة إلى أن هذه الضوابط يمكن استخدامها لأغراض السياسة النقدية.	الاحتياطي الإلزامي	
في عام 2012، لا يجوز أن يتجاوز الفائض في جميع مراكز العملات الأجنبية 2% من قاعدة رأس المال، ولا يجوز أن يتجاوز العجز في جميع مراكز العملة (الأجنبية أو المحلية) 20% من قاعدة رأس المال، وفي عام 2017 تم تغيير المركز المفتوح إلى 10% بعملة واحدة و20% بجميع العملات الأجنبية. ولا يجوز أن يتجاوز الفائض أو العجز بالعملة المحلية 10% من القاعدة الرأسمالية.	حدود على صافي المراكز المفتوحة بالنقد الأجنبي إلى رأس المال (*)	

(*) صافي المراكز المفتوحة بالنقد الأجنبي إلى رأس المال: يوضح هذا المؤشر حساسية مخاطر السوق بالنسبة لسعر الصرف، إذ يهدف إلى قياس التعرض لودائع القطاع المصرفي لمخاطر سعر الصرف مقارنة برأس المال، مما يعني قياس التباين بين مراكز الأصول والخصوم بالعملات الأجنبية وذلك لتقييم الضعف المحتمل لمركز رأس المال لقطاع المصارف إلى تحركات سعر الصرف، للمزيد يُنظر في ذلك:

- حسين خالد حسين، مؤشرات السلامة المالية في العراق للمدة (2015 Q2 - 2019 Q2)، البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، ص 26.

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في ظل التحرير المالي لمصر والأردن

والعراق

الأدوات الهيكلية	
الرسوم الإضافية على رأس المال للمؤسسات ذات الأهمية النظامية	في عام 2017، تم تحديد اللائحة التنظيمية للرسوم الإضافية لرأس المال لـ D-SIBs. وبموجب هذه اللائحة، قام البنك المركزي المصري بتحديد الـ D-SIBs وفقاً للمنهجية المحددة في التعميم الصادر في هذا الشأن، التي حددها البنك المركزي المصري لخمس مجموعات مختلفة مع رسوم رأسمالية تصاعدية، تتراوح الرسوم الإضافية لرأس المال من 0.25% إلى 1.25% وتهدف إلى زيادة المرونة، للمصارف التي تم تحديدها.
حدود حجم التعرضات بين المؤسسات المالية	في عام 2011، وضع البنك المركزي المصري حدوداً لتعرضات الدول والمؤسسات المالية، وترتبط بشكل أساسي بقاعدة رأس مال المصارف، وتصنيفات الدول، والنتائج المحلي الإجمالي، وهي كالتالي (1) الحد الأقصى للتعرض لمصرف في الخارج هو 10% من إجمالي تعرضات المصرف المحلي المستثمر في الخارج أو 40% من رأس مال البنك أو أيهما أقل. (2) الحد الأقصى لتعرض المصرف في مجموعة مالية هو 50% من قاعدة رأس مال البنك. (3) يجوز لفرع مصرف أجنبي أن يستثمر في مركزه الرئيسي وفروعه والمصارف والمؤسسات التابعة له في جميع الدول بما يصل إلى 100% من قاعدة رأسماله.

المصدر: أعدّ بالاعتماد على قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي (IMF macroprudential database)، متوفر على الرابط : <https://www.elibrary-areer.imf.org/Macroprudential/Pages/ChapterQuery.aspx> تم الاطلاع على الرابط بتاريخ 2024/5/12.

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في ظل التحرير المالي لمصر والأردن والعراق

ثانياً: تحليل أدوات السياسات الاحترازية الكلية في مصر

من خلال الجدول (10) يتضح أن نسبة الرافعة المالية في الأعوام (2015-2016-2017-2018) كانت شبه مستقرة وسجلت أدنى نسبة لها في عام 2016 التي بلغت (5.1%) وهي نسبة منخفضة مقارنة مع الأعوام الأربعة الأخرى إلا أنها أيضاً قد تجاوزت الحدود الدنيا المقررة والبالغة (3%)⁽¹⁾.

الجدول (10) تطور أدوات السياسات الاحترازية الكلية في مصر (2015-2022)

نسبة الاحتياطي الإلزامي	نسبة القرض إلى الودائع	نسبة تغطية السيولة بالعملة الأجنبية	نسبة تغطية السيولة بالعملة المحلية	نسبة صافي التمويل المستقر	نسبة القرض إلى القيمة	الرافعة المالية	المؤشر % السنوات
10	41	—	—	—	—	5.4	2015
10	47.5	—	—	—	—	5.1	2016
14	46	252.70	889	214.10	55	6.3	2017
14	46.2	238.60	749	220.40	53.6	6.3	2018
14	46.7	200.70	757.20	246.40	55.2	7.1	2019
14	46.4	169.60	1017.40	236.50	54	7.7	2020
14	48.8	186.90	1006.80	249	54.6	7.2	2021
18	48	173.10	943.20	226.10	—	6.4	2022

المصدر: أعدّ بالاعتماد على:

- البنك المركزي المصري، مؤشرات السلامة المالية للجهاز المصرفي (بخلاف البنك المركزي المصري)، مصدر سابق.
- البنك المركزي المصري، تقرير الاستقرار المالي، سنوات متعددة.
- البنك المركزي المصري، الموقع الرسمي، كتب دورية، متوفر على الرابط <https://www.cbe.org.eg/ar/> تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2024/6/16.

وفي الأعوام (2019، 2020، 2021، 2022) شهدت النسبة تحسن واضح، إذ يعود السبب في ذلك إلى توجهات صانعي السياسات المالية والنقدية لتخفيف من إثار جائحة كورونا التي تضمنت زيادة نسبة الرافعة

⁽¹⁾ البنك المركزي المصري، تقرير الاستقرار المالي، 2016، ص24.

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في ظل التحرير المالي لمصر والأردن والعراق

المالية خلال الأعوام (2019-2020-2021)، ومن ثم عاودت الانخفاض خلال عام 2022 لتعود إلى وضعها الطبيعي شبه المستقر، في حين نلاحظ أن أداة نسبة القرض إلى القيمة كانت شبه مستقرة خلال مدة البحث، وصفة الاستقرار في هذه الأداة تعود إلى إن التمويل موزع حسب قيمة الدخل الشهري لاسيما أصحاب الدخل الشهري الثابت.

وبالانتقال إلى أداة نسبة صافي التمويل المستقر والتي سجلت نسب مرتفعة وقد تجاوزت النسب المعيارية المقررة وفق مقررات لجنة بازل التي تنص على إن يكون الحد الأدنى لها 100% على المستوى الإجمالي بالنسبة للعملة المحلية والعملات الأجنبية، ومن خلال الجدول أعلاه يتضح إن اعلى نسبة كانت 249% في عام 2021 في حين كانت ادنى نسبة 214% في عام 2017، مما يعني إن القطاع المصرفي يعتمد بشكل كبير على مصادر التمويل المستقرة والطويلة الأجل لتلبية المتطلبات التمويلية وتغطية التوظيفات في الأصول، وعلى الصعيد نفسه فأن نسبة تغطية السيولة للعملة المحلية فإنها أخذت اتجاهاً تصاعدياً حتى عام 2020 لتتخفف بعد ذلك خلال عامي 2021 و2022، في حين نلاحظ إن نسبة تغطية السيولة للعملات الأجنبية كانت ذات اتجاهاً تنازلياً إذ بلغت اعلى نسبة 252.7% في عام 2017 وسجلت ادنى نسبة 169.6% في عام 2020، وبالإجمال فأن نسبة تغطية السيولة للعملة المحلية والعملات الأجنبية تجاوزت النسب المعيارية المقررة من قبل البنك المركزي وفق مقررات بازل التي نصت على إن يكون الحد الأدنى لها 100%، مما يعني إن القطاع المصرفي المصري قادر على مواجهة الصدمات التي قد تنتج عن ارتفاع الفجوات السالبة بين آجال استحقاق الأصول والالتزامات في الأجل القصير.

أما أداة نسبة القروض إلى الودائع فأنها اتسمت بالاستقرار النسبي خلال مدة البحث، وقد يعود السبب في ذلك إلى إن معدل نمو الودائع ومعدل نمو القروض يسيران بنفس الاتجاه مع الزمن وكما هو مبين في الشكل (7)، وهذا يدل على ثقة الأفراد والقطاعات الأخرى في القطاع المصرفي المصري الذي يعتمد بشكل أساسي على ودايع القطاع العائلي التي تمثل 68% من أجمالي الودائع⁽¹⁾، التي تعد من مصادر التمويل المستقرة نسبياً.

وأخيراً فيما يخص نسبة الاحتياطي الإلزامي فقد شهد تغييرين في مدة البحث ففي عام 2017 أصبحت نسبة الاحتياطي 14% بعد أن كانت 10% جاء ذلك نتيجة لإجراءات السياسة النقدية الانكماشية من اجل السيطرة

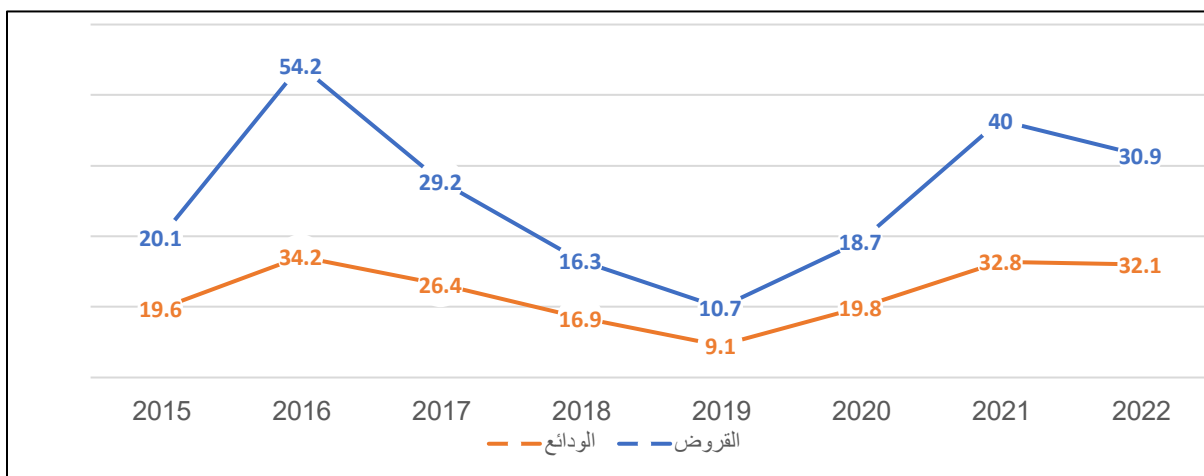
⁽¹⁾ البنك المركزي المصري، تقرير الاستقرار المالي، 2020، ص25.

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي

في ظل التحرير المالي لمصر والأردن والعراق

على الضغوط التضخمية، فضلا عن إضفاء المزيد من المرونة في إدارة السيولة، وفي عام 2022 زادت نسبة الاحتياطي لتصبح 18% وذلك نتيجة للتدابير الاحترازية التي اتخذتها السلطات الاقتصادية لمواجهة تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، والتخفيف من الضغوط التضخمية الناتجة عن التضخم العالمي وانخفاض قيمة العملة المحلية، من أجل استهداف الاستقرار الاقتصادي المستدام.

الشكل (7) تطور معدل نمو القروض والودائع في مصر للمدة (2015-2022)%



المصدر: أعدّ بالاعتماد على:

- البنك المركزي المصري، تقرير الاستقرار المالي، 2018، ص14.

- البنك المركزي المصري، تقرير الاستقرار المالي، 2022، ص27.

ثالثا: تحليل دور السياسات الاحترازية الكلية في الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في مصر

نلاحظ من خلال الجدول (11) أن أدوات السياسات الاحترازية قد أسهمت مساهمة فاعلة في المحافظة على مستويات شبه مستقرة للاستقرار المصرفي خلال مدة البحث، وكما هو معلوم أن أدوات السياسات الاحترازية يتم التحكم فيها استجابة للأوضاع الاقتصادية الحالية والمتوقعة، وبالتالي فإنها يتحكم فيها كنتيجة للوضع الاقتصادي، بمعنى آخر تخفيف القيود في فترات الانكماش وتشديدها في أوقات الازدهار إذا ما لاحت في أفق الاقتصاد بؤادر أزمة، إذ يلاحظ أن نسبة الرافعة المالية قد تم رفعها في عام 2019 استجابة للوضع الاقتصادي السائد في تلك الفترة نتيجة انتشار فايروس كورونا وتوقف النشاط الاقتصادي وماله من تداعيات، وظهرت النتائج المترتبة عليها، إذ حافظ مؤشر الاستقرار المصرفي على وضعه في عام 2019 وازداد في عام 2020، ليسجل نسبة 0.6%.

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي
في ظل التحرير المالي لمصر والأردن والعراق

الجدول (11) أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المصرفي في مصر للمدة (2015-2022)

مؤشر الاستقرار المصرفي %	أدوات السياسة الاحترازية %			السنة
	نسبة الرافعة المالية	نسبة القروض إلى الودائع	نسبة الاحتياطي الإلزامي	
0.46	5.4	41	10	2015
0.55	5.1	47.5	10	2016
0.62	6.3	46	14	2017
0.48	6.3	46.2	14	2018
0.48	7.1	46.7	14	2019
0.60	7.7	46.4	14	2020
0.48	7.2	48.8	14	2021
0.47	6.4	48	18	2022

المصدر: أعدّ بالاعتماد على بيانات الجدول (6) والجدول (10).

أما بالنسبة لأداة نسبة القروض إلى الودائع فإنها كانت شبه مستقرة وهو ما انعكس على مؤشر الاستقرار المصرفي خلال مدة البحث، إذ إن القروض لم تتجاوز الودائع وبالتالي فإن القيود الذي وضعتها السياسات الاحترازية قد حققت مبتغاها ولم تحصل هناك فجوة تمويل وان المصارف كانت تغطي الالتزامات من خلال الودائع المصرفية التي تعد تمويل ثابت، دون الحاجة إلى اللجوء إلى تمويل الأسواق المالية الذي يمكن أن يكون أكثر تقلباً وتكلفة،

وفيما يخص أداة نسبة الاحتياطي الإلزامي فإنها ساهمت في المحافظة الاستقرار المصرفي وان التغيرات التي أجرتها السلطات النقدية فيها كانت استجابة لوضع اقتصادي يتطلب ذلك إذ نلاحظ إن السلطات النقدية قد أجريت تغييرين فيها خلال مدة البحث ففي عام 2017 قامت برفع نسبة الاحتياطي القانوني لمواجهة الضغوط التضخمية، ليبقى مستقرًا بعد ذلك حتى عام 2022 إذ تم رفعه إلى 18% وذلك لمواجهة تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، وعليه فإن التغير الذي اجري فيها هو للوقاية من الضغوط التضخمية المستوردة الناجمة عن الحرب الروسية الأوكرانية، التي من الممكن إن تؤثر على الاقتصاد المصري بشكل عام والاستقرار المصرفي بشكل خاص.

أجمالاً يتضح أن السياسة الاحترازية الكلية قد حققت اهدافها من خلال التحكم بأدواتها حسب الظروف الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد خلال المدة المدروسة.

المبحث الثاني: تحليل العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار

المالي للقطاع المصرفي في ظل التحرير المالي في الأردن

المطلب الأول: لمحة عن البنك المركزي الأردني

شهد الأردن عملية تحديث وتنظيم فيما يتعلق بالنظام المالي بشكل عام والنظام المصرفي بشكل خاص وبالتحديد بعد إعلان إمارة شرق الأردن عام 1921، إذ تولى الأمير عبد الله بن الحسين مقاليد الحكم فيها، وكان الهدف هو مواكبة التطورات العالمية وإرساء سلطة الدولة وإنشاء مجتمع مدني بعد أن كان المجتمع بدوي، وكانت أولى المبادرات لهذا التحديث والتنظيم قد تمثلت بتأسيس أول بنك تجاري في الأردن في عام 1925 الذي كان فرع للبنك العثماني ويعد هذا البنك أول وكيل مالي للحكومة فضلا عن قيامه بالأعمال التجارية للمصارف⁽¹⁾. وقد شهد القطاع المصرفي الأردني جملة من التطورات خلال الـ 100 سنة الماضية، ففي المدة (1949-1963) تم تأسيس مجلس النقد الأردني الرسمي بموجب قانون رقم (35) لسنة 1949 والذي تم تعديله بموجب قانون رقم (53) لسنة 1949، الذي أسهم في إصدار وتطبيق مجموعة من القرارات الخاصة بالقطاع المالي وتنظيم عمل المصارف، في حين شهدت المدة (1964-1989) ولادة البنك المركزي الأردني إذ مارس أعماله بصورة فعلية كما تولى مسؤولية وواجبات وزارة الخزانة، إلى جانب قيامه في المساهمة في تشجيع النمو الاقتصادي المطرد والمساهمة في رسم السياسات الاقتصادية وتنفيذها، والرقابة على المصارف والإشراف عليها بما يكفل سلامة مراكزها المالية وحماية حقوق المودعين والمساهمين وفق أحكام التشريعات النافذة وقواعد الحوكمة التي يضعها البنك المركزي بموجب التعليمات التي يصدرها لهذه الغاية، أما خلال المدة (1990-2022) والتي شهدت انفتاح الاقتصاد الأردني وتوفير بيئة جاذبة للاستثمار في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي، وأنشاء دائرة تعنى بمراقبة أداء مؤسسات الجهاز المصرفي وسلامة مركزها المالي والمحافظة على الاستقرار النقدي والمالي وتطوير نظام إلكتروني للمدفوعات الوطنية، إلى جانب إجراء تعديلات لمواكبة التطورات النقدية ومنها تعديل قانون التعامل بالبورصات الأجنبية رقم 1 لسنة 2017، فضلا عن إصدار لائحة تعليمات تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)⁽²⁾.

⁽¹⁾ جمعه محمود عباد، الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وآثارها الحالية والمتوقعة على الجهاز المصرفي الأردني، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، لبنان، 2009، ص 21.

⁽²⁾ للمزيد يُنظر في ذلك:

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي

في ظل التحرير المالي لمصر والأردن والعراق

ويمكن توضيح اهم أهداف البنك المركزي الأردني التي أسهمت في بناء نظام مالي مستقر قادر على مواجهة التحديات والحد من أثرها السلبية المحتملة على النظام الاقتصادي ككل كما في المخطط (11).

المخطط (11) أهداف ومهام البنك المركزي الأردني



المصدر: أعدّ بالاعتماد على الموقع الرسمي للبنك المركزي الأردني، متوفر على الرابط: <https://www.cbj.gov.jo/AR> ، تم الاطلاع على الرابط بتاريخ 2024/7/15.

المطلب الثاني: هيكل القطاع المصرفي في الأردن

بدأ تطور العمل في القطاع المصرفي الأردني في العشرينات من القرن الماضي، إذ شهد عام 1925 افتتاح أول فرع للبنك العثماني، وفي عام 1935 تم افتتاح فرع للبنك العربي في عمان ومن ثم تطور العمل

- البنك المركزي الأردني، الموقع الرسمي، متوفر على الرابط: <https://www.cbj.gov.jo/AR>
- البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث، خمسون عام من الإنجاز 1964-2014، عدد خاص، 2016.
- البنك المركزي الأردني، دائرة الاستقرار المالي، تقرير الاستقرار المالي، للسنوات (2015-2022).

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي

في ظل التحرير المالي لمصر والأردن والعراق

المصرفي مما تتطلب افتتاح فرع ثان للبنك العربي في المربد في عام 1943، كما أن للإحداث السياسية دور في تطور القطاع المصرفي كما تم افتتاح كل من بنك الأمة وبنك باركليز في عام 1949، وفي السنوات اللاحقة توالى تأسيس وافتتاح المصارف والفروع التابعة لها في الأردن مثل الشركة العقارية العربية ومقرها في مصر عام 1951، والبنك الأهلي الأردني عام 1956، وبنك الرافدين عام 1957، وكل من بنك القاهرة وبنك الأردن عام 1960، وبنك المشرق عام 1972، وبنك الإسكان عام 1974⁽¹⁾، وشهدت المدة (1976-1994) تطورات في القطاع المصرفي تمثلت في تأسيس عدد من المصارف الاستثمارية والتجارية في الأردن وقد بلغ عددها (10) مصارف ومن أهمها المصرف الإسلامي الأردني ومصارف تمارس النشاط المصرفي التقليدي، كما اشتمل القطاع المصرفي الأردني على عدد كبير من المؤسسات المالية غير المصرفية كشركات التوفير والإقراض التعاقدية، جاء ذلك نتيجة نجاح البنك المركزي الأردني في خلق بيئة ملائمة لعمل المصارف، من خلال التشريعات ورسم السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية الحصيفة التي سمحت للمصارف بالعمل داخل الأردن بمختلف التصنيفات مثل المصارف التجارية والمصارف التخصصية والمصارف الإسلامية⁽²⁾.

ومن خلال تفحص بيانات الجدول (12) يتضح أن السمة الأساسية للقطاع المصرفي في الاقتصاد الأردني تتميز بكثافة مصرفية جيدة مقارنة مع مصر ويمكن تأشير حالة من التطور في النمو للقطاع المصرفي بشكل متناسب مع عدد السكان وهو ما يحسب للسياسات المصرفية التي يتبناها البنك المركزي في تسيير القطاع بما يتلاءم مع متطلبات التنمية المالية.

⁽¹⁾ جمعية البنوك في الأردن، البنوك العاملة في الأردن (1996-2006)، الأردن، 2007، ص7.

⁽²⁾ الهام وحيد دحام، فاعلية أداء السوق المالي والقطاع المصرفي في النمو الاقتصادي، ط1، دار المنهل، الشارقة، 2013، ص80.

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي
في ظل التحرير المالي لمصر والأردن والعراق

الجدول (12) هيكل القطاع المصرفي الأردني (2015-2022)

السنوات	عدد المصارف	عدد السكان (1000) نسمة	عدد الفروع 2	الكثافة المصرفية ^(*) (2/1)	عدد أجهزة الصراف الآلي ATM
2015	25	9559	786	12.16	1488
2016	25	9798	808	12.12	1669
2017	25	10053	818	12.28	1802
2018	24	10309	848	12.15	1918
2019	24	10554	862	12.24	2017
2020	24	10806	857	12.60	2094
2021	23	11057	877	12.60	2195
2022	21	11302	865 ^(**)	13.06	2246

المصدر: أعدّ بالاعتماد على:

- البنك المركزي الأردني، نظام المدفوعات في الأردن، التقارير السنوية (2016-2022)
 - جمعية البنوك في الأردن، دائرة الدراسات، الأداء المقارن للبنوك العاملة في الأردن خلال عامي 2015 و 2016، الأردن، 2017.
 - دائرة الإحصاءات العامة، الكتاب الإحصائي السنوي الأردني، مطبعة دائرة الإحصاءات العامة، العدد 74، الأردن، 2023.
 - جمعية البنوك في الأردن، أبرز التطورات المصرفية، الأردن، 2022.
- (* الكثافة المصرفية = عدد السكان (1000 نسمة) // عدد الفروع
- (**) غير متضمن على فروع بنك ستاندرد تشارترد- الأردن لعدم توفرها بسبب الاستحواذ عليه من قبل بنك الاستثمار العربي الأردني.

كما يلاحظ أن أعلى نسبة للكثافة المصرفية قد سجلت في عام 2022 والتي بلغت (13.06) ألف نسمة لكل فرع مصرفي ويعود السبب في ذلك إلى إن هناك فروع لمصرف ستاندرد تشارترد-الأردن لم تحتسب في الإحصاءات الخاصة بعدد الفروع، وسجلت الكثافة المصرفية أدنى نسبة وهي الأفضل في عام 2016 والتي بلغت (12.12) ألف نسمة لكل فرع مصرفي، ويتكون الجهاز المصرفي الأردني من (21) مصرف بعدد فروع (865) لغاية عام 2022، في حين بلغ عدد أجهزة الصراف الآلي (ATM) (2246) لجميع المصارف العاملة في الأردن. وهذا يدل على أن المصارف العاملة في الأردن كانت سباقة في استخدام أحدث الأساليب التكنولوجية المالية في توفير أفضل الخدمات للعملاء، ويعود استخدام أجهزة الصراف الآلي لثمانينات القرن الماضي⁽¹⁾.

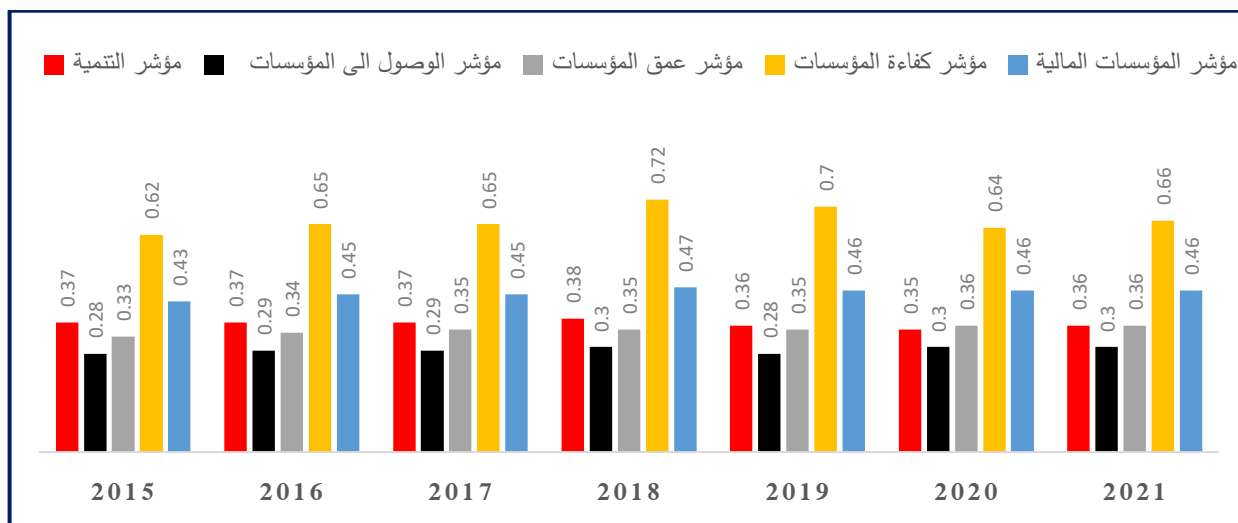
⁽¹⁾ جمعية البنوك في الأردن، تطور القطاع المصرفي الأردني (2000-2010)، الأردن، 2010، ص 27.

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي

في ظل التحرير المالي لمصر والأردن والعراق

ومن الجدير بالذكر أن هيكل القطاع المصرفي في الأردن اسهم بشكل كبير في رفع مؤشرات التنمية المالية من خلال تقديم الخدمات المالية المتنوعة وذات الجودة عالية، فضلاً عن أن تقديم هذه الخدمات يشمل جميع أفراد المجتمع، فعند ملاحظة الشكل (8) والذي يوضح مؤشرات التنمية المالية في الأردن خلال المدة (2015-2021) يتبين أن مؤشر التنمية المالية قد سجل نسب جيدة مقارنة مع مصر، الذي كان مستقرًا نسبيًا إذ بلغت قيمة المؤشر 0.37% في عام 2015، و0.36% في عام 2021، مما يعزز عملية التنمية الاقتصادية، من خلال تراكم رأس المال والتقدم التكنولوجي وزيادة معدلات الادخار، وتوفير المعلومات حول الاستثمار، وتسهيل وتشجيع تدفقات رأس المال الأجنبي، وما تجدر الإشارة إليه أن مؤشر التنمية المالية يتكون من مجموعة من المؤشرات الفرعية منها المتعلقة بالمؤسسات المالية التي بدورها تتكون من مجموعة من المؤشرات الفرعية (الوصول، العمق، الكفاءة)، وقد سجل مؤشر المؤسسات المالية في عام 2015 0.43% وفي عام 2021 سجل المؤشر 0.46%، في حين سجلت المؤشرات الفرعية المكونة له (0.28، 0.33، 0.62%) في عام 2015 وسجلت في عام 2021 (0.3، 0.36، 0.66%) على التوالي، ويتضح من الشكل (8) إن المؤشرات سابقة الذكر قد كانت مستقرة نسبياً طيل مدة البحث.

الشكل (8) مؤشرات التنمية المالية في الأردن للمدة (2015-2021)%



المصدر: أعد بالاعتماد على قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، متوفر على الرابط <https://data.imf.org> تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2024/7/1.

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي

في ظل التحرير المالي لمصر والأردن والعراق

وعلى الرغم من أن توفير الوسطاء الماليين والبنية الرئيسية اللازمة، وهيكل قطاع مصرفي جيد إلا أنه لا بد من وجود سياسات قوية للتنظيم والأشراف على جميع الكيانات المهمة لكي تكون أكثر فاعلية، إذ أبرزت الأزمة المالية العالمية العواقب الكارثية المترتبة على ضعف سياسات القطاع المالي وتأثيراتها على النتائج الاقتصادية.

المطلب الثالث: واقع مؤشرات الاستقرار المالي للقطاع المصرفي والتحرير المالي في الأردن

أولاً: الاستقرار المالي للقطاع المصرفي

يعد الاستقرار المالي والاستقرار المصرفي من أهم المؤشرات التي تعكس مدى متانة النظام المالي في مواجهة الأزمات المالية، وهو ما يتطلب وجود نظام مالي قادر على التصدي لها وأداء وظائفه عن طريق جهاز مصرفي مستقر وهو ما يبرز دور الاستقرار المصرفي في توجيه النشاط الاقتصادي للتغلب على التحديات المحتملة؛ لذا يعد تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي نقطة الانطلاق وأهم الركائز التي يبني عليها تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وقد اثبت القطاع المصرفي الأردني قدرته على تحمل المخاطر المرتفعة وهذا ما يتضح من البيانات الواردة في الجدول (13)، التي تشير إلى تحقيق الجهاز المصرفي الأردني استقرار واضح في مؤشرات السلامة المالية التي تمثل المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر الاستقرار المصرفي.

ومن الجدير بالذكر أن القطاع المصرفي يمثل المكون الأكبر والأهم في النظام المالي الأردني، إذ بلغ حجم موجوداته ما قيمته 62.9 مليار دينار في عام 2022 وشكلت موجودات المصارف المرخصة ما نسبته 96.3% من إجمالي موجودات القطاع المالي⁽¹⁾، مما يجعله قطاع جاذب للاستثمار وداعماً أساسياً للاستقرار المالي والاقتصادي. ومن ثم فإن بناء مؤشر يعبر عن الاستقرار المالي والمصرفي يُعد من أولويات صناع السياسات الاقتصادية والمصرفية، وفي هذا السياق سعت الأردن لبناء مثل هذا المؤشر، من خلال اتباع أفضل المنهجيات بما يتناسب مع خصوصية النظام المالي الأردني، إذ يتكون مؤشر الاستقرار المالي في الأردن من ثلاث مؤشرات فرعية ومنها مؤشر القطاع المصرفي، الذي بدوره يتكون من مجموعة من المؤشرات الفرعية والموضحة في الجدول الآتي:

⁽¹⁾ البنك المركزي الأردني، تقرير الاستقرار المالي، الأردن، 2022، ص 21.

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي
في ظل التحرير المالي لمصر والأردن والعراق

الجدول (13) مؤشرات السلامة المالية المكونة للمؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي في الأردن للمدة (2015-2022)%

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	المؤشر (%)
1. مؤشرات كفاية رأس المال									
- كفاية رأس المال	19.06	18.5	17.8	16.9	18.3	18.3	18	17.3	
2. مؤشرات جودة الأصول									
- القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض	4.9	4.3	4.2	4.9	5	5.5	5	4.5	
- مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة	74.7	77.9	75.4	79.3	69.5	71.5	79.9	81.5	
3. مؤشرات الربحية									
- العائد على متوسط الأصول (الموجودات)	10.3	8.9	9.1	9.6	9.4	5.1	8.3	8.8	
- العائد على متوسط حقوق الملكية	1.3	1.1	1.2	1.2	1.2	0.6	1	1	
4. مؤشرات السيولة									
- نسبة السيولة القانونية	149	137.8	130.1	131.9	133.8	136.5	141.5	138	
- نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات	51.8	48.9	45.8	44.9	45.6	46.3	47.7	45.8	

المصدر: أعدّ بالاعتماد على:

- البنك المركزي الأردني، مؤشرات المتانة المالية، متوفر على الرابط: <https://www.cbj.gov.jo/AR> تم الاطلاع على الرابط بتاريخ 2024/7/15.

- البنك المركزي الأردني، دائرة الاستقرار المالي، تقرير الاستقرار المالي، إصدارات متعددة، (2016-2022).

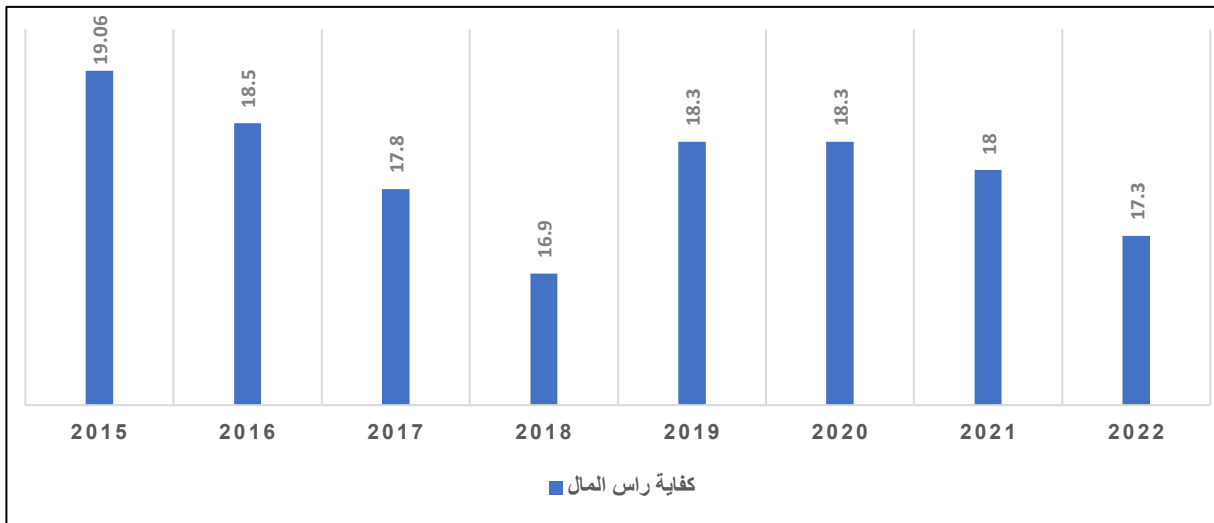
يُلاحظ من الشكل (9) إن مؤشر كفاية رأس المال قد سجل نسب مرتفعة هي الأعلى بين اقتصاديات الدول العينة وتميزت بالاستقرار النسبي خلال مدة البحث، إذ تراوحت بين 19.06% في عام 2015 وبين 17.3% في عام 2022، وقد تخللتها بعض التغيرات الطفيفة، إذ سجل المؤشر انخفاض في عام 2016 وبلغت قيمته 18.5% مقارنة بالعام السابق؛ وقد يعود السبب في هذا الانخفاض إلى زيادة معدل الائتمان الممنوح من قبل المصارف للقطاع الخاص والذي عادة يتصف بأوزان مخاطر مرتفعة نسبياً⁽¹⁾، واستمر المؤشر بالانخفاض في العامين 2017 و2018 مسجلاً (17.8%، 16.9%) على التوالي، وقد يعزى سبب ذلك إلى البدء بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) الذي عمل على تحويل مبالغ إضافية إلى مخصص خسائر الائتمان،

⁽¹⁾ البنك المركزي الأردني، دائرة الاستقرار المالي، تقرير الاستقرار المالي، 2016، ص37.

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في ظل التحرير المالي لمصر والأردن والعراق

والتي تم خصمها من حقوق المساهمين وتحديدًا من الأرباح المدورة، ليعاود المؤشر إلى الارتفاع في العامين 2019 و2020 وبلغت قيمة المؤشر 18.3% لكلا العامين وذلك بسبب توجيه البنك المركزي المصارف بتقنين عملية توزيع الأرباح لدعم قاعدة رؤوس أموال المصارف لزيادة قدرتها على مواجهة تداعيات جائحة كورونا، ثم انخفضت النسبة بشكلٍ بسيط لتصل إلى 18% و 17.3% في عامي 2021 و 2022 على التوالي، وذلك نتيجة النمو الملحوظ للتسهيلات الائتمانية خلال هذه المدة، وبشكل عام فإن قيمة المؤشر خلال مدة البحث (2015-2022) قد كانت اعلى من الحد الأدنى المطلوب الذي وضعه البنك المركزي وهو (12%) والحد الأدنى لمقررات بازل والبالغ (8%)، (10.5%)⁽¹⁾

الشكل (9) تطور مؤشر كفاية رأس المال في الأردن للمدة (2015-2022)%



المصدر: أعدّ بالاعتماد على بيانات الجدول (13)

وفيما يخص مؤشرات جودة الأصول يلاحظ من الشكل (10) إن مؤشر القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض قد سجل نسب تنازلية من عام 2015 ولغاية عام 2017، وقد يعود هذا الانخفاض إلى زيادة تقديم القروض أي ارتفاع إجمالي القروض (مقام النسبة)، وكما موضح في الشكل (11) إذ ارتفع إجمالي القروض في عام 2016 ليصل إلى 21.5 مليار دينار أردني بعد أن كان 19.8 مليار دينار أردني في عام 2015، اضف إلى ذلك انخفاض في القروض الغير منتظمة (بسط النسبة)، بسبب تصفية بعض الديون غير المنتظمة

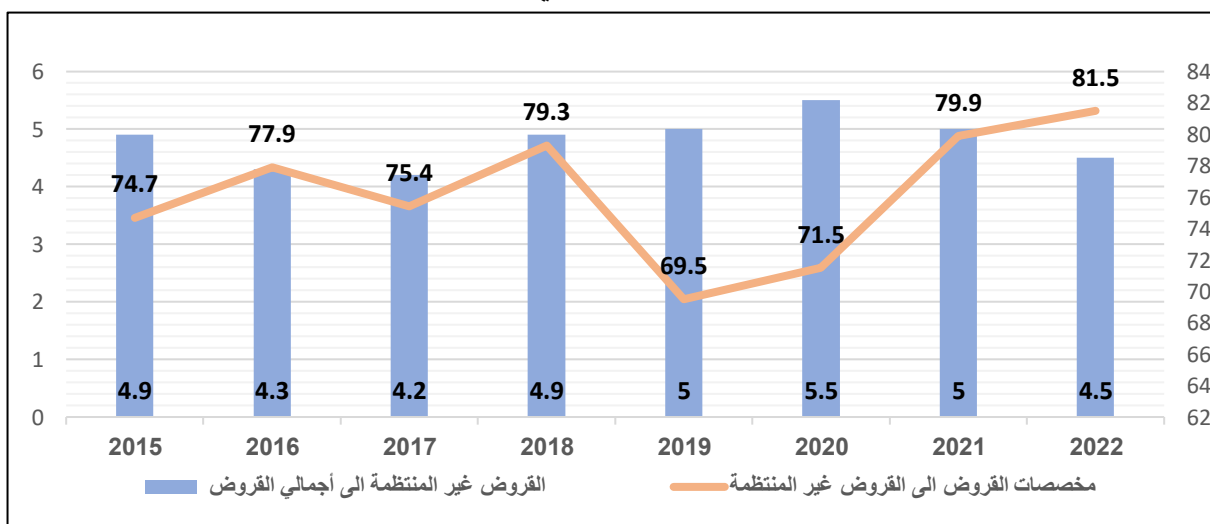
⁽¹⁾ البنك المركزي الأردني، دائرة الاستقرار المالي، تقرير الاستقرار المالي، 2022، ص28.

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي

في ظل التحرير المالي لمصر والأردن والعراق

من المخصصات المرصودة لها، وتحسن الظروف الاقتصادية كان له دور إيجابي على قدرة العملاء في السداد، وبالتالي انخفضت القروض غير المنتظمة في عام 2016 لتسجل 968 مليون دينار اردني بعد أن كانت 1.01 مليار دينار في عام 2015، وفي عام 2017 استمر المؤشر بالانخفاض ليسجل 4.2%، إذ قد يكون سبب هذا الانخفاض هو زيادة تقديم القروض أي ارتفاع أجمالي القروض بنسبة اكبر من الارتفاع في القروض الغير منتظمة، الذي ارتفع بنسبة 0.079% في حين ارتفعت القروض الغير منتظمة بنسبة 0.052%، وفي العامين 2018 و2019 ارتفع المؤشر بشكل بسيط ليسجل (4.9%، 5%) على التوالي، ويعزى سبب ذلك إلى ارتفاع الديون الغير منتظمة بنسبة اكبر من الارتفاع في أجمالي القروض، التي سجلت نمو بمقدار 0.21% في حين سجل إجمالي القروض نمو بمقدار 0.04%، أما في الأعوام 2020 و2021 و2022، فقد سجل المؤشر (5.5%، 5%، 4.5%) على التوالي إذ ارتفعت النسبة في عام 2020 لتسجل اعلى مستوى لها خلال مدة البحث، ويعزى سبب ذلك إلى الظروف الاقتصادية التي سببتها جائحة كورونا، إذ ازدادت حالات التخلف عن السداد، ليعود المؤشر للانخفاض التدريجي في العامين التاليين وكما هو موضح في الشكل (10).

الشكل (10) تطور مؤشرات جودة الأصول في الأردن للمدة (2015-2022)%



المصدر: أعدّ بالاعتماد على بيانات الجدول (13).

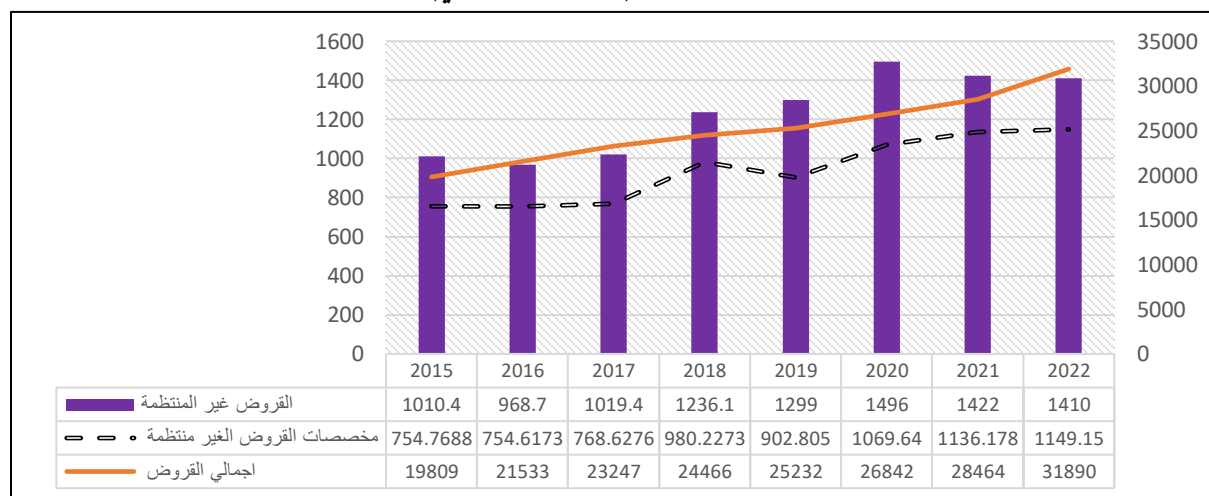
وفي ذات السياق نجد أن مؤشر مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة قد كان شبه مستقر خلال الأعوام (2015، 2016، 2017، 2018) ليسجل نسب متقاربة وجيدة إذ بلغت (74.7%، 77.9%،

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في ظل التحرير المالي لمصر والأردن والعراق

75.4%، 79.3%) على التوالي، التي تدل على إن القروض غير المنتظمة كانت مغطاة خلال هذه الأعوام بنسبة لا تقل عن 74.7%، ومن ثم انخفض المؤشر في عام 2019 ليسجل 69.5%، بسبب انخفاض المخصصات (بسط النسبة) التي بلغت 902 مليون دينار أردني كما موضحة في الشكل (11)، يقابلها ارتفاع في القروض الغير منتظمة (مقام النسبة)، وان سبب ذلك هو تداعيات جائحة كورونا التي أثرت بشكل سلبي على الاقتصاد، ليعاود المؤشر في الارتفاع خلال الأعوام الثلاثة اللاحقة ليسجل اعلى مستوى له في عام 2022 إذ بلغ 81.5% مما يعني أن القروض غير المنتظمة لدى القطاع المصرفي كانت مغطاة بنسبة 81.5%.

وبناء على ما جاء من البيانات الواردة في الشكل (10) فان القطاع المصرفي الأردني يتمتع بجودة أصول عالية، وقادر على مواجهة الأزمات، إذ لم يسجل ارتفاعات كبيرة ضمن المؤشرين خلال مدة البحث وبالخصوص في الأوقات التي تخللتها الأزمات.

الشكل (11) تطور القروض غير المنتظمة وأجمالي القروض ومخصصات القروض الغير منتظمة في الأردن للمدة 2015-2022 (مليون دينار أردني)



المصدر: أعدّ بالاعتماد على:

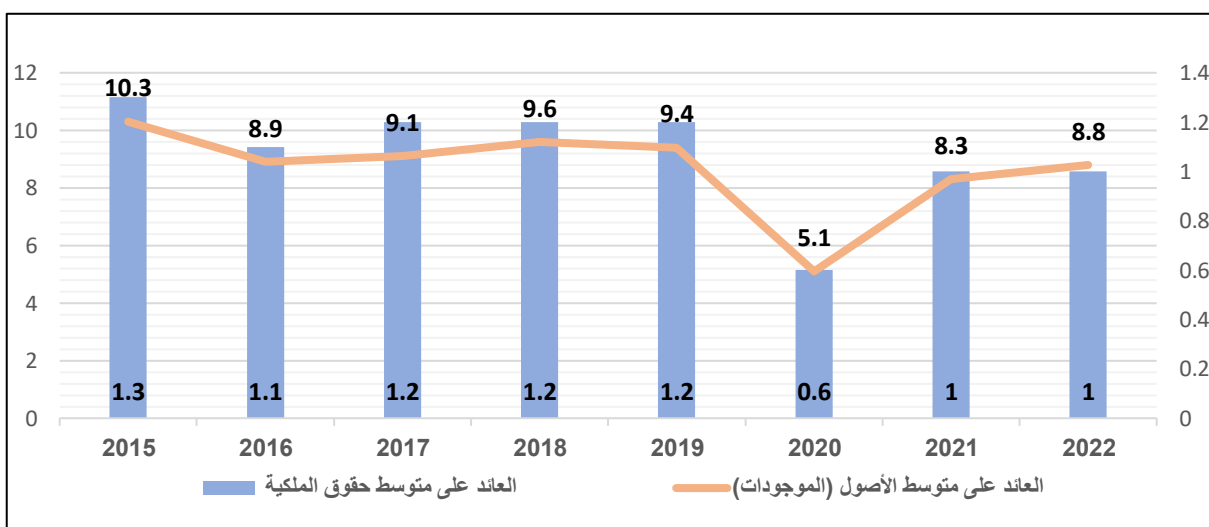
- البنك المركزي الأردني، دائرة الاستقرار المالي، تقرير الاستقرار المالي، إصدارات متعددة، 2016-2022.
- قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي IMF، متوفر على الرابط: <https://data.imf.org> تم الاطلاع على الرابط بتاريخ 2024/7/25.

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي

في ظل التحرير المالي لمصر والأردن والعراق

وعند تحليل مؤشرات الربحية الواردة في الشكل (12) نلاحظ أنها كانت منخفضة نسبياً مقارنة مع الدول العينة وقد سجلت أدنى نسبة بينها بالنسبة للمؤشرين العائد على متوسط الأصول والعائد على متوسط حقوق الملكية، إذ كانت أعلى نسبة لمؤشر العائد على متوسط الأصول في عام 2015 والتي بلغت 1.3%، وعلى الصعيد نفسه فإن أعلى نسبة لمؤشر العائد على متوسط حقوق المساهمين أيضاً كانت في نفس العام وبلغت 10.3%، واستمرت نسب المؤشرات على نفس الوتيرة تقريباً وهي نسب منخفضة نسبياً، وإن أحد الأسباب الرئيسة لهذا الانخفاض هو فرض نسبة ضريبية مرتفعة على دخل المصارف لتصل إلى 35%، أضف إلى ذلك هو أن سمة المصارف في الأردن بشكل عام التحفظ وعدم الإقبال الكبير على المخاطر، فضلاً عن تمتعها بمستويات مرتفعة من رأس المال⁽¹⁾.

الشكل (12) تطور مؤشرات الربحية في الأردن للمدة (2015-2022)%



المصدر: أعدّ بالاعتماد على بيانات الجدول (13).

أما في عام 2020 فقد سجلت مؤشرات الربحية أدنى مستوى لها خلال مدة البحث، إذ سجل العائد على متوسط الأصول نسبة بلغت 0.6%، وسجل العائد على متوسط حقوق الملكية نسبة بلغت 5.1%، وإن هذا الانخفاض جاء نتيجة قيام المصارف بالاحتفاظ بمخصصات ديون بمبالغ كبيرة للتحوط من مخاطر جائحة كورونا، وقيام المصارف بالسماح للعملاء المتضررين من الجائحة بتأجيل سداد الديون وإعادة الجدولة لبعض القروض للقطاعات

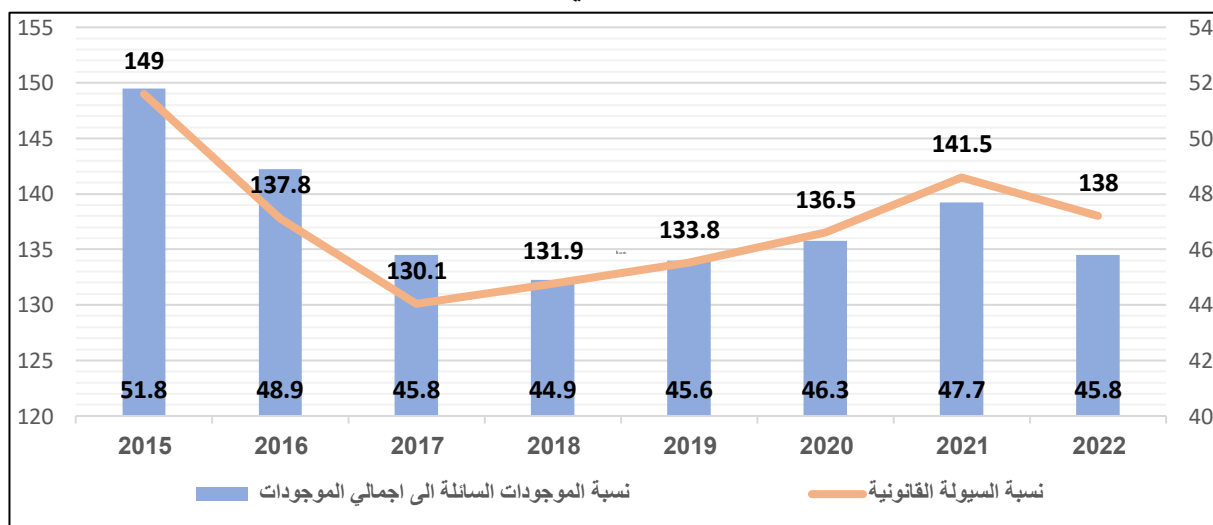
⁽¹⁾ البنك المركزي الأردني، دائرة الاستقرار المالي، تقرير الاستقرار المالي، 2018، ص 40-41.

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في ظل التحرير المالي لمصر والأردن والعراق

الاقتصادية المتضررة دون أي رسوم أو فوائد تأخير، وبهذا فقد انخفض معدل العائد على متوسط الأصول، ومعدل العائد على متوسط حقوق الملكية⁽¹⁾.

وفي عام 2021 وعام 2022 شهد المؤشرين ارتفاع لتعود أرباح المصارف إلى وضعها إلى ما قبل الجائحة، ليسجل كلاً من معدل العائد على متوسط الأصول ومعدل العائد على متوسط حقوق الملكية نسبة بلغت (8.3%، 1%) في عام 2021، على التوالي، و(8.8%، 1%) في عام 2022 على التوالي. أما فيما يخص مؤشرات السيولة في الأردن الواضحة في الشكل (13) والتي يتبين من خلالها إن القطاع المصرفي الأردني يتمتع بسيولة عالية وجيدة، إذ نلاحظ إن مؤشر نسبة السيولة القانونية قد سجل أدنى نسبة له في عام 2017 والتي بلغت 130.1%، وسجل أعلى نسبة له في عام 2015 التي بلغت 149%، وقد تجاوز الحدود الدنيا والبالغة 100%، وشهد المؤشر تذبذبات طفيفة إذ انخفض في عام 2016 وعام 2017 و كان شبه مستقر لغاية عام 2020 وقد يعزى سبب ذلك هو التوسع في تقديم الائتمان الذي يعمل على تخفيض حجم السيولة لدى القطاع المصرفي ويتضح ذلك من خلال ملاحظة مؤشر نسبة القروض إلى الودائع المبين في الجدول (18)، وفي العامين 2021 و2022 سجل المؤشر ارتفاع بسيط ليسجل نسبة بلغت (141.5%، 138%) على التوالي.

الشكل (13) تطور مؤشرات السيولة في الأردن للمدة (2022-2015)%



المصدر: أعدّ بالاعتماد على بيانات الجدول (13)

⁽¹⁾ البنك المركزي الأردني، دائرة الاستقرار المالي، تقرير الاستقرار المالي، 2020، ص 29.

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي

في ظل التحرير المالي لمصر والأردن والعراق

أما مؤشر نسبة الموجودات السائلة إلى أجمالي الموجودات فهو أيضا سجل قيم مرتفعة وجيدة نسبياً، إذ تراوحت قيمة المؤشر خلال مدة البحث بين أدنى قيمة له والتي بلغت 44.9% في عام 2018، وبين أعلى قيمة له والتي بلغت 51.8% في عام 2015، وشهد المؤشر اتجاه تنازلي من عام 2015 ولغاية عام 2018 ومن ثم استقرار نسبي في 2019، وجاء ذلك نتيجة تحسن مستوى الائتمان الممنوح من الجهاز المصرفي الأردني، ليعاود بالارتقاء في العامين 2020 و2021 مسجلاً نسبة بلغت (46.3%، 47.7%) على التوالي، جاء ذلك نتيجة اتباع البنك المركزي مجموعة من الإجراءات الاحترازية وذلك لمواجهة تداعيات أزمة جائحة كورونا ومنها تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي من 7% في عام 2019 إلى 5% في الأعوام اللاحقة ولغاية عام 2022، مما وفر سيولة إضافية للقطاع المصرفي، فضلاً عن قيامه باتفاقيات إعادة شراء مع المصارف بمقدار 500 مليون دينار لآجال تصل لسنة بهدف توفير الاحتياجات التمويلية للقطاعين العام والخاص، وفي عام 2022 سجل المؤشر نسبة بلغت 45.8% وذلك نتيجة التخفيف من الإجراءات الاحترازية بعد التعافي من آثار الجائحة.

وبشكل عام فإن مؤشرات السيولة في الأردن كانت مرتفعة نسبياً مما جعل القطاع المصرفي يتمتع بمرونة عالية لمواجهة الأزمات التي قد تصيبه، وهذا ما يفسر سمة القطاع المصرفي الأردني بالتحفظ، فضلاً عن أن مؤشرات الربحية المنخفضة التي سجلها خلال مدة البحث والموضحة في الجدول (13).

الجدول (14) مؤشر الاستقرار المالي والمصرفي في الأردن للمدة (2022-2015)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
المؤشر (%)								
الاستقرار المالي	0.57	0.49	0.46	0.46	0.55	0.44	0.47	0.50
الاستقرار المصرفي	0.57	0.45	0.49	0.41	0.49	0.36	0.52	0.47

المصدر: أعدّ بالاعتماد على:

- تقرير الاستقرار المالي، البنك المركزي الأردني، سنوات متعددة (2016-2022).

يوضح الجدول (14) المؤشر التجميعي لكلا من الاستقرار المالي والمصرفي في الأردن خلال المدة (2022-2015)، إذ يعكس مؤشر الاستقرار المالي مدى تطور النظام المالي من خلال قيم المؤشر المرتفعة نسبياً والتي تعد جيدة، كما إن مؤشر الاستقرار المصرفي يبين إن الأردن تتمتع بجهاز مصرفي قوي ومستقر قادر على تلبية احتياجات الاقتصاد، وتحمل الصدمات والمخاطر؛ وذلك لامتلاكه مستويات مرتفعة من رأس

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في ظل التحرير المالي لمصر والأردن والعراق

المال هي الأعلى في منطقة الشرق الأوسط⁽¹⁾، فضلا عن امتلاكه مستويات عالية من السيولة، وجودة في نوعية الأصول.

سجل مؤشر الاستقرار المالي في الأردن 0.57% في عام 2015 هي الأعلى خلال مدة البحث بسبب ارتفاع قيمة مؤشر الاستقرار المصرفي والمؤشرات المكونة له، أما في عام 2016 فقد انخفض المؤشر مسجلا 0.49%، نتيجة الانخفاض في قيم المؤشرات الفرعية المكونة له واهمها مؤشر الاستقرار المصرفي، وفي العامين 2017 و2018 فقد كان مؤشر الاستقرار المالي مستقر نسبيا إذ بلغت قيمته 0.46% لكلا العامين، في حين ارتفعت قيمة المؤشر في عام 2019 وبلغت 0.55%، نتيجة ارتفاع قيمة مؤشر الاستقرار المصرفي، وفي عام 2020 سجل مؤشر الاستقرار المالي ادنى قيمة له خلال مدة البحث التي بلغت 0.44% نتيجة تداعيات جائحة كورونا التي أثرت على القطاع المصرفي والقطاع المالي بشكل ملحوظ، ليعاود المؤشر بالارتفاع في العامين 2021 و2022 مسجلاً نسبة بلغت (0.47%، 0.5%) على التوالي بعد التعافي من آثار الجائحة وتحسن الأوضاع الاقتصادية والمالية.

أما مؤشر الاستقرار المصرفي فقد سجل في عام 2015 نسبة بلغت 0.57% وهي نسبة مرتفعة علما ان قيمة المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي تتراوح بين الصفر والواحد وكلما اقتربت من الواحد دلت على إن النسب جيدة والعكس بالعكس، جاء هذا الارتفاع نتيجة تحسن مؤشرات كفاية رأس المال والسيولة والربحية، فضلا عن جودة الأصول، وشهدت عام 2016 انخفاضا للمؤشر إذ سجل نسبة بلغت 0.45% نتيجة انخفاض في مؤشرات السيولة، ليعاود بالارتفاع في عام 2017 مسجلاً نسبة بلغت 0.49%، وقد يعزى سبب ذلك إلى التحسن في مؤشرات الربحية، أما عام 2018 فقد سجل المؤشر نسبة بلغت 0.41% جاء ذلك نتيجة انخفاض في مؤشرات كفاية رأس المال وارتفاع في نسبة القروض الغير منتظمة إلى أجمالي القروض، وصولاً إلى عام 2019 إذ ارتفع المؤشر ليسجل نسبة بلغت 0.49% نتيجة التحسن في مؤشرات الربحية ومؤشرات كفاية رأس المال، وفي عام 2020 سجل المؤشر ادنى قيمة له خلال مدة البحث مسجلاً قيمة بلغت 0.36% نتيجة آثار جائحة كورونا الواضحة على النظام المالي بشكل خاص والنظام الاقتصادي بشكل عام، أما في العامين 2021 و2022 فقد ارتفعت قيمة المؤشر إذ سجل (0.52%، 0.47%) على التوالي جاء هذا التحسن نتيجة التعافي التدريجي من تداعيات جائحة كورونا.

⁽¹⁾البنك المركزي الأردني، دائرة الاستقرار المالي، تقرير الاستقرار المالي 2015، ص32.

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي
في ظل التحرير المالي لمصر والأردن والعراق

ثانياً: التحرير المالي في الأردن:

أسهمت التوجيهات التي أبداها كلا من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في انطلاق عملية التحرير المالي في الأردن خلال منتصف عقد الثمانينيات على تحرير القطاع المالي وحساب رأس المال ونظام سعر الصرف وأسعار الفائدة، وقد أدت تلك التوجيهات إلى صدور قانون جديد لتشجيع الاستثمار في عام 1988، والذي سهل عملية انتقال رؤوس الأموال والأرباح داخل وخارج الأردن، وفي ذات السياق تم تعويم سعر صرف الدينار الأردني مقابل الدولار كشرط أساسي للدعم الذي يمكن إن تحصل عليه الأردن من كلا المؤسسات، وكانت النتائج التي جاءت على خلفية تطبيق الشرط أعلاه هي توقيع أول اتفاقية تعاون ما بين الأردن وصندوق النقد الدولي، و الحصول على أول قرض تسوية من البنك الدولي في عام 1989، وفيما يخص أسعار الفائدة فقد كانت التوجيهات تؤكد على تحرير سعر الفائدة من أجل تعبئة المدخرات سعياً إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي أفضل، إلا أن النتائج التي شهدتها الأردن في تلك المدة قد كانت على عكس ما ترتئيه الأردن ولم تساهم سياسات التحرير المالي التي حثت عليها المؤسسات الدولية في تعبئة المدخرات وتوافر رأس المال بل على العكس أسهمت في انهيار آخر أدى إلى زيادة معدلات التضخم ومن ثم ارتفاع في معدلات البطالة والفقر⁽¹⁾. ويمكن استعراض أهم التطورات الخاصة بالتحرير المالي في الاقتصاد الأردن من عام 1989 ولغاية عام 2016 من خلال الجدول (15).

¹⁾ Harrigan Jane, and others, The IMF and the World Bank in Jordan: A case of over optimism and elusive growth, The review of international organizations, vol 1, 2006, 268.

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي

في ظل التحرير المالي لمصر والأردن والعراق

الجدول (15) التطورات الخاصة بالتحرير المالي في الأردن للمدة (1989-2016)

التطورات	السنوات
(إصدار قوانين لتشجيع الاستثمار، السماح بانتقال رؤوس الأموال والأرباح، تعويم سعر الصرف، تحرير سعر الفائدة)	1989-1992
(تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي، تحرير المصارف من السقوف الائتمانية نهائياً، تحرير التعامل بالعملة الأجنبية، رفع السقوف المفروضة على التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة لأغراض شراء الأوراق المالية، عقد اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والمتعددة الأطراف مع الولايات المتحدة الأمريكية)	1993-1997
(تنفيذ برنامج التكيف الهيكلي والذي يشرف عليه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، تنفيذ عدد من الاتفاقيات الإقليمية والعالمية لتسهيل التجارة من خلال تخفيض التعريفات الجمركية منها اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى Greater Arab Free Trade Agreement (GAFTA)، اتفاقية اغادير ^(*) (AA) Agadir Agreement، اتفاقية الشراكة بين الأردن والاتحاد الأوروبي (JEUAA) Jordan-EU Association Agreement، اتفاقية التجارة الحرة مع رابطة التجارة الحرة الأوروبية (EFTA) European Free Trade Association، اتفاقية التجارة الحرة مع سنغافورة، الانضمام لمنظمة التجارة العالمية وتنفيذ مجموعة من الالتزامات بموجب الاتفاقيات التي وضعتها المنظمة)	1998-2010
(تبني الحكومة برنامج وطني للإصلاح الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي لدعم البرامج بالتمويل المالي اللازم والذي يهدف إلى تعزيز دور القطاع الخاص، تعزيز الاستقرار المالي، تعزيز مبدأ الاعتماد على الذات، وتخفيض الفجوة التمويلية التي كان يعاني منها الاقتصاد الأردني في تلك المدة)	2010-2016

المصدر: أعد بالاعتماد على:

- Harrigan Jane, and others, The IMF and the World Bank in Jordan: A case of over optimism and elusive growth, The review of international organizations, vol 1, 2006, p:268.
- نزار العيسى، تأثيرات التحرير المالي على السياسة النقدية والمضاعف النقدي (الحالة الأردنية)، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، المجلد 21، العدد 1، 2007، ص 117-118.
- Marwan A. Kardoosh, Trade Liberalization in Jordan and Economic Diplomacy, Konrad-Adenauer-Stiftung e. V., Germany, 2019, p:4.
- Matthias Busse, and Steffen Gröning, Assessing the Impact of Trade Liberalization: The Case of Jordan, Journal of Economic Integration, 2012, p:469-470.
- فهمي الكتوت، الأزمة المالية والاقتصادية في الأردن أسباب ونتائج، الآن ناشرون وموزعون، الأردن، 2020، ص 83-84.

(*) اتفاقية اغادير (AA) Agadir Agreement: هي اتفاقية تجارة تفضيلية تم توقيعها في 25 فبراير 2004 بين المغرب وتونس ومصر والأردن، تهدف اتفاقية الشراكة إلى إنشاء منطقة تجارة حرة وفقاً لأحكام الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة؛ وتنسيق السياسات القطاعية للدول الأربع المشاركة، وخاصة في التجارة الخارجية والزراعة والصناعة والخدمات؛ وتقريب تشريعاتها في هذه المجالات من أجل تعزيز تكاملها الاقتصادي. للمزيد يُنظر في ذلك:

- Christos Kourtellis, The Agadir Agreement: The Capability Traps of Isomorphic Mimicry, World Trade Review, 2021.

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في ظل التحرير المالي لمصر والأردن والعراق

بعد استعراض ملخص التطورات الخاصة بالتحرير المالي في الأردن من بداية تطبيقه في عام 1989 ولغاية عام 2016، ننتقل إلى تحليل تطور أهم مؤشرات التحرير المالي في الأردن للمدة (2015-2022) وكما مبينة في الجدول (16).

الجدول (16) تطور مؤشرات التحرير المالي في الأردن للمدة (2015-2022)

المؤشر (%) السنوات	المعرض النقدي بمعناه الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي	الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص إلى الناتج المحلي	أجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي	هامش سعر الفائدة
2015	115	66.62	118	5
2016	116	70.87	116	5.1
2017	111	74.41	112	5
2018	108	75.54	109	4.3
2019	110	76.82	111	3.7
2020	119	83.06	118	3.4
2021	120	81.89	120	3.6
2022	120	84.34	98.82	3.5

المصدر: أعدّ بالاعتماد على:

- البنك المركزي الأردني، الموقع الرسمي، متوفر على الرابط، <https://www.cbj.gov.jo/Default/Ar> ، تم الاطلاع على الموقع 2023/8/8.
- مجموعة البنك الدولي، متوفر على الرابط، <https://www.worldbank.org/ext/en/home> تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2023/8/6.
- [Jordan – Domestic Credit To Private Sector By Banks \(% Of GDP\) – 2024 Data 2025 Forecast 1965–2023 Historical](#), 2023/8/10 تم الاطلاع على الموقع بتاريخ

يلاحظ من الجدول أعلاه أن مؤشرات التحرير المالي في الأردن كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كانت تشير بوتيرة واحدة، وهو ما يشير إلى مرونة الجهاز الإنتاجي والمصرفي، وكما موضح في الشكل (14) أي أن كل زيادة في الناتج المحلي الإجمالي كانت متناسبة مع كل من المعرض النقدي بمعناه الواسع وحجم الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص وأجمالي الودائع، لينعكس على استقرار المستوى العام للأسعار نتيجة

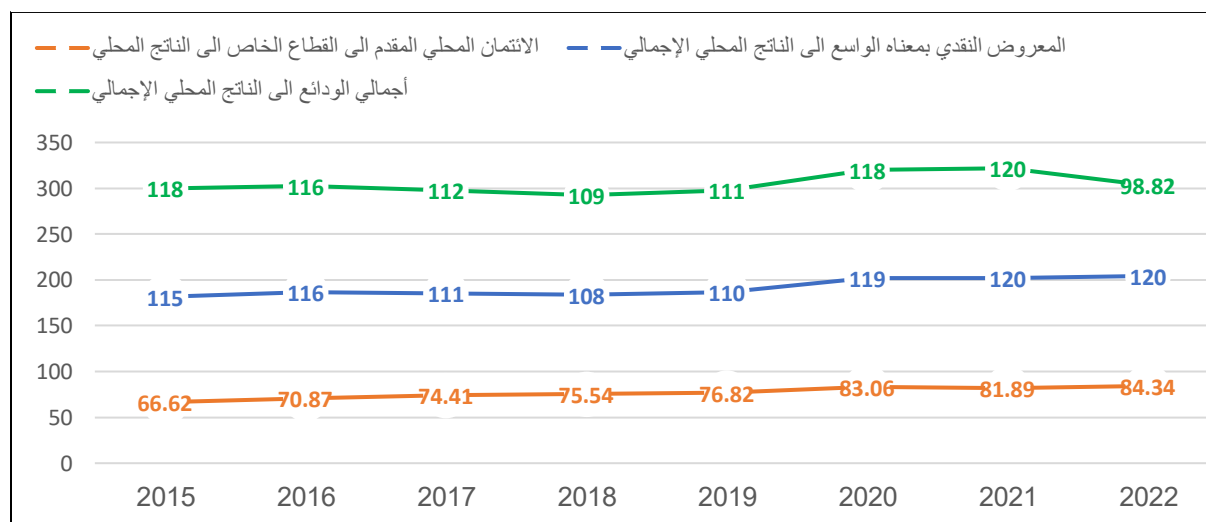
الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي

في ظل التحرير المالي لمصر والأردن والعراق

المرونة الموجودة ما بين الجهاز الإنتاجي والجهاز المصرفي الذي يوضح مستوى التطور في تقديم الخدمات والوساطة المالية في تعبئة المدخرات وإعادة توجيهها ما بين القطاعات، كما يلاحظ إن نسبة المعروض النقدي بمعناه الواسع من الناتج المحلي الإجمالي قد تجاوزت 100%، الذي انعكس إيجاباً على نسبة أجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي التي تراوحت ما بين ادنى نسبة (98.82%) في عام 2022 وبين اعلى نسبة (120%) في عام 2021، والتي اقتربت من 100%، أما نسبة الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي فقد سجلت ارتفاعاً مقارنة مع الدول العينة إذ تراوحت ما بين (66.62%) في عام 2015 وبين (84.34%) في عام 2022، والتي توضح مدى اتساق الائتمان الممنوح للقطاع الخاص مع وتيرة النشاط الاقتصادي، كما تعد هذه النسبة كتحقيق لتوجيه التمويل إلى القطاع الإنتاجي بدلاً من التركيز في قطاعات الاستهلاك وقطاع العقارات والأصول الذي قد يؤدي الإقراض المفرط لها إلى قفزات في أسعار الأصول وخلق فقاعات أسعار تؤثر سلباً على الاستقرار الاقتصادي والمالي.

أما فيما يخص هامش سعر الفائدة فقد اخذ اتجاهاً تنازلياً من عام 2015 ولغاية عام 2022 وهي نسبة منخفضة نسبياً أسهمت في زيادة ثقة الأفراد في الجهاز المصرفي وتدفق رؤوس الأموال من الخارج التي نتج عنها زيادة في أجمالي الودائع.

الشكل (14) تطور مؤشرات التحرير المالي في الأردن للمدة (2015-2022)%



المصدر: أعدّ بالاعتماد على بيانات الجدول (16).

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في ظل التحرير المالي لمصر والأردن والعراق

المطلب الرابع: تطور السياسات الاحترازية الكلية وتحليل دورها في الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في الأردن

أولاً: تطورات السياسات الاحترازية الكلية في الأردن

لقد أبرزت الأزمة المالية العالمية 2007-2008 أهمية الحفاظ على الاستقرار المالي، ولم يعد النقاش عن السياسات النقدية والمالية منفصلاً عن السياسات التي تستهدف السيطرة على المخاطر النظامية، ولذلك كانت هناك حاجة ملحة للتركيز على تطوير أدوات لإدارة السياسة الاحترازية الكلية في المصارف المركزية التي تأخذ بعين الاعتبار هدف الحفاظ على الاستقرار المالي على المستوى الكلي، وفي هذا الإطار سعى البنك المركزي الأردني لتعزيز استقرار القطاع المالي والمصرفي في الأردن وتحليل مصادر المخاطر النظامية للسيطرة عليها، إذ تم تأسيس دائرة الاستقرار المالي في البنك المركزي الأردني عام 2013، والتي تعد هي السلطة المسؤولة عن السياسات الاحترازية الكلية، إذ تقوم بإصدار تقرير الاستقرار المالي السنوي للتركيز على أبرز المستجدات على القطاعين المالي والاقتصادي من خلال مراقبة وتخفيف المخاطر النظامية لضمان سلامة ومتانة النظام المالي على المستوى الكلي، وبناءً عليه يتم تفعيل أو إلغاء تنشيط أي أداة احترازية كلية بحسب الحاجة⁽¹⁾.

قام البنك المركزي الأردني بتطبيق أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومنها تحديد نسبة كفاية رأس المال 12%، ونسبة الرافعة المالية 4% وفقاً لتعليمات السيولة القانونية رقم (2007/37)، إذ يلتزم كل مصرف بالاحتفاظ بنسبة 100% من إجمالي المطلوبات المرجحة على أن لا تقل موجوداته السائلة عن 70% من المطلوبات المرجحة بالدينار الأردني، كما قام بتطبيق كل من الاحتياطي الإلزامي وحدود التركزات الائتمانية للعميل الواحد أو مجموعة العملاء على أن لا تزيد عن 25 في المائة من قاعدة رأسمال المصرف، وحدود على صافي المراكز المفتوحة بالعملة الأجنبية، فضلاً عن تحديد سقف التسهيلات الممنوحة بالعملة الأجنبية، وفي عام 2020 اصدر البنك المركزي الأردني تعليمات تخص نسبة تغطية السيولة (LCR)، وعلى الصعيد نفسه فقد بدأت المصارف العاملة في الأردن بتطبيق معايير بازل III بخصوص متطلبات رأس المال استناداً لتعليمات صدرت في عام 2016، فضلاً عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (IFRS9) استناداً

(1) قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي (IMF macroprudential database): متوفر على الرابط: <https://www.elibrary-areaer.imf.org/Macroprudential/Pages/ChapterQuery.aspx> تم الاطلاع على الرابط بتاريخ 2024/7/20.

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي
في ظل التحرير المالي لمصر والأردن والعراق

لتعليمات صدرت في عام 2018⁽¹⁾، وعلى الصعيد نفسه فإن البنك المركزي الأردني يقوم بأجراء اختبار مدى فاعلية أدوات السياسات الاحترازية الكلية بشكل دوري، فضلا عن تقييم الترابط بين مكونات النظام المالي من خلال المراسلات الداخلية بين الدوائر المسؤولة عن النظام المالي، والتنسيق ما بين السياسات الاحترازية الجزئية والكلية وما بين السياسات الاقتصادية الكلية من خلال لجنة الاستقرار المالي الموجودة في المصرف⁽²⁾، ويوضح الجدول (17) اهم الأدوات السياسات الاحترازية الكلية المستخدمة في الأردن

⁽¹⁾ صندوق النقد العربي، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2022، الإمارات العربية المتحدة، 2022، ص18.

⁽²⁾ صندوق النقد العربي، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2020، الإمارات العربية المتحدة، 2020، ص18.

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في ظل التحرير المالي لمصر والأردن

والعراق

الجدول (17) أدوات السياسات الاحترازية الكلية المستخدمة في الأردن

البعد	الأداة	التطبيق
الأدوات واسعة النطاق	المخازن المؤقتة لرأس المال المعكس للدورة الاقتصادية	تم استخدام هذه الأداة في عام 2016 كجزء من تنظيم بازل 3، ويتراوح هذا الاحتياطي بين 0% و2.5% من الأصول المرجحة بالمخاطر، ويجب على المصارف تلبية هذا الاحتياطي مع الأسهم العادية من المستوى 1.
	حاجز الحفاظ على رأس المال	تم استخدام هذه الأداة في عام 2016 كجزء من تنظيم بازل 3، ويبلغ الحاجز 2.5% من الأصول المرجحة بالمخاطر، ويجب على المصارف تلبية هذا الاحتياطي مع المستوى الأول من حقوق الملكية الأساسية.
	الحد من نسبة الرافعة المالية	تم استخدام هذه الأداة في عام 2016 ويتم حسابها عن طريق أخذ نسبة رأس المال من المستوى الأول إلى إجمالي الأصول داخل وخارج الميزانية العمومية، إذ يجب أن تكون 4% أو أعلى.
	متطلبات مخصصات خسائر القروض المستقبلية	منذ عام 2018، قامت المصارف باحتساب وتنفيذ متطلبات مخصصات خسائر القروض المستقبلية وفقاً لمذكرة البنك المركزي الأردني (16607/1/10) الصادرة في 17 كانون الأول 2017، كجزء من متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9.
أدوات القطاع السكني	الحد الأقصى لنسبة القرض إلى القيمة	أُعلن عنها في عام 2016، إذ حددت تعليمات كفاية رأس المال الصادرة عن البنك المركزي الأردني وزن مخاطر تفضيلي لقروض الإسكان التي لا تتجاوز نسبة القرض إلى حدها الأقصى 80% لتصل إلى 35%، وترتفع إلى 100% إذا كانت نسبة القرض إلى القيمة أعلى من 80%.
	قيود القرض أو معايير أهلية المقترض	تم الإعلان عنها في عام 2012 وطُبقت حدود على فترات الاستهلاك كجزء من تعليمات معاملة العملاء العادلة (TCF) في عام 2013، إذ يتم منح القروض الشخصية لمدة 8 سنوات ويمكن تمديدتها إلى 10 سنوات في ظل شروط معينة وفقاً لمذكرة TCF.
	حدود التعرض للائتمان الأسري	هناك حدود للقروض بالعملة الأجنبية (جميع أنواع القروض) يُسمح بالقروض المقومة بالعملة الأجنبية لأنشطة التصدير وإعادة التصدير بالإضافة إلى بعض القطاعات مثل السياحة والنقل والفنادق، أُعلن عنها في 3 آذار 2021، بموجب التعليمات رقم 2021/2، ويمنع منح تسهيلات مباشرة بالعملة الأجنبية، وهناك استثناءات تسمح بأنشطة أو خدمات التمويل التي يمكن أن تدر عمالات أجنبية لا تقل عن الدفعة المقدمة الدورية بالإضافة إلى الفائدة، تهدف هذه التعليمات إلى وضع محددات منح التسهيلات الائتمانية المباشرة بالعملة الأجنبية بالإضافة إلى توفير محددات منح التسهيلات الائتمانية للأشخاص الذين لا يمارسون نشاطاً داخل المملكة أو يمولون أنشطة خارج المملكة.
أدوات قطاع الشركات	حدود التعرض لائتمان الشركات	هناك حدود للقروض بالعملة الأجنبية (جميع أنواع القروض) يُسمح بالقروض المقومة بالعملة الأجنبية لأنشطة التصدير وإعادة التصدير ولبعض القطاعات مثل السياحة والنقل والفنادق، أُعلن بتاريخ 31 آذار 2021، بموجب التعليمات رقم 2021/2، ويمنع منح تسهيلات مباشرة بالعملة الأجنبية، هناك استثناءات تسمح بأنشطة أو خدمات التمويل التي يمكن أن تدر عمالات أجنبية لا تقل عن الدفعة المقدمة الدورية بالإضافة إلى الفائدة، تهدف هذه التعليمات إلى وضع محددات

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في ظل التحرير المالي لمصر والأردن

والعراق

	منح التسهيلات الائتمانية المباشرة بالعملة الأجنبية بالإضافة إلى توفير محددات منح التسهيلات الائتمانية للأشخاص الذين لا يمارسون نشاطاً داخل المملكة او يمولون أنشطة خارج المملكة.	
	تم الإعلان عنها في عام 2019، فإن الحد الأقصى للقروض العقارية هو 20% من إجمالي ودائع العملاء بالدينار الأردني لكل مصرف، وجاء الإعلان عن حدود القروض العقارية ضمن تعليمات الانكشافات الكبيرة وحدود الائتمان.	الإقراض لصناعات أو قطاعات معينة
	تم الإعلان عنها في عام 2020، على أن يتم تطبيقه من 1 كانون الثاني 2021، إذ أصدر البنك المركزي الأردني التعليمات النهائية رقم 2020/5 بشأن نسبة تغطية السيولة مع نماذج التقارير المرتبطة بها، إذ يجب على المصارف أن تحافظ في جميع الأوقات على نسبة تغطية السيولة بنسبة لا تقل عن 100% بالدينار الأردني لجميع العملات (أي الدينار الأردني بالإضافة إلى العملات الأجنبية). ويجب على المصارف أيضاً حساب نسبة تغطية السيولة (LCR) لكل عملة من العملات المهمة، وتعد العملة مهمة إذا كان إجمالي الالتزامات (داخل وخارج الميزانية العمومية) المقومة بهذه العملة يصل إلى 5% أو أكثر من إجمالي مطلوبات المصرف (داخل وخارج الميزانية العمومية).	نسبة تغطية السيولة بالعملة المحلية والعملات الأجنبية
	وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني بشأن السيولة القانونية رقم 2007/37، يجب على المصارف الاحتفاظ بأصول سائلة تعادل 100% على الأقل من التزاماتها المرجحة بالعملات (بما في ذلك الدينار الأردني) وعلى الأقل 70% من التزاماتها المرجحة بالدينار.	نسبة الأصول السائلة للعملة المحلية والعملات الأجنبية
	يجب أن تكون فجوة السيولة التراكمية للبنك إيجابية بعد الدلو الخامس (أكثر من ستة أشهر إلى سنة واحدة). التعليمات رقم 2008/41 بشأن سلم استحقاق السيولة للبنوك التجارية بتاريخ 23 حزيران 2008، أما بالنسبة للبنوك الإسلامية، فإن تعليمات سلم استحقاق السيولة رقم 2008/43 بتاريخ 31 آب 2008.	التمويل المستقر (حدود عدم تطابق فترات الاستحقاق)
	يُسمح للمصارف المرخصة اخذ مراكز مفتوحة بالعملات الأجنبية الرئيسية مقابل بعضها وبما لا يتجاوز (5%) من حقوق المساهمين لكل عملة ويستثنى الدولار من هذه النسبة إذ يُعد عملة أساس لهذه الغاية وبما لا يتجاوز المركز الإجمالي للعملات جميعها ما نسبته (15%) من إجمالي حقوق المساهمين للمصرف	حدود على صافي المراكز المفتوحة بالنقد الأجنبي إلى رأس المال
	تم إصدار لوائح D-SIB في عام 2017، هناك رسوم إضافية على رأس المال تتراوح من 0.5% إلى 2.5% كحد أقصى يتم تنفيذ درجة D-SIB على مدار أربع سنوات تدريجياً بدءاً من نهاية عام 2017.	الرسوم الإضافية على رأس المال للمؤسسات ذات الأهمية النظامية

أدوات السيولة

الهيكالية الأدوات

المصدر: أعدّ بالاعتماد على قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي (IMF macroprudential database): متوفر على الرابط: <https://www.elibrary->

areaer.imf.org/Macroprudential/Pages/ChapterQuery.aspx تم الاطلاع على الرابط بتاريخ 2024/7/12.

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في ظل التحرير المالي لمصر والأردن والعراق

ثانياً: تحليل أدوات السياسات الاحترازية الكلية في الأردن

من خلال ملاحظة ومتابعة التطورات التي شهدتها السياسات الاحترازية في الأردن خلال المدة (2015-2022) يتضح أن هنالك مجموعة من الأدوات التي تم استخدامها (التي تناسب الأوضاع الاقتصادية في البلد) من أجل الحفاظ على الاستقرار المالي وكما موضحة في الجدول الآتي وبحسب ما متوفر من بيانات.

الجدول (18) تطور أدوات السياسات الاحترازية الكلية في الأردن (2015-2022)

نسبة الاحتياطي الإلزامي	نسبة القروض إلى الودائع	نسبة تغطية السيولة	نسبة صافي التمويل المستقر	صافي المراكز المفتوحة بالنقد الأجنبي إلى رأس المال	الرافعة المالية	المؤشر % السنوات
7	60.77	—	—	12.9	12.7	2015
7	65.45	—	—	11.9	12.9	2016
7	70.03	—	—	7.7	13.2	2017
7	72.28	—	—	-1.9	12.6	2018
7	71.47	—	—	1.54	12.4	2019
5	72.96	223.80	137.50	8.7	12.2	2020
5	72.02	219.20	131.30	9.1	11.7	2021
5	75.74	228.40	127.70	4.9	11.4	2022

المصدر: أعدّ بالاعتماد على:

- البنك المركزي الأردني، مؤشرات السلامة المالية، سنوات متعددة.
- قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي، متوفر على الرابط، <https://data.imf.org/regular.aspx?key=63174545> ، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2024/3/5.
- البنك المركزي الأردني، تعاميم البنك المركزي الأردني، متوفر على الرابط، <https://www.cbj.gov.jo/AR/List/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%8A%D9%85> ، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2024/3/5.

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي

في ظل التحرير المالي لمصر والأردن والعراق

يتضح أن مؤشر الرافعة المالية كان يتراوح ما بين 11.4-13.2% خلال المدة (2015-2022) وهي نسبة مرتفعة جدا ولها آثار متباينة وحسب طبيعة الدورة الاقتصادية، إذ يمكن من خلال النسبة المرتفعة للرافعة المالية الحصول على عوائد أعلى بالنسبة للقطاع المصرفي، كما تعكس الرافعة المالية مدى استخدام الشركات للديون في تمويل أنشطتها وزيادة مشاركتها في الأسواق المالية وتوفير متطلبات المستثمرين، وعلى العكس يمكن أن تؤثر سلبا في الاستقرار المصرفي من خلال مواجهة الشركات صعوبة في تلبية التزاماتها المالية في أوقات الضغوط المالية نتيجة التعرض لمخاطر تقلبات الأسعار في الأصول المالية.

في حين سجلت صافي المراكز المفتوحة بالنقد الأجنبي إلى رأس المال 12.9% في عام 2015 ثم تراجعت هذه النسبة لتصل إلى 4.9 في عام 2022، وهذه النسب هي ضمن الحدود المقبولة لهذه الأداة، مما يعني قدرتها على مواجهة تقلبات أسعار الصرف وعدم تأثر النظام المصرفي بتقلبات سوق الصرف.

أما أداة نسبة القروض إلى الودائع فأنها تراوحت ما بين 60.77، 75.74% خلال مدة البحث وهي نسب مرتفعة وأخذت اتجاهاً تصاعدياً، وتجاوزت في بعض الأحيان الحدود القصوى التي وضعتها لجنة بازل والبالغة 70%، وإن الارتفاع في هذه النسبة جاء نتيجة الظروف التي مر بها الاقتصاد العالمي أثناء جائحة كورونا، وتخفيف القيود اتجاه التوسع في الائتمان، على الرغم من أن القروض السكنية والسلف الشخصية للأفراد تمثل جزء كبير من إجمالي القروض وأن حوالي 69% من الأردنيين يملكون منازلهم الخاصة وفقاً لبيانات دائرة الإحصاءات العامة، فضلاً عن إن هنالك بدائل إقراض أخرى يلجأ إليها الأردنيون لتمويل أثمان منازلهم ومن هذه البدائل القروض السكنية الوظيفية والقروض من المؤسسات والصناديق والجمعيات التعاونية مثل مؤسسة الإسكان والتطوير الحضري⁽¹⁾.

ومن العوامل الأخرى التي أسهمت في رفع هذا النسبة هي بعض الأحداث غير المتكررة ففي عام 2018 تم التوقف عن تصنيف بعض الودائع التي كانت تُعد سابقاً ضمن ودائع العملاء، وقيام وزارة المالية بطلب من الوزارات والمؤسسات الحكومية بتجميع حساباتها وودائعها المودعة لدى المصارف في حساب موحد لدى البنك المركزي، فضلاً عن إتمام بعض صفقات الشراء لاسهم البنك العربي وشركة البوتاس مما دفع المستثمرين إلى

⁽¹⁾ البنك المركزي الأردني، دائرة الاستقرار المالي، تقرير الاستقرار المالي، 2019، ص 26-55.

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي

في ظل التحرير المالي لمصر والأردن والعراق

سحب جزء كبير من ودائعهم لإتمام هذه الصفقات، وبالتالي انعكس هذا على نسبة القروض إلى الودائع في هذه الأعوام⁽¹⁾.

أما فيما يتعلق بأداة نسبة الاحتياطي الإلزامي فقد تراوحت بين 5 إلى 7% خلال المدة (2015-2022)، وتجدر الإشارة إلى أنه تم تخفيض هذه النسبة في عام 2020 وذلك لمواجهة التداعيات السلبية التي أفرزتها جائحة كورونا للحفاظ على الاستقرار المالي.

وبالنسبة لأداتي (نسبة تغطية السيولة، نسبة صافي التمويل المستقر) فقد بدأ استخدامها في الأردن منذ عام 2020 وهذه النسب ضمن الحدود التي وضعتها لجنة بازل من أجل الحفاظ على النظام المالي واستقراره إذ سجلت نسب تجاوزت حاجز 100% خلال السنوات الثلاث (2020، 2021، 2022) مما يعني أن القطاع المصرفي الأردني يتمتع بسيولة عالية وله القدرة على مواجهة الصدمات والمخاطر التي تؤثر في النظام المالي.

ثالثاً: تحليل دور السياسات الاحترازية الكلية في الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في الأردن

من خلال متابعة البيانات الخاصة بالسياسات الاحترازية والاستقرار المصرفي يتضح هناك ترابط ما بين أدوات السياسات الاحترازية ومؤشرات الاستقرار المصرفي، كما موضحة في الجدول الآتي:

الجدول (19) أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المصرفي في الأردن للمدة (2015-2022)

مؤشر الاستقرار المصرفي %	أدوات السياسة الاحترازية%			السنة
	نسبة صافي المراكز المفتوحة بالنقد الأجنبي إلى رأس المال	نسبة القروض إلى الودائع	نسبة الرافعة المالية	
0.57	12.9	60.77	12.7	2015
0.45	11.9	65.45	12.9	2016
0.49	7.7	70.03	13.2	2017
0.41	-1.9	72.28	12.6	2018
0.49	1.54	71.47	12.4	2019
0.36	8.7	72.96	12.2	2020
0.52	9.1	72.02	11.7	2021
0.47	4.9	75.74	11.4	2022

المصدر: أعدّ بالاعتماد على بيانات الجدول (14) والجدول (18)

⁽¹⁾ البنك المركزي الأردني، دائرة الاستقرار المالي، تقرير الاستقرار المالي، 2018، ص 38.

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي

في ظل التحرير المالي لمصر والأردن والعراق

فعند ملاحظة أداة نسبة الرافعة المالية فيتضح أن نسبها عالية جدا وقد تجاوزت الحدود الدنيا التي وضعتها لجنة بازل والبالغة 4%، كما تم استخدامها من أجل الحفاظ على الاستقرار المالي والمصرفي، من خلال توفير السيولة الكافية والاستجابة لمتطلبات الوضع الاقتصادي في البلد.

وفيما يخص أداة نسبة القروض إلى الودائع والتي سجلت نسب مرتفعة والتي تجاوزت في بعض السنوات الحدود الدنيا التي وضعتها لجنة بازل، يتضح وجود علاقة بينها وبين مؤشر الاستقرار المصرفي، إذ سجل مؤشر الاستقرار المصرفي اعلى نسبة له في عام 2015 والتي بلغت 0.57% عندما كانت نسبة القروض إلى الودائع قد سجلت ادنى نسبة لها في نفس العام التي بلغت 60.77% في حين سجل مؤشر الاستقرار المصرفي ادنى نسبة له في عام 2020 عندما كانت نسبة القروض إلى الودائع قد سجلت 72.96%، وذلك كون الزيادة في هذه النسبة بشكل كبير وتجاوز الحدود الدنيا المبلغ عنها من لجنة بازل قد يؤدي إلى زيادة تعرض القطاع المصرفي للمخاطر مما يؤثر سلبا على الاستقرار المصرفي.

وبالانتقال إلى نسبة صافي المراكز المفتوحة بالنقد الأجنبي إلى رأس المال نلاحظ من تفحص بيانات الجدول (19) وجود تذبذب في قيم هذا المؤشر، وقد شهد العام 2015 تسجيل أعلى قيمة حيث بلغت 12.9% ليسجل مؤشر الاستقرار المصرفي اعلى نسبة له في نفس العام، إذ بلغت 0.57%، أما في عام 2018 سجلت نسبة صافي المراكز المفتوحة بالنقد الأجنبي إلى رأس المال ادنى نسبة لها والتي بلغت (-1.9)% ليسجل مؤشر الاستقرار المصرفي انخفاض هو الآخر في العام نفسه إذ بلغت نسبته 0.41%، وبالانتقال إلى عام 2021 فقد ارتفعت نسبة صافي المراكز المفتوحة بالنقد الأجنبي إلى رأس المال ليسجل 9.1% لينعكس على مؤشر الاستقرار المصرفي والذي سجل نسبة بلغت 0.52%، وهو ما يؤثر وجود علاقة ما بين نسبة صافي المراكز المفتوحة بالنقد الأجنبي إلى رأس المال ومؤشر الاستقرار المصرفي، ومن الجدير بالذكر إن هذه النسبة في الأردن لم تسجل نسب مرتفعة ولم تتجاوز الحدود العليا التي وضعتها لجنة بازل، فضلا عن إن سعر الصرف في الأردن كان ثابت خلال الـ 28 سنة الماضية وعليه فأنها لم تكن مصدر للمخاطر على القطاع المصرفي.

المبحث الثالث: تحليل العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في ظل التحرير المالي في العراق

المطلب الأول: لمحة عن البنك المركزي العراقي

تأسس مجلس عملة العراق عام 1931، ليتم بعدها تأسيس البنك المركزي العراقي في عام 1947 وهو من أول البنوك المركزية في المنطقة العربية، إذ تم تقديم مسودة قانون البنك المركزي العراقي من السيد توفيق السويدي الذي كان وزيراً للعدل في حكومة صالح جبر إلى البرلمان العراقي وتم إقرارها، وبموجبها تم تأسيس البنك المركزي العراقي وبأشرف عمله في عام 1947 بموجب القانون رقم 43 لسنة 1947، وقد شهد قانون البنك المركزي العراقي العديد من التطورات منذ تاريخ تأسيسه، ومنها في عام 1956 عندما أصبح المصرف الوطني العراقي هو البنك المركزي ليقوم بإصدار وإدارة العملة والرقابة على معاملات النقد الأجنبي، فضلاً عن مهامه المتعلقة بالإشراف والرقابة على الجهاز المصرفي، وفي عام 1976 تم إلغاء كافة القوانين المتعلقة بالبنك المركزي العراقي ليحل محلها قانون البنك المركزي رقم 64، وصولاً إلى عام 2004 ليصدر قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004 الذي أتاح له الاستقلالية المالية والإدارية وفك ارتباطه بالحكومة وأصبح مرتبطاً بمجلس النواب، فضلاً عن تنفيذ السياسات النقدية وإدارة الاحتياطات الأجنبية للحفاظ على استقرار الأسعار المحلية (خفض التضخم)، وتنظيم القطاع المصرفي للمحافظة على استقرار النظام المالي ككل⁽¹⁾. ومن الجدير بالذكر إن البنك المركزي العراقي له 3 فروع في المحافظات (البصرة، الموصل، أربيل) أضف إلى ذلك، فرعه الأساس في العاصمة بغداد⁽²⁾.

⁽¹⁾ للمزيد يُنظر في ذلك:

- البنك المركزي العراقي، الموقع الرسمي، متوفر على الرابط <https://cbi.iq/page/39> تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2024/10/15.

- حيدر حسين آل طعمة، البنك المركزي العراقي: إرهابات الهيمنة وقضم الاستقلالية، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، جامعة بابل، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلد 2014، العدد 10، 2014، ص128.

⁽²⁾ وليد عيدي عبد النبي، البنك المركزي العراقي وتطور دوره الرقابي والنقدي وتوجهات خطته الاستراتيجية، البنك المركزي العراقي، البحوث والدراسات، ص2، متوفر على الرابط <https://cbi.iq/page/37> تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2024/10/15.

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي

في ظل التحرير المالي لمصر والأردن والعراق

ويوضح المخطط (12) اهم الأهداف والمهام الخاصة بالبنك المركزي العراقي لضمان استقرار الأسعار المحلية، وبناء نظام مالي مستقر مبني على المنافسة لتعزيز النمو المستدام.

المخطط (12) أهداف ومهام البنك المركزي العراقي



المصدر: أعدّ بالاعتماد على الموقع الرسمي للبنك المركزي العراقي، متوفر على الرابط، <https://cbi.iq/page/40> ، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2024/10/15.

المطلب الثاني: هيكل القطاع المصرفي في العراق

بدأت أعمال الصيرفة في العراق منذ نهاية القرن التاسع عشر، عند تأسيس البنك العثماني في عام 1890، وهو بنك بريطاني الجنسية تم فتحه نتيجة ازدياد النفوذ البريطاني في العراق لتسهيل عملية التجارة مع بريطانيا، ومن ثم تم افتتاح فروع أخرى لمصارف أجنبية ومنها البنك الشرقي البريطاني الجنسية في عام 1912، والبنك الشاهنشاهي في عام 1916 الإيراني الجنسية، وان من اهم الشواهد على تطور القطاع المصرفي هو انتقاله من مرحلة الصيرفة الأجنبية إلى مرحلة الصيرفة الوطنية وذلك من خلال تأسيس العديد من المصارف المحلية

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي

في ظل التحرير المالي لمصر والأردن والعراق

التي توسع من خلالها عمل القطاع المصرفي لتنشيط عمل القطاعات الاقتصادية في البلد، إذ تم تأسيس أول مصرف عراقي الجنسية في عام 1935 وهو المصرف الزراعي الصناعي، الذي تم شطره إلى مصرفين في عام 1940 هما المصرف الصناعي والمصرف الزراعي، وتأسيس مصرف الرافدين في عام 1941، والبنك المركزي في عام 1947، والمصرف العقاري في عام 1948، وفي هذه المرحلة تم إصدار قانون مراقبة المصارف الذي أعطى صلاحيات واسعة للبنك المركزي العراقي لمراقبة المصارف العاملة في البلد وتوجيهها بما يتلاءم مع الأهداف المرسومة، وفي عام 1964 بدأت مرحلة التأميم والدمج للعديد من المصارف المحلية والأجنبية بصدور قانون تأميم المصارف رقم 100 لسنة 1964، لتكون على اربع مجموعات هي مجموعة البنك التجاري العراقي التي تضم البنك التجاري، البنك البريطاني للشرق الأوسط، البنك الباكستاني، ومجموعة بنك بغداد التي تضم بنك بغداد، البنك العربي، ومجموعة بنك الرشيد التي تضم بنك الرشيد، البنك الشرقي، البنك العراقي المتحد، ومجموعة بنك الاعتماد العراقي التي تضم بنك الاعتماد، البنك اللبناني، وفي عام 1991 صدر قانون رقم 12 لسنة 1991 والذي تم بموجبه تعديل قانون البنك المركزي العراقي رقم 64 لسنة 1976 وسمح للقطاع الخاص بتأسيس المصارف وشركات الصيرفة⁽¹⁾.

أما فيما يخص المرحلة التي تلت الاحتلال الأمريكي في عام 2003 فقد صدر عدد من القوانين الخاصة بتنظيم القطاع المصرفي ومنها قانون البنك المركزي رقم 56 لسنة 2004، وقانون المصارف التجارية رقم 94 لسنة 2004، وقانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 ومن خلال القوانين أعلاه فقد سُمح للمصارف الأجنبية العمل في العراق من خلال فتح فروع لها تكون مملوكة لهم بالكامل والمشاركة في رؤوس أموال المصارف المحلية وبدون حدود، وفتح مكاتب تمثيل للمصارف الأجنبية للترويج والتعريف بمنتجاتها داخل العراق⁽²⁾، الأمر الذي اسهم في رفع معدلات الشمول المالي والذي بدوره يسهم في تحسين الظروف المعيشية للفقراء وضمان وصول كافة الخدمات المالية لهم، فضلا عن دعمه للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتنمية قطاع الأعمال ورفع كفاءة الوساطة المالية ما بين الوحدات التي لديها فائض والوحدات التي تعاني من عجز، إذ يعد

⁽¹⁾ عباس جاسم، التطورات المصرفية في العراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد 5، العدد 13، 2007، ص 126، 132.

⁽²⁾ وليد عيدي عبد النبي، الجهاز المصرفي العراقي نشأته وتطوره وآفاقه المستقبلية، البنك المركزي العراقي، موقع البنك المركزي العراقي، البحوث والدراسات، ص2.

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي

في ظل التحرير المالي لمصر والأردن والعراق

القطاع المصرفي الركيزة الرئيسية لرفع معدلات النمو الاقتصادي ومن ثم التنمية الاقتصادية في البلد، واستمرت جهود البنك المركزي العراقي ولغاية عام 2022 في إصدار التشريعات والقوانين وتنفيذ المعايير الدولية لضمان سلامة الجهاز المصرفي وتحقيق الاستقرار المالي الذي ينعكس على الاستقرار الاقتصادي.

وشهد هيكل الجهاز المصرفي العراقي تغيرات في عام 2022 إذ تراجع عدد المصارف من 74 مصرف في عام 2021 إلى 70 مصرف في عام 2022، وذلك بسبب خروج خمس مصارف منها اثنان تجارية محلية وثلاث أجنبية تابعة لمصارف لبنانية بسبب الأزمة المالية التي شهدتها الاقتصاد اللبناني ودخول مصرف الأردن إلى القطاع المصرفي العراقي، وهي موزعة إلى (7) مصارف حكومية و(63) مصرفاً خاصاً⁽¹⁾، بعدد فروع بلغ 876 فرع، ويوضح الجدول (20) تطور هيكل الجهاز المصرفي خلال المدة (2015-2022).

الجدول (20) هيكل القطاع المصرفي العراقي (2015-2022)

عدد أجهزة ATM	عدد الفروع	عدد البنوك	السنوات
580	830	57	2015
660	866	65	2016
656	843	69	2017
865	864	71	2018
1014	888	73	2019
1340	891	76	2020
1566	905	74	2021
2223	876	70	2022

المصدر: أعدّ بالاعتماد على:

- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية، 2015-2022.
- محمد عبد الأمير حسن، أثر الشمول المالي في السيولة والربحية المصرفية: دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية التجارية للمدة 2011-2019، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، 2021.
- البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي، متوفر على الرابط: <https://cbiraq.org> تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2024/10/20.

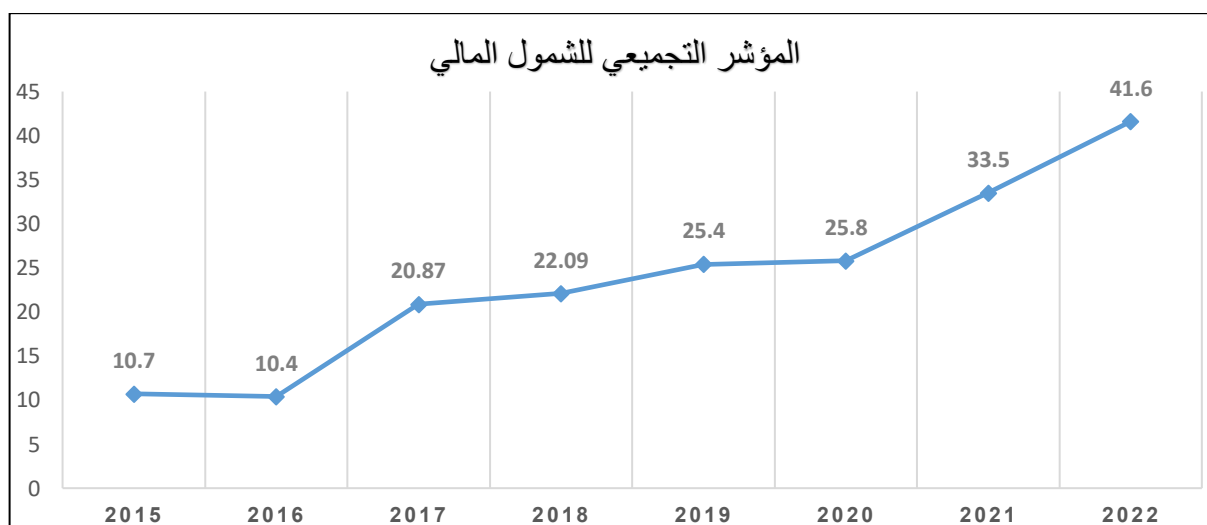
⁽¹⁾ وزارة التخطيط، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، قسم السياسات الكلية وبناء النماذج الاقتصادية، شعبة الاقتصاد الكلي، تقييم السياسة النقدية والمصرفية في العراق، 2023، ص30.

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي

في ظل التحرير المالي لمصر والأردن والعراق

ويبين الشكل (15) التطور في القطاع المصرفي العراقي من خلال النمو في المؤشر التجميعي للشمول المالي، والذي يتكون من مجموعة المؤشرات الفرعية المتمثلة بمؤشرات الوصول والاستخدام والعمق، إذ هذا المؤشر يعبر عن مدى تطور الجهاز المصرفي من خلال جودة وكمية الخدمات التي يقدمها للأفراد، فضلا عن شمول الفئات المستبعدة مالياً بالخدمات المالية التي يقدمها القطاع المصرفي، إذ يلاحظ انه اخذ اتجاها تصاعديا من عام 2015 ولغاية عام 2022 الذي سجل المؤشر فيه اعلى نسبة له التي بلغت (41.6%).

الشكل (15) المؤشر التجميعي للشمول المالي في العراق للمدة (2015-2022)%



المصدر: أعدّ بالاعتماد على:

- البنك المركزي العراقي، قسم الاستقرار النقدي والمالي، تقرير الاستقرار المالي، سنوات متعددة.

المطلب الثالث: واقع مؤشرات الاستقرار المالي للقطاع المصرفي والتحرير المالي في العراق

أولاً: الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في العراق

يعد الاستقرار المصرفي بمثابة نظام إنذار مبكر يُنبئ بالوضع المالي للقطاع المصرفي ومدى قدرته على استيعاب الصدمات، فضلا عن قدرته في إدارة الموارد المتاحة والقيام بدوره الأساس وهو الوساطة المالية وتحقيق مستويات مقبولة للنمو الاقتصادي، وهو أحد اهم المؤشرات المكونة لمؤشر الاستقرار المالي، إذ يدخل مؤشر الاستقرار المصرفي ضمن المؤشرات المكونة لمؤشر الاستقرار المالي وبنسبة 51%⁽¹⁾، وذلك للدور

⁽¹⁾ البنك المركزي العراقي، قسم الاستقرار النقدي والمالي، تقرير الاستقرار المالي 2022، ص 80.

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي
في ظل التحرير المالي لمصر والأردن والعراق

المحوري الذي يؤديه القطاع المصرفي على مختلف الأصعدة، كما إن حجم أصول القطاع المصرفي سجلت نسب جيدة من الناتج المحلي الإجمالي، إذ تراوحت نسبة حجم الأصول إلى الناتج المحلي الإجمالي ما بين عام 2015 وعام 2022 (69%، 51%) على التوالي، وكما موضح في الجدول (21)

الجدول (21) نسبة الأصول إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2022-2015)

2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	السنوات المؤشر (%)
51	52	64	48	45	50	67	69	الأصول/الناتج المحلي

المصدر: أعد بالاعتماد على البيانات الواردة في الملحق الإحصائي (1).

يتكون مؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي من أربع مؤشرات رئيسية وهي (مؤشرات كفاية رأس المال، مؤشرات جودة الأصول، مؤشرات الربحية، مؤشرات السيولة) وتضم هذه المؤشرات مجموعة من المؤشرات الفرعية التي من خلالها يمكن التوصل إلى مؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي، وقد حقق العراق مستويات متقدمة في هذه المؤشرات باستثناء مؤشرات الربحية على مستوى الدول العربية ففي عام 2022، حل بالمرتبة الأولى عربيا فيما يخص مؤشر كفاية رأس المال، أما على مستوى مؤشرات جودة الأصول فقد حل العراق ثالثا عربيا والأول على مستوى الدول العينة، وفي ذات السياق نجد إن مؤشرات السيولة قد حققت مستويات جيدة إذ جاء العراق رابع عربيا، والثاني على مستوى الدول العينة وهي نسب جيدة أيضا، وعلى النقيض من ذلك ونتيجة لسياسة التحفظ الداعمة للسياسات الاحترازية، والتزام القطاع المصرفي بالمعايير الدولية ومنها معايير لجنة بازل، والتي يتبعها القطاع المصرفي فقد حل العراق أخيرا على مستوى مؤشرات الربحية عربيا⁽¹⁾، وهذا ما يفسره الارتفاع في مؤشرات كفاية رأس المال والسيولة، ويوضح الجدول (22) أهم المؤشرات المكونة لمؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في العراق للمدة (2022-2015).

⁽¹⁾ صندوق النقد العربي، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2022، ص 74-80.

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي
في ظل التحرير المالي لمصر والأردن والعراق

الجدول (22) مؤشرات السلامة المالية المكونة للمؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي في العراق للمدة (2015-2022)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
المؤشر (%)								
1. مؤشرات كفاية رأس المال								
نسبة كفاية رأس المال	106	128	181	285	173	253	52.1	34.1
2. مؤشرات جودة الأصول(*)								
القروض غير المنتظمة إلى أجمالي الائتمان النقدي	8.38	9.00	11.44	12.63	9.86	8.93	8.81	7.41
القروض غير المنتظمة إلى رأس المال	30.27	28.30	29.99	32.10	26.76	26.29	26.16	24.07
3. الربحية								
نسبة العائد على الأصول (الموجودات)	0.5	0.4	0.85	0.53	0.79	0.90	0.57	1.07
نسبة العائد على حقوق الملكية	10.5	9.5	9.2	4.4	6.9	7.33	5.13	11.81
4. السيولة								
الموجودات السائلة إلى أجمالي الموجودات	65.2	64.5	51.5	46.1	43.2	37.86	40.58	45.12
الموجودات السائلة إلى مطلوبات قصيرة الأجل	313.6	324.7	119.7	102.2	96.1	82.7	92.15	87.7

المصدر: أعد بالاعتماد على:

- البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي، سنوات متعددة.

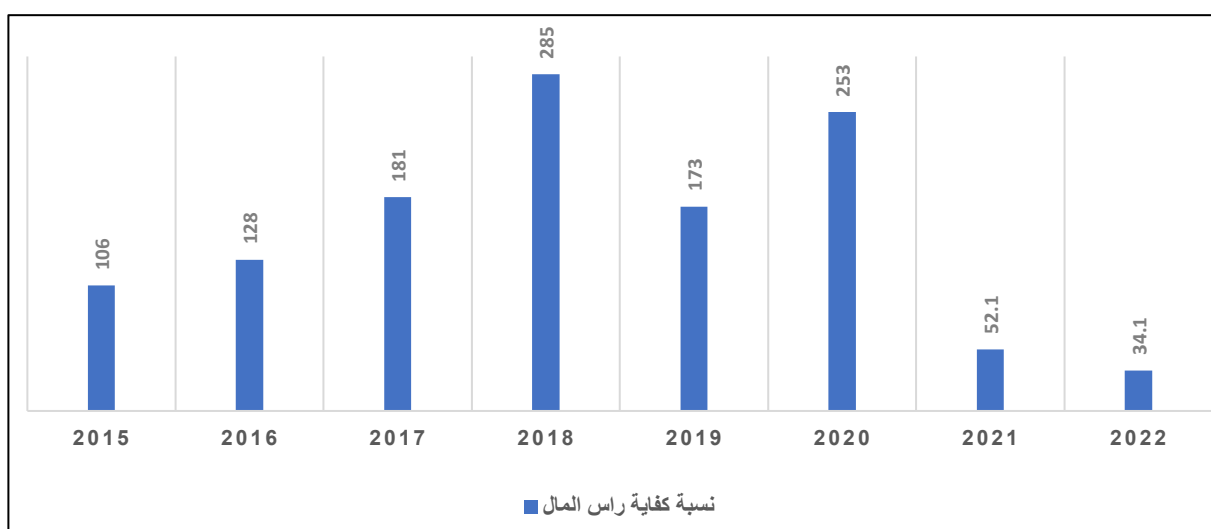
من خلال البيانات الواردة في الجدول (22) الخاصة بمؤشر نسب كفاية رأس المال التي يعبر عنها الشكل (16) يتضح إن نسب كفاية رأس المال بشكل عام قد تجاوزت النسب المعيارية التي وضعها البنك المركزي العراقي والتي تبلغ 10%، والنسب المعيارية التي وضعتها لجنة بازل والبالغة 8% ففي الأعوام 2015-2018 كانت ذات اتجاه تصاعدي، إذ تراوحت ما بين 106% إلى 285% وهي نسب مرتفعة جدا تعبر عن مدى قدرة القطاع المصرفي في مواجهة المخاطر التي قد يتعرض لها الجهاز المصرفي العراقي، وان ارتفاع نسب هذا المؤشر يعود إلى انخفاض في حجم الموجودات المرجحة بالمخاطر نتيجة زيادة عدد المصارف الخاصة والتي تمثل الجزء الأكبر من هيكل القطاع المصرفي التي تتسم بارتفاع رأس مالها تماشيا مع توجيهات البنك المركزي العراقي الذي اشترط أن يكون رأس المال ما لا يقل عن 250 مليار دينار لكل مصرف، وان النشاط المصرفي في العراق يعتمد بشكل كبير على المصارف الحكومية أكثر مما هو عليه بالنسبة للمصارف الخاصة

(*) مؤشرات جودة الأصول تم التوصل إليها من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في الشكل (21).

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في ظل التحرير المالي لمصر والأردن والعراق

إذ شكلت نسبة مساهماتها (أي المصارف الحكومية) في كل من الموجودات والائتمان النقدي والائتمان التعهدي والاستثمارات (77.1%، 80.9%، 68.9%، 92.1%) على التوالي ويعود ذلك إلى قدم تأسيس المصارف الحكومية وانتشار فروعها في جميع محافظات العراق، كما أن ثقة الأفراد بالمصارف الحكومية أكثر مما هو عليه بالنسبة للمصارف الخاصة، لان المصارف الحكومية غاياتها ليس فقط ربحية وإنما تشارك للحد من بعض المخاطر التي قد يتعرض لها النظام المالي⁽¹⁾.

الشكل (16) تطور مؤشر كفاية رأس المال في العراق للمدة (2015-2022)%



المصدر: أعدّ بالاعتماد على بيانات الجدول (22).

وفي عام 2019 شهد المؤشر انخفاض في نسبته إذ سجل 173% على الرغم من الارتفاع في رأس المال بالنسبة للقطاع المصرفي، ألا أن الارتفاع في الموجودات المرجحة بالمخاطر كان أعلى من الارتفاع في رأس المال مما انعكس على مؤشر نسبة كفاية رأس المال⁽²⁾، أما في عام 2020 فقد عاود المؤشر بالارتفاع ليسجل نسبة مقدارها 253% وذلك بسبب ارتفاع في رأس المال الخاص بالمصارف ككل الذي بلغ (16.9) ترليون دينار بعد ما كان (15.1) ترليون دينار في عام 2019⁽³⁾.

⁽¹⁾ البنك المركزي العراقي، قسم الاستقرار النقدي والمالي، تقرير الاستقرار المالي 2018، ص33-34.

⁽²⁾ البنك المركزي العراقي، قسم الاستقرار النقدي والمالي، تقرير الاستقرار المالي 2019، ص29.

⁽³⁾ البنك المركزي العراقي، قسم الاستقرار النقدي والمالي، تقرير الاستقرار المالي 2020، ص63.

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في ظل التحرير المالي لمصر والأردن والعراق

وخلال العامين 2021 و2022 انخفض مؤشر نسبة كفاية رأس المال بشكل كبير جدا وذلك بسبب اختلاف آلية احتساب المؤشر المذكور من قبل البنك المركزي العراقي الذي اصدر ضوابط جديدة لطريقة احتساب نسبة كفاية رأس المال استنادا إلى قرار مجلس إدارة البنك رقم (110) لسنة 2020 قد اعطى مهلة 6 شهور لتطبيق الضوابط الجديدة⁽¹⁾، من اجل التأكد من صحة البيانات وموثوقيتها لضمان سلامة القطاع المصرفي والقطاع المالي بشكل عام، وعلى الرغم من هذا الانخفاض وتسجيلها ادنى مستوى خلال مدة البحث، إلا أنها كانت ضمن النسب المعيارية وفقا لمقررات بازل III والنسب العيارية التي وضعها البنك المركزي العراقي، مما يدل على متانة وقوة وسلامة القطاع المصرفي وقدرته على مواجهة المخاطر المحتملة المسببة لحالة عدم الاستقرار المالي.

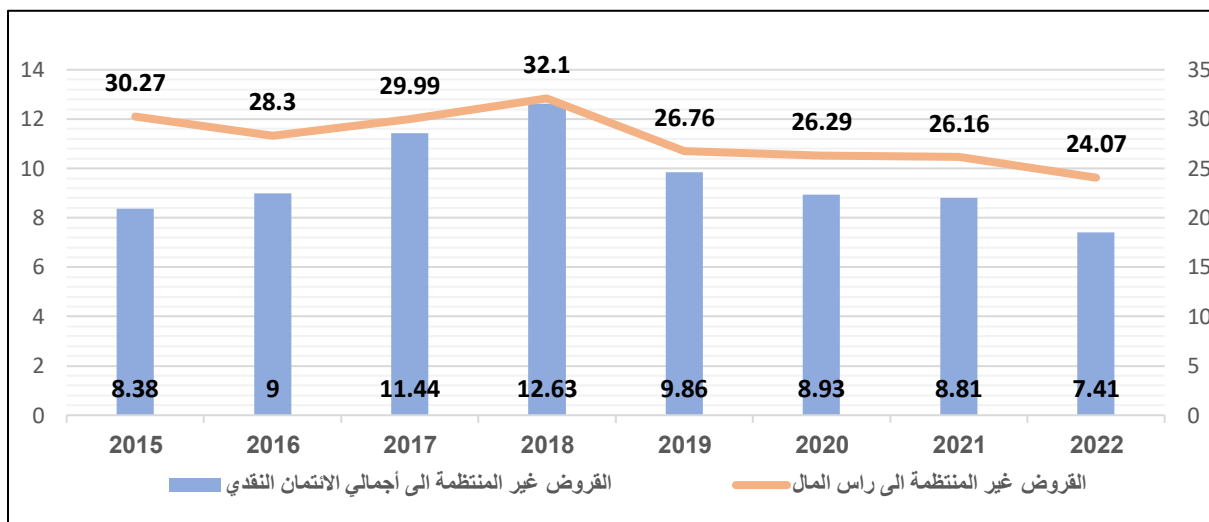
أما بالنسبة لمؤشرات جودة الأصول المتمثلة بنسبة القروض غير المنتظمة إلى رأس المال ونسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي الائتمان النقدي فيتضح من الشكل (17) إن مؤشر القروض غير المنتظمة إلى إجمالي الائتمان النقدي أخذاً اتجاهًا تصاعدياً خلال المدة (2015-2018) وذلك بسبب نمو القروض غير المنتظمة بنسبة اعلى من النمو في إجمالي الائتمان النقدي وكما موضح في الشكل (19)، نتيجة الأوضاع السياسية والأمنية التي حدثت في البلاد التي تسببت بأغلاق 158 فرع لكل من المصارف الحكومية والخاصة بعد سيطرت المجموعات الإرهابية عليها⁽²⁾، وتعثر الكثير من المقترضين عن السداد، فضلا عن الأزمة المزدوجة التي عاشها الاقتصاد العراقي وهبوط أسعار النفط إلى مستويات قياسية وتراجع النشاط الاقتصادي.

⁽¹⁾ البنك المركزي العراقي، دائرة مراقبة الصيرفة، قسم مراقبة المصارف التجارية، الضوابط الرقابية الخاصة بمعيار كفاية رأس المال للمصارف التجارية وفق متطلبات بازل III&II، العدد 192/2/9، 2020، ص1.

⁽²⁾ وليد عيدي عبد النبي، تقرير توثيقي عن فروع المصارف التي سيطر عليها داعش وإجراءات البنك المركزي العراقي لإعادة تأهيلها وتأمين عودتها إلى العمل، موقع البنك المركزي العراقي، البحوث والدراسات، 2017، ص4-5.

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في ظل التحرير المالي لمصر والأردن والعراق

الشكل (17) تطور مؤشرات جودة الأصول في العراق للمدة (2015-2022) %



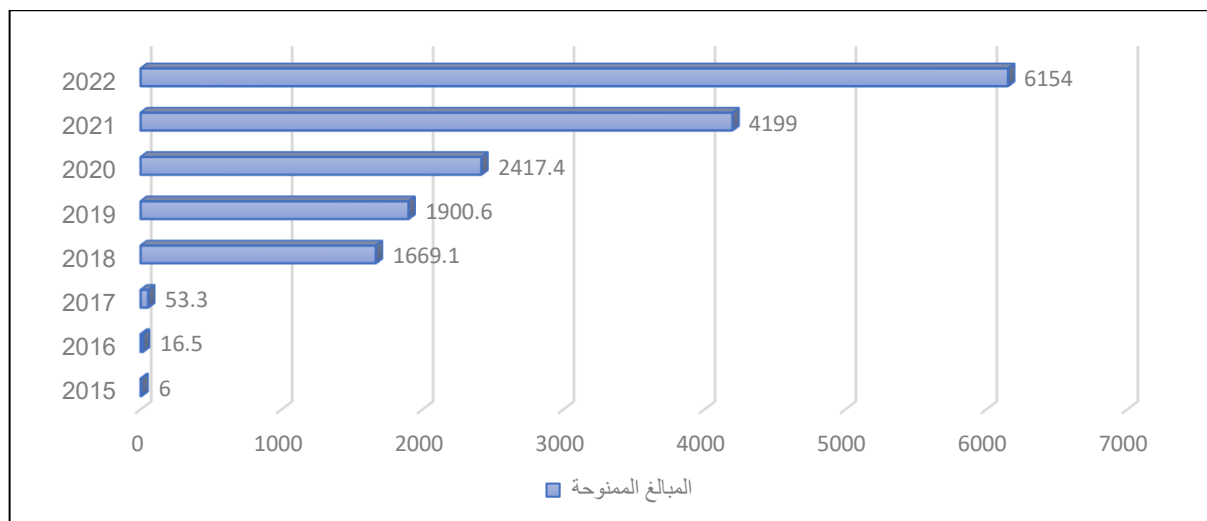
المصدر: أعدّ بالاعتماد على بيانات الجدول (22).

وبعد ذلك اتجه المؤشر تنازليا من عام 2019 وصولا إلى عام 2022 بسبب نمو إجمالي الائتمان النقدي بنسبة اكبر من النمو في القروض غير المنتظمة، وجاء ذلك على خلفية توجيهات ومبادرات البنك المركزي العراقي في التوسع بالائتمان لمواجهة تداعيات أزمة جائحة كورونا وما خلفته، وحرصا منه على دعم المشاريع الصغيرة والكبيرة من اجل تنشيط الاقتصاد ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، فضلا عن المبادرات التي استهدفت قطاع الإسكان والتي تم إطلاقها من خلال مجموعة من المصارف التخصصية (صندوق الإسكان، المصرف العقاري، المصرف الزراعي، المصرف الصناعي) ويوضح الشكل (18) مجموع المبالغ الممنوحة من خلال هذه المبادرات للمدة (2015-2022).

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي

في ظل التحرير المالي لمصر والأردن والعراق

الشكل (18) المبالغ الممنوحة من خلال مبادرات البنك المركزي العراقي للمدة (2015-2022) (مليار دينار)



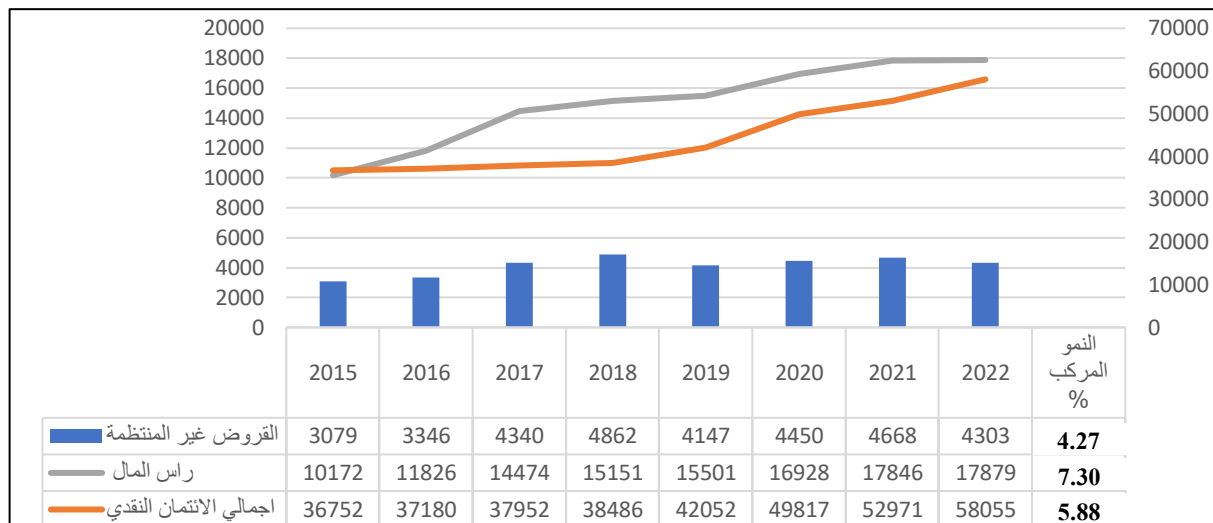
المصدر: أعدّ بالاعتماد على:

- البنك المركزي العراقي، قسم الاستقرار النقدي والمالي، تقرير الاستقرار المالي (للسنوات 2019-2020).
- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2022، ص 61-63.

وعلى الصعيد نفسه فإن مؤشر القروض غير المنتظمة إلى إجمالي رأس المال (رأس مال القطاع المصرفي) قد مر بمرحلتين مرحلة ما قبل أزمة جائحة كورونا إذ سجل نسب مرتفعة نسبياً خلال المدة (2015-2018) نتيجة ارتفاع القروض الغير منتظمة نسبة إلى رأس المال لنفس الأسباب المذكورة أعلاه، أما المرحلة الثانية فهي ما بعد أزمة جائحة كورونا إذ اخذ المؤشر اتجاهاً تنازلياً خلال المدة (2019-2022) وذلك بسبب نمو رأس المال بمعدل أعلى من نمو القروض غير المنتظمة وكما موضح في الشكل (19) فإنه حقق معدل نمو بلغ (7.30%) خلال مدة البحث في حين إن القروض غير المنتظمة قد حققت معدل نمو بلغ (4.27%) لنفس المدة.

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي
في ظل التحرير المالي لمصر والأردن والعراق

الشكل (19) تطور القروض غير المنتظمة وأجمالي الائتمان النقدي ورأس مال القطاع المصرفي في العراق للمدة
2015-2022 (مليار دينار عراقي)



المصدر: أعدّ بالاعتماد على:

- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية، سنوات مختلفة.
- البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي، متوفر على الرابط <https://cbiraq.org> تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2024/10/5.

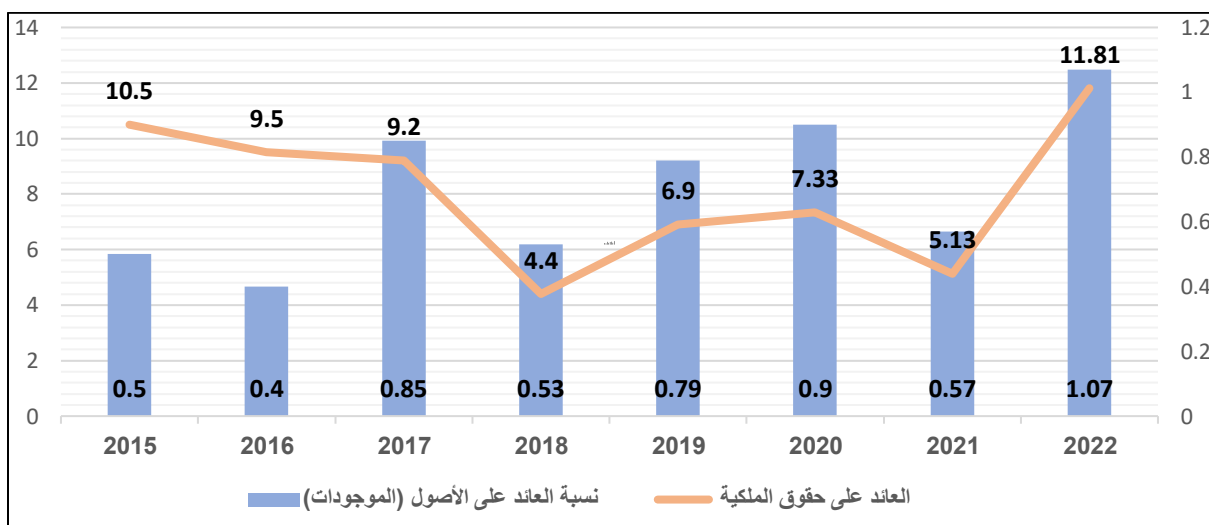
وبالنسبة لمؤشرات الربحية فيمكن ملاحظة البيانات الموضحة في الشكل (20) والمتمثلة بمعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، نجد أن معدل العائد على الأصول كان متذبذباً خلال المدة 2015-2020 ما بين منخفض ومرتفع تارة أخرى، فقد سجل ادنى معدل له في عام 2016 بمقدار 0.4% في حين كان اعلى معدل له خلال المدة المشار إليها في عام 2020 والذي بلغ 0.9%، وخلال الأعوام 2015 ولغاية 2018 أسهمت الأحداث الأمنية التي مر بها البلد، وهبوط أسعار النفط الذي انعكس على زيادة عجز الموازنة واتجاه المصارف التجارية للاستثمار في حوالات الخزينة لتمويل هذا العجز، وان هذا النوع من الاستثمار يتصف بعوائد محدودة نسبياً في تسجيله معدلات منخفضة، أما في عامي 2019 و2020 فقد فرضت ظروف أزمة جائحة كورونا على البنك المركزي التدخل وحث الجهاز المصرفي على تنشيط الاقتصاد عن طريق تقديم الائتمان وبالتالي ارتفاع في قيمة المؤشر، أما في عام 2021 فقد شهد المؤشر انخفاض حاد في قيمته إذ سجل 0.57% ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع قيمة الأصول بالعملة الأجنبية بشكل كبير نتيجة تغير سعر الصرف للدينار العراقي مقابل الدولار إذ أصبح 1450 دينار بعد أن كان 1182 دينار لكل دولار، في حين

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي

في ظل التحرير المالي لمصر والأردن والعراق

إن الارتفاع الذي حدث في عام 2022 كان بسبب نمو العائد بمعدل أكبر من نمو أجمالي الأصول، إذ بلغ معدل نمو العائد 131.4% مقابل نمو أجمالي الأصول بنسبة 24.5%⁽¹⁾

الشكل (20) تطور مؤشرات الربحية في العراق للمدة (2015-2022)%



المصدر: أعدّ بالاعتماد على بيانات الجدول (22).

وفيما يتعلق بمؤشر معدل العائد على حقوق الملكية الذي يعكس ما يحصل عليه المستثمرون من عائد لقاء استثمار أموالهم في المؤسسات المالية فقد أخذ اتجاهًا تنازلياً خلال المدة ما بين 2015 و2018؛ ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض في صافي الدخل سواء الذي يحمل فائدة أو بدون فائدة مما تسبب في زيادة معدلات التخلف عن السداد وزيادة حجم القروض المتعثرة التي انعكست على صافي الدخل والذي بدوره انعكس على معدل العائد على حقوق الملكية، بسبب الظروف الأمنية والأزمة المزدوجة التي عاشها الاقتصاد العراقي والحرب على العصابات الإجرامية التي تسببت في إغلاق كافة المصارف العاملة في المحافظات التي تعرضت للظروف الأمنية، وفي العامين 2019 و2020 عاود المؤشر بالارتفاع على خلفية الالتزام بتوجيهات ومبادرات البنك المركزي العراقي في تقديم الائتمان خلال أزمة جائحة كورونا للتخفيف من حدة آثارها وتنشيط ودفع عجلة الاقتصاد، فضلا عن ارتفاع في قيمة الدخل الذي يحمل فائدة أو بدون فائدة إذ بلغ معدل النمو في الدخل الذي يحمل فائدة (13.4%، 2.8%) على التوالي والدخل الذي لا يحمل فائدة (4.6%، 135.2%)

⁽¹⁾ البنك المركزي العراقي، قسم الاستقرار النقدي والمالي، تقرير الاستقرار المالي 2022، ص63.

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في ظل التحرير المالي لمصر والأردن والعراق

على التوالي⁽¹⁾، ومن الجدير بالذكر إن الارتفاع الكبير في معدل نمو الدخل الذي يحمل فائدة خلال عام 2020 جاء نتيجة تغير سعر الصرف. بعد ذلك ارتفع المؤشر في عام 2022 ارتفاعا ملحوظ ليسجل اعلى معدل له خلال مدة البحث إذ بلغ 11.81% وقد جاء ذلك على خلفية نمو معدل الأرباح بنسبة أكبر من معدل نمو حقوق الملكية الذي بلغ 130.7% في حين كان معدل نمو حقوق الملكية 0.19%⁽²⁾.

وبالإشارة إلى مؤشرات السيولة التي يمثلها المؤشرين نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات ونسبة الموجودات السائلة إلى مطلوبات قصيرة الأجل (الودائع الجارية والودائع ذات الطبيعة الجارية) والموضحة من خلال الشكل (21)، يتبين إن في العامين 2015 و2016 كانت نسب المؤشرين مرتفعة جدا مما يعني احتفاظ القطاع المصرفي بسيولة عالية وقدرته على تلبية التزاماته لمواجهة سحبيات المودعين وتقديم القروض، وبعد عام 2016 تم تقديم آلية جديدة لاحتساب الموجودات السائلة، وفقا لمعايير دولية جديدة⁽³⁾، مما اسهم في انخفاض هذه النسبة وبالتالي انعكست على نسب كلا من المؤشرين خلال الأعوام اللاحقة، إذ سجل مؤشر نسبة الموجودات السائلة إلى مطلوبات قصيرة الأجل 119.7% في عام 2017 ومن ثم سجل انخفاضا ولغاية عام 2020 وذلك بسبب نمو المطلوبات قصيرة الأجل بنسبة اكبر من النمو في الموجودات السائلة، وفي العامين 2021 و2022 سجل المؤشر ارتفاعا طفيفا عن ما كان عليه في عام 2020 نتيجة نمو الموجودات السائلة بنسبة اكبر من النمو في المطلوبات قصيرة الأجل، وبشكل عام فأن نسبة المؤشر جيدة وتعبّر عن مدى متانة الجهاز المصرفي وتمتعه بسيولة مرتفعة، فضلا عن قدرته في إدارة مخاطر السيولة بشكل فعال، كما أن نسبة تغطية المطلوبات قصيرة الأجل خلال مدة البحث قد اقتربت من 100% وهذا يدل على متانة وقوة القطاع المصرفي الأمر الذي انعكس على استقرار هذا القطاع واستقرار النظام المالي ككل.

⁽¹⁾ للمزيد يُنظر في ذلك:

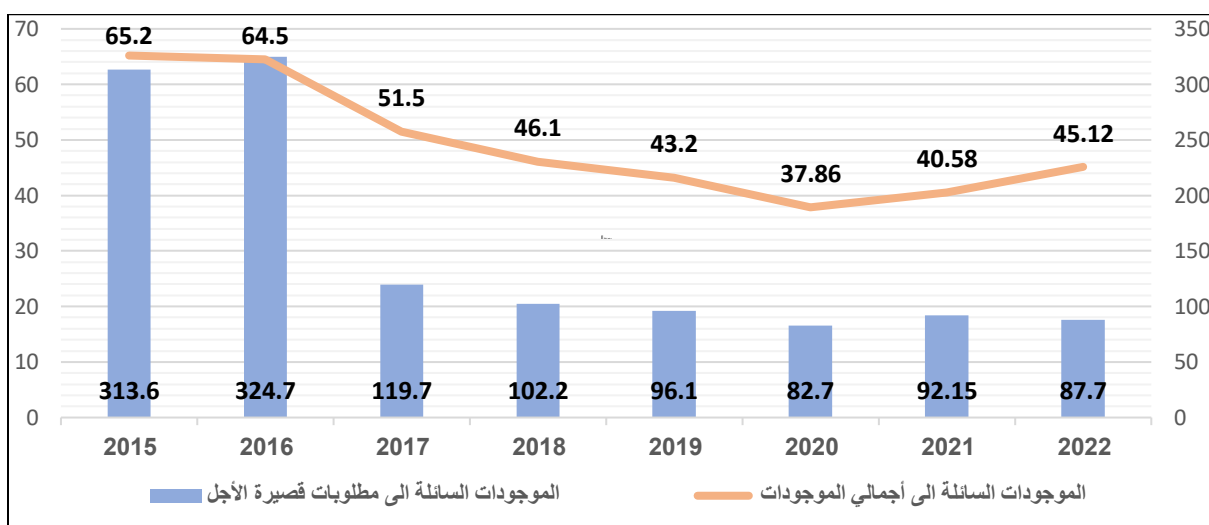
- البنك المركزي العراقي، قسم الاستقرار النقدي والمالي، تقرير الاستقرار المالي 2020، ص80
- البنك المركزي العراقي، قسم الاستقرار النقدي والمالي، تقرير الاستقرار المالي 2019، ص45.

⁽²⁾ البنك المركزي العراقي، قسم الاستقرار النقدي والمالي، تقرير الاستقرار المالي 2022، ص64.

⁽³⁾ البنك المركزي العراقي، قسم الاستقرار النقدي والمالي، تقرير الاستقرار المالي 2018، ص38.

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في ظل التحرير المالي لمصر والأردن والعراق

الشكل (21) تطور مؤشرات السيولة في العراق للمدة (2015-2022)%



المصدر: أعدّ بالاعتماد على بيانات الجدول (22).

أما بالنسبة لمؤشر نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات فقد سار بنفس اتجاه المؤشر الأول وقد تراوحت نسبته خلال الأعوام 2017-2022 ما بين 37.86% و 51.5% وهي نسب جيدة توضح مدى احتفاظ الجهاز المصرفي بأرصدة تامة السيولة لمواجهة سحبات المودعين وتلبية طلبات الإقراض لكل من الأفراد والشركات وبالتالي انعكاسها على الاستقرار المالي والاقتصادي في البلد.

الجدول (23) مؤشر الاستقرار المالي والمصرفي في العراق للمدة (2015-2022)%

السنوات	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015
المؤشر (%)								
الاستقرار المالي	0.39	0.33	0.39	0.53	0.46	0.41	0.41	0.31
الاستقرار المصرفي	0.20	0.16	0.19	0.23	0.19	0.24	0.30	0.20

المصدر: أعدّ بالاعتماد على:

- البنك المركزي العراقي، قسم الاستقرار النقدي والمالي، التقرير السنوي للاستقرار المالي، سنوات متعددة.

وفيما يتعلق بالمؤشر التجميعي للاستقرار المالي، الذي يتكون من مجموعة من المؤشرات الفرعية وهي (مؤشر الاستقرار المصرفي، مؤشر الاقتصاد الكلي، مؤشر الأسواق المالية، مؤشر الدورة المالية، المؤشر

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في ظل التحرير المالي لمصر والأردن والعراق

الاقتصادي العالمي^(*) نلاحظ من خلال الجدول (23) إن المؤشر التجميعي للاستقرار المالي قد تراوحت نسبته ما بين أعلى نسبة بلغت 0.53% في عام 2019 في حين بلغت أدنى نسبة له في عام 2015 التي سجلت 0.31%، شهد المؤشر ارتفاعاً في نسبته من عام 2015 حتى بلغ ذروته في عام 2019، وهذا ما يعكس توجهات البنك المركزي العراقي لتعزيز سياسات الاستقرار المالي، فضلاً عن اتباعه متطلبات بازل III وتطبيق معيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، وفي عام 2020 وعام 2021 تراجعت نسب المؤشر ليسجل (0.39، 0.33)% على التوالي، نظراً لتأثر المؤشرات المكونة للاستقرار المالي بتداعيات جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط، ثم عاود بعد ذلك في عام 2022 ليرتفع مجدداً مسجلاً نسبة بلغت 0.39% وهي نتيجة تعافي الاقتصاد العراقي من تداعيات جائحة كورونا والتحسين الملحوظ في أسعار النفط، فضلاً عن المبادرات التمويلية التي أطلقها البنك المركزي من أجل تعزيز الاستقرار المالي ومجموعة الإجراءات الاحترازية الجزئية والكلية في مجال تعزيز رأس المال والسيولة.

وبالانتقال إلى المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي والمبين في الجدول (23) نلاحظ إن نسبته كانت متذبذبة ما بين مرتفع ومنخفض تارة أخرى، فقد سجل ارتفاع في عام 2016 عما كان عليه في عام 2015 ليسجل نسبة بلغت 0.3% بعد أن كانت 0.20% وقد جاء ذلك نتيجة للتحسن النسبي لبعض المؤشرات الفرعية المكونة له، والمبينة في الجدول (22)، أما خلال الأعوام 2017 ولغاية 2019 فقد شهدت نسبة المؤشر تراجع ملحوظ مقارنة بالعامين السابقين، وذلك بسبب انخفاض أحد أهم المؤشرات المكونة له وهو مؤشر السيولة، بسبب تبني آلية جديدة لاحتساب الموجودات السائلة، وفي الأعوام (2020، 2021، 2022) فقد تضافرت مجموعة من الأحداث التي أثرت في المؤشر بشكل واضح، ومنها تداعيات جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط، فضلاً عن استخدام آلية جديدة لاحتساب مؤشر كفاية رأس المال الذي انخفض بشكل كبير، مما انعكس على مؤشر الاستقرار المصرفي ليصل إلى نسب منخفضة، على الرغم من إن البنك المركزي العراقي قد أطلق مجموعة من المبادرات التمويلية والإجراءات الخاصة بالسياسات الاحترازية الجزئية والكلية للحد من اثر هذه الصدمات.

(*) المؤشر الاقتصادي العالمي: يتكون هذا المؤشر من مؤشرين فرعيين وهما (مؤشر النمو العالمي، ومؤشر التضخم العالمي) ويوزن ترجيحي بلغ 4% من إجمالي الوزن الترجيحي للاستقرار المالي، وقد تم استخدامه بسبب الانفتاح العالمي والتطورات العالمية التي حصلت، ونتيجة لتأثر العراق بهذه التطورات فقد تم استخدامه من قبل البنك المركزي العراقي منذ عام 2022.

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي
في ظل التحرير المالي لمصر والأردن والعراق

ثانياً: التحرير المالي في العراق

إن الاقتصاد العراقي قد بدأت فيه فعليا مرحلة التحرير المالي عندما شهد انفتاحا ما بعد عام 2003 من خلال السماح للمصارف الأجنبية بالعمل داخل العراق، وحرية انتقال رؤوس الأموال التي أسهمت في زيادة المنافسة ما بين المصارف العاملة في العراق، إذ صدرت مجموعة من القوانين التي ساعدت على ذلك ومنها قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004 الذي تم بموجبه منح استقلال تام للبنك المركزي العراقي عن الحكومة في القيام بعملياته المصرفية، فضلا عن صدور قانون خاص بالمصارف التجارية العراقية وهو قانون رقم 94 لسنة 2004 وقانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006، والتي كانت تهدف إلى تعزيز عمل القطاع المصرفي ورفع جدارته الائتمانية دولياً، وهي محاولة لإعادة تشغيل وتطوير عمل المصارف الحكومية والخاصة، وتطبيق معايير جديدة منها معيار كفاية رأس المال في المصارف العراقية، وإعادة العمل بسوق العراق للأوراق المالية⁽¹⁾، ويوضح الجدول (24) اهم التطورات الخاصة بالتحرير المالي في العراق.

⁽¹⁾ احمد حسين بنال، فيصل غازي فيصل، أثر المنافسة المصرفية في التنمية الاقتصادية: دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي العراقي، مجلة الدراسات النقدية والمالية، البنك المركزي العراقي، المؤتمر السنوي الرابع، الدور التنموي للبنك المركزي العراقي (المعطيات والاتجاهات)، عدد خاص، 2018، ص6.

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي
في ظل التحرير المالي لمصر والأردن والعراق

الجدول (24) التطورات الخاصة بالتحرير المالي في العراق للمدة (2003-2022)

التطورات	السنوات
<p>2. صدور قانون البنك المركزي رقم 56 لسنة 2004 والذي منح الاستقلال للبنك المركزي العراقي من اجل المحافظة على الاستقرار</p> <p>3. صدور قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 والذي يضمن الإطار القانوني لنظام مصرفي يتماشى مع المعايير الدولية ويسعى لتعزيز الثقة في القطاع المصرفي العراقي.</p> <p>4. تحرير أسعار الفائدة في عام 2004 وإزالة أي شكل من أشكال القمع المالي، وتخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي</p> <p>5. قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006</p> <p>6. فتح مزاد العملة والذي يساعد في المحافظة على استقرار الأسعار وتسهيل عملية التبادل التجاري</p> <p>7. في عام 2010 تم إلغاء خطة الائتمان الإلزامية تماشياً مع خطوات التحرير المالي والتعويض عنها بمؤشرات الائتمان الإجمالية</p>	2010-2003
<p>2. قانون المصارف الإسلامية رقم 43 لسنة 2015 والذي يهدف إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تقديم الخدمات المصرفية وممارسة أعمال التمويل والاستثمار القائمة على غير أساس الفائدة - تطوير وسائل جذب الأموال والمدخرات بأساليب ووسائل مصرفية لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية <p>3. قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم 39 لسنة 2015 والذي يهدف إلى الحد من عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال السيطرة على التطور التكنولوجي في العمل المصرفي وقطاع الأموال.</p>	2022-2011

المصدر: أعدّ بالاعتماد على:

- جعفر باقر علوش، مصطفى حسين عبد علي، تحليل واقع التحرر المالي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2019)، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، جامعة واسط، المجلد 18، العدد 52، 2022، ص 910.
- سعد عبد نجم العبدلي، حميد طالب فاضل، تحليل مؤشرات التحرر المالي في العراق للمدة (1990-2015)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد 24، العدد 105، 2018، ص 396.
- الموقع الرسمي للبنك المركزي العراقي، متوفر على الرابط: <https://cbi.iq/page/79> تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2024/11/1.

وبالانتقال إلى مؤشرات التحرير المالي في العراق التي يوضحها الجدول (25) للمدة (2015-2022) إذ يلاحظ إن مؤشر المعروض النقدي بمعناه الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي قد تراوحت نسبته ما بين 35.47% و 55.6% خلال مدة البحث، وهي نسب منخفضة مقارنة مع الدول العينة، كما أنها تعدّ نسب

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي

في ظل التحرير المالي لمصر والأردن والعراق

منخفضة جدا إذا ما تم مقارنتها بمتوسط المؤشر العالمي والبالغ 121% في عام 2016⁽¹⁾، أما بالنسبة لمؤشر الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص نسبة من الناتج المحلي الإجمالي فقد سجل هو الآخر نسب منخفضة جدا مقارنة مع الدول العينة إذ تراوحت نسبته بين 10.87% و16.55% خلال مدة البحث، وبالاتقال إلى مؤشر أجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد سجل ادنى نسبة له في عام 2018 التي بلغت 28.59% في حين سجل اعلى نسبة له في عام 2020 والتي بلغت 39.38%.

الجدول (25) تطور مؤشرات التحرير المالي في العراق للمدة (2015-2022)

المؤشر (%)	المعروض النقدي بمعناه الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي	الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص إلى الناتج المحلي	أجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي	هامش سعر الفائدة
2015	42.43	16.55	33.05	6.53
2016	44.73	15.80	31.69	6.73
2017	40.35	13.32	30.25	7.04
2018	35.47	10.87	28.59	7.05
2019	37.46	10.87	29.73	7.13
2020	55.60	16.17	39.38	7.15
2021	46.45	13.41	31.90	7.09
2022	43.93	12.35	33.70	6.51

المصدر: أعدّ بالاعتماد على بيانات الملحق الإحصائي (1).

كما إن جميع هذه المؤشرات أعلاه مرتبطة ارتباط وثيق بحجم الودائع والقروض في الجهاز المصرفي، بالنسبة لودائع الجهاز المصرفي منخفضة، بسبب قلة ثقة الأفراد بالجهاز المصرفي وصعوبة التعاملات المصرفية فضلا عن أن الثقافة المالية ضعيفة في العراق فضلاً عن غياب التامين على الودائع، كل ذلك جعل الأفراد يعزفون عن توديع مدخراتهم في المصارف وإنما يفضلون الاكتناز، وفي جانب القروض فإنها منخفضة بسبب قصور المصارف الخاصة عن تقديم الائتمان بأسعار فائدة معقولة، وإنما كانت مساهمة المصارف العامة

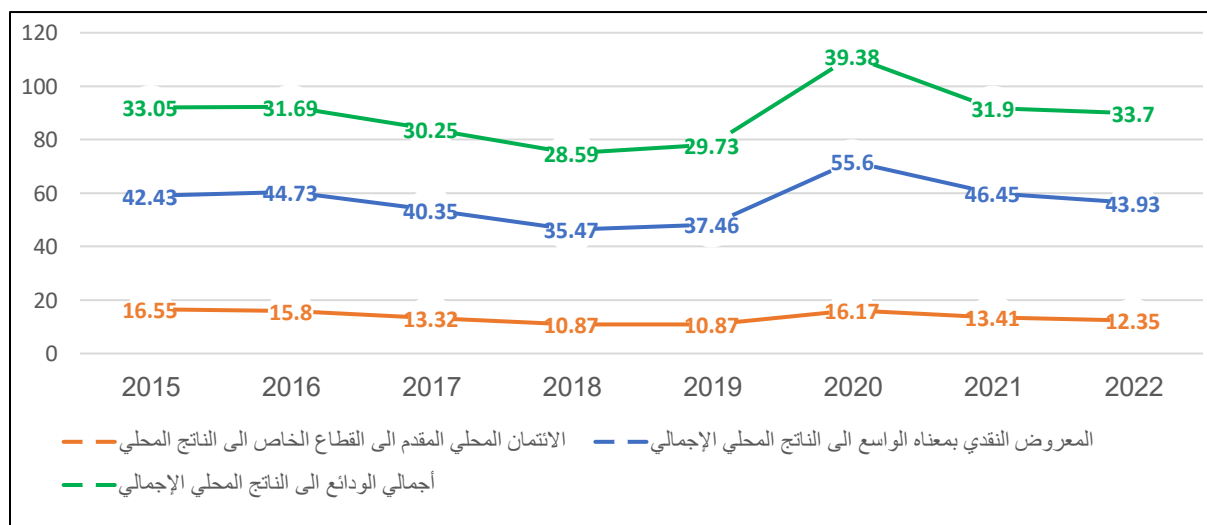
⁽¹⁾ احمد بريهي علي، المصارف والأتمان والعمق المالي بين العراق والتجربة الدولية، موقع البنك المركزي العراقي، البحوث والدراسات، 2018، ص21.

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في ظل التحرير المالي لمصر والأردن والعراق

أوسع في تقديم الائتمان، وبما إن القطاع المصرفي يتكون من عدد كبير من المصارف الخاصة فإن أجمالي الائتمان قد كان منخفض.

يوضح الشكل (22) المؤشرات كل من المعروض النقدي بمعناه الواسع والائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص، وأجمالي الودائع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي قد كانت متناسقة التغيرات خلال مدة البحث، مما يعني أن التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي تقابلها تغيرات في المؤشرات أعلاه وبنسب متقاربة، من جانب آخر فإن مؤشر هامش سعر الفائدة في العراق قد سجل نسب مرتفعة وهو ما اسهم أيضا في انخفاض كل من أجمالي الودائع و الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وبناء على المعطيات أعلاه فان مؤشرات التحرير المالي في العراق قد سجلت نسب منخفضة مقارنة مع الدول العينة وهذا ما له اثر سلبي على الاقتصاد من جانب تطور القطاع المصرفي ومنح الائتمان ورفع الجدارة الائتمانية الدولية للعراق، من جانب آخر إن انخفاض مؤشرات التحرير المالي في العراق له اثر إيجابي من جانب قلة تأثر العراق بالأزمات المالية المتقلبة عبر الحدود.

الشكل (22) تطور مؤشرات التحرير المالي في العراق للمدة (2015-2022)%



المصدر: أعدّ بالاعتماد على بيانات الجدول (25).

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي
في ظل التحرير المالي لمصر والأردن والعراق

المطلب الرابع: تطور السياسات الاحترازية الكلية وتحليل دورها في الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في
العراق

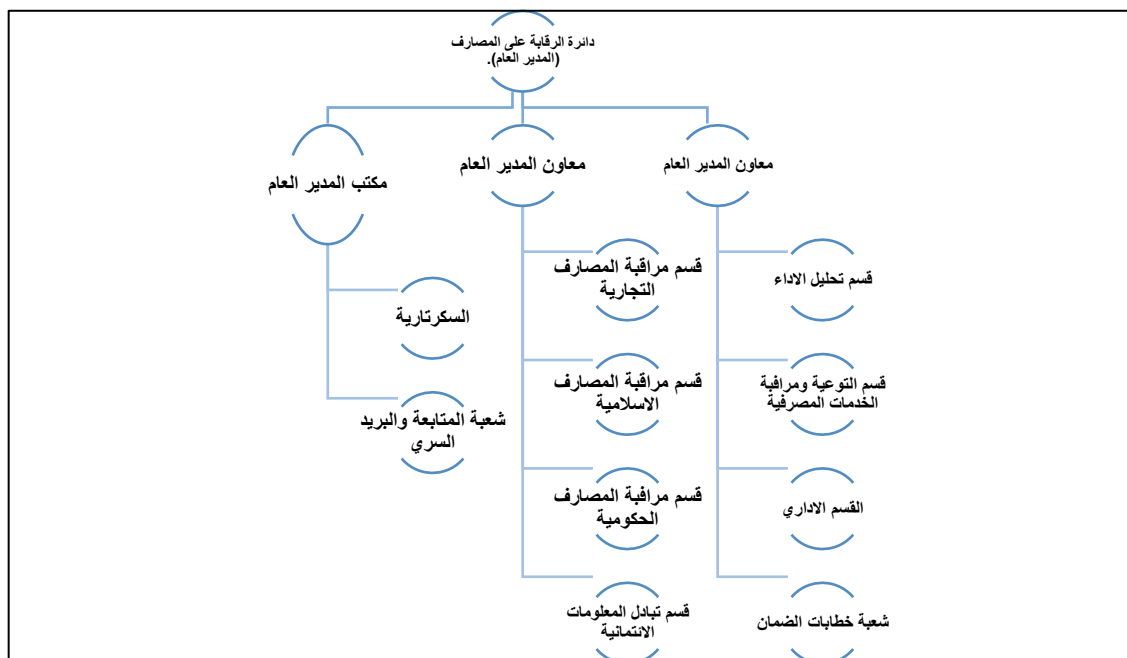
أولاً: تطورات السياسات الاحترازية الكلية في العراق

إن البنك المركزي العراقي هو السلطة الإشرافية على البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، إذ يتولى مهام تطبيق السياسات الاحترازية الكلية في العراق، من خلال توكيل هذه المهمة إلى مديرية الرقابة على المصارف والتي تعد إحدى الدوائر الرئيسية والمركزية المعنية بمراقبة التزام المصارف والمؤسسات المالية بالمتطلبات والمعايير الاحترازية التي تسهم في تحقيق أهداف السياسات الاحترازية الكلية بما يضمن تطابق هذه المعايير مع مثيلاتها الدولية، ومن أهم مهام مديرية الرقابة على المصارف ما يأتي:⁽¹⁾

1. إصدار الموافقات الخاصة بتسجيل وترخيص المصارف.
 2. إصدار القوانين والضوابط والتوجيهات للقطاع المصرفي وبما يتفق مع المعايير الدولية، والتأكد من امتثال المصارف لها.
 3. مراقبة أداء المصارف التجارية والإسلامية من خلال إعداد تقارير مالية خاصة بنظام المخاطر وتدقيق بياناتها والتأكد من حجز نسبة الاحتياطي الإلزامي المفروض على المصارف.
 4. تفعيل وتطوير العمل الخاص بالرقابة الإلكترونية للنشاطات المصرفية المتعلقة بخطابات الضمان وتدقيقها ورفعها على المنصة الإلكترونية.
- وتتكون مديرية الرقابة من مجموعة من الأقسام والشعب لتنفيذ المهام المناطة بها على أكمل وجه، ويمكن توضيح الهيكل التنظيمي لها من خلال المخطط الآتي:

⁽¹⁾ البنك المركزي العراقي، الموقع الرسمي، دائرة الرقابة على المصارف، متوفر على الرابط: <https://cbi.iq/news/view/795> تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2024/11/5.

المخطط (13) الهيكل التنظيمي لدائرة الرقابة على المصارف



المصدر: أعدّ بالاعتماد على:

- البنك المركزي العراقي، الموقع الرسمي، متوفر على الرابط: <https://cbi.iq/news/view/2403> تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2024/11/5.

ومن الجدير بالذكر انه لا يوجد قانون خاص للسياسات الاحترازية الكلية مما يمثل مصدر تحدي للمديرية المسؤولة عن تنفيذها، ويعتمد البنك المركزي في تنفيذ السياسات الاحترازية الكلية على قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004 وقانون المصارف رقم (94) لسنة 2004، فضلا عن التعليمات الصادرة عام 2011، وبالتالي فان جمع السياسة الاحترازية الكلية والسياسة النقدية في إدارة واحدة يؤدي إلى تداخلات في القرارات وصعوبة معرفة آثار تنفيذ كل سياسة على النظام المالي⁽¹⁾.

إن القطاع المصرفي في العراق يتميز بهيمنة المصارف العامة، ويمتلك مستويات عالية من الأصول السائلة، فضلا عن انخفاض في مؤشرات العمق المالي، ومستويات عالية من القروض المتعثرة؛ لذا كانت السياسات الاحترازية الكلية تركز على تعزيز نسب كفاية رأس المال والحد من مخاطر التعرض المفرط، من

¹⁾ Gailan Ismael Abdullah, And Saadabdnajem Al-Abdali, The Institutional Framework of Macroprudential Policy in Iraq: Reality and Challenges, International Journal of Research in Social Sciences and Humanities, Vol.9, Issue.2, 2019, P:288.

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في ظل التحرير المالي لمصر والأردن والعراق

خلال فرض قيود على نمو الائتمان لاحتواء إجمالي تعرض المصارف، وتنفيذ خطة لزيادة قاعدة رأس المال القطاع المصرفي وذلك بالزام المصارف التجارية بزيادة قاعدة رأس مالها إلى 250 مليار دينار عراقي كحد أدنى، أما فيما يخص السيولة ونظراً لزيادتها فقد فرض البنك المركزي العراقي متطلبات احتياطي إلزامي بين 15% و 20% من إجمالي الودائع، وكذلك فرض نسبة بين 25% و 30% كاحتياطات للسيولة من إجمالي الالتزامات القصيرة الأجل، ومن جانب سقوف الإقراض الشخصي فقد استخدم البنك المركزي العراقي أداة نسبة الدين إلى الدخل DSTI على الأشخاص الذين يشغلون مناصب قيادية في المصارف وان لا تتجاوز القروض نسبة 50% من إجمالي دخلهم السنوي، واستخدم أداة نسبة القرض إلى القيمة LTV وفرض نسبة 40% للحد من التعرض لقروض العقارات، كما إن نسبة القروض إلى الودائع في العراق كان الحد الأعلى لها 70%⁽¹⁾. وفي إطار ضمان البنك المركزي العراقي لوجود قطاع مالي متين فقد اصدر جملة من التعليمات تضمنت معايير خاصة بكفاية رأس المال وفق مقررات بازل III في عام 2018 وكان الهدف منها تعزيز الملاءة المالية لدى المصارف فضلاً عن تعزيز قدرتها على تحمل الصدمات والذي ينعكس على سلامة القطاع المصرفي وفي ذات الاطار تضمنت هذه التعليمات تحسين رؤوس الأموال كماً ونوعاً، اضافة إلى ذلك اصدر البنك المركزي تعليمات آخر شملت ضوابط على أدوات التمويل الإسلامي وضوابط للحوكمة والإدارة المؤسسية لتقنية المعلومات في القطاع المصرفي، وتنفيذ الضوابط الخاصة بمقررات بازل III والمتعلقة بالسيولة واحتساب نسبة تغطية السيولة LCR ونسبة صافي التمويل المستقر NSFR⁽²⁾.

ومن منطلق تفعيل دور البنك المركزي الإشرافي والرقابي والتنظيمي على المصارف والمؤسسات المالية الأخرى، وللحفاظ على مستويات مرتفعة من الاستقرار المالي نظراً لأهميته فقد باشر بإعداد التقرير السنوي للاستقرار المالي منذ عام 2010 من خلال دائرة الإحصاء والأبحاث، ومن ثم شرع بتأسيس قسم الاستقرار النقدي والمالي في عام 2017 الذي أصبح هو المسؤول عن إعداد التقارير والأبحاث للاستقرار المالي وفق أحدث الآليات والمؤشرات المستخدمة على المستوى الدولي والمحلي في مجال رصد وتحليل المخاطر النظامية

¹⁾ Ananthakrishnan Prasad, and others, Macroprudential Policy and Financial Stability in the Arab Region, International Monetary Fund, Working Paper, WP/16/98, 2016, p:20-21.

²⁾ صندوق النقد العربي، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019، أبو ظبي، 2019، ص 21.

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي
في ظل التحرير المالي لمصر والأردن والعراق

لنظام المالي، ورفع التقارير إلى الجهات العليا في البنك من أجل إيجاد الحلول اللازمة بهدف المحافظة على قطاع مالي سليم⁽¹⁾.

ويقوم البنك المركزي العراقي من خلال مديرية الرقابة على المصارف باعتبارها الجهة المسؤولة عن سلامة ومثانة القطاع المصرفي بتطبيق مجموعة من الأدوات للسياسة الاحترازية الكلية، ويوضح الجدول (26) أهم هذه الأدوات.

الجدول (26) أدوات السياسات الاحترازية الكلية المستخدمة في العراق

البعد	الأداة	التطبيق
الأدوات واسعة النطاق	حاجز الحفاظ على رأس المال	منذ عام 2019، تم تطبيق التعليمات التي تتوافق مع متطلبات بازل 3، إذ تضمنت اللائحة تحديد مستوى ونوع رأس المال المطلوب من المصارف، وبلغت النسبة 2.5%، كما تم إصدار الإرشادات التنظيمية لمعيار كفاية رأس المال المتوافق مع متطلبات بازل 3.
	متطلبات مخصصات خسائر القروض المستقبلية	تم تنفيذه منذ عام 2019، كما إن تنفيذ التعليمات المتوافقة مع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9 ومنهجية حساب خسارة الائتمان المتوقعة.
أدوات القطاع السكني	متطلبات رأس المال للقطاع المنزلي	في عام 2019 تم تنفيذ تعليمات التعرض الائتماني للقطاع المنزلي، إذ يبلغ متوسط الأصول المرجحة بالمخاطر للقطاع المنزلي والشركات الصغيرة والمتوسطة والخدمات المصرفية للأفراد في متطلبات رأس المال 75%، ونسبة متطلبات رأس المال 10% بالإضافة إلى 2.5% من إجمالي رأس المال.
	وضع حد أقصى لنمو الائتمان للقطاع المنزلي	تم الإعلان عنه في عام 2021، إذ لا يجوز للمصارف منح شخص واحد أو طرف ذي صلة ائتمانيًا بقيمة تزيد عن 10% من إجمالي المحفظة. تتطلب إرشادات إدارة المخاطر من البنوك تحديد سقف معينة لجميع التعرضات، ومهمة البنك المركزي هي مراجعة هذه التعرضات بشكل دوري، على سبيل المثال، بالنسبة للسحب على المكشوف، يجب ألا يتجاوز 10% من إجمالي المحفظة. أيضًا، يجب ألا يتجاوز السحب على المكشوف 70% من إجمالي رأس المال العامل للعميل.
أدوات السيولة	نسبة تغطية السيولة LCR	تم تطبيق متطلبات نسبة تغطية السيولة تدريجيًا من عام 2017 إلى عام 2019، واعتبارًا من 1 يناير 2017، تم تطبيق نسبة تغطية السيولة البالغة 80%، وفي عام 2018، تمت زيادة نسبة تغطية السيولة إلى 90% وصولًا إلى عام 2019، تمت زيادة نسبة تغطية السيولة إلى 100%.
	نسبة الأصول السائلة	تم تطبيقه في عام 2011، إذ يتعين على البنوك تلبية نسبة سيولة لا تقل عن 30%.
	نسبة التمويل المستقر الصافي NSFR	تم تطبيق نسبة صافي التمويل المستقر بنسبة 100% في عام 2017

⁽¹⁾ صندوق النقد العربي، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019، مصدر سابق، ص 102.

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي

في ظل التحرير المالي لمصر والأردن والعراق

<p>تم تطبيقه منذ عام 2011، إذ أشارت التعليمات رقم 4 لعام 2010 إلى أن نسبة الائتمان النقدي إلى الودائع لا يجب أن تتجاوز 70%. كما يجب على المصارف تقديم تقارير شهرية إلى إدارة الرقابة المصرفية في البنك المركزي العراقي في هذا الصدد، وفي عام 2020 تم تغيير نسبة الائتمان إلى الودائع من 70% إلى 75% وفقاً لتعميم البنك المركزي العراقي رقم 219/6/9 بتاريخ 23 أرب 2020.</p>	<p>نسبة القروض إلى الودائع</p>	
<p>تم إصدار وتنفيذ حدود عدم تطابق الاستحقاقات في عام 2019 إذ يجب الالتزام بالحدود القصوى للفروق الصافية بين التدفقات النقدية للأصول والالتزامات بشكل تراكمي للمدد الزمنية والتي يجب الالتزام بها على مستوى جميع العملات (الدينار العراقي والعملات الأجنبية)، وسيقوم البنك المركزي العراقي بتحديد حدود الفجوات الأقل مما هو مشار إليه أعلاه لأي من المصارف في ضوء نتائج أوضاعها المالية،</p>	<p>حدود عدم تطابق الاستحقاقات</p>	
<p>تم تطبيقه لأغراض احترازية منذ عام 2017 لزيادة احتياطات السيولة ودعم توفير الائتمان للاقتصاد، وبسبب فيروس كورونا، قام البنك المركزي يخفض البنك المركزي العراقي متطلبات الاحتياطي للحسابات الجارية والحسابات الجارية بالدينار العراقي إلى 13% في عام 2020، بموجب التعميم رقم 6-3-847، في عام 2021، تم إعادة المعدل إلى 15% لنفس الودائع المذكورة، بموجب التعميم رقم 6-3-1671</p>	<p>الاحتياطي الإلزامي</p>	
<p>خفض البنك المركزي العراقي نسبة صافي مركز النقد الأجنبي من 40% إلى 20%، في عام 2020 وهذا يعني أن جميع المصارف التي تجاوزت الحد الأقصى سُنْعَرَم إذا كان لديها مركز يتجاوز الحد الأقصى البالغ 20%.</p>	<p>حدود على صافي المراكز المفتوحة بالنقد الأجنبي إلى رأس المال</p>	
<p>منذ عام 2022 تم تطبيق ضوابط تصنيف البنوك المحلية المهمة، وترد نسب الإضافة المطلوبة لرأس المال الأساسي للبنوك في الجدول رقم 3 من مجلس لوائح تصنيف البنوك المحلية ذات الأهمية النظامية، وقد تم تطبيق هذه اللوائح لأول مرة في عام 2023 وفقاً لبيانات البنوك لعام 2022.</p>	<p>رسوم رأس المال الإضافية للمؤسسات ذات الأهمية النظامية</p>	<p>الأدوات الهيكلية</p>

المصدر: أعدّ بالاعتماد على قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي (IMF macroprudential database): متوفر على الرابط:

<https://www.elibrary-areaer.imf.org/Macroprudential/Pages/ChapterQuery.aspx> تم الاطلاع على الرابط بتاريخ

2024/7/12.

ثانياً: تحليل أدوات السياسات الاحترازية الكلية في العراق

من خلال تفحص بيانات الجدول (27) الذي يوضح تطور بعض أدوات السياسة الاحترازية الكلية المستخدمة في العراق، نجد إن صافي المراكز المفتوحة بالنقد الأجنبي إلى رأس المال قد شهد تسجيل تفاوت واضح في قيم هذا المؤشر إذ سجل نسب منخفضة في عام 2015 وصلت إلى (-22.9) %، وكذلك سجل العام 2016 (-12.1) % وفي عام 2017 سجلت (5.2) % وتشير هذه النسب إلى قدرة القطاع المصرفي لمواجهة مخاطر تقلبات سعر الصرف، وبمعنى آخر إن صافي المراكز المفتوحة المتمثلة بـ (الأصول - الخصوم) بالعملة الأجنبية لا تمثل نسب مرتفعة من إجمالي رأس المال، وبالانتقال إلى العامين (2018، 2019) سجل المؤشر ارتفاع إذ بلغت نسبته (21.4، 34.9) % على التوالي، نتيجة نمو الأصول بنسبة أكبر من الخصوم، وكانت

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي

في ظل التحرير المالي لمصر والأردن والعراق

هذه النسب دون الحدود العليا التي وضعها البنك المركزي العراقي البالغة 40%، وبالنسبة للعامين 2020 و2021 فقد شهد المؤشر ارتفاع كبير ليسجل (60.8%، 50.9%) على التوالي، جاء ذلك نتيجة قرار البنك المركزي العراقي بتخفيض سعر صرف الدينار مقابل الدولار وهو ما رفع من قيمة صافي المركز المفتوح بالنقد الأجنبي بالنسبة إلى رأس المال، وفي ذات العام قام البنك المركزي العراقي بتغيير الحدود العليا لنسبة صافي المراكز المفتوحة بالنقد الأجنبي إلى رأس المال لتصبح 20% بعد أن كانت 40%، وبهذا فقد تجاوزت هذه النسبة الحدود العليا مما يزيد من مخاطر تعرض القطاع المصرفي إلى مخاطر التغيرات في سعر الصرف، وصولاً إلى عام 2022 ليعاود المؤشر لينخفض مسجلاً نسبة بلغت 21.5% وهي تلامس الحدود العليا التي وضعها البنك المركزي العراقي.

وفيما يخص نسبة القروض إلى الودائع تظهر البيانات الواردة في الجدول (27) أن قيم هذه النسب لم تشهد تفاوت كبير طيلة مدة البحث، إذ تراوحت ما بين 40% إلى 50%، وتعد هذه النسب منخفضة نسبياً، ولم تتجاوز النسب المعيارية التي وضعتها لجنة بازل III، والبالغة 70%، مما يعني أنها لا تعد مصدر للمخاطر على القطاع المصرفي فيما يخص الائتمان المفرط، من جانب آخر إن الانخفاض المبالغ فيه في هذه النسبة يعني قصور القطاع المصرفي في تقديم الائتمان والذي من الممكن أن يؤثر بشكل سلبي على الوضع الاقتصادي في العراق، لذا لا بد من السيطرة على هذه النسبة بما يلاءم الوضع الاقتصادي في البلد مع مراعاة الأوضاع الاقتصادية العالمية ومتطلبات المرحلة.

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في ظل التحرير المالي لمصر والأردن والعراق

الجدول (27) تطور أدوات السياسات الاحترازية الكلية في العراق (2015-2022)

نسبة الاحتياطي الإلزامي	نسبة القرض إلى الودائع	نسبة الزاخرة المالية	نسبة تغطية السيولة	نسبة صافي التمويل المستقر	صافي المراكز المفتوحة بالنقد الأجنبي إلى رأس المال	المؤشر % السنوات
15	47.09	9.1	—	—	-22.9	2015
15	49.06	10.8	—	—	-12.1	2016
15	46.19	14.7	230	222	5.2	2017
15	40.51	15.3	230	230	21.4	2018
15	43.13	13.5	223	173	34.9	2019
13	50.67	14.1	247	207	60.8	2020
15	48.01	12.8	256	240	50.9	2021
15	40.18	11.11	230	207	21.5	2022

المصدر: أعدّ بالاعتماد على:

- البنك المركزي العراقي، قسم الاستقرار النقدي والمالي، التقرير السنوي للاستقرار المالي، 2016-2022.
- مقابلات شخصية أجراها الباحث مع الدكتور باسم عبد الهادي، معاون رئيس قسم الاستقرار النقدي والمالي في البنك المركزي العراقي، بتاريخ 2024/3/28.
- مصطفى نزار ياس، مؤشرات الشمول المالي وأثرها في الأداء المالي: التكنولوجيا المصرفية متغيراً تفاعلياً {دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي العراقي 2015-2020}، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم إدارة الأعمال، 2022.
- قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي، متوفر على الرابط: <https://data.imf.org/regular.aspx?key=63174545> تم الاطلاع على الرابط بتاريخ 2024/3/15.

وبالانتقال لمؤشر نسبة الاحتياطي الإلزامي فقد كان مستقرًا، وقد تم تغييره مرة واحدة طيلة مدة البحث في عام 2020 لتبلغ نسبته 13% بعد إن كان 15% استجابة للوضع الاقتصادي ومن أجل التخفيف من حدة جائحة كورونا وأزمة انخفاض أسعار النفط، ومن ثم عاود البنك المركزي العراقي برفع هذه النسبة إلى قيمتها السابقة.

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي

في ظل التحرير المالي لمصر والأردن والعراق

وبالنسبة إلى أدوات السيولة المتمثلة بنسبة تغطية السيولة LCR، ونسبة صافي التمويل المستقر NSFR، فقد سجلت قيم مرتفعة طويلة مدة البحث، وهو ما يعني امتلاك القطاع المصرفي مناسيب سيولة مرتفعة تجاوزت الحدود التي وضعتها لجنة بازل III، الأمر الذي يجعل المصارف أمام خيار المفاضلة ما بين السيولة المرتفعة التي يقابلها انخفاض في نسب العوائد، وما بين الانخراط في العمليات المصرفية وتقديم الائتمان الذي يسبب انخفاض في مستويات السيولة وينتج عنها ارتفاع في العوائد، إذ يلاحظ من الجدول (27) إن القطاع المصرفي قد نجح في الاحتفاظ بنسبة تغطية للسيولة مرتفعة جدا بلغت أعلى قيمة لها 256% في عام 2021 في حين بلغت أدنى قيمة 223% في عام 2019، فضلاً عن الاحتفاظ بصافي تمويل مستقر مرتفع جداً يغطي الالتزامات طويلة الأجل، إذ بلغت أعلى قيمة له 240% في عام 2020، بينما كانت أدنى قيمة له 173% في عام 2019.

وفيما يخص نسبة الرافعة المالية فقد سجلت تذبذب طفيف خلال مدة البحث وتراوحت النسبة ما بين 9.1% في عام 2015 و 15.3% في عام 2018، وهي نسب مرتفعة نسبياً تجاوزت الحدود الدنيا التي وضعتها لجنة بازل والبالغة 4%، وما تجدر الإشارة إليه هو توضيح نسبة الرافعة المالية في المصارف الخاصة التي تراوحت فيها إلى ما يقارب 45%، وهي نسبة مرتفعة جداً مما يعني اعتماد القطاع الخاص على رأس ماله في حيازة أصوله والانخراط في الأعمال المصرفية، جاء ذلك نتيجة قلة الودائع التي تمتلكها المصارف الخاصة ولأسباب التي سبق وان تم ذكرها في مؤشرات التحرير المالي، في حين بلغ متوسط نسبة الرافعة المالية في المصارف العامة 5% وهي نسبة منخفضة وتعني اعتماد المصارف العامة على الودائع بشكل كبير لتمويل حيازتها على الأصول كما تعني إن المصارف العامة تمارس العمل المصرفي بكثافة مقارنة مع القطاع الخاص⁽¹⁾.

ثالثاً: تحليل دور السياسات الاحترازية الكلية في الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في العراق

يوضح الجدول (28) أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المصرفي في العراق للمدة (2015-2022)، والذين يتبين من خلاله إن نسبة الرافعة المالية قد سجلت أدنى نسبة لها في عام 2015 التي بلغت

⁽¹⁾ للمزيد يُنظر في ذلك:

- حسين خالد حسين، مؤشرات السلامة المالية في العراق للمدة (2015 Q2 - 2019 Q2)، مصدر سابق، ص 10
- حسين خالد حسين، تقرير مؤشرات السلامة المالية لعام 2020، البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، ص 3.

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي
في ظل التحرير المالي لمصر والأردن والعراق

9.1%، وبالمقابل سجل مؤشر الاستقرار المصرفي نسبة بلغت 0.21%، أما في عام 2018 سجلت نسبة الرافعة المالية اعلى نسبة لها والتي بلغت 15.3% لتعكس على مؤشر الاستقرار المصرفي للعام نفسه الذي سجل انخفاضا إذ بلغت نسبته 0.19%، وبالانتقال إلى عام 2022 سجلت نسبة الرافعة المالية انخفاضا وبلغت نسبتها 11.11% في حين سجل مؤشر الاستقرار المصرفي ارتفاع وبلغت نسبته 0.21%، وهذا ما يوضح العلاقة العكسية بين نسبة الرافعة المالية ومؤشر الاستقرار المصرفي، ومن الجدير بالذكر إن نسبة الرافعة المالية في العراق قد تجاوزت الحدود الدنيا بكثير، مما يعني ضمنا أن القطاع المصرفي يحتفظ بنسبة عالية من رأس المال غير العامل، مما يؤثر على نسب الربحية والتي بدورها تؤثر على مؤشر الاستقرار المصرفي.

الجدول (28) أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المصرفي في العراق

مؤشر الاستقرار المصرفي %	أدوات السياسة الاحترازية %			السنة
	نسبة صافي المراكز المفتوحة بالنقد الأجنبي إلى رأس المال	نسبة القروض إلى الودائع	نسبة الرافعة المالية	
0.21	-22.9	47.09	9.1	2015
0.30	-12.1	49.06	10.8	2016
0.24	5.2	46.19	14.7	2017
0.19	21.4	40.51	15.3	2018
0.23	34.9	43.13	13.5	2019
0.20	60.8	50.67	14.1	2020
0.17	50.9	48.01	12.8	2021
0.21	21.5	40.18	11.11	2022

المصدر: أعدّ بالاعتماد على بيانات الجدول (23) والجدول (27).

أما نسبة القروض إلى الودائع فقد كانت شبه مستقرة وتراوحت نسبتها ما بين 40.51% في عام 2018 وما بين 50.67% في عام 2020، كما نلاحظ أن انعكاس هذه الأداة على مؤشر الاستقرار المصرفي قد كان جلياً، إذ إن أي تغيير في نسبة القروض إلى الودائع يجد صده واضح في مؤشر الاستقرار المصرفي، وطالما إن النسب كانت معيارية ومتوازنة ما بين حجم القروض والودائع أي إن التوسع في حجم القروض لم يتجاوز حجم الودائع، فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض في حجم المخاطر التي قد يتعرض لها الاقتصاد، وهذا ما يؤكد

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية ومؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في ظل التحرير المالي لمصر والأردن والعراق

قدرة وكفاءة الجهاز المصرفي في التحكم بهذه الأداة وفقا لمتطلبات المرحلة وحسب الضوابط والمعايير التي وضعها البنك المركزي.

وفيما يخص انعكاس نسبة صافي المراكز المفتوحة للعملة الأجنبية إلى رأس المال فيمكن ملاحظته من خلال الجدول (28) إذ سجلت الأعوام 2015 ولغاية 2018 نسب مرتفعة جدا، ولم تكن مصدر للمخاطر على القطاع المصرفي العراقي، وذلك لان القطاع المصرفي لم يمكن محتفظ بأصول أجنبية بنسب مرتفعة بالنسبة لرأس المال المصرفي مما قد يعرضه لمخاطر تغيرات سعر الصرف، أما في الأعوام 2019 ولغاية 2021، فقد سجلت النسبة ارتفاع ملحوظ وقد شكلت مخاطر على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي، وذلك بسبب مجموعة من الأحداث منها، تغير سعر الصرف الذي اسهم في رفع قيمة الأصول بالعملة الأجنبية، فضلا عن تداعيات جائحة كورونا، وبالتالي أسهمت في انخفاض نسبة مؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي، وفي عام 2022 سجل المؤشر نسبة بلغت 21.5% وهي نسب جيدة وضمن النسب المعيارية التي وضعها البنك المركزي العراق، مما انعكس على مؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي لنفس العام ليسجل ارتفاع عما كان عليه في عام 2021.

الفصل الثالث: قياس دور أدوات السياسات الاحترازية الكلية في مؤشر الاستقرار

المالي للقطاع المصرفي في ظل التحرير المالي لمصر والأردن والعراق

تمهيد

تمثل السياسات الاحترازية الكلية احدى السياسات المهمة للمحافظة على استقرار النظام المالي، إذ تلعب دورا محوريا في الحفاظ على استقرار المؤسسات المالية والمصرفية لأي بلد، ويسعى هذا الفصل إلى تقدير وقياس العلاقة ما بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية والاستقرار المالي للقطاع المصرفي الذي اهم مكونات النظام المالي، من خلال إخضاعها اختبارات إحصائية والبحث عن علاقات سببية محتملة بين المتغيرات الداخلة في الأنموذج وباستخدام الأساليب المناسبة لذلك، ومما تجدر الإشارة إليه بأنه لم يتم إدخال مؤشرات التحرير المالي في الأنموذج المقدر كونه تمت الإشارة إليه على انه يمثل مدة زمنية يمر فيها الاقتصاد العالمي ومن ضمنه دول العينة والعراق.

وعليه؛ تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث، اختص الأول بقياس وتحليل العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية كمتغيرات مستقل وبين مؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي كمتغير تابع في مصر، في حين ذهب الثاني إلى قياس وتحليل العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية كمتغيرات مستقل وبين مؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي كمتغير تابع في الأردن، أما المبحث الثالث فقد انصرف لقياس وتحليل العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية كمتغيرات مستقل وبين مؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي كمتغير تابع في العراق.

المبحث الأول: تجربة مصر

المطلب الأول: توصيف الأنموذج المستخدم في التقدير

إن الدراسة الكمية تتطلب صياغة وتوصيف أنموذج ملائم يعبر عن العلاقة ما بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع للمدة الزمنية المدروسة في مصر المتمثلة بـ (نسبة الرافعة المالية LR، نسبة الاحتياطي القانوني RR، نسبة القروض إلى الودائع LTD) كمتغيرات مستقلة و(الاستقرار المصرفي BS) كمتغير تابع، ولتقدير هذه العلاقة سوف يتم استخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزع (AUTOREGRESSIVE (DISTRIBUTED LAG MODE) (ARDL) كون أن الأنموذج المذكور يمكن استخدامه عندما تكون السلاسل الزمنية مستقرة عند المستوى أو عند الفرق الأول أو مزيج بينهما⁽¹⁾، كما يتميز الأنموذج بإمكانية تقدير تأثيرات الأجلين القصير والطويل، فضلا عن السماح للمتغيرات التفسيرية إن تكون بفترات إبطاء مختلفة، اصف إلى ذلك يمكن من خلال هذا الأنموذج اختيار فترات الإبطاء المثلى وبشكل تلقائي، وأخيرا يتمتع بإمكانية تطبيقه في حال كان حجم العينة المدروسة صغيرة نسبياً، ويمكن كتابة الصيغة العامة للأنموذج الذي يتكون من متغير تابع (Y) ومتغيرات مستقلة (X₁, X₂, X₃,.....X_K)، وفقاً للصيغة الآتية⁽²⁾.

$$\Delta y_t = c + \beta_1 y_{t-1} + \beta_2 x_{1t-1} + \beta_3 x_{2t-1} + \beta_k x_{kt-1} + \varepsilon_t + \sum_{i=0}^{r1} \lambda_{1i} \Delta y_{t-1} + \sum_{i=0}^{r2} \lambda_{2i} \Delta x_{1t-i} + \sum_{i=0}^{r3} \lambda_{3i} \Delta x_{2t-i} + \sum_{i=0}^{rK} \lambda_{ki} \Delta x_{kt-i} \dots \dots (1)$$

Δ = الفروق الأولى، ε_t = حد الخطأ العشوائي، C = الحد الثابت، β = معلمة الأجل الطويل، λ = معلمة الأجل القصير، r = فترات الإبطاء للمتغيرات (Y, X₁, X₂, X₃,..... X_K)

ولمعرفة دور المتغيرات المستقلة التي تم اختيارها في مصر (نسبة الرافعة المالية LR، نسبة الاحتياطي الإلزامي RR، نسبة القروض إلى الودائع LTD) في المتغير التابع (الاستقرار المصرفي BS) للمدة الزمنية

¹⁾ Narayan, Paresh Kumar, The Saving and Investment Nexus for China: Evidence from Cointegration Tests, Applied Economics, Vol.37, 2005, p:1981.

²⁾ علي عايد ناصر العنزي، أثر التباطؤات الزمنية للسياسة النقدية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي: تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، العراق، 2023، ص104.

الفصل الثالث: قياس دور أدوات السياسات الاحترازية الكلية في مؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في

ظل التحرير المالي لمصر والأردن والعراق

1Q 2015 إلى 4Q 2022، والتي تم الحصول عليها من الموقع الإحصائي للبنك المركزي المصري وتقارير الاستقرار المالي والنشرات الإحصائية الشهرية في مصر لسنوات مختلفة، وسوف يتم تقدير المعادلة للتعرف على دور السياسات الاحترازية الكلية من خلال أدواتها في الاستقرار المصرفي، وعليه فإن المعادلة المستخدمة في التقدير تم صياغتها على النحو الآتي:

$$\Delta BS_t = c + \beta_1 BS_{t-1} - \beta_2 LR_{t-1} + \beta_3 RR_{t-1} - \beta_k LTD_{t-1} + \varepsilon_t + \sum_{i=0}^{r1} \lambda_{1i} \Delta BS_{t-1} - \sum_{i=0}^{r2} \lambda_{2i} \Delta LR_{t-i} + \sum_{i=0}^{r3} \lambda_{3i} \Delta RR_{t-i} - \sum_{i=0}^{r4} \lambda_{4i} \Delta LTD_{t-i} \dots (2)$$

إذ أن:

BS = مؤشر الاستقرار المصرفي،

LR = نسبة الرافعة المالية،

RR = نسبة الاحتياطي القانوني

LTD = نسبة القروض إلى الودائع

المطلب الثاني: تقدير وقياس العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية والاستقرار المالي للقطاع

المصرفي في مصر

أولاً: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

قبل عملية تقدير النموذج لابد التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات الداخلة في النموذج؛ لذا قد تم إجراء اختبار (ديكي فولر الموسع ADF) وحصلنا على المخرجات المبينة في الجدول (29) والتي تشير إلى مؤشر الاستقرار المصرفي BS قد كان مستقر بالمستوى (At Level) عند مستوى دلالة (1%)، (5%)، أي انه متكامل من الرتبة $I(0)$ ، في حين ان كلا من (نسبة الاحتياطي RR، ونسبة القرض إلى الودائع LTD ونسبة الرافعة المالية LR) كانت مستقرة عند الفرق الأول (At First Difference) أي أنها متكاملة من الرتبة $I(1)$ ، وبناء عليه فإن السلاسل الزمنية خالية من جذر الوحدة.

الفصل الثالث: قياس دور أدوات السياسات الاحترازية الكلية في مؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في

ظل التحرير المالي لمصر والأردن والعراق

الجدول (29) اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة

المستوى					
BS	LR	RR	LTD		
-3.7008	-1.4301	-1.3682	-1.7639	t-Statistic	وجود قاطع
0.0100	0.5533	0.5842	0.3897	Prob.	
***	n0	n0	n0		
-4.3872	-3.0526	-2.9024	-2.5967	t-Statistic	قاطع واتجاه
0.0112	0.1367	0.1759	0.2843	Prob.	
**	n0	n0	n0		
-0.2551	-0.0361	0.5451	1.1154	t-Statistic	بدون قاطع اتجاه
0.5848	0.6621	0.8281	0.9271	Prob.	
n0	n0	n0	n0		
الفرق الأول					
BS	LR	RR	LTD		
-2.2934	-5.5061	-2.4170	-5.1495	t-Statistic	وجود قاطع
0.1811	0.0001	0.1457	0.0003	Prob.	
n0	***	n0	***		
-2.1936	-5.5399	-2.3483	-5.0668	t-Statistic	قاطع واتجاه
0.4740	0.0006	0.3972	0.0019	Prob.	
n0	***	n0	***		
-2.3445	-5.6152	-2.4083	-4.9923	t-Statistic	بدون قاطع اتجاه
0.0210	0.0000	0.0178	0.0000	Prob.	
**	***	**	***		

المصدر: أعدّ بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

(*) معنوية عند مستوى 10%.

(**) معنوية عند مستوى 5%.

(***) معنوية عن مستوى 1%.

ثانياً: تقدير أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لدالة الاستقرار المصرفي

بعد التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية المتضمنة في الأنموذج المراد تقديره، تم إجراء تقدير أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لدالة الاستقرار المصرفي، وقد حصلنا على المخرجات المبينة في الجدول (30) التي تبين أن قيمة ($R^2=0.96$)، مما يعني أن المتغيرات المستقلة الداخلة في الأنموذج وهي (نسبة الرافعة المالية LR، ونسبة القروض إلى الودائع LTD، ونسبة الاحتياطي RR) تفسر (96%) من التغيرات في المتغير التابع (الاستقرار المصرفي BS)، فضلاً عن أن النتائج تشير إلى معنوية الأنموذج ككل، إذ يتضح ذلك من خلال قيمة الاحتمالية (F) التي بلغت (17.38679) وهي معنوية عند مستوى دلالة 1%،

الفصل الثالث: قياس دور أدوات السياسات الاحترازية الكلية في مؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في

ظل التحرير المالي لمصر والأردن والعراق

وبناء عليه نرفض فرضية العدم ($H_0: B_0=0$) ونقبل الفرضية البديلة، أي وجود علاقة بين الاستقرار المصرفي (المتغير التابع) والمتغيرات المستقلة.

الجدول (30) تقدير أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لدالة الاستقرار المصرفي في مصر

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
BS(-1)	1.262171	0.242482	5.205213	0.0006
BS(-2)	-0.198324	0.373439	-0.531074	0.6082
BS(-3)	0.137882	0.372934	0.369722	0.7201
BS(-4)	-0.718225	0.308357	-2.329198	0.0448
LR	-4.893077	2.846208	-1.719156	0.1197
LR(-1)	-0.832558	1.657196	-0.502390	0.6275
LR(-2)	-0.942508	1.604566	-0.587391	0.5714
LR(-3)	-0.001418	1.336717	-0.001061	0.9992
LR(-4)	4.500942	1.668731	2.697224	0.0245
RR	3.001419	1.594843	1.881953	0.0925
RR(-1)	-6.970206	3.183184	-2.189696	0.0563
RR(-2)	5.757463	3.548710	1.622410	0.1392
RR(-3)	-1.581577	3.863845	-0.409327	0.6919
RR(-4)	4.543242	3.242692	1.401071	0.1947
LTD	-0.990018	0.384584	-2.574253	0.0300
C	0.230786	0.125875	1.833454	0.0999
R-squared	0.966642	Adjusted R-squared	0.911046	
F-statistic	17.38679	Durbin-Watson stat	2.913755	
Prob(F-statistic)	0.000077			

المصدر: أعدّ بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

ثالثاً: اختبار الحدود (Bound Test) للأنموذج المقدر لدالة الاستقرار المصرفي

تشير نتائج اختبار الحدود المبينة في الجدول (31) إلى وجود علاقة تكامل مشترك، أي وجود علاقة توازنه طويلة الأجل، بين متغيرات الأنموذج المقدر، بحسب قيمة (F-Statistic = 4.254297) المحسوبة وهي أكبر من القيمة الجدولية الصغرى والبالغة (3.65) وأكبر من القيمة الجدولية العظمى والبالغة (4.66)، عند مستوى دلالة 2.5%، وبناء عليه نرفض فرضية العدم، ونقبل الفرضية البديلة.

الفصل الثالث: قياس دور أدوات السياسات الاحترازية الكلية في مؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في ظل التحرير المالي لمصر والأردن والعراق

الجدول (31) اختبار الحدود (Bounds Test) للأنموذج المقدر لدالة الاستقرار المصرفي

Test Statistic	value	K
F-statistic _{HN}	4.254297	3
Significance	I(0) Bound	I(1) Bound
%10	2.37	3.2
%5	2.79	3.67
%2.5	3.15	4.08
%1	3.65	4.66

المصدر: أعدّ بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

رابعاً: الاختبارات التشخيصية:

1. اختبار عدم تجانس التباين Heteroskedasticity Test

فيما يخص اختبار عدم تجانس التباين، فقد تبين أن الأنموذج خالٍ من مشكلة عدم تجانس التباين، وهذا ما توضحه نتائج اختبار Breusch-Pagan-Godfrey، المبينة في الجدول (32) إذ إن القيمة الاحتمالية لـ (F-Statistic) التي بلغت (0.672968) هي غير معنوية بمستوى دلالة 5%.

2. اختبار مشكلة الارتباط التسلسلي Serial Correlation LM Test

تم إجراء اختبار مشكلة الارتباط التسلسلي للأنموذج المقدر والموضحة نتائجه في الجدول (32) التي تشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط التسلسلي لمتغيرات الأنموذج، وحسب اختبار (LM Test) إذ إن القيمة الاحتمالية لـ (F-Statistic) التي بلغت (2.732934) غير معنوية عند مستوى دلالة 5%، وعليه سنقبل فرضية العدم، ونرفض الفرضية البديلة.

الجدول (32) اختبار مشكلة الارتباط التسلسلي (LM Test) وعدم تجانس التباين

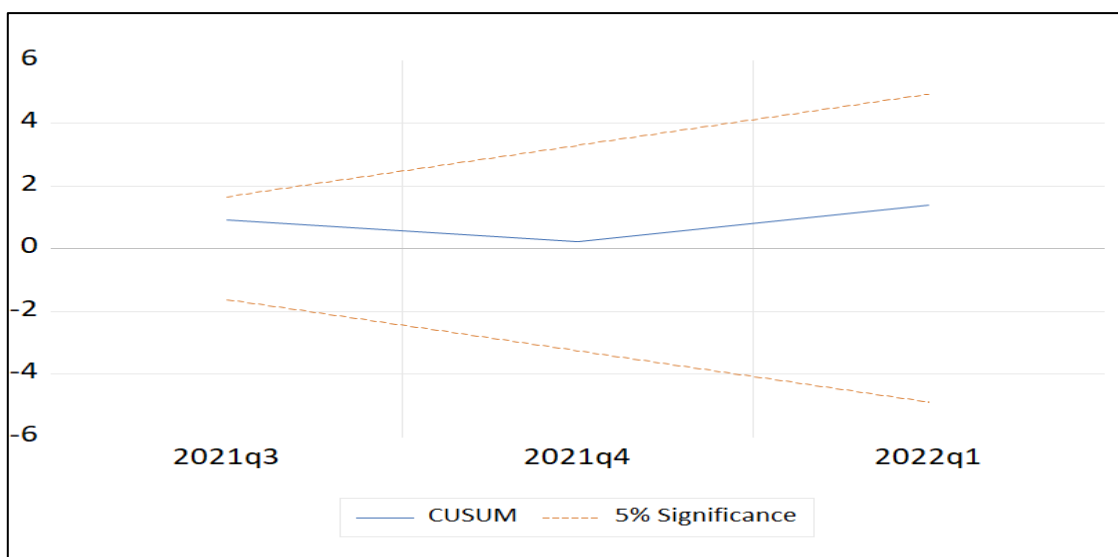
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-Statistic	0.672968	Prob. F (8,13)	0.7609
Obs*R-squared	13.21651	Prob. Chi-Square (8)	0.5856
Scaled explained SS	1.190432	Prob. Chi-Square (8)	1.0000
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: Null hypothesis: No serial correlation			
F-statistic	2.732934	Prob. F (1,12)	0.1362
Obs*R-squared	14.43573	Prob. Chi-Square (1)	0.0024

المصدر: أعدّ بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

3. اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات الأنموذج Stability Diagnostic

للتأكد من استقرارية معاملات الأنموذج المقدر تم استخدام اختبار (CUSUM TEST) المبين في الشكل (23)، الذي من خلاله يتضح أن مجموع تراكم البواقي يقع داخل عمود القيم الحرجة، مما يعني استقرار المعاملات المقدرة عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي نرفض الفرضية البديلة، ونقبل فرضية العدم.

الشكل (23) اختبار (CUSUM TEST)

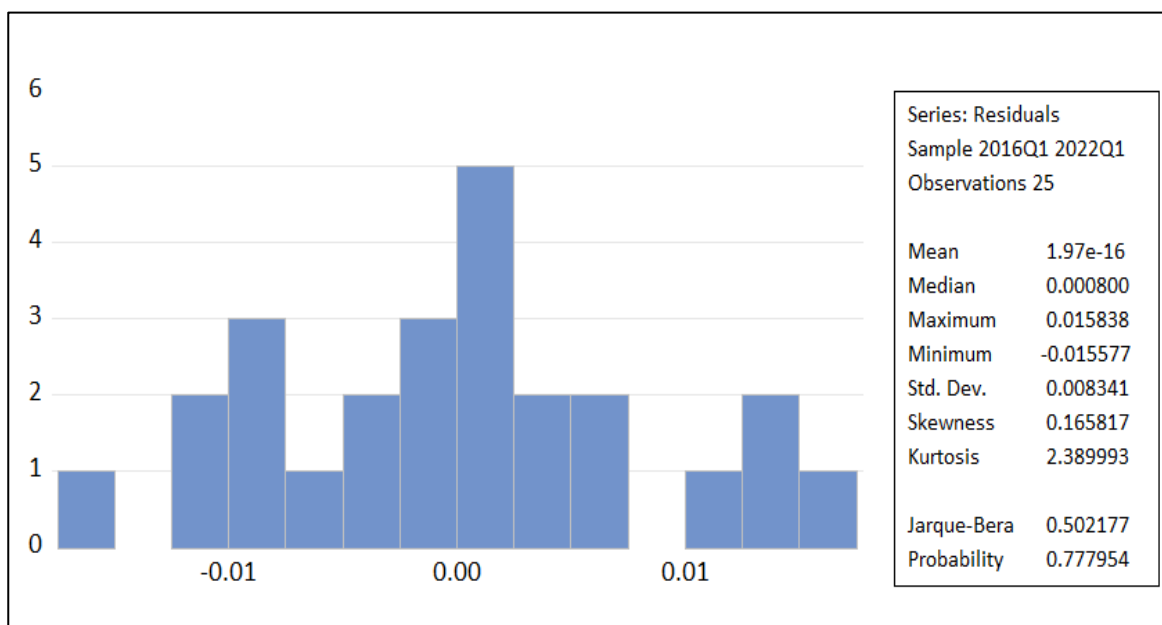


المصدر: أعدّ بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

4. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Histogram – normality test

للتأكد من أن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً نقوم بأجراء اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Histogram – normality test)، والذي يتضح من خلاله وبحسب القيمة الاحتمالية لاختبار Jarque – Bera والبالغة (0.502177) والمبينة في الشكل (24) وهي أكبر من 5%، أي أن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً، وبالتالي نقبل فرضية العدم ونرفض الفرض البديل.

الشكل (24) التوزيع الطبيعي للبواقي لأنموذج دالة الاستقرار المصرفي في مصر



المصدر: أعدّ بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

خامساً: تقدير أنموذج تصحيح الخطأ لدالة الاستقرار المصرفي Error Correction Regression

يُظهر الجدول (33) نتائج اختبار أنموذج تصحيح الخطأ في مصر، التي من خلالها يتبين إن الارتداد الزمني لفترة الإبطاء الأولى والثانية والثالثة لمؤشر الاستقرار المصرفي يتناسب طردياً مع مؤشر الاستقرار المصرفي الحالي، أي أن ارتفاع مؤشر الاستقرار المصرفي لفترة الإبطاء الأولى والثانية والثالثة بمقدار 1% يؤدي إلى زيادة الاستقرار المصرفي الحالي بمقدار (0.77، 0.58، 0.71)% على التوالي وبمستوى دلالة 1% و 5%، وذلك كون أن الاستقرار المصرفي في مدة زمنية سابقة له انعكاسات على الاستقرار المصرفي الحالي من خلال زيادة ثقة الأفراد والمستثمرين المحليين والأجانب المتعاملين مع القطاع المصرفي، الذي بدوره يحفزهم على زيادة استثماراتهم وودائعهم في النظام المصرفي، كما إن ارتفاع مؤشر الاستقرار المصرفي يعني تحسن في مجموعة من المؤشرات الفرعية والمتمثلة بجودة الأصول وكفاية رأس مال والسيولة والربحية، وليس من السهل تغييرها ما لم تحدث أزمة مالية وبالتالي تنعكس على مؤشر الاستقرار المصرفي في مدد زمنية لاحقة.

الفصل الثالث: قياس دور أدوات السياسات الاحترازية الكلية في مؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في

ظل التحرير المالي لمصر والأردن والعراق

وبالنسبة للعلاقة بين الرافعة المالية ومؤشر الاستقرار المصرفي فقد كانت علاقة عكسية، إذ يتبين من خلال النتائج الموضحة في الجدول (33) أن التغير بمقدار 1% في نسبة الرافعة المالية الآنية والارتداد الزمني لفترة الإبطاء الأولى والثانية والثالثة يؤدي إلى انخفاض في مؤشر الاستقرار المصرفي بمقدار (4.89، 3.5، 4.4، 4.5)% على التوالي، وان نسبة الرافعة المالية تكون فعالة عندما يتم التحكم بها بشكل معاكس للدورة الاقتصادية من أجل المحافظة على الاستقرار المالي والمصرفي من خلال زيادة الأصول على حساب رأس المال وتنشيط الاقتصاد؛ لأن في المدة المدروسة كان الاقتصاد يعاني من الانكماش وعليه فإن عملية تخفيض الرافعة المالية من شأنها أن تحسن الوضع الاقتصادي وتحافظ على مستويات مقبولة من الاستقرار المصرفي كما إن زيادة رأس المال على حساب الأصول بشكل كبير يؤثر في حجم ربحية القطاع المصرفي، الذي ينعكس على مؤشر الاستقرار المصرفي، لذا كانت نتيجة العلاقة ما بين نسبة الرافعة المالية والارتدادات الزمنية لفترات الإبطاء والاستقرار المصرفي مطابقة للمنطق الاقتصادي.

أما فيما يخص العلاقة بين التغير في نسبة الاحتياطي الإلزامي الحالي ومؤشر الاستقرار المصرفي فإنها طردية أي إن زيادة هذه النسبة بمقدار 1% يؤدي إلى زيادة الاستقرار المصرفي بمقدار 3% وبمستوى دلالة 5%، لان زيادة نسبة الاحتياطي الإلزامي تؤثر في حجم الاحتياطات المصرفية التي تشكل احد مصادر تمويل الائتمان، إذ إن السيطرة على حجم الائتمان تسهم في المحافظة على الاستقرار المصرفي، وعلى العكس فيما يخص الارتداد الزمني لنسبة الاحتياطي الإلزامي لفترة الإبطاء الأولى والثانية والثالثة فقد كانت العلاقة عكسية مع مؤشر الاستقرار المصرفي، وقد يعزى سبب ذلك هو إن قرار زيادة نسبة الاحتياطي في الأمد القصير أدى إلى المحافظة على الاستقرار المصرفي، واستنادا إلى المبدأ الذي أشار إليه فريدمان إن السياسة النقدية ذات تباطؤات زمنية طويلة ومتغيرة⁽¹⁾، فقد انعكس تأثير زيادة نسبة الاحتياطي سلبا على الاستقرار المصرفي في الارتدادات كون إنها قد حققت الهدف من تغييرها ومن ثم انعكست بشكل عكسي.

⁽¹⁾ عبد المنعم السيد علي، اقتصادات النقود والمصارف في النظم الرأسمالية والاشتراكية والأقطار النامية مع إشارة خاصة للعراق، الجزء الأول، ط2، مطبعة الديواني، بغداد، 1986، ص378.

الفصل الثالث: قياس دور أدوات السياسات الاحترازية الكلية في مؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في

ظل التحرير المالي لمصر والأردن والعراق

أما عن سرعة التعديل أو معامل تصحيح الخطأ فقد كان سالباً ومعنوياً بمستوى دلالة 1%، مما يعني إن 0.51% من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها خلال وحدة الزمن (فصل) ومن أجل العودة إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل فإنه يحتاج إلى $\frac{1}{-0.516497} = \frac{1}{\text{coefficient}} = 1.9$ فصل أي 5 شهر و 21 يوم.

الجدول (33) معالم الأجل القصير وأنموذج تصحيح الخطأ

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BS(-1))	0.778668	0.151098	5.153392	0.0006
D(BS(-2))	0.580344	0.212402	2.732294	0.0231
D(BS(-3))	0.718225	0.223774	3.209608	0.0107
D(LR)	-4.893077	1.264621	-3.869204	0.0038
D(LR(-1))	-3.557016	1.067603	-3.331778	0.0088
D(LR(-2))	-4.499524	0.997197	-4.512173	0.0015
D(LR(-3))	-4.500942	0.968573	-4.646984	0.0012
D(RR)	3.001419	1.075130	2.791680	0.0210
D(RR(-1))	-8.719128	1.836787	-4.746946	0.0010
D(RR(-2))	-2.961666	1.372508	-2.157849	0.0593
D(RR(-3))	-4.543242	1.480503	-3.068716	0.0134
CointEq(-1)*	-0.516497	0.093179	-5.543057	0.0004
R-squared	0.881093	Mean dependent var	-0.000700	
Adjusted R-squared	0.780480	S.D. dependent var	0.024190	
S.E. of regression	0.011334	Akaike info criterion	-5.815975	
Sum squared resid	0.001670	Schwarz criterion	-5.230914	
Log likelihood	84.69969	Hannan-Quinn criter.	-5.653704	
Durbin-Watson stat	2.913755			

المصدر: أعد بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

سادساً: تقدير العلاقة طويلة الأجل للأنموذج

يوضح الجدول (34) نتائج اختبار الأجل الطويل والمعادلة المقدره، فمن النتائج الموضحة يتبين إن العلاقة بين نسبة الرافعة المالية والاستقرار المصرفي هي علاقة عكسية، إذ إن زيادة نسبة الرافعة المالية بمقدار 1% يؤدي إلى انخفاض الاستقرار المصرفي بمقدار 4.19% وبمستوى دلالة 5%، ويمكن تفسير ذلك من خلال عدد من الفرضيات منها إن اتجاه العلاقة بين نسبة الرافعة المالية ومستوى الاستقرار معتمدة على الحالة الاقتصادية وإن هذه الأداة يتم التحكم بها بشكل معاكس للدورة الاقتصادية من أجل المحافظة على مستوى الاستقرار المصرفي وزيادة متانة النظام لمواجهة الصدمات المالية المحتملة، وبما إن المدة المدروسة كانت

الفصل الثالث: قياس دور أدوات السياسات الاحترازية الكلية في مؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في

ظل التحرير المالي لمصر والأردن والعراق

الدورة الاقتصادية في مرحلة الانكماش، لذا لا بد من عمل هذه الأداة بشكل معاكس للدورة الاقتصادية للمساهمة في الحفاظ على مؤشر الاستقرار الاقتصادي بشكل عام والمالي بشكل خاص، كما إن زيادة رأس المال مقارنة مع الأصول بشكل كبير يؤثر في حجم ربحية القطاع المصرفي مما ينعكس على مؤشر الاستقرار المصرفي، لذا كانت نتيجة العلاقة ما بين نسبة الرافعة المالية والاستقرار المصرفي مطابقة للمنطق الاقتصادي.

وفيما يخص العلاقة بين نسبة الاحتياطي القانوني ومستوى الاستقرار المصرفي في الأجل الطويل فظهرت طردية، وان زيادة هذه النسبة بمقدار 1% يؤدي إلى ارتفاع في الاستقرار المصرفي بمقدار 9.1% وبمستوى دلالة 5%، وهو ما ينطبق مع المنطق الاقتصادي إذ إن زيادة نسبة الاحتياطي تسهم في بناء مصدات ترفع متانة وقوة الجهاز المصرفي ومن ثم الاستقرار المصرفي والمالي.

أما نسبة القروض إلى الودائع فان العلاقة عكسية أيضا، وان زيادة هذه النسبة بمقدار 1% يؤدي إلى انخفاض في الاستقرار المالي بمقدار 1.9% وبمستوى دلالة 1%، وهو متفق مع المنطق الاقتصادي، إذ إن التوسع في تقديم القروض دون زيادة مقابلة لها في الودائع له آثار سلبية على مستوى الاستقرار المصرفي كون إن هذه الحالة تحد من إمكانية النظام المصرفي من مواجهة طلبات المودعين المفاجئة أو التصدي للخدمات المالية المحتملة.

الجدول (34) معالم الأجل الطويل والمعادلة للأنموذج المقدر

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LR	-4.198707	1.820697	-2.306099	0.0465
RR	9.197230	3.803250	2.418255	0.0387
LTD	-1.916793	0.824535	-2.324695	0.0451
C	0.446829	0.225994	1.977171	0.0794
EC = BS - (-4.1987*LR + 9.1972*RR - 1.9168*LTD + 0.4468)				

المصدر: أعدّ بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

سابعا: اختبار الأداء التنبؤي لأنموذج تصحيح الخطأ

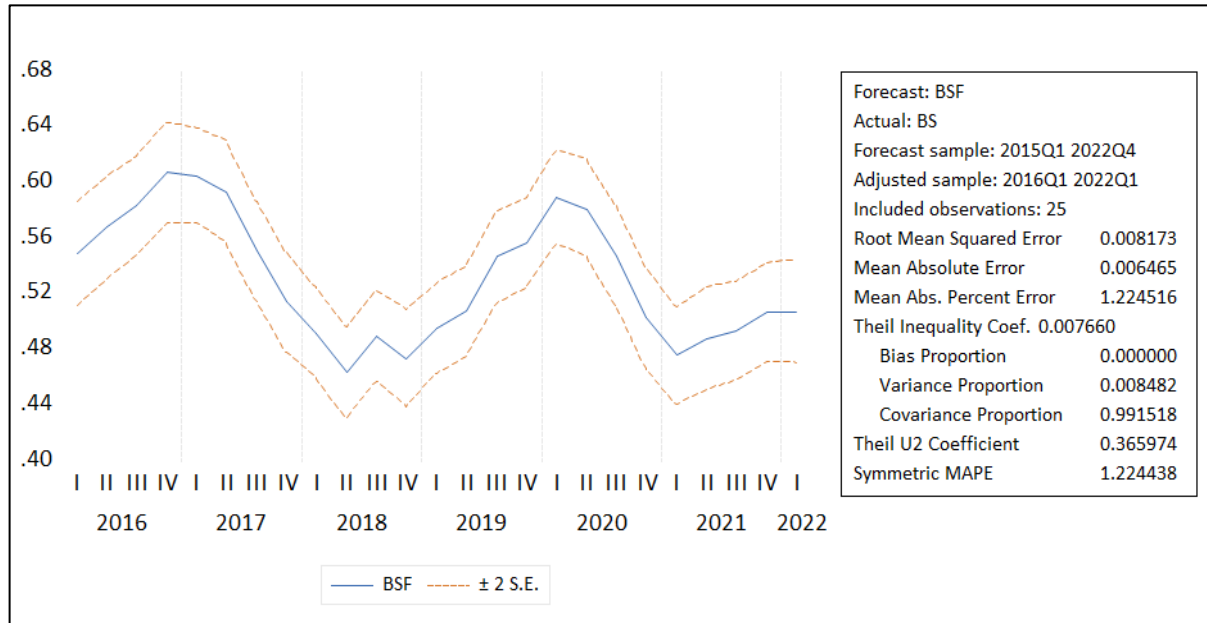
يلاحظ من الشكل (25) الذي يوضح نتائج الاختبار التي تشير إلى إن معامل عدم التساوي (ثايل) يقترب من الصفر (0.0007660) وان نسبة التحيز (Bias proportion) كانت صفر ونسبة التباين (variance proportion) تقترب من الصفر بلغت قيمتها (0.008482)، وأما عن نسبة التباين (covariance proportion) فكانت قريبة من الواحد والتي بلغت قيمتها (0.991518)، وهذا يدل على إن الأنموذج المقدر

الفصل الثالث: قياس دور أدوات السياسات الاحترازية الكلية في مؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في

ظل التحرير المالي لمصر والأردن والعراق

يتمتع بقدر عالي في التنبؤ ويمكن الاعتماد على نتائجه في التنبؤ بالسلوك المستقبلي للاستقرار المصرفي وتقييم السياسات لاتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة لتحقيق الأهداف المخططة.

الشكل (25) اختبار الأداء التنبؤي لأنموذج تصحيح الخطأ



المصدر: أعدّ بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

المبحث الثاني: تجربة الأردن

المطلب الأول: توصيف الأنموذج المستخدم في التقدير

يعد وصف الأنموذج المستخدم لمعرفة دور المتغيرات المستقلة التي تم اختيارها؛ لأنها الأكثر فاعلية واستخدام في الأردن وهي (نسبة الرافعة المالية LR، ونسبة صافي المراكز المفتوحة للعملة الأجنبية إلى رأس المال NET، نسبة القروض إلى الودائع LTD) في المتغير التابع (الاستقرار المصرفي BS) للمدة الزمنية 1Q 2015 إلى 4Q 2022، امر ضروري للحصول على افضل النتائج، لذا كان لابد من استخدام الأساليب القياسية المناسبة لذلك، ومن الجدير بالذكر انه قد تم الحصول على البيانات من الموقع الإحصائي للبنك المركزي الأردني وقاعدة البيانات لصندوق النقد الدولي، ولتقدير العلاقة بين المتغيرات فقد استخدمنا نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزع (AUTOREGRESSIVE DISTRIBUTED LAG) (MODE)(ARDL)، وسوف يتم تقدير المعادلة للتعرف على دور السياسات الاحترازية الكلية من خلال أدواتها في الاستقرار المصرفي، وعليه فان المعادلة المقدره تكون بشكل الاتي:

$$\Delta y_t = c + \beta_1 y_{t-1} + \beta_2 x_{1t-1} + \beta_3 x_{2t-1} + \beta_k x_{kt-1} + \varepsilon_t + \sum_{i=0}^{r1} \lambda_{1i} \Delta y_{t-1} + \sum_{i=0}^{r2} \lambda_{2i} \Delta x_{1t-i} + \sum_{i=0}^{r3} \lambda_{3i} \Delta x_{2t-i} + \sum_{i=0}^{rK} \lambda_{ki} \Delta x_{kt-i} \dots \dots (3)$$

Δ = الفروق الأولى، ε_t = حد الخطأ العشوائي، C = الحد الثابت، β = معلمة الأجل الطويل،

λ = معلمة الأجل القصير، r = فترات الإبطاء للمتغيرات $(Y, X_1, X_2, X_3, \dots, X_K)$

وعليه فان المعادلة المستخدمة في التقدير تم صياغتها على النحو الاتي:

$$\Delta BS_t = c + \beta_1 BS_{t-1} - \beta_2 LR_{t-1} - \beta_3 NET_{t-1} - \beta_k LTD_{t-1} + \varepsilon_t + \sum_{i=0}^{r1} \lambda_{1i} \Delta BS_{t-1} - \sum_{i=0}^{r2} \lambda_{2i} \Delta LR_{t-i} - \sum_{i=0}^{r3} \lambda_{3i} \Delta NET_{t-i} - \sum_{i=0}^{r4} \lambda_{4i} \Delta LTD_{t-i} \dots (4)$$

إذ أن:

BS = مؤشر الاستقرار المصرفي، LR = نسبة الرافعة المالية.

NET = نسبة صافي المراكز المفتوحة بالعملة الأجنبية إلى رأس المال، LTD = نسبة القروض إلى الودائع.

الفصل الثالث: قياس دور أدوات السياسات الاحترازية الكلية في مؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في

ظل التحرير المالي لمصر والأردن والعراق

المطلب الثاني: تقدير وقياس العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية والاستقرار المالي للقطاع

المصرفي في الأردن

أولاً: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

تم إجراء اختبار الاستقرارية (ديكي فولر الموسع ADF) للمتغير التابع (الاستقرار المصرفي) والمتغيرات المستقلة (نسبة الرافعة المالية، نسبة القروض إلى الودائع، وصافي المراكز المفتوحة بالنقد الأجنبي إلى رأس المال) باستعمال برنامج Eviews12 من أجل معرفة فيما إذا كانت المتغيرات مستقرة أم غير مستقرة، أي تحتوي على جذر الوحدة من عدمه مع تحديد رتبة التكامل، وقد وجدنا أن (نسبة الرافعة المالية وصافي المراكز المفتوحة بالنقد الأجنبي إلى رأس المال) كانت مستقرة عند المستوى وبمستوى دلالة 1% و5%، أي أن رتبة التكامل لها $I(0)$ (At Level) في حين كانت المتغيرات (مؤشر الاستقرار المصرفي ونسبة القروض إلى الودائع) كانت مستقرة عند الفرق الأول وبمستوى دلالة 1% و10% أي أنها متكاملة من الرتبة $I(1)$ (At First Difference) مما يعني خلو السلسلة الزمنية من جذر الوحدة، وكما موضح في الجدول (35)

الفصل الثالث: قياس دور أدوات السياسات الاحترازية الكلية في مؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في

ظل التحرير المالي لمصر والأردن والعراق

الجدول (35) اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة

المستوى					
BS	LR	LTD	NET		
-2.4480	-3.1272	-0.4326	-4.3096	t-Statistic	وجود قاطع
0.1401	0.0348	0.8913	0.0019	Prob.	
n0	**	n0	***		
-1.7714	-4.7343	-2.2378	-4.2030	t-Statistic	قاطع واتجاه
0.6867	0.0034	0.4534	0.0121	Prob.	
n0	***	n0	**		
-0.0050	-2.3276	1.8701	-1.0724	t-Statistic	بدون قاطع اتجاه
0.6719	0.0216	0.9830	0.2499	Prob.	
n0	**	n0	n0		
الفرق الأول					
BS	LR	LTD	NET		
-1.7304	-18.0375	-5.9798	-8.1758	t-Statistic	وجود قاطع
0.4040	0.0001	0.0000	0.0000	Prob.	
n0	***	***	***		
-2.3553	-18.1298	-5.8970	-8.0259	t-Statistic	قاطع واتجاه
0.3913	0.0000	0.0002	0.0000	Prob.	
n0	***	***	***		
-1.7828	-17.0074	-5.0118	-8.2342	t-Statistic	بدون قاطع اتجاه
0.0713	0.0000	0.0000	0.0000	Prob.	
*	***	***	***		

المصدر: أعدّ بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

(*) معنوية عند مستوى 10%.

(**) معنوية عند مستوى 5%.

(***) معنوية عن مستوى 1%.

ثانياً: تقدير أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لدالة الاستقرار المصرفي.

وعند إجراء تقدير أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لدالة الاستقرار المصرفي، حصلنا على النتائج المبينة في الجدول (36) التي تشير إلى أن قيمة ($R^2=0.96$) مما يعني أن الأنموذج يتمتع بقدرة تفسيرية عالية، وأن المتغيرات المستقلة الداخلة في الأنموذج وهي (نسبة الرافعة المالية LR، ونسبة القروض إلى الودائع LTD، وصافي المراكز المفتوحة بالنقد الأجنبي إلى رأس المال) تفسر (96%) من التغيرات في المتغير التابع وهو الاستقرار المصرفي BS، وفي ذات السياق فإن النتائج تشير إلى معنوية الأنموذج ككل ويتضح ذلك من خلال قيمة الاحتمالية (F) التي بلغت (66.47) وهي معنوية عند مستوى دلالة 1%، وبالتالي

الفصل الثالث: قياس دور أدوات السياسات الاحترازية الكلية في مؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في

ظل التحرير المالي لمصر والأردن والعراق

نرفض فرضية العدم ($H_0: B_0=0$) ونقبل الفرضية البديلة، أي وجود علاقة بين الاستقرار المصرفي (المتغير التابع) والمتغيرات المستقلة.

الجدول (36) تقدير أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لدالة الاستقرار المصرفي في الأردن

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
BS (-1)	1.466957	0.075416	19.45164	0.0000
BS (-2)	-0.805882	0.082704	-9.744195	0.0000
LTD	-0.172769	0.162419	-1.063724	0.3001
LR	-0.141074	0.224252	-0.629085	0.5364
LR (-1)	0.282150	0.157049	1.796572	0.0875
LR (-2)	0.542205	0.203258	2.667567	0.0148
NET	-0.143899	0.109208	-1.317661	0.2025
NET (-1)	-0.229959	0.127341	-1.805848	0.0860
C	0.185346	0.131351	1.411073	0.1736
@TREND	0.001714	0.000596	2.874185	0.0094
R-squared	0.967652	Adjusted R-squared	0.953095	
F-statistic	66.47507	Durbin-Watson stat	1.912327	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: أعدّ بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

ثالثاً: اختبار الحدود (Bound Test) للأنموذج المقدر لدالة الاستقرار المصرفي

وبعد إجراء اختبار الحدود (Bound Test) للأنموذج المقدر، لمعرفة فيما إذا كانت هناك علاقة للتكامل المشترك بين متغيرات البحث من عدمها، فقد حصلنا على النتائج المبينة في الجدول (37) إذ نلاحظ أن قيمة ($F\text{-Statistic} = 18.05$) المحتسبة أكبر من القيمة الجدولية الصغرى البالغة (4.3) وأكبر من القيمة الجدولية العظمى (5.23) بمستوى دلالة 1%، وبناء على ذلك يوجد علاقة للتكامل المشترك بين متغيرات البحث، وبالتالي نرفض فرضية العدم، ونقبل الفرضية البديلة.

الفصل الثالث: قياس دور أدوات السياسات الاحترازية الكلية في مؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في ظل التحرير المالي لمصر والأردن والعراق

الجدول (37) اختبار الحدود (Bounds Test) للأنموذج المقدر لدالة الاستقرار المصرفي

Test Statistic	value	k
F-statistic	18.05	3
Significance	I(0) Bound	I(1) Bound
%10	2.97	3.74
%5	3.38	4.23
%2.5	3.8	4.68
%1	4.3	5.23

المصدر: أعدّ بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

رابعاً: الاختبارات التشخيصية:

1. اختبار عدم تجانس التباين Heteroskedasticity Test

تشير النتائج المبينة في الجدول (38) إلى خلو الأنموذج المقدر من مشكلة عدم تجانس التباين بحسب اختبار Breusch-Pagan-Godfrey، إذ إن القيمة الاحتمالية لـ (F-Statistic) والبالغة (1.024988) غير معنوية عند مستوى دلالة 5%.

2. اختبار مشكلة الارتباط التسلسلي Serial Correlation LM Test

أما فيما يتعلق بمشكلة الارتباط التسلسلي فقد أشارت نتائج التقدير والمبينة في الجدول (38) أن الأنموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي، بحسب القيمة الاحتمالية (F-Statistic) والبالغة (0.009645) وهي غير معنوية عند مستوى دلالة 5%، والقيمة الاحتمالية لـ (Chi-Square) التي بلغت (0.032117) وهي غير معنوية أيضاً عند مستوى دلالة 5%، وعليه سنقبل فرضية العدم، ونرفض الفرضية البديلة.

الجدول (38) اختبار مشكلة الارتباط التسلسلي (LM Test) وعدم تجانس التباين

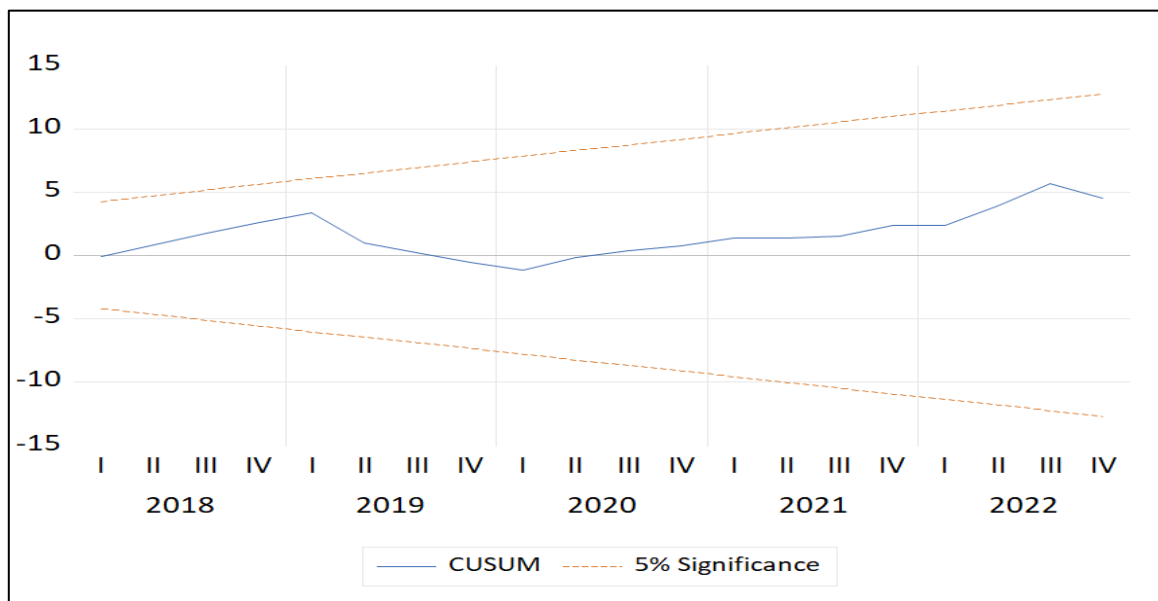
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-Statistic	1.024988	Prob. F(9,20)	0.4541
Obs*R-squared	9.469556	Prob. Chi-Square (9)	0.3951
Scaled xplained SS	5.324480	Prob. Chi-Square (9)	0.8052
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: Null hypothesis: No serial correlation			
F-statistic	0.009645	Prob. F(2,18)	0.9904
Obs*R-squared	0.032117	Prob. Chi-Square (2)	0.9841

المصدر: أعدّ بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

3. اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأنموذج Stability Diagnostic

وفقاً لاختبار CUSUM Test الواضح في الشكل (26) يتبين أن مجموع تراكم البواقي يقع داخل عمود القيم الحرجة، مما يعني استقرار المعلمات المقدرة عند مستوى معنوية 5%.

الشكل (26) اختبار (CUSUM TEST)

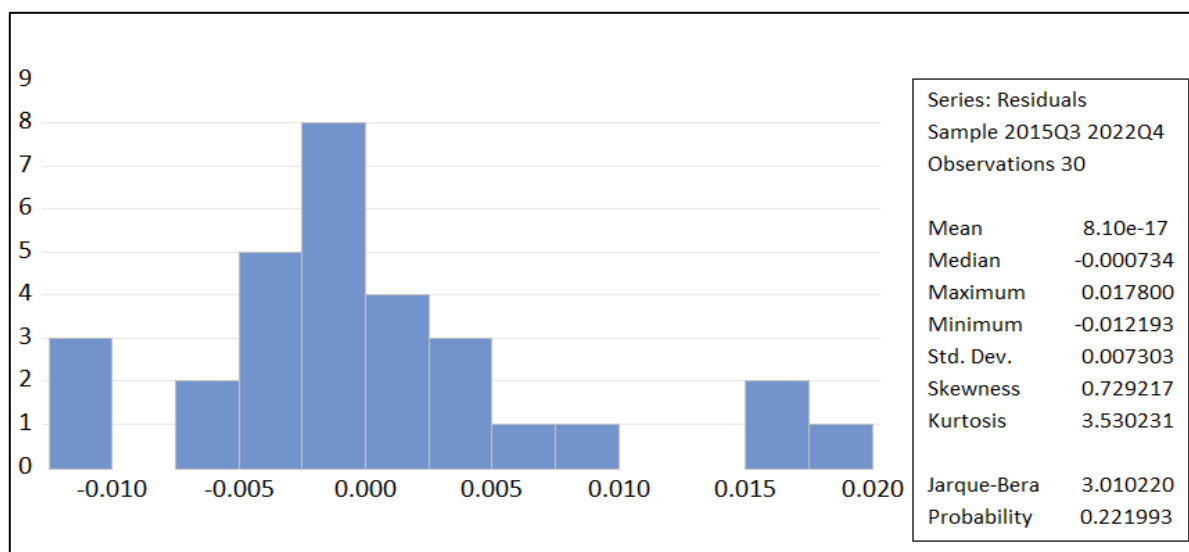


المصدر: أعدّ بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

4. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Histogram – normality test

بعد إجراء اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي والموضحة نتائجه في الشكل (27) اتضح أن القيمة الاحتمالية لاختبار Jarque – Bera والبالغة (3.010) غير معنوية عن مستوى دلالة 5% أي أن البواقي تتوزع توزيع طبيعياً، ولذلك نقبل فرضية العدم ونرفض الفرض البديل.

الشكل (27) التوزيع الطبيعي للبقايا لأنموذج دالة الاستقرار المصرفي في الأردن



المصدر: أعدّ بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

خامسا: تقدير أنموذج تصحيح الخطأ لدالة الاستقرار المصرفي Error Correction Regression

بعد إجراء الاختبار حصلنا على النتائج المبينة في الجدول (39) والتي توضح إن الارتداد الزمني لمؤشر الاستقرار المصرفي في فترات الإبطاء الأولى يرتبط بعلاقة طردية مع الاستقرار المصرفي الحالي وبمستوى دلالة 1% أي إن الزيادة بمقدار 1% في فترات الإبطاء الأولى يؤدي إلى زيادة الاستقرار المصرفي الحالي بمقدار (0.80%) وهو ما يتفق مع المنطق الاقتصادي، إذ إن الاستقرار في مدد سابقة له اثر على الاستقرار في مدد لاحقة وان اثره لا يتوقف عند حدود زمنية معينة، كما ان الوضع المستقر يسهم بشكل كبير في زيادة الثقة في النظام المصرفي مما يحفز الأفراد في التوجه إلى النظام المصرفي وزيادة ودائعهم واستثماراتهم التي لها دور مهم في زيادة السيولة لدى المصارف ومن ثم الربحية واللذان يعدان من أعمدة المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي.

وبالانتقال إلى نسبة الرافعة المالية فان العلاقة بينها وبين مؤشر الاستقرار المصرفي هي علاقة عكسية وحسب النتائج الموضحة في الجدول (39)، إذ يلاحظ أن أثرها قد كان معنوي عند فترة الإبطاء الأولى نتيجة التباطؤ الزمني لانتقال أثرها النهائي على مؤشر الاستقرار المصرفي، فان زيادتها بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض في مؤشر الاستقرار المصرفي بنسبة 0.54%، وبمستوى دلالة 1%، كما إن هذه الأداة يتم التحكم

الفصل الثالث: قياس دور أدوات السياسات الاحترازية الكلية في مؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في

ظل التحرير المالي لمصر والأردن والعراق

بها بشكل معاكس للدورة الاقتصادية مما يجعل اتجاه العلاقة بينها وبين الاستقرار المصرفي معتمدة بشكل كبير على حالة الدورة الاقتصادية، ففي الأجل القصير عندما يتم تخفيض الرافعة المالية من خلال رفع القيود وتحفيز المصارف على زيادة نشاطاتهم بمنح الائتمان وحياسة الأصول وطرح نسبة كبيرة من رأس المال إلى الأسواق من شأنها أن تحفز النشاط الاقتصادي في مرحلة الانكماش، مما ينعكس على وضع الاستقرار الاقتصادي بشكل عام والمصرفي بشكل خاص.

الجدول (39) معالم الأجل القصير وأنموذج تصحيح الخطأ

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.187060	0.018041	10.36834	0.0000
D(BS(-1))	0.805882	0.057909	13.91623	0.0000
D(LR)	-0.141074	0.167055	-0.844474	0.4084
D(LR(-1))	-0.542205	0.169338	-3.201903	0.0045
D(NET)	-0.143899	0.068387	-2.104193	0.0482
CointEq(-1)*	-0.338924	0.032565	-10.40759	0.0000
R-squared	0.921946	Mean dependent var	-0.001667	
Adjusted R-squared	0.905684	S.D. dependent var	0.026141	
S.E. of regression	0.008028	Akaike info criterion	-6.634903	
Sum squared resid	0.001547	Schwarz criterion	-6.354664	
Log likelihood	105.5236	Hannan-Quinn criter.	-6.545252	
F-statistic	56.69569	Durbin-Watson stat	1.912327	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: أعد بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين نسبة صافي المراكز المفتوحة بالنقد الأجنبي إلى رأس المال وبين مؤشر الاستقرار المصرفي هي علاقة عكسية وان التغير بمقدار 1% في هذه النسبة يؤدي إلى انخفاض الاستقرار المصرفي بمقدار 0.14 وبمستوى دلالة 5%، وهو ما يتفق مع المنطق الاقتصادي وفرضية البحث كون أن زيادة هذه النسبة بشكل كبير قد يؤدي إلى تعرض القطاع المصرفي إلى عجز في التمويل المحلي للائتمان بسبب المبالغة في حياسة الأصول الأجنبية والتي تحد من قدرة القطاع المصرفي على منح الائتمان بالعملة المحلية، والذي بدوره ينعكس على مؤشر الاستقرار المصرفي.

وأخيرا ظهرت معامل سرعة التعديل سالباً ومعنوياً وبمستوى دلالة 1% إذ إن مقداره بلغ (-0.338924) مما يعني إن 0.33% من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في وحدة الزمن (فصل) وإن العودة إلى

الفصل الثالث: قياس دور أدوات السياسات الاحترازية الكلية في مؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في

ظل التحرير المالي لمصر والأردن والعراق

الوضع التوازني في الأجل الطويل تتطلب $\frac{1}{-0.338924} = \frac{1}{\text{coefficient}} = 2.95$ فصل، أي 8 شهور و25 يوم هي المدة اللازمة للعودة إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل.

سادسا: تقدير العلاقة طويلة الأجل للأنموذج

يتضح من النتائج المبينة في الجدول (40) إن العلاقة بين نسبة الرافعة المالية ومستوى الاستقرار المصرفي في الأجل الطويل في الأردن هي علاقة طردية، إذ إن زيادة هذه النسبة بمقدار 1% تؤدي إلى زيادة في مؤشر الاستقرار المصرفي بمقدار 2% بمستوى دلالة 5%، إذ إن زيادتها تعني زيادة رأس المال التنظيمي على حساب الأصول مما يزيد من متانة القطاع المصرفي وتقليل التعرض للمخاطر، الذي يؤثر في الاستقرار المصرفي بشكل طردي، ومن الجدير بالذكر إن الاقتصادي الأردني قد سجل نسب مرتفعة في مؤشر نسبة القروض إلى الودائع والتي تراوحت ما بين 65% إلى 72% (كما تمت الإشارة إليها في الفصل الثاني) وقد تجاوزت الحدود العليا التي وضعتها لجنة بازل والبالغة 70% وهذا يعني إن القطاع المصرفي الأردني يحتاج إلى رافعة مالية مرتفعة من اجل بناء مصدات لمواجهة وتلبية طلبات المودعين فيما اذا حصلت بوادر للازمات المالية.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين نسبة صافي المراكز المفتوحة بالنقد الأجنبي إلى رأس المال ومؤشر الاستقرار المصرفي فقد كانت علاقة عكسية، إذ إن التغير في هذه النسبة بمقدار 1% يؤدي إلى انخفاض في مؤشر الاستقرار المصرفي بمقدار 1.1% بمستوى معنوية 10%، كون أن زيادة هذه النسبة بشكل كبير تعني احتفاظ القطاع المصرفي بالأصول الأجنبية مقارنة مع الخصوم والذي بدوره يؤدي إلى زيادة تعرض القطاع المصرفي إلى مخاطر التغيرات في سعر الصرف، مما ينعكس على مؤشر الاستقرار المصرفي.

وعلى صعيد مختلف فان العلاقة بين نسبة القروض إلى الودائع ومؤشر الاستقرار المصرفي كانت علاقة عكسية ومتطابقة مع المنطق الاقتصادي فيما يتعلق بخصوصية الأردن إلا أنها كانت غير معنوية.

الجدول (40) معالم الأجل الطويل والمعادلة للأنموذج المقدر

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LTD	-0.509757	0.451852	-1.128151	0.2726
LR	2.016026	0.912717	2.208819	0.0390
NET	-1.103072	0.637563	-1.730138	0.0990
@TREND	0.005056	0.001682	3.005935	0.0070
EC = BS - (-0.5098*LTD + 2.0160*LT -1.1031*NET + 0.0051*@TREND)				

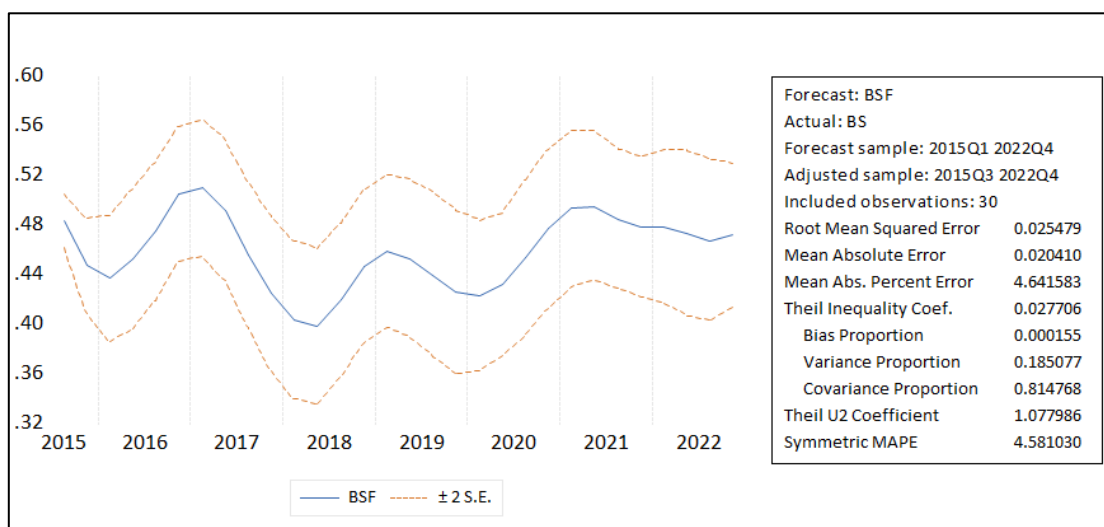
المصدر: أعدّ بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

الفصل الثالث: قياس دور أدوات السياسات الاحترازية الكلية في مؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في ظل التحرير المالي لمصر والأردن والعراق

سابعاً: اختبار الأداء التنبؤي لأنموذج تصحيح الخطأ

ولتوضيح الأداء التنبؤي لأنموذج تصحيح الخطأ يمكن ملاحظة الشكل (28) الذي يوضح نتائج الاختبار التي تشير إلى أن معامل عدم التساوي (ثايل) يقترب من الصفر (0.027706) وإنّ نسبة التحيز (Bias proportion) كانت قريبة من صفر بلغت قيمتها (0.000155) ونسبة التباين (variance proportion) تقترب من الصفر بلغت قيمتها (0.185077)، وأما عن نسبة التغيرات (covariance proportion) فكانت قريبة من الواحد والتي بلغت قيمتها (0.814768)، مما يعني أن الأنموذج يتمتع بقدر عالي في التنبؤ إذ يمكن الاعتماد على نتائجه في التنبؤ بالسلوك المستقبلي للاستقرار المصرفي وتقييم السياسات لاتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة لتحقيق الأهداف المخططة.

الشكل 28 اختبار الأداء التنبؤي لأنموذج تصحيح الخطأ



المصدر: أعدّ بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

المبحث الثالث: تجربة العراق

المطلب الأول: توصيف الأنموذج المستخدم في التقدير

يعد وصف الأنموذج المستخدم لمعرفة دور المتغيرات المستقلة (نسبة الرافعة المالية LR، ونسبة صافي المراكز المفتوحة للعملة الأجنبية إلى رأس المال NET، نسبة القروض إلى الودائع LTD) في المتغير التابع (الاستقرار المصرفي BS) للمدة الزمنية المدروسة، امر ضروري للحصول على افضل النتائج؛ لذا كان لا بد من استخدام الأساليب القياسية المناسبة لذلك، ومن الجدير بالذكر انه قد تم الاعتماد على البيانات الربع سنوية ففي العراق بدأت السلسلة الزمنية من الربع الأول لعام 2015 إلى الربع الرابع لعام 2022، وتم الحصول عليها من الموقع الإحصائي للبنك المركزي العراقي، فضلا عن المقابلات الشخصية مع دائرة الاستقرار المالي في البنك المركزي العراقي، وقاعدة بيانات صندوق النقد الدولي ولتقدير العلاقة بين المتغيرات فقد استخدمنا نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزع (AUTOREGRESSIVE DISTRIBUTED LAG) (MODE)(ARDL)، وسوف يتم تقدير المعادلة للتعرف على دور السياسات الاحترازية الكلية من خلال أدواتها في الاستقرار المصرفي، وعليه فإن المعادلة المقدره تكون كما يأتي:

$$\Delta y_t = c + \beta_1 y_{t-1} + \beta_2 x_{1t-1} + \beta_3 x_{2t-1} + \beta_k x_{kt-1} + \varepsilon_t + \sum_{i=0}^{r1} \lambda_{1i} \Delta y_{t-1} + \sum_{i=0}^{r2} \lambda_{2i} \Delta x_{1t-i} + \sum_{i=0}^{r3} \lambda_{3i} \Delta x_{2t-i} + \sum_{i=0}^{rK} \lambda_{ki} \Delta x_{kt-i} \dots \dots (5)$$

Δ = الفروق الأولى، ε_t = حد الخطأ العشوائي، C = الحد الثابت، β = معلمة الأجل الطويل،

λ = معلمة الأجل القصير، r = فترات الإبطاء للمتغيرات $(Y, X_1, X_2, X_3, \dots, X_K)$

وعليه فان المعادلة المستخدمة في التقدير تم صياغتها على النحو الاتي:

$$\Delta BS_t = c + \beta_1 BS_{t-1} - \beta_2 LR_{t-1} - \beta_3 NET_{t-1} - \beta_k LTD_{t-1} + \varepsilon_t + \sum_{i=0}^{r1} \lambda_{1i} \Delta BS_{t-1} - \sum_{i=0}^{r2} \lambda_{2i} \Delta LR_{t-i} - \sum_{i=0}^{r3} \lambda_{3i} \Delta NET_{t-i} - \sum_{i=0}^{r4} \lambda_{4i} \Delta LTD_{t-i} \dots (6)$$

إذ أن:

الفصل الثالث: قياس دور أدوات السياسات الاحترازية الكلية في مؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في

ظل التحرير المالي لمصر والأردن والعراق

BS = مؤشر الاستقرار المصرفي.

LR = نسبة الرافعة المالية.

NET = نسبة صافي المراكز المفتوحة بالعملة الأجنبية إلى رأس المال،

LTD = نسبة القروض إلى الودائع

المطلب الثاني: تقدير وقياس العلاقة بين أدوات السياسات الاحترازية الكلية والاستقرار المالي للقطاع

المصرفي في العراق

أولاً: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

تم إجراء اختبار الاستقرارية (ديكي فولر الموسع ADF) للمتغيرات (الاستقرار المصرفي، صافي المراكز المفتوحة للعملة الأجنبية إلى رأس المال، نسبة القروض إلى الودائع، ونسبة الرافعة المالية) باستعمال برنامج Eviews12 من أجل معرفة في ما إذا كانت المتغيرات مستقرة أم غير مستقرة، أي تحتوي على جذر الوحدة من عدمه، مع تحديد رتبة التكامل، وحصلنا على النتائج الموضحة في الجدول (41) التي تشير إلى أن جميع المتغيرات موضوعة البحث كانت مستقرة عند الفرق الأول وبمستوى دلالة 1%، أي السلاسل الزمنية متكاملة عند الفرق الأول (At First Difference) من الرتبة $I(1)$ باستثناء مؤشر الاستقرار المصرفي BS، الذي كان مستقر عند المستوى (At Level) وبمستوى دلالة 5%، أي انه متكامل من الرتبة $I(0)$ ، مما يعني خلو السلاسل الزمنية من جذر الوحدة.

الفصل الثالث: قياس دور أدوات السياسات الاحترازية الكلية في مؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في

ظل التحرير المالي لمصر والأردن والعراق

الجدول (41) اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة

المستوى					
BS	LR	LTD	NET		
-2.7966	-1.7967	-2.2294	-1.4579	t-Statistic	وجود قاطع
0.0720	0.3751	0.2005	0.5411	Prob.	
*	n0	n0	n0		
-3.7279	-0.5106	-2.3721	0.8729	t-Statistic	قاطع واتجاه
0.0375	0.9775	0.3858	0.9996	Prob.	
**	n0	n0	n0		
-0.7018	0.2499	-0.4261	-0.7172	t-Statistic	بدون قاطع اتجاه
0.4033	0.7521	0.5211	0.3978	Prob.	
n0	n0	n0	n0		
الفرق الأول					
BS	LR	LTD	NET		
-2.3667	-4.1983	-5.3315	-6.1117	t-Statistic	وجود قاطع
0.1600	0.0027	0.0001	0.0000	Prob.	
n0	***	***	***		
-2.1951	-4.9560	-5.2658	-6.5279	t-Statistic	قاطع واتجاه
0.4731	0.0021	0.0010	0.0000	Prob.	
n0	***	***	***		
-2.3997	-4.2594	-5.4018	-6.0595	t-Statistic	بدون قاطع اتجاه
0.0184	0.0001	0.0000	0.0000	Prob.	
**	***	***	***		

المصدر: أعدّ بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

(*) معنوية عند مستوى 10%.

(**) معنوية عند مستوى 5%.

(***) معنوية عن مستوى 1%.

ثانياً: تقدير أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لدالة الاستقرار المصرفي.

بعد إجراء اختبار الاستقرارية تم تقدير أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لدالة الاستقرار المصرفي، والجدول (42) يبين نتائج التقدير، إذ نلاحظ أن القدرة التفسيرية لأنموذج المقدر ($R^2=0.98$) وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة الداخلة في الأنموذج وهي (صافي المراكز المفتوحة للعملة الأجنبية إلى رأس المال NET، ونسبة القروض إلى الودائع LTD، ونسبة الرافعة المالية LT) تفسر (98%) من التغيرات في المتغير التابع وهي الاستقرار المصرفي BS، كما أن النتائج تشير إلى معنوية الأنموذج ككل ويتضح ذلك من خلال قيمة (F) المحتسبة التي بلغت (77.92) وهي معنوية عند مستوى دلالة 1%، وبالتالي نرفض فرضية

الفصل الثالث: قياس دور أدوات السياسات الاحترازية الكلية في مؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في

ظل التحرير المالي لمصر والأردن والعراق

العدم ($H_0: B_0=0$) ونقبل الفرضية البديلة، أي وجود علاقة بين الاستقرار المصرفي (المتغير التابع) والمتغيرات المستقلة.

الجدول (42) تقدير أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لدالة الاستقرار المصرفي في العراق

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
BS(-1)	1.229307	0.182165	6.748332	0.0000
BS(-2)	-0.762859	0.134135	-5.687261	0.0000
LR	-0.356772	0.144248	-2.473328	0.0258
LTD	-0.132838	0.062634	-2.120844	0.0510
LTD(-1)	0.160659	0.080680	1.991319	0.0650
LTD(-2)	-0.202591	0.072965	-2.776551	0.0141
LTD(-3)	0.124370	0.061240	2.030864	0.0604
NET	-0.010902	0.028373	-0.384242	0.7062
NET(-1)	0.029270	0.028219	1.037242	0.3161
NET(-2)	-0.050300	0.028336	-1.775114	0.0962
C	0.191006	0.075860	2.517861	0.0237
R-squared	0.98	Adjusted R-squared	0.96	
F-statistic	77.92939	Durbin-Watson stat	2.193488	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: أعدّ بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

ثالثاً: اختبار الحدود (Bound Test) للأنموذج المقدر لدالة الاستقرار المصرفي

بعد تقدير العلاقة بين المتغير التابع الاستقرار المصرفي والمتغيرات المستقلة، تم إجراء اختبار الحدود (Bound Test)، لمعرفة فيما إذا كانت هناك علاقة للتكامل المشترك بين متغيرات البحث من عدمها، وقد حصلنا على المخرجات كما في الجدول (43) إذ نلاحظ أن قيمة ($F\text{-Statistic} = 4.477737$) المحتسبة أكبر من القيمة الجدولية الصغرى البالغة (3.15) وأكبر من القيمة الجدولية العظمى (4.08) بمستوى دلالة 2.5%، وعليه يوجد علاقة للتكامل المشترك بين متغيرات البحث، أي نرفض فرضية العدم، ونقبل الفرضية البديلة.

الجدول (43) اختبار الحدود (Bounds Test) للأنموذج المقدر لدالة الاستقرار المصرفي

Test Statistic	value	k
F-statistic	4.477737	3
Significance	I(0) Bound	I(1) Bound
%10	2.37	3.2
%5	2.79	3.67
%2.5	3.15	4.08
%1	3.65	4.66

المصدر: أعدّ بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

رابعاً: الاختبارات التشخيصية:

1. اختبار عدم تجانس التباين Heteroskedasticity Test

عند إجراء اختبار عدم تجانس التباين حصلنا على النتائج المبينة في الجدول رقم (44)، التي تبين أن الأنموذج يخلو من مشكلة عدم تجانس التباين حسب اختبار Breusch-Pagan-Godfrey، إذ إن القيمة الاحتمالية لـ (F-Statistic) البالغة (0.776933) غير معنوية عند مستوى دلالة 5%.

2. اختبار مشكلة الارتباط التسلسلي Serial Correlation Lm Test

أما عن اختبار الارتباط التسلسلي فان النتائج التي حصلنا عليها والمبينة في الجدول رقم (44) تشير إلى خلو الأنموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي، إذ إن قيمة (F-Statistic) والبالغة (0.845140) غير معنوية عند مستوى دلالة 5%، والقيمة الاحتمالية لـ (Chi-Square) التي بلغت (2.991590) وهي غير معنوية أيضاً عند مستوى دلالة 5%، وعليه سنقبل فرضية العدم، ونرفض الفرضية البديلة.

الجدول (44) اختبار مشكلة الارتباط التسلسلي (LM Test) وعدم تجانس التباين

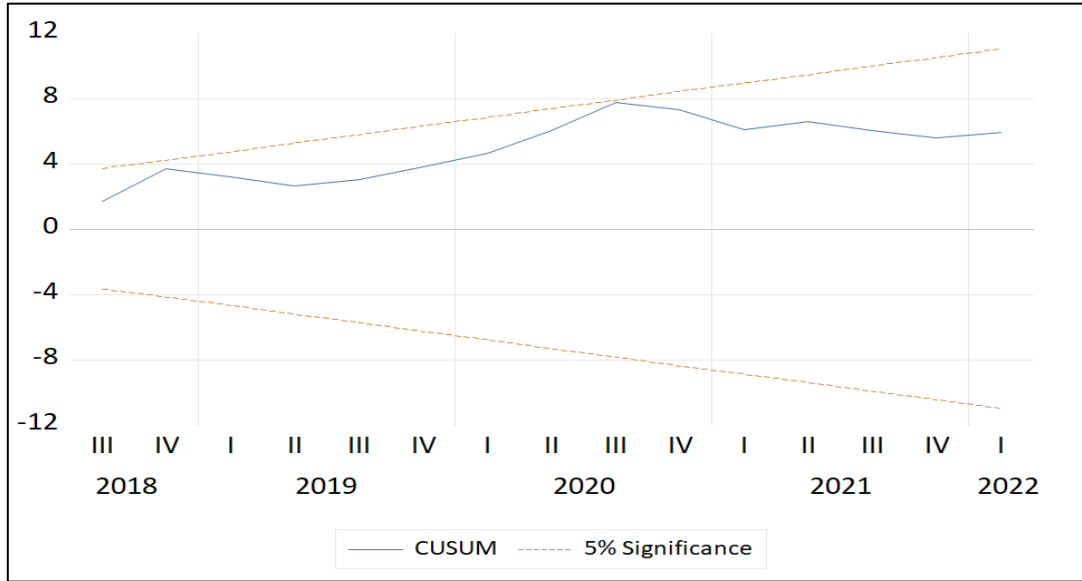
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	0.776933	Prob. F (10,15)	0.6500
Obs*R-squared	8.871695	Prob. Chi-Square (10)	0.5443
Scaled explained SS	2.380846	Prob. Chi-Square (10)	0.9925
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: Null hypothesis: No serial correlation			
F-statistic	0.845140	Prob. F (2,13)	0.4518
Obs*R-squared	2.991590	Prob. Chi-Square (2)	0.2241

المصدر: أعدّ بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

3. اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات الأنموذج Stability Diagnostic

وفقاً لاختبار CUSUM Test في الشكل البياني (29) يتضح أن مجموع تراكم البواقي يقع داخل عمود القيم الحرجة، مما يعني استقرار المعلمات المقدرة عند مستوى معنوية 5%.

الشكل (29) اختبار (CUSUM Test)

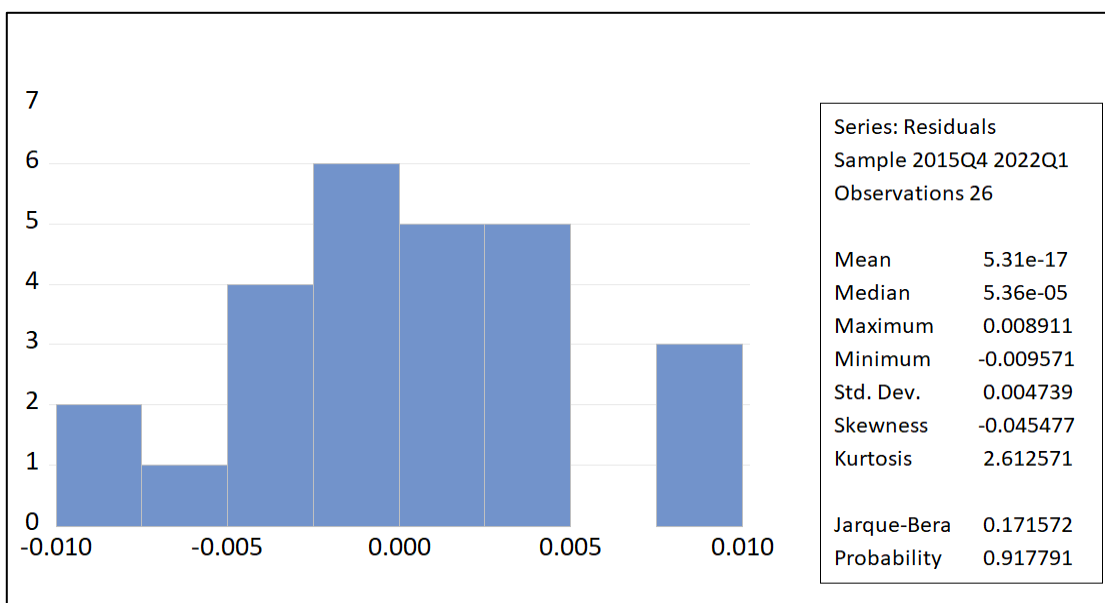


المصدر: أعدّ بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

4. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Histogram – normality test

وبعد إجراء اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي اتضح أن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً بحسب القيمة الاحتمالية لاختبار Jarque – Bera والبالغة (0.171572) وهي أكبر من 5%، وبالتالي نقبل فرضية العدم ونرفض الفرض البديل، وكما موضح في الشكل (30)

الشكل (30) التوزيع الطبيعي للبقايا لأنموذج دالة الاستقرار المصرفي في العراق



المصدر: أعدّ بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

خامساً: تقدير أنموذج تصحيح الخطأ لدالة الاستقرار المصرفي Error Correction Regression

من خلال بيانات الجدول (45) نلاحظ إن الارتداد الزمني لمدة الإبطاء الأولى لمؤشر الاستقرار المصرفي يتناسب طردياً مع مؤشر الاستقرار المصرفي، أي إن زيادة مؤشر الاستقرار المصرفي لمدة الإبطاء الأولى بمقدار 1% ينعكس إيجاباً على الاستقرار المصرفي فيزداد بمقدار 0.76%، وهذا يتفق مع المنطق الاقتصادي، كون اثر الزيادة في مستوى الاستقرار المصرفي لا يتوقف عند حدود معينة ولذلك ظهر تأثيرها لاحقاً، في حين ان أداة نسبة القروض إلى الودائع فقد أظهرت النتائج إن هناك علاقة عكسية ما بينها وبين الاستقرار المصرفي، أي ان الزيادة في نسبة القروض إلى الودائع بمقدار 1% تؤدي إلى انخفاض في قيمة مؤشر الاستقرار المصرفي بمقدار 0.13%، كما إن الارتداد الزمني لأداة نسبة القروض إلى الودائع فأن النتائج تشير أيضاً إن العلاقة عكسية فيما بينها وبين مؤشر الاستقرار المصرفي وهو ما يتفق مع فرضية البحث، إذ إن زيادة نسبة القروض إلى الودائع بمقدار 1% يؤدي إلى انخفاض في مؤشر الاستقرار المصرفي بمقدار 0.12%، وبمستوى دلالة 5%، على اعتبار إن زيادة القروض دون زيادة مقابلة لها في الودائع قد تعرض النظام المصرفي إلى مخاطر عديدة منها عدم قدرة المصارف على مواجهة القروض المتزايدة ومن ثم الحد من قدرة النظام المصرفي على مواجهة الصدمات المالية المحتملة، لا سيما اذا ما طالب عدد كبير من العملاء بودائعهم في وقت واحد

الفصل الثالث: قياس دور أدوات السياسات الاحترازية الكلية في مؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في

ظل التحرير المالي لمصر والأردن والعراق

بسبب بوادر للصدمات مما يسبب حالة من الذعر المالي، وهذا الاطار تشير المدرسة ما بعد الكينزية إلى أنه وخلال مدة الانتعاش والرواج تتفتح شهية المصارف بزيادة تحمل المخاطر ويسعى المستثمرون للحصول على نقود اكثر لتمويل الخطط التوسعية وتقوم المصارف في التوسع في الائتمان وابتكار أشكال جديدة من النقود (أنواع جديدة من القروض) ويرتفع الأنفاق الاستثماري وخلال مراحل مبكرة تقوم المصارف بالإقراض إلى المؤسسات التي تولد نقداً كافياً لمواجهة مدفوعات الفوائد المنتظمة والذي عادة ما يشار إليه بالتمويل المتحوط ومع زيادة رغبة المصارف بتقديم قروض إلى مقترضين لا يمكنهم سداد المدفوعات (مما يعني زيادة في نسبة القروض المتعثرة) والذي يمثل احد مؤشرات المكونة للمؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي، وقد أشار إليه مينسكي باسم تمويل بونزي لان سداد القروض يعتمد على حصول المقترض على مصدر جديد للدخل واذا لم يتحقق هذا المصدر سيضطر إلى التوقف وتصبح عملية الحصول على النقود صعبة حتى نصل إلى ما يسمى بلحظة مينسكي والتي تعني انهيار قيمة الأصول والدخول في طريق حلزوني لهبوط الاستثمار والأسعار والدخول في مرحلة الانكماش مما يمهد الطريق إلى بداية أزمة مالية محتملة⁽¹⁾، وهذا ما ينعكس سلبا على الاستقرار المصرفي، فضلا عن زيادة القروض دون الودائع قد تؤدي إلى زعزعة الميزانية العمومية للنظام المصرفي وتحد من قدرته على تقديم الخدمات المناطة إليه، والعكس بالعكس، وذلك عندما تكون لدى القطاع المصرفي سيولة مرتفعة من خلال ارتفاع في الودائع دون التوسع بالقروض، وفي هذه الحالة تزداد متانة القطاع المصرفي في مواجهة الصدمات المفاجئة وزيادة في قدرته على تلبية طلبات المودعين دون أي مشاكل مما يعزز من الاستقرار المصرفي.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين نسبة صافي المراكز المفتوحة بالعملة الأجنبية إلى رأس المال ومؤشر الاستقرار المصرفي، يلاحظ من الجدول (45) إن الارتداد الزمني لصافي المراكز المفتوحة بالعملة الأجنبية اظهر تأثيرا طرديا في الاستقرار المصرفي أي إن زيادة هذه النسبة بمقدار 1% يؤدي إلى ارتفاع مؤشر الاستقرار المصرفي بمقدار 0.05% وبمستوى دلالة 5%، وهو ما يتفق مع واقع الاقتصاد العراقي، إذ إن التغيرات في سعر الصرف في الأمد القصير تكاد أن تكون معدومة، بسبب سياسة سعر الصرف المتبعة من قبل البنك المركزي العراقي وهو ثابت مدار، وبالتالي ارتفاع الأصول الأجنبية لدى القطاع المصرفي لا يولد مخاطر على الاستقرار

⁽¹⁾سلطان جاسم النصراري، أسواق المال العربية وأزمات القرن الحادي والعشرون، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2018، ص125-126.

الفصل الثالث: قياس دور أدوات السياسات الاحترازية الكلية في مؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في

ظل التحرير المالي لمصر والأردن والعراق

المصرفي في الأمد القصير، مما يعني انخفاض حساسية مخاطر السوق اتجاه سعر الصرف، وإنما يسهم في ارتفاع نسبة المؤشر، كما إن صغر حجم الأسواق المالية وقلة فاعليتها اسهم في قلة حصول القطاع المصرفي على المزيد من الأصول الأجنبية وان المصدر الأساس للعملة الأجنبية بالنسبة للقطاع المصرفي هو البنك المركزي العراقي.

وأخيراً تشير النتائج الموضحة في الجدول (45) أن معامل سرعة التعديل بلغ (-0.53) بمستوى دلالة 1% وهذا يعني أن 53% من أخطاء الأجل القصير يمكن تعديلها في وحدة الزمن البالغة 3 أشهر وان المدة الزمنية اللازمة للعودة إلى الوضع المستقر في الأجل الطويل هي $1.87 = \frac{1}{-0.533552} = \frac{1}{\text{coefficient}}$ فصل أي ما يعادل 5.5 شهر و3 أيام.

الجدول (45) معالم الأجل القصير وأنموذج تصحيح الخطأ

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BS(-1))	0.762859	0.115896	6.582299	0.0000
D(LTD)	-0.132838	0.049605	-2.677885	0.0172
D(LTD(-1))	0.078221	0.047691	1.640168	0.1218
D(LTD(-2))	-0.124370	0.046472	-2.676258	0.0173
D(NET)	-0.010902	0.017980	-0.606328	0.5534
D(NET(-1))	0.050300	0.020227	2.486694	0.0252
CointEq(-1)*	-0.533552	0.100192	-5.325317	0.0001
R-squared	0.848642	Mean dependent var	-0.001731	
Adjusted R-squared	0.800845	S.D. dependent var	0.012181	
S.E. of regression	0.005436	Akaike info criterion	-7.366694	
Sum squared resid	0.000561	Schwarz criterion	-7.027975	
Log likelihood	102.7670	Hannan-Quinn criter.	-7.269155	
Durbin-Watson stat	2.193488			

المصدر: أعدّ بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

سادساً: تقدير العلاقة طويلة الأجل للأنموذج

تشير نتائج التقدير الموضحة في الجدول (46) إلى إن العلاقة ما بين نسبة الرافعة المالية ومؤشر الاستقرار المصرفي عكسية عند مستوى دلالة 5%، وان الزيادة في الرافعة المالية بمقدار 1% يؤدي إلى انخفاض في مؤشر الاستقرار المصرفي بمقدار 0.66%، اذا نها سجلت نسب مرتفعة نسبياً قد تجاوزت الحدود الدنيا التي

الفصل الثالث: قياس دور أدوات السياسات الاحترازية الكلية في مؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في

ظل التحرير المالي لمصر والأردن والعراق

وضعتها لجنة بازل والبالغة 4%، وعليه فإن زيادتها بشكل كبير على حساب الأصول تعني التزام القطاع المصرفي العراقي بسياسات تحفظية، قد تنعكس سلبا على مؤشرات الربحية المصرفية المنخفضة أساسا والتي تعد احدى اهم مكونات المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي، التي بدورها تنعكس على مؤشر الاستقرار المصرفي وعلى الاقتصاد بشكل عام.

أما عن العلاقة بين أداة نسبة صافي المراكز المفتوحة بالعملة الأجنبية إلى رأس المال ومؤشر الاستقرار المصرفي كانت عكسية وبمستوى دلالة 5%، إذ إن الزيادة في هذه النسبة بمقدار 1% تؤدي إلى انخفاض في مؤشر الاستقرار المصرفي بمقدار 0.05%، وهو ما يتفق مع المنطق الاقتصادي، إذ إن زيادة هذه النسبة قد تعرض النظام المصرفي في الأجل الطويل إلى مخاطر سعر المصرف المحتملة، فضلا عن إن زيادة احتياطات النظام المصرفي من العملة الأجنبية نسبة إلى رأس المال تحد من قدرة النظام على منح الائتمان المحلي ولما له من تداعيات على السيولة والربحية المصرفية، من جانب آخر فإن مشاركة النظام المصرفي العراقي في الأسواق المالية العالمية محدودة جدا وبالتالي عدم الانتفاع من العملة الأجنبية بالشكل المناسب، أما فيما يخص العلاقة ما بين أداة نسبة القروض إلى الودائع وبين مؤشر الاستقرار المصرفي فلم تكن ذات نتائج معنوية، في الأجل الطويل.

الجدول (46) معالم الأجل الطويل والمعادلة للأنموذج المقدر

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LR	-0.668673	0.171531	-3.898259	0.0014
LTD	-0.094460	0.141690	-0.666670	0.5151
NET	-0.059847	0.012190	-4.909552	0.0002
C	0.357990	0.067845	5.276593	0.0001
EC = BS - (-0.6687*LT -0.0945*LTD -0.0598*NET + 0.3580				

المصدر: أعدّ بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

سابعا: اختبار الأداء التنبؤي لأنموذج تصحيح الخطأ

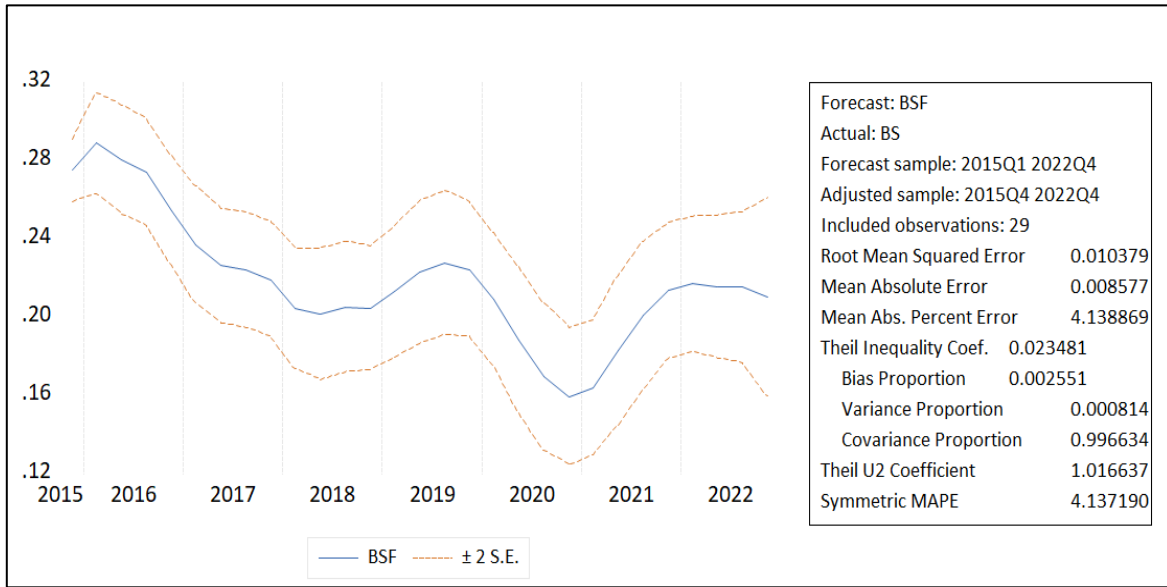
بعد إجراء الاختبار حصلنا على نتائج تقدير الأداء التنبؤي التي يوضحها الشكل (31) إذ تبين أن معامل (ثايل) يقترب من الصفر (0.023481) وان نسبة التحيز (Bias proportion) كانت قريبة من صفر و نسبة التباين (variance proportion) تقترب من الصفر، وأما عن نسبة التباين (covariance proportion) فكانت قريبة من الواحد، مما يعني أن الأنموذج يتمتع بقدر عالي في التنبؤ، أي يمكن الاعتماد على نتائجه

الفصل الثالث: قياس دور أدوات السياسات الاحترازية الكلية في مؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في

ظل التحرير المالي لمصر والأردن والعراق

في التنبؤ بالسلوك المستقبلي للاستقرار المصرفي وتقييم السياسات الاحترازية الكلية لاتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة لتحقيق الأهداف المخططة.

الشكل (31) اختبار الأداء التنبؤي لأنموذج تصحيح الخطأ



المصدر: أعد بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

الاستنتاجات

1. تمثل السياسات الاحترازية الكلية إحدى السياسات الوقائية التي تستخدم لحماية وسلامة النظام المصرفي ومن ثم النظام المالي وصولاً إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي ككل، وتعتمد طبيعة استخدامها سواء بالتشديد أو بالتوسع على الوضع الاقتصادي الحالي أو المتوقع خلال مدة زمنية قادمة.
2. على الرغم من الجذور التاريخية القديمة التي تمتلكها السياسات الاحترازية الكلية، ألا أن استخدامها كان بشكل جزئي وقليل ويقتصر على بعض الدول، ونتيجة التطورات التي شهدتها الاقتصاد العالمي في ظل الانفتاح والتحرر المالي وتواتر الأزمات لا سيما الأزمة المالية العالمية 2007-2008 والتي أدت إلى زيادة استخدامها وبشكل كبير على مستوى الاقتصاد الكلي.
3. في ظل التطورات التي شهدتها الاقتصاد العالمي بدأت المؤسسات المالية الدولية بالاهتمام المتزايد في توفير أطر احترازية لحماية الاستقرار المصرفي واستدامته، من خلال استخدام طيف واسع من الأدوات والمؤشرات التي تستهدف قطاعات معينة لتحقيق هذا الهدف.
4. تواجه السياسة الاحترازية الكلية سواء في دول العينة أو في العراق، جملة من التحديات لعل من أبرزها هو عدم توفر البيانات الكاملة الخاصة بالأدوات المستخدمة في هذه الدول.
5. يلاحظ إن مؤشرات السيولة المالية، ونسب كفاية رأس المال والرافعة المالية، في العراق مرتفعة جداً تتجاوز النسب المعيارية والعالمية بفارق كبير، وهذا لا يعني أن القطاع المصرفي العراقي يقدم أداء جيد، وإنما يرجع سبب ذلك إلى احتفاظ القطاع المصرفي بسيولة عالية وعدم مشاركته بشكل فاعل في النشاط الاقتصادي.
6. إن نسب الرافعة المالية في العراق مرتفعة نسبياً إذ تجاوزت النسب المعيارية التي وضعتها لجنة بازل والبالغة 4%، مما يعني أن هناك عدم تناسب في رأس المال الأساس إلى أجمالي الموجودات.
7. إن وجود علاقات قصيرة الأجل بين نسبة الرافعة المالية ونسبة صافي المراكز المفتوحة بالعملة الأجنبية وبين مؤشر الاستقرار المصرفي، يشير إلى فاعلية السياسات الاحترازية الكلية المستخدمة، فضلاً عن وجود العلاقات طويلة التي كانت بين نسبة صافي المراكز المفتوحة بالعملة الأجنبية ونسبة القروض إلى الودائع وبين مؤشر الاستقرار المصرفي، التي تشير إلى بعد النظر الإيجابي للسياسات الاحترازية الكلية المستخدمة في العراق.
8. للسياسات الاحترازية الكلية دور فعال في تعزيز الاستقرار المصرفي في مصر، إذ يظهر ذلك من خلال معنوية العلاقة بين كل من أداة نسبة الرافعة المالية ومؤشر الاستقرار المصرفي وهي علاقة عكسية في

الاستنتاجات والتوصيات

الأجلين القصير والطويل، ومعنوية العلاقة بين نسبة الاحتياطي الإلزامي ومؤشر الاستقرار المصرفي وهي علاقة طردية في الأجل القصير، وأداة نسبة القروض إلى الودائع وبين مؤشر الاستقرار المصرفي في الأجل الطويل وهي علاقة عكسية.

9. كانت العلاقة بين أداة نسبة القروض إلى الودائع وبين مؤشر الاستقرار المصرفي غير معنوية في نموذج الأردن لكل الأجلين، وهي نتيجة لتسجيل الأداة نسب مرتفعة نسبيا في الأردن، قد وصلت الحدود العليا التي وضعتها لجنة بازل وبالتالي لا يمكن زيادتها أو التحكم فيها في الحالات المراد منها تنشيط الدورة الاقتصادية، في حين كانت هناك علاقة معنوية بين أدوات السياسات الاحترازية الأخرى وهي نسبة الرافعة المالية ونسبة صافي المراكز المفتوحة بالعملة الأجنبية إلى رأس المال مع مؤشر الاستقرار المصرفي، وهو ما يؤثر دور للسياسات الاحترازية الكلية في تعزيز الاستقرار المصرفي.

التوصيات

1. ضرورة العمل على متابعة آخر تطورات السياسات الاحترازية الكلية، والإفادة من التجارب الدولية واستخدام أحدث الأدوات التي أقرتها المؤسسات المالية الدولية، وبما يناسب الوضع الاقتصادي في العراق.
2. ضرورة العمل على الموائمة بين السياسات الاحترازية الكلية وبين السياسات الاقتصادية الأخرى لاسيما السياسة النقدية وذلك من أجل تفادي التعارض الذي قد يتسبب به استخدام السياستين معا، كون أن السياستين هما من مسؤولية البنك المركزي العراقي.
3. بذل المزيد من الجهود في ما يخص المحافظة على الاستقرار المصرفي واستدامته، كونه يعد ركيزة أساسية من مكونات الاستقرار المالي للنظام والذي بدوره ينعكس على الاستقرار الاقتصادي في البلد.
4. العمل على تقديم التسهيلات والضمانات للمودعين من أجل زيادة الودائع لدى القطاع المصرفي في العراق، مما يؤدي إلى سحب جزء من الأموال المكتنزة وتحويلها إلى ودائع وبالتالي زيادة الادخار والذي يعمل على تحسين الاستثمار، وعليه ينعكس إيجابا على الاستقرار المالي ومن ثم النمو الاقتصادي في البلد.
5. تطوير الأسواق المالية في العراق من أجل توسيع قدرة البنك المركزي على توجيه أدوات السياسة الاحترازية الكلية في تحقيق استدامة للاستقرار المصرفي وهو ما ينعكس على الاستقرار المالي للنظام.
6. توجيه القطاع المصرفي العراقي بأخذ دوره بشكل كامل في تقديم الخدمات المصرفية والاستفادة من السيولة التي بحوزته، وهو ما يضمن تحقيق مستويات أعلى من الربحية، والذي بدوره يسهم في زيادة مستوى الاستقرار المصرفي.

الاستنتاجات والتوصيات

7. الالتزام بالمعايير التي وضعتها لجنة بازل III الخاصة بكفاية رأس المال والسيولة من اجل المحافظة على الاستقرار المصرفي في كل من دول العينة والعراق.
8. ضرورة العمل في المحافظة على نسب مقبولة من نسبة القروض إلى الودائع، من اجل تعزيز متانة القطاع المصرفي، وزيادة قدرته في مواجهة المخاطر النظامية التي قد يتعرض لها.
9. لمعالجة ارتفاع نسبة القروض إلى الودائع في الأردن، يوصى بوضع حدود معينة لهذه النسبة وضمان عدم تجاوزها بمعدلات عالية تؤثر سلبا على استقرار القطاع المصرفي، إذ يمكن فرض قيود شديدة على القروض الغير المدعومة بالودائع، فضلا عن توجيه القطاع المصرفي من قبل السلطات الرقابية بتقديم التسهيلات للأفراد والمستثمرين بزيادة ودائعهم لدى القطاع المصرفي من اجل تعزيز السيولة لديه.
10. بالنظر لاستجابة مؤشر الاستقرار المصرفي للتغير في أداة نسبة الاحتياطي الإلزامي في مصر بشكل كبير، نوصي بزيادة تفعيل دور هذه الأداة والتحكم فيها استجابة لوضع اقتصادي طارئ لما لها من دور بارز في تعزيز الاستقرار المصرفي.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: الكتب العربية

1. دائرة الإحصاءات العامة، الكتاب الإحصائي السنوي الأردني، مطبعة دائرة الإحصاءات العامة، العدد 74، الأردن، 2023.
2. دحام، الهام وحيد، فاعلية أداء السوق المالي والقطاع المصرفي في النمو الاقتصادي، ط1، دار المنهل، الشارقة، 2013.
3. علي، عبد المنعم السيد، اقتصادات النقود والمصارف في النظم الرأسمالية والاشتراكية والأقطار النامية مع إشارة خاصة للعراق، الجزء الأول، ط2، مطبعة الديواني، بغداد، 1986.
4. قندوز، عبد الكريم، الابتكار المالي ومقدمة إلى الهندسة المالية، إي-كتب، لندن، 2017.
5. الكتوت، فهمي، الأزمة المالية والاقتصادية في الأردن أسباب ونتائج، الآن ناشرون وموزعون، الأردن، 2020.
6. محمد، طه عبد العظيم، الإصلاح المصرفي للبنوك الإسلامية والتقليدية في ضوء قرارات بازل، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2020.
7. محمود، خالد احمد علي، التسويق الاستراتيجي في إطار التنافسية العربية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2019، ص36.
8. النصراوي، سلطان جاسم، أسواق المال العربية وأزمات القرن الحادي والعشرون، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2018.

ثالثاً: الرسائل والأطاريح

9. حسن، محمد عبد الأمير، أثر الشمول المالي في السيولة والربحية المصرفية: دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية التجارية للمدة 2011-2019، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، 2021.
10. العنزي، علي عايد ناصر، أثر التباطؤات الزمنية للسياسة النقدية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي: تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، العراق، 2023.
11. ياس، مصطفى نزار، مؤشرات الشمول المالي وأثرها في الأداء المالي: التكنولوجيا المصرفية متغيراً تفاعلياً { دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي العراقي 2015-2020 }، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم إدارة الأعمال، 2022.

رابعاً: البحوث العربية

12. أبو العيون، محمود، تطورات السياسة النقدية في جمهورية مصر العربية والتوجهات المستقبلية، البنك المركزي المصري، ورقة عمل، رقم 78، 2003.
13. آل طعمة، حيدر حسين، البنك المركزي العراقي: إرهابات الهيمنة وقضم الاستقلالية، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، جامعة بابل، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلد 2014، العدد 10، 2014.

قائمة المصادر والمراجع

14. الباز، هبه محمود، استقلالية البنك المركزي المصري في ظل القانون الجديد للبنك المركزي والجهاز المصرفي رقم 194 لسنة 2020، جامعة بني سويف، كلية السياسة والاقتصاد، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد 15، العدد 14، جمهورية مصر العربية، 2022.
15. بتال، أحمد حسين، وفيصل، غازي فيصل، أثر المنافسة المصرفية في التنمية الاقتصادية: دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي العراقي، مجلة الدراسات النقدية والمالية، البنك المركزي العراقي، المؤتمر السنوي الرابع، الدور التنموي للبنك المركزي العراقي (المعطيات والاتجاهات) ، عدد خاص، 2018.
16. جاسم، عباس، التطورات المصرفية في العراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد 5، العدد 13، 2007.
17. حسين، خالد حسين، تقرير مؤشرات السلامة المالية لعام 2020، البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.
18. حسين، خالد حسين، مؤشرات السلامة المالية في العراق للمدة (Q2 2019 – Q2 2015)، البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.
19. سعد، محيي محمد، دور البنك المركزي المصري في العلاقة بين السياستين النقدية والمالية وسوق الأوراق المالية دراسة تحليلية وتطبيقية في الفترة (1991-2010)، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 3، العدد 54، 2013.
20. عباس، نضال علي، التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي في الأردن، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 56، 2018.
21. عبد الله، احمد عاشور، أثر التحرير المالي على البورصة المصرية خلال الفترة (1991-2010)، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد 21، العدد 2، 2013.
22. عبد النبي، وليد عيدي، البنك المركزي العراقي وتطور دوره الرقابي والنقدي وتوجهات خطته الاستراتيجية، البنك المركزي العراقي، البحوث والدراسات.
23. عبد النبي، وليد عيدي، الجهاز المصرفي العراقي نشأته وتطوره وأفاقه المستقبلية، البنك المركزي العراقي، موقع البنك المركزي العراقي، البحوث والدراسات.
24. عبد النبي، وليد عيدي، تقرير توثيقي عن فروع المصارف التي سيطر عليها داعش وإجراءات البنك المركزي العراقي لإعادة تأهيلها وتأمين عودتها إلى العمل، موقع البنك المركزي العراقي، البحوث والدراسات، 2017.
25. عبد ربه، نشوى محمد، استخدام منهجية (ARDL) للتحقق من نموذج ماكينون-شو (MCKINNON-SHAW): دراسة حالة مصر خلال الفترة (1977-2020)، مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية، المجلد 59، العدد 4، 2022.
26. العبدلي، سعد عبد نجم، وفاضل، حميد طالب ، تحليل مؤشرات التحرر المالي في العراق للمدة (1990-2015)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد 24، العدد 105، 2018.
27. العبيدي، سعيد علي محمد، والفهداوي، عبد الرزاق إبراهيم شبيب، قياس أثر التحرير المالي في أداء بورصة عمان للأوراق المالية باستخدام نماذج الإبطاء الموزعة (ARDL)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 11، العدد 27، 2019.

قائمة المصادر والمراجع

28. علوش، جعفر باقر، وعبد علي، مصطفى حسين ، تحليل واقع التحرر المالي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2019)، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، جامعة واسط، المجلد 18، العدد 52، 2022.
29. علي، احمد بريهي، المصارف والأتمان والعمق المالي بين العراق والتجربة الدولية، موقع البنك المركزي العراقي، البحوث والدراسات، 2018.
30. عمارة، نهى، وآخرون، دور القطاع المالي، محيي الدين، محمود (محرر)، تقرير تمويل التنمية المستدامة في مصر، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2022
31. العيسى، نزار، تأثيرات التحرير المالي على السياسة النقدية والمضاعف النقدي (الحالة الأردنية)، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، المجلد 21، العدد 1، 2007.
32. قندوز، عبد الكريم، و خليل، سائد ، وآخرون، محددات الاستقرار المالي للبنوك العربية، صندوق النقد العربي، دراسات معهد التدريب وبناء القدرات، العدد 11، الإمارات العربية المتحدة، 2022.
33. محمد، ايمن إسماعيل وعطيفة، تامر فكري ، تقييم برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري 2016 وقياس محددات النمو الاقتصادي، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، العدد 24، 2020.
34. محمود عباد، جمعه، الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وآثارها الحالية والمتوقعة على الجهاز المصرفي الأردني، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، لبنان، 2009.

خامسا: التقارير وإصدارات المنظمات المحلية والدولية

35. البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث، خمسون عام من الإنجاز 1964-2014، ، عدد خاص، 2016.
36. البنك المركزي الأردني، دائرة الاستقرار المالي، تقرير الاستقرار المالي، (2015-2022)
37. البنك المركزي الأردني، نظام المدفوعات في الأردن، التقرير السنوي، (2015/2016 - 2021/2022)
38. البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2022.
39. البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية، (2015-2022)
40. البنك المركزي العراقي، دائرة مراقبة الصيرفة، قسم مراقبة المصارف التجارية، الضوابط الرقابية الخاصة بمعيار كفاية رأس المال للمصارف التجارية وفق متطلبات بازل III&IV، العدد 192/2/9، 2020.
41. البنك المركزي العراقي، قسم الاستقرار النقدي والمالي، تقرير الاستقرار المالي، (2015-2022)
42. البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، المجلد 60، العدد4، (2019/2020-2022/2023)
43. البنك المركزي المصري، تقرير الاستقرار المالي، (2015-2022)
44. البنك المركزي المصري، قطاع الرقابة والإشراف-الرقابة المكتبية، الإدارة المركزية للتقارير الدورية، مؤشرات السلامة المالية للجهاز المصرفي(بخلاف البنك المركزي المصري).
45. جمعية البنوك في الأردن، أبرز التطورات المصرفية، الأردن، 2022.
46. جمعية البنوك في الأردن، البنوك العاملة في الأردن (1996-2006) ، الأردن، 2007.
47. جمعية البنوك في الأردن، تطور القطاع المصرفي الأردني (2000-2010)، الأردن، 2010.

قائمة المصادر والمراجع

48. جمعية البنوك في الأردن، دائرة الدراسات، الأداء المقارن للبنوك العاملة في الأردن خلال عامي 2015 و 2016، الأردن، 2017.
49. سلطة النقد الفلسطينية، تقرير الاستقرار المالي لعام 2012، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، فلسطين، 2013.
50. صندوق النقد العربي، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019، الإمارات العربية المتحدة، (2019-2022)
51. صندوق النقد العربي، مؤشرات السلامة المالية في الدول العربية، دراسات تطوير القطاع المالي، إعداد رامي عبيد، وآخرون، العدد 21، 2023.
52. فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية، توافق السياسات الاحترازية والسياسات الاقتصادية الكلية، صندوق النقد العربي: أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، أبو ظبي، رقم 81، 2017.
53. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الاتجاهات الاقتصادية وأثارها: سلوكيات القطاع المصرفي وكفاءته في مجال الإقراض في بلدان مختارة أعضاء في الإسكوا، نيويورك، العدد 3، 2005.
54. وزارة التخطيط، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، قسم السياسات الكلية وبناء النماذج الاقتصادية، شعبة الاقتصاد الكلي، تقييم السياسة النقدية والمصرفية في العراق، العراق، 2023.

سادسا: الكتب الأجنبية

a. Book

55. Alicia Bárcena and Antonio Prado, (Editors), Neoliberalism and heterodox thinking in Latin America and the Caribbean in the early twenty-first century, United Nations, Santiago, 2016.
56. Ayadi, Rym, Banking business models: Definition, analytical framework and financial stability assessment, Springer, 2019.
57. Claessens, Stijn, and others, Macro prudential policies to mitigate financial vulnerabilities in emerging markets, (editors), Octaviano, and Swati, Dealing with the challenges of macro financial linkages in emerging markets, the world bank, a world bank study, Washington, 2013.
58. Edward S. Robinson, and others, Macro-Financial Stability Policy in a Globalised World Lessons from International Experience, Selected Papers from the Asian Monetary Policy Forum 2021 Special Edition and MAS-BIS Conference, World Scientific, Singapore, 2023.
59. European Insurance and Occupational Pensions Authority, Other potential macroprudential tools and measures to enhance the current framework, Publications Office of the European Union, Luxembourg, 2018.
60. European Systemic Risk Board, The ESRB handbook on operationalising macroprudential policy in the banking sector, Frankfurt, 2018.

61. Luca Amorello, *Macroprudential Banking Supervision & Monetary Policy: Legal Interaction in The European Union*, Palgrave Macmillan, United Kingdom, 2018.
62. Organisation For Economic Co-Operation and Development, *Strengthening Macroprudential Policies in Emerging Asia: Adapting to Green Goals and Fintech, The Development Dimension*, Oecd Publishing, Paris.
63. Richard Barwell, *Macroeconomic Policy after the Crash Issues in Microprudential and Macroprudential Policy*, Palgrave Macmillan, United Kingdom, 2017.
64. Sekhar, GV Satya, *Financial Innovation: Theories, Models and Regulation*, Vernon Press, 2018.

b. Researcher and Studies

65. Abdelrahman Tahir Hag Adam, *The Effect of Financial Liberalization on Economic Growth in Selected Middle East, North Africa and Sub-Sahara Africa Countries 1986-2018*, East African Scholars Journal of Economics, Business and Management, Vol. 3, Issue. 9, 2020.
66. Adenuga, and Others, *Measuring the Impact of Loan-To-Deposit Ratio (Ltd) On Banks' Liquidity in Nigeria*, Central Bank of Nigeria, Economic and Financial Review, Vol 59/2, 2021.
67. Agatha Amadi, and others, *Banking system stability: A prerequisite for financing the Sustainable Development Goals in Nigeria*, Banks and Bank Systems, Volume 16, Issue 2, 2021.
68. Albertazzi Ugo, and others, *The role of financial stability considerations in monetary policy and the interaction with macroprudential policy in the euro area*, European Central Bank, Occasional Paper Series, No. 272, 2021.
69. Alberto Martin, and others, *On the interaction between monetary and macroprudential policies*, European Central Bank, Working Paper Series, No 2527, 2021.
70. Ali Abdulhassan Abbas, and others, *Use of CAMELS Standard in the Assessment of Iraqi Commercial Banks*, International Journal of Multicultural and Multireligious Understanding, Vol. 6, No. 3, 2019.
71. Alper, and others, *Reserve requirements, liquidity risk, and bank lending behavior*, Koç University, TÜSİAD Economic Research Forum, Working Paper, No: 1612, Istanbul, 2016.
72. Ananthkrishnan Prasad, and others, *Macroprudential Policy and Financial Stability in the Arab Region*, International Monetary Fund, Working Paper, WP/16/98, 2016.

73. Andreas Beyer, And Others, The Transmission Channels of Monetary, Macro- and Microprudential Policies and Their Interrelations, European Central Bank, Occasional Paper Series, No:191, 2017.
74. Anil K. Kashyap, and Caspar Siegert, Financial Stability Considerations and Monetary Policy, International Journal of Central Banking, Vol.16, No.1, 2020.
75. Anna Kelber, Éric Monnet, Macroprudential Policy and Quantitative Instruments: A European Historical Perspective Macroprudential Policies Implementation and Interactions, Banque De France, Financial Stability Review, No.18, 2014.
76. Annual Report on Exchange Arrangements and Exchange Restrictions, International Monetary Fund, Washington, D.C., 2013.
77. Anthony Orji, and others, Financial Liberalization and Economic Growth in Nigeria: An Empirical Evidence, International Journal of Economics and Financial Issues, Vol.5, No.3, 2015.
78. Anureet Virk Sidhu, and others, Impact of Liquidity on the Efficiency of Banks in India Using Panel Data Analysis, Journal of Risk and Financial Management, vol:16, No:390, 2023.
79. Appelbaum Steven, et al, Organizational crisis: lessons from Lehman Brothers and Paulson & company, International Journal of commerce and management, vol 22, no4, 2012.
80. Bank Of Jamaica, Macroprudential Policy Tools for Jamaica, Discussion Paper, 2020.
81. Banque Centrale Du Luxembourg, Revue De Stabilité Financière, Luxembourg, 2012.
82. Ben Mclean, And Sona Shrestha, International Financial Liberalisation and Economic Growth, Reserve Bank of Australia, Research Discussion Paper, 2022.
83. Boniolo, Irene. "Strengths And Weaknesses of Macroprudential Tools. The Reaction of Macroprudential Authorities in The Sars-Cov-2 Pandemic, Eudifin, Ca' Foscari University of Venice, Research Working Paper, No.6, 2020.
84. Brunnermeier. M, and others, The Fundamental Principles of Financial Regulation, Geneva Reports on the World Economy, vol.11, International Center for Monetary and Banking Studies, 2009.
85. Budnik, and others, Looking at the evolution of macroprudential policy stance: A growth-at-risk experiment with a semi-structural model, European Central Bank, Occasional Paper series, no. 301, 2022.

86. Budnik, and others, Systemic liquidity concept, measurement and macroprudential instruments, European Central Bank, Occasional Paper, No: 214, 2018.
87. C. Lim, And Others, Macroprudential Policy: What Instruments and How to Use Them? Lessons From Country Experiences, International Monetary Fund, Working Paper, Wp/11/238, 2011.
88. C. P. Chandrasekhar, Thematic Summary Report: Financial Liberalisation, United Nations Development Programme, The Asia–Pacific Regional Programme on The Macroeconomics of Poverty Reduction, 2004.
89. Carlos Cantú, and others, Reserve requirements as a financial stability instrument, Bank for International Settlements, Working Papers, No:1182, 2024.
90. Carlos León, and others, Banking Stability: The Impact of Financial Sector Heterogeneity on Systemic Risk in Financial Crises and Economic Recessions, European Corporate Governance Institute, Working Paper, No.863, 2023.
91. Caruana Jaime, Macroprudential policy: opportunities and challenges, Speech at the Tenth High–Level Meeting for the Middle East and North Africa Region on ‘Global Banking Standards and Regulatory and Supervisory Priorities, Jointly Organized by the BCBS, the BIS’s Financial Stability Institute and the Arab Monetary Fund, United Arab Emirates. Vol 9, 2014.
92. Cecilia Skingsley, And Others, Objective–Setting and Communication of Macroprudential Policies, Bank for International Settlements, Committee on The Global Financial System, CGFS Papers, No 57, Basel, 2016.
93. Christopher Crowe, and others, How to Deal with Real Estate Booms Lessons from Country Experiences, International Monetary Fund, WP/11/91, 2011.
94. Christos Kourtellis, The Agadir Agreement: The Capability Traps of Isomorphic Mimicry, World Trade Review, 2021.
95. Czech National Bank, The CNB’s Macroprudential Policy Strategy, published document, 2020.
96. Daniel Garcia–Macia, and Alonso Villacorta, Macroprudential policy with liquidity panics, European Systemic Risk Board, Frankfurt, Working Paper Series, no 24, 2016.

97. David Orsmond, And Fiona Price, Macroprudential Policy Frameworks and Tools, Reserve Bank of Australia, Bulletin December Quarter, 2016.
98. Dimitris Mokas, and Massimo Giuliodori, Effects of LTV announcements in EU economies, Journal of International Money and Finance, No: 133(102838), 2023.
99. Douglas J. Elliott, and others, The History of Cyclical Macroprudential Policy in the United States, Federal Reserve Board, Finance and Economics Discussion Series Divisions of Research & Statistics and Monetary Affairs, Washington, D.C., 2013.
100. Enrique Batiz-Zuk, and others, Calibrating limits for large interbank exposures from a system-wide perspective, Banco de Mexico, 2013.
101. Eugenio Cerutti, And Others, Housing Finance and Real-Estate Booms: A Cross-Country Perspective, International Monetary Fund, Staff Discussion Note, Sdn/15/12, 2015.
102. European Central Bank, Financial Stability Review, 2007.
103. European Central Bank, Financial Stability Review, Germany, 2010.
104. European Central Bank, Financial Stability Review, Germany, 2014.
105. European Systemic Risk Board, Recommendation of The European Systemic Risk Board Of 4 April 2013 on Intermediate Objectives and Instruments of Macro-Prudential Policy (ESRB/2013/1), C 170/1, Frankfurt, 2013.
106. European Systemic Risk Board, Summary compliance report, ESRB Recommendation on intermediate objectives and instruments of macroprudential policy (ESRB/2013/1), Frankfurt, 2017.
107. Felix Eschenbach, Finance and Growth: A Survey of the Theoretical and Empirical Literatur, Tinbergen Institute, Discussion Paper, No. 039/2, 2004.
108. Financial Market Stability Board, The macroprudential policy strategy for Austria, Version 3, 2021.
109. Gadanez, Blaise, and Kaushik Jayaram, Measures of financial stability-a review, Irving Fisher Committee Bulletin, no.31, 2008.
110. Gailan Ismael Abdullah, And Saadabdnajem Al-Abdali, The Institutional Framework of Macroprudential Policy in Iraq: Reality and Challenges, International Journal of Research in Social Sciences and Humanities, Vol.9, Issue.2, 2019.

111. Garry J. Schinasi, Defining Financial Stability, International Monetary Fund, Working Paper, vol.4, no.187, 2004.
112. Gauthier Vermandel, Essays on Cross-border Banking and Macroprudential Policy, PhD thesis, Université de Rennes 1, 2014.
113. Hans Genberg, And Michael Zamorski Advisers, Implementing Macroprudential Policies: Challenges, Pitfalls and Way Forward, The Seacen Centre, Seacen Financial Stability Journal, Vol, 4, 2015.
114. Harrigan Jane, and others, The IMF and the World Bank in Jordan: A case of over optimism and elusive growth, The review of international organizations, vol 1, 2006.
115. Hashed Mabkhot, and others, Banks' Financial Stability and Macroeconomic Key Factors in GCC Countries, Sustainability, vol.14, No.15999, 2022.
116. He, Dong, And Others, Macroprudential Measures for Addressing Housing Sector Risks, Bank for International Settlements, Paper 86, Basel, 2016.
117. IMF, BIS & FSB, Macroprudential policy tools and frameworks Update to G20 Finance Ministers and Central Bank Governors, 2011.
118. International Monetary Fund, Bank for International Settlements, Financial Stability Board, Guidance to Assess the Systemic Importance of Financial Institutions, Markets and Instruments: Initial Considerations, Report to G20 Finance Ministers and Governors, 2009.
119. International Monetary Fund, Bank for International Settlements, Financial Stability Board, Guidance to Assess the Systemic Importance of Financial Institutions, Markets and Instruments: Initial Considerations, Report to G20 Finance Ministers and Governors, 2009.
120. International Monetary Fund, Global Financial Stability Report, Durable Financial Stability Getting There from Here, 2011.
121. International Monetary Fund, Global Financial Stability Report, Is Growth at Risk?, 2017.
122. J. Powell, Robert, and Duc H. Vo, A comprehensive stability indicator for banks, Risks, Vol.8, No.13, 2020.
123. Jake Kendall, and others, Measuring Financial Access around the World, The World Bank, Working Paper, no. 5253, 2010.
124. James R. Barth, And Others, Bank Regulation and Supervision In 180 Countries From 1999 To 2011, National Bureau of Economic Research, Working Paper, No.18733, 2013.

125. Jayati Ghosh, The Economic and Social Effects of Financial Liberalization: A Primer for Developing Countries, United Nations Department of Economic and Social Affairs, No.4, 2005.
126. Jean–Marc Suret, And Others, Seasoned Equity Offerings by Small and Medium–Sized Enterprises, Small Business Economics, No.38.
127. Jeanne Gobat, And Others, The Net Stable Funding Ratio: Impact and Issues for Consideration, International Monetary Fund, Working Paper, Wp/14/106, 2014.
128. Jeroen Klomp, and Jakob de Haan, Bank regulation and financial fragility in developing countries: Does bank structure matter?, Review of Development Finance, No.5, 2015.
129. John H. Boyd, and Gianni De Nicoló, The Theory of Bank Risk–Taking and Competition Revisited, The Journal of Finance, Vol. 60 No. 3, 2005.
130. Jokipii, Terhi & Monnin, Pierre, The impact of banking sector stability on the real economy, Journal of International Money and Finance, No.32, 2013.
131. Jorge e. Galán, Crews: a camels–based early warning system of systemic risk in the banking sector, Banco de españa, documentos ocasionales, No.2132, 2021.
132. José Manuel González–Páramo, Operationalising the Selection and Application of Macroprudential Instruments, Bank for International Settlements, Committee on the Global Financial System Papers, NO.48, 2012.
133. José Viñals, and Others, Macroprudential Policy an Organizing Framework, International Monetary Fund, 2011.
134. Kama, And M. Adigun, Issues and Challenges for The Design and Implementation of Macro–Prudential Policy in Nigeria, Central Bank of Nigeria, Occasional Paper, No 46, 2013.
135. Katsiaryna Svirydenka, introducing a New Broad–based Index of Financial Development, International Monetary Fund, Working Paper, vol. 16, no.5, 2016.
136. Kenç, Turalay, Macroprudential regulation: history, theory and policy, Bank for International Settlements, working Paper, no. 86, 2016.
137. Kenneth N Kuttner, and Ilhyock Shim, Can non–interest rate policies stabilise housing markets? Evidence from a panel of 57 economies, Bank for International Settlements, Working Papers, No:433, 2013.

138. Kočiřová, Kristina, Banking Stability Index: A cross-country study, Proceedings of the 15th International Conference on Finance and Banking, 2014.
139. Kristina Grigaitė, And Others, Institutional Set Up of Macroprudential Policy in The European Union, European Parliament, Economic Governance Support Unit, Briefing, Pe 645.701, France, 2020.
140. Lamorna Rogers, Unpacking the toolkit: the transmission channels of macro-prudential policy in New Zealand, Reserve Bank of New Zealand, working paper, 2013.
141. Lawrence Sáez, And Xianwen Shi, Liquidity Pools, Risk Sharing, And Financial Contagion, Journal of Financial Services Research 25, 2004.
142. Longmei Zhang and Edda Zoli, Leaning Against the Wind: Macroprudential Policy in Asia, International Monetary Fund, Working Paper, No.22, Washington, D.C, 2014.
143. Ma Yong, And Lv Lin, Financial Development, Financial Instability and Fiscal Policy Volatility: International Evidence, International Monetary Institute, Working Paper, No.2305, China, 2023.
144. Mabwe, and others, UK Government controls and loan-to-deposit ratio, Journal of Financial Regulation and Compliance, vol: 30.3, 2022.
145. Mahdi Ebrahimi Kahou, And Alfred Lehar, Macroprudential Policy: A Review, University of Calgary, The School of Public Policy, Research Papers, Vol.8, Issue.34, 2015.
146. Marcel Canoy, and others, Competition and Stability in Banking, Central Pacific Bank, Netherlands Bureau for Economic Policy Analysis, CPB Document, no.015. 2001.
147. Mario Draghi, Flagship Report on Macro-Prudential Policy in The Banking Sector, European Systemic Risk Board, Frankfurt, 2014.
148. Mariusz Zygierewicz, Financial Stability, Annales Universitatis Mariae Curie-Skłodowska. Sectio H, Oeconomia, Vol.47, No.3, 2013.
149. Marwan A. Kardoosh, Trade Liberalization in Jordan and Economic Diplomacy, Konrad-Adenauer-Stiftung e. V., Germany, 2019.
150. Matthias Busse, and Steffen Gröning, Assessing the Impact of Trade Liberalization: The Case of Jordan, Journal of Economic Integration, 2012.

151. Mazen Dawood Salman, and others, Financial Safety Indicators under Financial Crises and their Impact on Banking Finance: An Applied Study in Iraqi Bank, Studies of Applied Economics, Volume 39, No 11, 2021
152. Michael Fleming and Asani Sarkar, The failure resolution of Lehman Brothers, Economic Policy Review, Forthcoming, vol 20, no 2, 2014.
153. Miguel A. Segoviano, and Charles Goodhart, Banking Stability Measures, International Monetary Fund, Working Paper, No.4, 2009.
154. Mohamed Belkhir, and others, Macroprudential Policy and Bank Systemic Risk: Does Inflation Targeting Matter?, International Monetary Fund, Working Paper, WP/23/119, 2023.
155. Moyo, and Le Roux, Financial liberalisation, financial development and financial crises in SADC countries, Journal of Financial Economic Policy, Vol.12 No.4, 2020.
156. Murat Uysal, Financial stability and macroprudential policy in Turkey, Bank for International Settlements, BIS Papers, no 94, Basel, 2017.
157. Nancy Birdsall, and others, The Washington Consensus Assessing a Damaged Brand, The World Bank, Working Paper, 5316, 2010.
158. Narayan, Paresh Kumar, The Saving and Investment Nexus for China: Evidence from Cointegration Tests, Applied Economics, Vol.37, 2005.
159. National Bank of Ukraine, Macroprudential Policy Strategy, Financial Stability Committee, document, 2020.
160. Nier Erland W, Macroprudential policy–taxonomy and challenges, National Institute Economic Review, vol 216, no 1, 2011.
161. Nina Biljanovska, and Sophia Chen, Differential Effects of Macroprudential Policy, International Monetary Fund, Working Paper, WP/23/43, 2023.
162. Oberdabernig, Doris A, The effects of structural adjustment programs on poverty and income distribution, Seminar in International Economics, Vienna, Vol. 4, 2010.
163. Owen Evans, And Others, Macroprudential Indicators of Financial System Soundness, International Monetary Fund, Occasional Paper 192, Washington Dc, 2000.
164. Pablo Hernández de Cos, Financial stability and macroprudential policy: objectives, tools and challenges, Bancodeespaña, Conference by the Governor at the University of Zaragoza, 2021.

165. Pasquale Filiani, Macroprudential Debt-To-Income Ratio and Monetary Policy Rules, Central European Journal of Economic Modelling and Econometrics, CEJEME 14, 2022.
166. Peter V. Schaeffer, A Note on the Tinbergen Rule, West Virginia University, Division of Resource Economics and Regional Research Institute, working paper, 2020.
167. Peterson K Ozili, Banking Stability Determinants in Africa, International Journal of Managerial Finance, Vol 14, 2018.
168. Pierre Monnin, and Terhi Jokipii, The Impact of Banking Sector Stability on the Real Economy, Swiss National Bank, working papers, No.5, 2010.
169. Reserve Bank of Zimbabwe, Bank Supervision Division, Prudential Standard No:02-022/Bsd: Guidance on The Implementation of The Liquidity Coverage Ratio, 2022.
170. rodrigo Coelho, and fernando restoy, Macroprudential policies for addressing climate-related financial risks: challenges and trade-offs, Bank for International Settlements, briefs, no 18, Basel, 2023.
171. Rule, and William Thomas, Money, income, and prices: the velocity of money in nine major OECD economies, doctoral thesis, Virginia Polytechnic Institute and State University, 1975.
172. Sifrain. R, Determinants of Banking Stability: Evidence from Haiti's Banking System, Journal of Financial Risk Management, vol.10, No.1, 2021.
173. Stelios Giannoulakis, And Others, The Effectiveness of Borrower-Based Macroprudential Policies: A Cross-Country Analysis Using an Integrated Micro-Macro Simulation Model, European Central Bank, Working Paper Series, No 2795, Germany, 2023.
174. Suad Sindhiya, And Others, An Investigation of Banks' Non-Performing Loans – A Study of Microfinance Banks from Microeconomic and Macroeconomic Perspective Towards Sustainability & Financial Inclusion, Global Journal for Management and Administrative Sciences, Volume 3, Issue 1, 2022.
175. Susanne Korbmacher, and others, Final report on the use of structural macroprudential instruments in the EU, European Systemic Risk Board, Germany, 2017.
176. The European Parliament and The Council of The European Union, On European Union Macro-Prudential Oversight of The Financial System and Establishing a European Systemic Risk Board, Official Journal of the European Union, L331/1, 2010.

قائمة المصادر والمراجع

177. The World Bank, Program Document for A Proposed Loan in The Amount of Us\$500 million To the Arab Republic of Egypt for A Third Financial Sector Development Policy Loan, Washington, D.C., Report, No. 53277 – EG, 2010.
178. Thuy Tu Pham, and others, The determinants of bank's stability: a system GMM panel analysis, Cogent Business & Management, 8:1, 2021.
179. Tian Meng, and others, Analysis of the Impact of Interest Rate Liberalization on Financial Services Management in Chinese Commercial Banks, Scientific Programming, vol. 2020, No.8860076, 2020.
180. Tiba Abbas Abid, The Effect of Financial Depth Indicators on Economic Growth in Iraq for the Period 2004–2021: Econometric Study, Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 20, No. 65, 2024.
181. Turalay Kenç, Macroprudential regulation: history, theory and policy, Bank for International Settlements, BIS Paper, no.86, Basel, 2016.
182. Valentina Bruno, and others, Comparative assessment of macroprudential policies, Bank for International Settlements, Working Papers, No: 502, 2015.
183. Yener Altunbas, and others, Macroprudential policy and bank risk, Bank for International Settlements, Working Papers, No 646, 2017.

سابعا: شبكة الأنترنيت

184. البنك المركزي الأوروبي، الموقع الرسمي، متوفر على الرابط <https://www.ecb.europa.eu/ecb/tasks/stability/strategy/html/index.en.html> تم الاطلاع على الموقع في 2023/1/28.
185. البنك المركزي الأردني، الموقع الرسمي، متوفر على الرابط: <https://www.cbj.gov.jo/AR> تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2023/5/5.
186. قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي macroprudential database (IMF): متوفر على الرابط: <https://www.elibrary-areaer.imf.org/Macroprudential/Pages/ChapterQuery.aspx> تم الاطلاع على الرابط بتاريخ 2024/7/20.
187. البنك المركزي العراقي، الموقع الرسمي، متوفر على الرابط <https://cbi.iq/> تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2023/4/15.
188. قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، متوفر على الرابط <https://data.imf.org/?sk=f8032e80-b36c-43b1-ac26-493c5b1cd33b&sid=1481126573525>

قائمة المصادر والمراجع

- تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2024/2/1.
189. البنك الدولي، تقرير مصر: الآفاق الاقتصادية — أبريل 2022، متوفر على الرابط <https://www.albankaldawli.org/ar/country/egypt/publication/economic-update-april-2022> تم الاطلاع على الرابط بتاريخ 2024/3/5.
190. [Egypt – Domestic Credit To Private Sector By Banks \(% Of GDP\) – 2024 Data 2025 Forecast 1960–2023 Historical](#).2023/8/5 تم الاطلاع على الموقع بتاريخ
191. البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي، متوفر على الرابط: <https://cbiraq.org> تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2024/10/20.
192. بنك التسويات الدولية، الموقع الرسمي، متوفر على الرابط <https://www.bis.org> تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2023/5/5.
193. البنك المركزي المصري، الموقع الرسمي، متوفر على الرابط، <https://www.cbe.org.eg> تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2024/6/20.
194. البنك المركزي العراقي، الموقع الرسمي، دائرة الرقابة على المصارف، متوفر على الرابط: <https://cbi.iq/news/view/795> تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2024/11/5.
195. البنك المركزي الأردني، مؤشرات المتانة المالية، متوفر على الرابط: <https://www.cbj.gov.jo/AR> تم الاطلاع على الرابط بتاريخ 2024/7/15.
196. البنك المركزي الأردني، تعاميم البنك المركزي الأردني، متوفر على الرابط، <https://www.cbj.gov.jo/AR/List/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%8A%D9%85> ، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2024/3/5.

الملاحق الإحصائية

الملاحق الإحصائية

الملحق الإحصائي (1) بعض المؤشرات الاقتصادية في العراق للمدة (2015-2022)

المؤشر السنة	سعر الفائدة على الإيداع %	هامش سعر الفائدة %	الائتمان التعهدي الممنوح إلى القطاع الخاص (مليون)	الائتمان النقدي الممنوح إلى القطاع الخاص (مليون)	أجمالي الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص (مليون)	أجمالي الودائع (مليون)	النتائج المحلي الإجمالي (مليون)	أجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي %	المعروض النقدي بمعناه الواسع	أجمالي موجودات القطاع المصرفي (مليون)
2015	5.76	6.53	14,150,406	18,070,058	32,220,464	64,344,061	194,680,971.8	33.05	82,595,000	136,233,599
2016	5.65	6.73	12,938,782	18,180,970	31,119,752	62,398,733	196,924,141.7	31.69	88,082,000	132,613,975
2017	5.53	7.04	10,078,207	19,452,293	29,530,500	67,048,631	221,665,709.5	30.25	89,441,000	111,285,271
2018	5.29	7.05	9,016,301	20,216,073	29,232,374	76,893,927	268,918,874	28.59	95,391,000	122,994,835
2019	5.15	7.13	8,981,732	21,042,213	30,023,945	82,106,425	276,157,867.6	29.73	103,441,000	133,089,806
2020	5.16	7.15	9,005,219	25,866,652	34,871,871	84,924,168	215,661,516.5	39.38	119,906,000	138,468,947
2021	4.75	7.09	10,804,000	29,578,293	40,382,293	96,071,378	301,152,818.8	31.90	139,886,000	159,424,417
2022	5.09	6.51	12,277,536	35,016,532	47,294,068	129,083,322	383,064,152.3	33.70	168,291,000	198,661,832

المصدر: الباحث بالاعتماد على:

- البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي، متوفر على الرابط: <https://cbiraq.org/SubCategoriesTable.aspx?SubCatID=95> تم الاطلاع على الرابط 2024/5/15.
- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية، 2015-2022

الملاحق الإحصائية

الملاحق الإحصائي (2) اختبار استقرارية المتغيرات المستقلة (LR, RR, LTD) والمتغير التابع (BS) في مصر

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)					
Null Hypothesis: the variable has a unit root					
<u>At Level</u>					
		BS	LR	RR	LTD
With Constant	t-Statistic	-3.7008	-1.4301	-1.3682	-1.7639
	Prob.	0.0100	0.5533	0.5842	0.3897
		***	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.3872	-3.0526	-2.9024	-2.5967
	Prob.	0.0112	0.1367	0.1759	0.2843
		**	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.2551	-0.0361	0.5451	1.1154
	Prob.	0.5848	0.6621	0.8281	0.9271
		n0	n0	n0	n0
<u>At First Difference</u>					
		d(BS)	d(LR)	d(RR)	d(LTD)
With Constant	t-Statistic	-2.2934	-5.5061	-2.4170	-5.1495
	Prob.	0.1811	0.0001	0.1457	0.0003
		n0	***	n0	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.1936	-5.5399	-2.3483	-5.0668
	Prob.	0.4740	0.0006	0.3972	0.0019
		n0	***	n0	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.3445	-5.6152	-2.4083	-4.9923
	Prob.	0.0210	0.0000	0.0178	0.0000
		**	***	**	***

Notes:
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant
b: Lag Length based on SIC
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:
Dr. Imadeddin AlMosabbeh
College of Business and Economics
Qassim University-KSA

الملاحق الإحصائية

الملحق الإحصائي (3) تقدير أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لدالة الاستقرار المصرفي في مصر

Dependent Variable: BS				
Method: ARDL				
Date: 11/03/24 Time: 23:49				
Sample (adjusted): 2016Q1 2022Q1				
Included observations: 25 after adjustments				
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (4 lags, automatic): LR RR LTD				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 500				
Selected Model: ARDL(4, 4, 4, 0)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
BS(-1)	1.262171	0.242482	5.205213	0.0006
BS(-2)	-0.198324	0.373439	-0.531074	0.6082
BS(-3)	0.137882	0.372934	0.369722	0.7201
BS(-4)	-0.718225	0.308357	-2.329198	0.0448
LR	-4.893077	2.846208	-1.719156	0.1197
LR(-1)	-0.832558	1.657196	-0.502390	0.6275
LR(-2)	-0.942508	1.604566	-0.587391	0.5714
LR(-3)	-0.001418	1.336717	-0.001061	0.9992
LR(-4)	4.500942	1.668731	2.697224	0.0245
RR	3.001419	1.594843	1.881953	0.0925
RR(-1)	-6.970206	3.183184	-2.189696	0.0563
RR(-2)	5.757463	3.548710	1.622410	0.1392
RR(-3)	-1.581577	3.863845	-0.409327	0.6919
RR(-4)	4.543242	3.242692	1.401071	0.1947
LTD	-0.990018	0.384584	-2.574253	0.0300
C	0.230786	0.125875	1.833454	0.0999
R-squared	0.966642	Mean dependent var	0.531600	
Adjusted R-squared	0.911046	S.D. dependent var	0.045671	
S.E. of regression	0.013622	Akaike info criterion	-5.495975	
Sum squared resid	0.001670	Schwarz criterion	-4.715894	
Log likelihood	84.69969	Hannan-Quinn criter.	-5.279614	
F-statistic	17.38679	Durbin-Watson stat	2.913755	
Prob(F-statistic)	0.000077			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

الملحق الإحصائي (4) اختبار الحدود (Bound Test) لأنموذج المقدر لدالة الاستقرار المصرفي أنموذج مصر

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	4.254297	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
Finite Sample: n=30				
Actual Sample Size	25	10%	2.676	3.586
		5%	3.272	4.306
		1%	4.614	5.966

الملاحق الإحصائية

الملاحق الإحصائي (5) اختبار مشكلة الارتباط التسلسلي (LM Test) أنموذج مصر

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:				
Null hypothesis: No serial correlation at up to 3 lags				
F-statistic	2.732934	Prob. F(3,6)	0.1362	
Obs*R-squared	14.43573	Prob. Chi-Square(3)	0.0024	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID				
Method: ARDL				
Date: 12/06/24 Time: 23:45				
Sample: 2016Q1 2022Q1				
Included observations: 25				
Presample missing value lagged residuals set to zero.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BS(-1)	0.525289	0.408108	1.287131	0.2455
BS(-2)	-0.526312	0.551038	-0.955128	0.3764
BS(-3)	-0.013101	0.539562	-0.024280	0.9814
BS(-4)	0.186804	0.442241	0.422404	0.6874
LR	-1.595183	2.573368	-0.619881	0.5581
LR(-1)	1.523434	1.795896	0.848286	0.4288
LR(-2)	0.816452	1.663777	0.490722	0.6411
LR(-3)	-0.728240	1.272475	-0.572302	0.5879
LR(-4)	-0.209900	1.658452	-0.126564	0.9034
RR	1.162345	1.441978	0.806077	0.4510
RR(-1)	-2.114101	3.190021	-0.662723	0.5321
RR(-2)	1.701444	3.777995	0.450356	0.6683
RR(-3)	-2.626320	3.660852	-0.717407	0.5001
RR(-4)	1.252054	2.998025	0.417626	0.6908
LTD	0.145995	0.363399	0.401748	0.7018
C	-0.059476	0.102773	-0.578717	0.5838
RESID(-1)	-1.269223	0.568911	-2.230970	0.0672
RESID(-2)	-0.492178	0.628818	-0.782703	0.4636
RESID(-3)	-0.153992	0.563342	-0.273355	0.7937
R-squared	0.577429	Mean dependent var	1.97E-16	
Adjusted R-squared	-0.690284	S.D. dependent var	0.008341	
S.E. of regression	0.010845	Akaike info criterion	-6.117373	
Sum squared resid	0.000706	Schwarz criterion	-5.191027	
Log likelihood	95.46716	Hannan-Quinn criter.	-5.860444	
F-statistic	0.455489	Durbin-Watson stat	2.281920	
Prob(F-statistic)	0.908377			

الملاحق الإحصائية

الملاحق الإحصائي (6) اختبار مشكلة عدم تجانس التباين أنموذج مصر

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey				
Null hypothesis: Homoskedasticity				
F-statistic	0.672968	Prob. F(15,9)	0.7609	
Obs*R-squared	13.21651	Prob. Chi-Square(15)	0.5856	
Scaled explained SS	1.190432	Prob. Chi-Square(15)	1.0000	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 12/06/24 Time: 23:47				
Sample: 2016Q1 2022Q1				
Included observations: 25				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.000133	0.000833	-0.159325	0.8769
BS(-1)	-0.001191	0.001604	-0.742479	0.4767
BS(-2)	0.001401	0.002470	0.567090	0.5845
BS(-3)	-0.001384	0.002467	-0.561152	0.5884
BS(-4)	0.000982	0.002040	0.481470	0.6417
LR	0.024085	0.018829	1.279177	0.2328
LR(-1)	-0.019088	0.010963	-1.741141	0.1156
LR(-2)	-0.002133	0.010615	-0.200908	0.8452
LR(-3)	0.008442	0.008843	0.954662	0.3647
LR(-4)	-0.006873	0.011039	-0.622606	0.5490
RR	-0.015986	0.010550	-1.515185	0.1640
RR(-1)	0.024906	0.021058	1.182724	0.2672
RR(-2)	-0.019169	0.023476	-0.816548	0.4353
RR(-3)	0.020015	0.025561	0.783056	0.4537
RR(-4)	-0.013109	0.021451	-0.611109	0.5562
LTD	0.001015	0.002544	0.398779	0.6994
R-squared	0.528661	Mean dependent var	6.68E-05	
Adjusted R-squared	-0.256905	S.D. dependent var	8.04E-05	
S.E. of regression	9.01E-05	Akaike info criterion	-15.53270	
Sum squared resid	7.31E-08	Schwarz criterion	-14.75262	
Log likelihood	210.1588	Hannan-Quinn criter.	-15.31634	
F-statistic	0.672968	Durbin-Watson stat	2.208732	
Prob(F-statistic)	0.760888			

الملاحق الإحصائية

الملاحق الإحصائي (7) اختبار تصحيح الخطأ لدالة الاستقرار المصرفي والعلاقة في الأجل القصير في مصر

ECM Regression Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BS(-1))	0.778668	0.151098	5.153392	0.0006
D(BS(-2))	0.580344	0.212402	2.732294	0.0231
D(BS(-3))	0.718225	0.223774	3.209608	0.0107
D(LR)	-4.893077	1.264621	-3.869204	0.0038
D(LR(-1))	-3.557016	1.067603	-3.331778	0.0088
D(LR(-2))	-4.499524	0.997197	-4.512173	0.0015
D(LR(-3))	-4.500942	0.968573	-4.646984	0.0012
D(RR)	3.001419	1.075130	2.791680	0.0210
D(RR(-1))	-8.719128	1.836787	-4.746946	0.0010
D(RR(-2))	-2.961666	1.372508	-2.157849	0.0593
D(RR(-3))	-4.543242	1.480503	-3.068716	0.0134
CointEq(-1)*	-0.516497	0.093179	-5.543057	0.0004
R-squared	0.881093	Mean dependent var	-0.000700	
Adjusted R-squared	0.780480	S.D. dependent var	0.024190	
S.E. of regression	0.011334	Akaike info criterion	-5.815975	
Sum squared resid	0.001670	Schwarz criterion	-5.230914	
Log likelihood	84.69969	Hannan-Quinn criter.	-5.653704	
Durbin-Watson stat	2.913755			
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				

الملاحق الإحصائية

الملاحق الإحصائي (8) اختبار تصحيح الخطأ لدالة الاستقرار المصرفي والعلاقة في الأجل الطويل في مصر

Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.230786	0.125875	1.833454	0.0999
BS(-1)*	-0.516497	0.129453	-3.989838	0.0032
LR(-1)	-2.168619	1.101196	-1.969330	0.0804
RR(-1)	4.750341	1.983194	2.395298	0.0402
LTD**	-0.990018	0.384584	-2.574253	0.0300
D(BS(-1))	0.778668	0.217395	3.581807	0.0059
D(BS(-2))	0.580344	0.277064	2.094620	0.0657
D(BS(-3))	0.718225	0.308357	2.329198	0.0448
D(LR)	-4.893077	2.846208	-1.719156	0.1197
D(LR(-1))	-3.557016	1.824046	-1.950069	0.0830
D(LR(-2))	-4.499524	2.180479	-2.063549	0.0691
D(LR(-3))	-4.500942	1.668731	-2.697224	0.0245
D(RR)	3.001419	1.594843	1.881953	0.0925
D(RR(-1))	-8.719128	3.110468	-2.803156	0.0206
D(RR(-2))	-2.961666	1.770408	-1.672871	0.1287
D(RR(-3))	-4.543242	3.242692	-1.401071	0.1947
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
** Variable interpreted as $Z = Z(-1) + D(Z)$.				
Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LR	-4.198707	1.820697	-2.306099	0.0465
RR	9.197230	3.803250	2.418255	0.0387
LTD	-1.916793	0.824535	-2.324695	0.0451
C	0.446829	0.225994	1.977171	0.0794
EC = BS - (-4.1987*LR + 9.1972*RR -1.9168*LTD + 0.4468)				

الملاحق الإحصائية

الملحق الإحصائي (9) اختبار استقرارية المتغيرات المستقلة (LR, LTD, NET) والمتغير التابع (BS) في الأردن

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)					
Null Hypothesis: the variable has a unit root					
<u>At Level</u>					
		BS	LR	LTD	NET
With Constant	t-Statistic	-2.4480	-3.1272	-0.4326	-4.3096
	<i>Prob.</i>	0.1401	0.0348	0.8913	0.0019
		n0	**	n0	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.7714	-4.7343	-2.2378	-4.2030
	<i>Prob.</i>	0.6867	0.0034	0.4534	0.0121
		n0	***	n0	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.0050	-2.3276	1.8701	-1.0724
	<i>Prob.</i>	0.6719	0.0216	0.9830	0.2499
		n0	**	n0	n0
<u>At First Difference</u>					
		d(BS)	d(LR)	d(LTD)	d(NET)
With Constant	t-Statistic	-1.7304	-18.0375	-5.9798	-8.1758
	<i>Prob.</i>	0.4040	0.0001	0.0000	0.0000
		n0	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.3553	-18.1298	-5.8970	-8.0259
	<i>Prob.</i>	0.3913	0.0000	0.0002	0.0000
		n0	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.7828	-17.0074	-5.0118	-8.2342
	<i>Prob.</i>	0.0713	0.0000	0.0000	0.0000
		*	***	***	***

Notes:
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant
b: Lag Length based on SIC
c: Probability based on Mackinnon (1996) one-sided p-values.

This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:
Dr. Imadeddin AlMosabbeh
College of Business and Economics
Qassim University-KSA

الملاحق الإحصائية

الملحق الإحصائي (10) تقدير أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لدالة الاستقرار المصرفي في الأردن

Dependent Variable: BS				
Method: ARDL				
Date: 11/02/24 Time: 20:55				
Sample (adjusted): 2015Q3 2022Q4				
Included observations: 30 after adjustments				
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (2 lags, automatic): LTD LR NET				
Fixed regressors: C @TREND				
Number of models evaluated: 54				
Selected Model: ARDL(2, 0, 2, 1)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
BS(-1)	1.466957	0.075416	19.45164	0.0000
BS(-2)	-0.805882	0.082704	-9.744195	0.0000
LTD	-0.172769	0.162419	-1.063724	0.3001
LR	-0.141074	0.224252	-0.629085	0.5364
LR(-1)	0.282150	0.157049	1.796572	0.0875
LR(-2)	0.542205	0.203258	2.667567	0.0148
NET	-0.143899	0.109208	-1.317661	0.2025
NET(-1)	-0.229959	0.127341	-1.805848	0.0860
C	0.185346	0.131351	1.411073	0.1736
@TREND	0.001714	0.000596	2.874185	0.0094
R-squared	0.967652	Mean dependent var	0.458333	
Adjusted R-squared	0.953095	S.D. dependent var	0.040606	
S.E. of regression	0.008794	Akaike info criterion	-6.368237	
Sum squared resid	0.001547	Schwarz criterion	-5.901171	
Log likelihood	105.5236	Hannan-Quinn criter.	-6.218818	
F-statistic	66.47507	Durbin-Watson stat	1.912327	
Prob(F-statistic)	0.000000			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

الملحق الإحصائي (11) اختبار الحدود (Bound Test) للأنموذج المقدر لدالة الاستقرار المصرفي أنموذج الأردن

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	18.05299	10%	2.97	3.74
k	3	5%	3.38	4.23
		2.5%	3.8	4.68
		1%	4.3	5.23
Finite Sample: n=30				
Actual Sample Size	30	10%	3.378	4.274
		5%	4.048	5.09
		1%	5.666	6.988

الملاحق الإحصائية

الملحق الإحصائي (12) اختبار مشكلة الارتباط التسلسلي (LM Test) أنموذج الأردن

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:				
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags				
F-statistic	0.009645	Prob. F(2,18)	0.9904	
Obs*R-squared	0.032117	Prob. Chi-Square(2)	0.9841	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID				
Method: ARDL				
Date: 11/02/24 Time: 21:00				
Sample: 2015Q3 2022Q4				
Included observations: 30				
Presample missing value lagged residuals set to zero.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BS(-1)	0.000738	0.092457	0.007987	0.9937
BS(-2)	8.81E-05	0.089362	0.000986	0.9992
LTD	-0.004176	0.179953	-0.023206	0.9817
LR	-0.003951	0.238128	-0.016594	0.9869
LR(-1)	-0.001662	0.167547	-0.009918	0.9922
LR(-2)	-0.001554	0.218658	-0.007108	0.9944
NET	0.002282	0.137326	0.016616	0.9869
NET(-1)	-0.004098	0.145605	-0.028142	0.9779
C	0.003149	0.144120	0.021849	0.9828
@TREND	8.86E-06	0.000650	0.013627	0.9893
RESID(-1)	0.018133	0.301520	0.060140	0.9527
RESID(-2)	-0.036235	0.312366	-0.116002	0.9089
R-squared	0.001071	Mean dependent var	8.10E-17	
Adjusted R-squared	-0.609386	S.D. dependent var	0.007303	
S.E. of regression	0.009265	Akaike info criterion	-6.235975	
Sum squared resid	0.001545	Schwarz criterion	-5.675496	
Log likelihood	105.5396	Hannan-Quinn criter.	-6.056673	
F-statistic	0.001754	Durbin-Watson stat	1.930851	
Prob(F-statistic)	1.000000			

الملاحق الإحصائية

الملحق الإحصائي (13) اختبار مشكلة عدم تجانس التباين أنموذج الأردن

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey				
Null hypothesis: Homoskedasticity				
F-statistic	1.024988	Prob. F(9,20)	0.4541	
Obs*R-squared	9.469556	Prob. Chi-Square(9)	0.3951	
Scaled explained SS	5.324480	Prob. Chi-Square(9)	0.8052	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 11/02/24 Time: 20:59				
Sample: 2015Q3 2022Q4				
Included observations: 30				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.000694	0.001241	0.558943	0.5824
BS(-1)	-0.000254	0.000713	-0.355775	0.7257
BS(-2)	-0.000129	0.000781	-0.164521	0.8710
LTD	-0.000282	0.001535	-0.183934	0.8559
LR	0.000378	0.002119	0.178516	0.8601
LR(-1)	-0.001293	0.001484	-0.871026	0.3941
LR(-2)	-0.002573	0.001921	-1.339623	0.1954
NET	-0.000264	0.001032	-0.256293	0.8003
NET(-1)	0.002234	0.001203	1.856958	0.0781
@TREND	-2.25E-06	5.63E-06	-0.399255	0.6939
R-squared	0.315652	Mean dependent var	5.16E-05	
Adjusted R-squared	0.007695	S.D. dependent var	8.34E-05	
S.E. of regression	8.31E-05	Akaike info criterion	-15.69200	
Sum squared resid	1.38E-07	Schwarz criterion	-15.22493	
Log likelihood	245.3799	Hannan-Quinn criter.	-15.54258	
F-statistic	1.024988	Durbin-Watson stat	2.226819	
Prob(F-statistic)	0.454122			

الملحق الإحصائي (14) اختبار تصحيح الخطأ لدالة الاستقرار المصرفي والعلاقة في الأجل القصير في الأردن

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(BS)				
Selected Model: ARDL(2, 0, 2, 1)				
Case 4: Unrestricted Constant and Restricted Trend				
Date: 11/02/24 Time: 21:02				
Sample: 2015Q1 2022Q4				
Included observations: 30				
ECM Regression				
Case 4: Unrestricted Constant and Restricted Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.187060	0.018041	10.36834	0.0000
D(BS(-1))	0.805882	0.057909	13.91623	0.0000
D(LR)	-0.141074	0.167055	-0.844474	0.4084
D(LR(-1))	-0.542205	0.169338	-3.201903	0.0045
D(NET)	-0.143899	0.068387	-2.104193	0.0482
CointEq(-1)*	-0.338924	0.032565	-10.40759	0.0000
R-squared	0.921946	Mean dependent var	-0.001667	
Adjusted R-squared	0.905684	S.D. dependent var	0.026141	
S.E. of regression	0.008028	Akaike info criterion	-6.634903	
Sum squared resid	0.001547	Schwarz criterion	-6.354664	
Log likelihood	105.5236	Hannan-Quinn criter.	-6.545252	
F-statistic	56.69569	Durbin-Watson stat	1.912327	
Prob(F-statistic)	0.000000			
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
F-Bounds Test				
Null Hypothesis: No levels relationship				
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	18.05299	10%	2.97	3.74
k	3	5%	3.38	4.23
		2.5%	3.8	4.68
		1%	4.3	5.23

الملاحق الإحصائية

الملحق الإحصائي (15) اختبار تصحيح الخطأ لدالة الاستقرار المصرفي والعلاقة في الأجل الطويل في الأردن

Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.185346	0.131351	1.411073	0.1736
@TREND	0.001714	0.000596	2.874185	0.0094
BS(-1)*	-0.338924	0.054236	-6.249020	0.0000
LTD**	-0.172769	0.162419	-1.063724	0.3001
LR(-1)	0.683281	0.265223	2.576245	0.0180
NET(-1)	-0.373858	0.181729	-2.057228	0.0529
D(BS(-1))	0.805882	0.082704	9.744195	0.0000
D(LR)	-0.141074	0.224252	-0.629085	0.5364
D(LR(-1))	-0.542205	0.203258	-2.667567	0.0148
D(NET)	-0.143899	0.109208	-1.317661	0.2025

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as $Z = Z(-1) + D(Z)$.

Levels Equation Case 4: Unrestricted Constant and Restricted Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LTD	-0.509757	0.451852	-1.128151	0.2726
LR	2.016026	0.912717	2.208819	0.0390
NET	-1.103072	0.637563	-1.730138	0.0990
@TREND	0.005056	0.001682	3.005935	0.0070

EC = BS - (-0.5098*LTD + 2.0160*LR -1.1031*NET + 0.0051*@TREND)

الملاحق الإحصائية

الملاحق الإحصائي (16) اختبار استقرارية المتغيرات المستقلة (LR, LTD, NET) والمتغير التابع (BS) في العراق

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)					
Null Hypothesis: the variable has a unit root					
<u>At Level</u>					
		BS	LR	LTD	NET
With Constant	t-Statistic	-2.7966	-1.7967	-2.2294	-1.4579
	<i>Prob.</i>	0.0720	0.3751	0.2005	0.5411
		*	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.7279	-0.5106	-2.3721	0.8729
	<i>Prob.</i>	0.0375	0.9775	0.3858	0.9996
		**	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.7018	0.2499	-0.4261	-0.7172
	<i>Prob.</i>	0.4033	0.7521	0.5211	0.3978
		n0	n0	n0	n0
<u>At First Difference</u>					
		d(BS)	d(LR)	d(LTD)	d(NET)
With Constant	t-Statistic	-2.3667	-4.1983	-5.3315	-6.1117
	<i>Prob.</i>	0.1600	0.0027	0.0001	0.0000
		n0	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.1951	-4.9560	-5.2658	-6.5279
	<i>Prob.</i>	0.4731	0.0021	0.0010	0.0000
		n0	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.3997	-4.2594	-5.4018	-6.0595
	<i>Prob.</i>	0.0184	0.0001	0.0000	0.0000
		**	***	***	***

Notes:
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant
b: Lag Length based on SIC
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:
Dr. Imadeddin AlMosabbeh
College of Business and Economics
Qassim University-KSA

الملاحق الإحصائية

الملحق الإحصائي (17) تقدير أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لدالة الاستقرار المصرفي في العراق

Dependent Variable: BS				
Method: ARDL				
Date: 11/02/24 Time: 20:42				
Sample (adjusted): 2015Q4 2022Q1				
Included observations: 26 after adjustments				
Maximum dependent lags: 3 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (3 lags, automatic): LR LTD NET				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 192				
Selected Model: ARDL(2, 0, 3, 2)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
BS(-1)	1.229307	0.182165	6.748332	0.0000
BS(-2)	-0.762859	0.134135	-5.687261	0.0000
LR	-0.356772	0.144248	-2.473328	0.0258
LTD	-0.132838	0.062634	-2.120844	0.0510
LTD(-1)	0.160659	0.080680	1.991319	0.0650
LTD(-2)	-0.202591	0.072965	-2.776551	0.0141
LTD(-3)	0.124370	0.061240	2.030864	0.0604
NET	-0.010902	0.028373	-0.384242	0.7062
NET(-1)	0.029270	0.028219	1.037242	0.3161
NET(-2)	-0.050300	0.028336	-1.775114	0.0962
C	0.191006	0.075860	2.517861	0.0237
R-squared	0.981115	Mean dependent var	0.218173	
Adjusted R-squared	0.968526	S.D. dependent var	0.034486	
S.E. of regression	0.006118	Akaike info criterion	-7.059001	
Sum squared resid	0.000561	Schwarz criterion	-6.526730	
Log likelihood	102.7670	Hannan-Quinn criter.	-6.905726	
F-statistic	77.92939	Durbin-Watson stat	2.193488	
Prob(F-statistic)	0.000000			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

الملحق الإحصائي (18) اختبار الحدود (Bound Test) للأنموذج المقدر لدالة الاستقرار المصرفي أنموذج العراق

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	4.477737	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
Finite Sample: n=35				
Actual Sample Size	26	10%	2.618	3.532
		5%	3.164	4.194
		1%	4.428	5.816
Finite Sample: n=30				
		10%	2.676	3.586
		5%	3.272	4.306
		1%	4.614	5.966

الملاحق الإحصائية

الملحق الإحصائي (19) اختبار مشكلة الارتباط التسلسلي (LM Test) أنموذج العراق

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test				
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags				
F-statistic	0.845140	Prob. F(2,13)	0.4518	
Obs*R-squared	2.991590	Prob. Chi-Square(2)	0.2241	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID				
Method: ARDL				
Date: 11/02/24 Time: 20:44				
Sample: 2015Q4 2022Q1				
Included observations: 26				
Presample missing value lagged residuals set to zero.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BS(-1)	0.136912	0.234183	0.584636	0.5688
BS(-2)	-0.049997	0.153735	-0.325217	0.7502
LR	0.033610	0.155204	0.216552	0.8319
LTD	0.000778	0.066071	0.011782	0.9908
LTD(-1)	0.036419	0.086584	0.420622	0.6809
LTD(-2)	-0.010443	0.074292	-0.140564	0.8904
LTD(-3)	0.007741	0.062295	0.124262	0.9030
NET	0.006689	0.029172	0.229295	0.8222
NET(-1)	0.005178	0.028900	0.179170	0.8606
NET(-2)	-0.003683	0.028844	-0.127694	0.9003
C	-0.040512	0.085917	-0.471529	0.6451
RESID(-1)	-0.258641	0.334607	-0.772969	0.4534
RESID(-2)	-0.356635	0.298153	-1.196146	0.2530
R-squared	0.115061	Mean dependent var	5.31E-17	
Adjusted R-squared	-0.701805	S.D. dependent var	0.004739	
S.E. of regression	0.006182	Akaike info criterion	-7.027392	
Sum squared resid	0.000497	Schwarz criterion	-6.398344	
Log likelihood	104.3561	Hannan-Quinn criter.	-6.846249	
F-statistic	0.140857	Durbin-Watson stat	2.030432	
Prob(F-statistic)	0.999132			

الملحق الإحصائي (20) اختبار مشكلة عدم تجانس التباين أنموذج العراق

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey				
Null hypothesis: Homoskedasticity				
F-statistic	0.776933	Prob. F(10,15)	0.6500	
Obs*R-squared	8.871695	Prob. Chi-Square(10)	0.5443	
Scaled explained SS	2.380846	Prob. Chi-Square(10)	0.9925	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 11/02/24 Time: 20:44				
Sample: 2015Q4 2022Q1				
Included observations: 26				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.30E-06	0.000363	0.011834	0.9907
BS(-1)	0.000240	0.000873	0.275248	0.7869
BS(-2)	8.54E-05	0.000642	0.132927	0.8960
LR	0.000451	0.000691	0.652059	0.5242
LTD	-1.01E-05	0.000300	-0.033760	0.9735
LTD(-1)	-0.000295	0.000386	-0.763722	0.4569
LTD(-2)	0.000387	0.000349	1.106352	0.2860
LTD(-3)	-0.000313	0.000293	-1.068020	0.3024
NET	-8.24E-05	0.000136	-0.606692	0.5531
NET(-1)	-0.000156	0.000135	-1.151549	0.2675
NET(-2)	0.000215	0.000136	1.582320	0.1344
R-squared	0.341219	Mean dependent var	2.16E-05	
Adjusted R-squared	-0.097968	S.D. dependent var	2.80E-05	
S.E. of regression	2.93E-05	Akaike info criterion	-17.74157	
Sum squared resid	1.29E-08	Schwarz criterion	-17.20930	
Log likelihood	241.6404	Hannan-Quinn criter.	-17.58829	
F-statistic	0.776933	Durbin-Watson stat	2.735629	
Prob(F-statistic)	0.650032			

الملاحق الإحصائية

الملحق الإحصائي (21) اختبار تصحيح الخطأ لدالة الاستقرار المصرفي والعلاقة في الأجل القصير في العراق

ECM Regression Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BS(-1))	0.762859	0.115896	6.582299	0.0000
D(LTD)	-0.132838	0.049605	-2.677885	0.0172
D(LTD(-1))	0.078221	0.047691	1.640168	0.1218
D(LTD(-2))	-0.124370	0.046472	-2.676258	0.0173
D(NET)	-0.010902	0.017980	-0.606328	0.5534
D(NET(-1))	0.050300	0.020227	2.486694	0.0252
CointEq(-1)*	-0.533552	0.100192	-5.325317	0.0001
R-squared	0.848642	Mean dependent var	-0.001731	
Adjusted R-squared	0.800845	S.D. dependent var	0.012181	
S.E. of regression	0.005436	Akaike info criterion	-7.366694	
Sum squared resid	0.000561	Schwarz criterion	-7.027975	
Log likelihood	102.7670	Hannan-Quinn criter.	-7.269155	
Durbin-Watson stat	2.193488			
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
F-Bounds Test				
Null Hypothesis: No levels relationship				
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	4.477737	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

الملاحق الإحصائية

الملحق الإحصائي (22) اختبار تصحيح الخطأ لدالة الاستقرار المصرفي والعلاقة في الأجل الطويل في العراق

Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.191006	0.075860	2.517861	0.0237
BS(-1)*	-0.533552	0.140832	-3.788583	0.0018
LR**	-0.356772	0.144248	-2.473328	0.0258
LTD(-1)	-0.050400	0.082718	-0.609293	0.5514
NET(-1)	-0.031932	0.011959	-2.670146	0.0175
D(BS(-1))	0.762859	0.134135	5.687261	0.0000
D(LTD)	-0.132838	0.062634	-2.120844	0.0510
D(LTD(-1))	0.078221	0.063005	1.241499	0.2335
D(LTD(-2))	-0.124370	0.061240	-2.030864	0.0604
D(NET)	-0.010902	0.028373	-0.384242	0.7062
D(NET(-1))	0.050300	0.028336	1.775114	0.0962

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as $Z = Z(-1) + D(Z)$.

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LR	-0.668673	0.171531	-3.898259	0.0014
LTD	-0.094460	0.141690	-0.666670	0.5151
NET	-0.059847	0.012190	-4.909552	0.0002
C	0.357990	0.067845	5.276593	0.0001

EC = BS - (-0.6687*LR -0.0945*LTD -0.0598*NET + 0.3580)

Abstract

Macroprudential policies are considered among the most prominent and essential policies designed to prevent or mitigate systemic risks that threaten the financial stability of the banking sector. Through their various tools, which differ from country to country based on the nature of the economy, these policies can achieve the sustainability of financial stability in the banking sector, which is one of the most important components of the financial system. Based on this, the research aimed to examine the reality of macroprudential policies and the paths of their development, as well as to analyze the reality of the sub-indicators that make up the composite financial stability index of the banking sector in the sample countries and Iraq. Additionally, the study analyzed the macroprudential policies in these countries, the tools used, and their role in achieving financial stability for the banking sector, highlighting the most important measures and actions related to macroprudential policies that should be followed to strengthen the banking sector in order to face the systemic risks it may be exposed to.

In this context, the latest econometric models (ARDL) were used, which are suitable for interactions between the study variables, to explore the relationships between the study variables represented by the macroprudential policy tools used in the sample countries and Iraq and the financial stability index of the banking sector in these countries.

One of the main findings of the research is the existence of relationships between some tools of macroprudential policy and the financial stability index of the banking sector in both the short and long term for the sample countries and Iraq separately. The use of macroprudential policy tools, whether through tightening or expansion, depends on the nature of the current or expected economic situation in the country over the coming period.

In light of these results, the research proposed a set of recommendations, the most prominent of which is the necessity of following up on the latest developments in macroprudential policies, benefiting from international experiences, and using the latest tools approved by international financial institutions, in line with the economic situation of each country. It is also essential to make further efforts to maintain and sustain the financial stability of the banking sector, as it is a fundamental pillar of the financial stability of the system, which in turn reflects on the overall economic stability of the country. Furthermore, the development of financial markets in Iraq is crucial to expanding the central bank's ability to direct macroprudential policy tools in achieving sustained banking stability, which ultimately impacts the financial stability of the system.



**Ministry of Higher Education and Scientific
research
University of Karbala
College of Administration and Economics
Department of Economics**



The Role of Prudential Policies in Financial Stability of the
Banking Sector Under Financial Liberalization – Experiences of
Selected Countries with a Special Reference to Iraq

A dissertation By
Mohammed Abduleameer Alnasrawi

Submitted to the Council of the Faculty of Management and
Economics, Karbala University, in partial fulfillment of the
requirements for the degree of Doctor of Philosophy in Economics

Supervising By
Prof. DR. Hashim. M. al-shamari